حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة

محمد الأطرش

اقتصادي عربي من سوريا، نائب محافظ البنك المركزي السوري سابقاً، مدير تنفيذي سابق في البنك الدولي، وزير اقتصاد سابق في سوريا.

«يُقال لنا بأن أعمالنا (في تقييد عملية المضاربات) ستخوف المستثمرين الأجانب. ولكن ماذا عنّا نحن؟ نحن أيضاً خائفون. إذا كان شخص أو شخصان قادراً أو قادرين على تدمير اقتصاد منطقة باكملها، وهو اقتصاد قوي... ألا يتعين علينا أن نخشى من عمليات الأسواق (المالية) هذه؟ هل يُتوقع منا ألا نفعل شيئاً بينما نشاهد تدمير وطننا؟».

مهاتير بن محمد[١]
رئيس وزراء ماليزيا

روى لي في صيف ١٩٩٢ ضابط في شرطة مينسك ذهب بعد تفكك الاتحاد السوفياتي إلى أمريكا للتدرب. وقبل مغادرته أمريكا عائداً إلى بلده تحدث معه الضابط الأمريكي رئيس الوحدة التي كان يعمل فيها قائلاً: «إنكم تريدون أن تصبحوا دولة رأسمالية، لذلك فإن من مهماتكم كشرطة في المرحلة الأولى أن تتغاضوا عن السرقة وتركزوا على أنواع الجرائم الأخرى، إذ بدون السرقة لا يمكن أن تنشأ لديكم طبقة رأسمالية لديها إمكانات شراء ما كانت تملكه الدولة من منشآت وفعاليات اقتصادية. وحين تتحقق لهذه الطبقة السيطرة ستضع قوانينها وأنظمتها التي يتعين عليكم تنفيذها».

فالنتين ماسليوكوف[٢]

مقدمة

يمر العالم حالياً بأزمة اقتصادية تتفاوت حدتها. ففي المراكز الرأسمالية المتقدمة تتصف الأزمة بركود اقتصادي، أي تتصف بانخفاض نسب نمو هذه المراكز مع بقاء هذه النسب إيجابية. فبينما بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في أكبر سبع دول صناعية ٢,٨ بالمئة

(١) Mahathir Bin Mohamad, «Highwaymen of the Global Economy,» *Wall Street Journal*, 23/9/1997.

(٢) بتصرف عن: Valentin Maslyukov, «A Report from Minsk,» *Monthly Review* (September 1998), p. 15.

و٢,٩ بالمئة في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ على التوالي، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ هذه النسبة إلى ٢,١ بالمئة و١,٩ بالمئة في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ على التوالي[٣]. كما تشير هذه التقديرات إلى أن الركود الاقتصادي أكثر حدة نسبياً في مجموعة الدول النامية. فبينما سجل ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة نمو وسطية مقدارها ٦,٦ بالمئة و٥,٨ بالمئة خلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ على التوالي، يقدر أن تنخفض هذه النسبة إلى ٢,٣ بالمئة عام ١٩٩٨[٤]. وبطبيعة الحال تخفي النسبة الوسطية لمجموعتين اقتصاديتين تفاوتاً في نسب نمو أعضائها، وبخاصة ضمن مجموعة البلدان النامية.

وتنعكس الأزمة الاقتصادية في عدد من البلدان ليس في ركود اقتصادي وإنما في كساد أو انهيار اقتصادي؛ أي في انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي وتالياً في معاناتها نسب نمو سلبية مع كل ما تضمنه ذلك من تسريح ملايين العمال، ومن انتشار كبير للفقر ومن إفلاسات ومن اضطرابات وتوترات سياسية، ومن فقدان عدد منها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي لصالح صندوق النقد الدولي. فبلدان الكساد الاقتصادي هي التي بدأت فيها الأزمة الاقتصادية في صيف ١٩٩٧، أي بلدان ما كان يسمى بالنمور الآسيوية والتي انعكس فيها الكساد أساساً في عام ١٩٩٨ كما يتضح من الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)
النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدان الأزمة الآسيوية
(التغيير كنسبة مئوية)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
تايلند	٨,٨	٥,٥	- ٠,٤	- ٨
اندونيسيا	٨,٢	٨,٠	٤,٦	- ١٥
كوريا الجنوبية	٨,٩	٧,١	٥,٥	- ٧
ماليزيا	٩,٥	٨,٦	٧,٨	- ٦,٤
هونغ كونغ	٣,٩	٤,٦	٥,٣	- ٥,٠
سنغافورة	٨,٧	٦,٩	٧,٨	صفر
الفيليبين		٥,٧	٥,١	- ٠,٦

(*) تقديري.

المصـــدر: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook* (Washington, DC: IMF, 1998), tables on pp. 25, 31, 172 and 179.

أما روسيا الاتحادية فهي في حالة انهيار، وبخاصة في المجال الاقتصادي، منذ عام ١٩٩٠ أساساً بسبب تفكك الاتحاد السوفياتي وعوامل داخلية أخرى، وفي فترة لاحقة مارست العوامل الخارجية دوراً معتبراً نتيجة محاولات روسيا المتسرعة جداً، وبتأثير ضغوط خارجية جزئياً،

---

(٣) أخذت الأرقام من: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook* (Washington, DC: IMF, 1998), table no. (2-2), p. 25.

(٤) أخذت الأرقام من: المصدر نفسه، الجدول رقم (٢ - ٤)، ص ٣١.

الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وبخاصة الشق المالي منه. فخلال الأعوام الستة ١٩٩١ ـ ١٩٩٦ انخفض ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالى ستين بالمئة. وعلى الرغم من توقف هذا الانهيار في عام ١٩٩٧ غير أنه استمر في عام ١٩٩٨، إذ يقدر الانخفاض في ناتجها الحقيقي في هذا العام الأخير بنسبة ٦ بالمئة(٥).

وقبل الدخول في صلب موضوع هذه الدراسة قد يكون من المناسب أن نذكر بأن الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية لم تؤديا إلى كساد اقتصادي عالمي حتى الوقت الراهن لأسباب مجتمعة من أهمها:

ـ الحجم الضئيل نسبياً لاقتصاد بلدان الأزمة في الاقتصاد الدولي. فلو بدأ الكساد مثلاً في اقتصاد ذي حجم ضخم نسبياً في الاقتصاد العالمي كاقتصاد الولايات المتحدة لانتشر هذا الكساد ـ كما حدث في الثلاثينيات من هذا القرن ـ وبدرجة كبيرة إلى بقية بلدان المنظومة الرأسمالية.

ـ الدور الذي مارسه صندوق النقد الدولي في حماية المؤسسات المالية والمصرفية في المراكز الرأسمالية من الإفلاسات. وتم ذلك عبر إقراضه بعض دول الأزمة الآسيوية وعبر إقراضه روسيا لتمكينها من تسديد ديونها لمؤسسات المراكز. فلولا تدخل الصندوق لأفلس على الأغلب العديد من المؤسسات المالية في المراكز ولانتشرت عدوى الأزمة بدرجة أكبر إلى البلدان الصناعية المتقدمة. باختصار تصرف صندوق النقد الدولي وبضغط من الدول المهيمنة عليه أساساً للحفاظ على مصالحها وليس على مصالح الدول المستقرضة. ومن غير الواقعي أن نتوقع خلاف ذلك.

ـ التحول المناسب في استراتيجية المراكز الاقتصادية من إعطاء الأولوية لاحتواء التضخم إلى إعطاء الأولوية لمحاربة الكساد.

تهدف هذه الدراسة إلى:

أولاً: تقديم تحليل مختصر لأسباب الأزمة الآسيوية.

ثانياً: مناقشة الأزمة السوفياتية ـ الروسية التي بدأت منذ نهاية الثمانينيات.

ثالثاً: إبداء بعض الملاحظات الختامية.

أولاً: الأزمة الآسيوية

كانت هناك عوامل حقيقية وراء الأزمة في بعض بلدان ما كان يسمى بالنمور الآسيوية، كما كانت هناك عوامل مالية. فالعوامل الحقيقية تتضمن علاقة مال بإنتاج. أما العوامل المالية فتتضمن علاقة بين أصول أو ديون مالية كتحويل عملة محلية أو دين بعملة محلية إلى عملة أجنبية أو تحويل دين بعملة محلية إلى عملة محلية مثلاً. ففي عدد من بلدان الأزمة الآسيوية كتايلند وكوريا الجنوبية مهدت العوامل الحقيقية للأزمة، ولكن العوامل المالية فجّرتها وحالت دون احتوائها بأقل تكاليف اقتصادية واجتماعية ممكنة. كما مارست العوامل المالية دوراً مستقلاً في الأزمة، وتم أساساً عبرها نشر عدوى الأزمة من تايلند إلى بقية البلدان الآسيوية المعنية. ولكي نظهر دور العوامل الحقيقية سأركز على دولتين هما كوريا الجنوبية ومن ثم تايلند.

حقق اقتصاد كوريا الجنوبية نسبة عالية من النمو في الأعوام السابقة للأزمة (كما يتضح

---

(٥) أخذت الأرقام من: المصدر نفسه، الجدول رقم (٢ ـ ٥)، ص ٣٢ والجدول رقم (٧)، ص ١٨١.

من الجدول رقم (١)). وانعكست الأزمة على هذا الاقتصاد في عام ١٩٩٨. وتم تمويل التوسع في هذا الاقتصاد في الفترة السابقة للأزمة، ولدرجة كبيرة، عبر تدفق الاستثمارات الأجنبية الخارجية وعبر الاستقراض من الخارج، وبخاصة الاستقراض القصير الأجل وبالدولار الأمريكي لأن الفائدة عليه كانت أقل من الفائدة المحلية. لذلك نجد بأن الدين الخارجي الكوري - علماً بأن نسبته للناتج المحلي غير مرتفعة (الجدول رقم (٢)) - قد ازداد ما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ بمقدار ٣٧,٨ مليار دولار. ومن هذه الزيادة بلغ ارتفاع الدين الخارجي القصير الأمد مقدار ٢١,٣ مليار دولار. وبطبيعة الحال أدى هذا التوسع الكبير في الدين الخارجي إلى التزايد في استيراد مستلزمات التوسع الداخلي من سلع وخدمات استثمارية واستهلاكية.

ولقد توجه جزء كبير من الاستثمارات والقروض الأجنبية، فضلاً عن جزء معتبر من الاستثمارات الممولة عبر الادخارات الوطنية نحو توسيع الطاقات الإنتاجية في قطاع التصدير. ففي التحليل الأخير يتم عبر زيادة الصادرات تأمين العملات الأجنبية لتسديد أصول الاستثمارات والتوظيفات الأجنبية مع أرباحها وفوائدها. فالتوسع في قطاع التصدير وصل إلى حد الإشباع بالنسبة للطلب الخارجي، إذ ظهرت طاقات إنتاجية فائضة في هذا القطاع ساهمت في انخفاض أسعار الصادرات ضمن إطار تنافسي مع بلدان أخرى في المنطقة. فانخفض الرقم القياسي لقيمة وحدة التصدير من كوريا الجنوبية (١٩٩٠ = ١٠٠) من ١١٥,٨ عام ١٩٩٥ إلى ١٠٤,٦ في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ على التوالي[٦]. وكمثال آخر انخفضت أسعار رقائق ذاكرة الحاسوب التي تعتبر كوريا أحد كبار مصدريها، فتدهورت أسعار بعض وحداتها من ٦٠ دولاراً أمريكياً في أوائل عام ١٩٩٧ إلى ٢٠ دولاراً في نهايته، وإلى ٨ دولارات بحلول حزيران/يونيو ١٩٩٨[٧].

فالانخفاض في أسعار صادرات كوريا الجنوبية أدى إلى تباطؤ في نمو صادراتها. ومما ساهم في ذلك الأثر السلبي الناجم عن انخفاض سعر صرف الين الياباني تجاه الدولار الأمريكي وتخفيض الصين لسعر صرف عملتها عام ١٩٩٤ تجاه الدولار في وقت كانت كوريا تحافظ فيه على سعر صرف ثابت لعملتها تجاه الدولار. وأدى هذا إلى ظهور صعوبة في منافسة الصادرات الكورية في أسواق اليابان والصين وفي أسواق دول ثالثة تتنافس فيها مع هاتين الدولتين الأخيرتين. ونتج من كل هذا انخفاض في نسبة الأرباح الكورية، وبخاصة في قطاع التصدير وإلى ظهور إفلاسات عديدة وإلى تزايد نسبة البطالة.

يُظهر التحليل المختصر أعلاه بأن التوسع في الاقتصاد الكوري في الأعوام السابقة للأزمة المالية أدى إلى زيادة كبيرة في الاستيراد، فالطاقات الإنتاجية التي ساهمت هذه الزيادة في الاستيراد في بنائها في قطاع التصدير وصلت إلى حد الإشباع تجاه الطلب الخارجي، بحيث نجم عن هذا، فضلاً عن عوامل أخرى، تباطؤ في نمو الصادرات. وكل هذا انعكس في زيادة عجز ميزان المدفوعات الكوري على الحساب الجاري وارتفاعه كنسبة للناتج المحلي من ١,٩ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى ٤,٦ بالمئة عام ١٩٩٦. ولكن يبدو أن نسبة العجز في هذا العام الأخير كانت مقبولة ولم تكن كافية لتفجير أزمة مالية. وتفجرت هذه الأخيرة عبر انتقال عدوى الأزمة في تايلند التي سننتقل الآن إلى بحثها.

---

(٦) أخذت الأرقام من: International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics* (Washington, DC: IMF, 1998), p. 416.

(٧) أخذت الأرقام من: David McNally, «Globalization on Trial: Crisis and Class Struggle in East Asia,» *Monthly Review* (September 1998), p. 4.

الجدول رقم (٢)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لبعض بلدان الأزمة الآسيوية

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
	التغيير كنسبة مئوية			
تايلند: أسعار السلع الاستهلاكية	٧,٤	٤,٨	٧,٧	١٠
اندونيسيا: أسعار السلع الاستهلاكية	٩,٠	٦,٦	١١,٦	٨٠,٦
كوريا الجنوبية: أسعار السلع الاستهلاكية	٤,٧	٤,٩	٦,٦	٨,٢
ماليزيا: أسعار السلع الاستهلاكية		٣,٥	٢,٧	٦,٠
الفيليبين: أسعار السلع الاستهلاكية	٨,١	٨,٤	٥,٠	
	كنسبة للناتج المحلي الإجمالي إشارة (-) تعني عجزاً			
تايلند:				
وضع موازنة الحكومة المركزية	٣	٢,٤	٠,٩-	٢,٤-
وضع ميزان المدفوعات الجاري	٨,٣-	٨,٥-	٢,٣-	٦,٩
اندونيسيا:				
وضع موازنة الحكومة المركزية	٠,٩	١,٢	٠,٩-	٨,٥-
وضع ميزان المدفوعات الجاري	٣,٢-	٣,٣-	١,٨-	١,٦
كوريا الجنوبية:				
وضع موازنة الحكومة المركزية	٠,٣	٠,٣	٠,٠	١,٧-
وضع ميزان المدفوعات الجاري	١,٩-	٤,٦-	١,٩-	٧,٣
ماليزيا:				
وضع موازنة الحكومة المركزية	٠,٨٥	٠,٧٣	٢,٤	
وضع ميزان المدفوعات الجاري	٨,٨٥-	٤,٩-	٤,٨-	٦,٥
الفيليبين:				
وضع موازنة الحكومة	٠,٦	٠,٣	٠,٠٧	
وضع ميزان المدفوعات الجاري	٥,١-	٤,٧-	٦,١-	
	بمليارات الدولارات الأمريكية			
تايلند:				
الدين الخارجي	٨٢,٦	٩٠,٥	٩١,٨	٨٩,٧
منه القصير الأجل	٤١,١	٣٧,٦	٢٩,٩	٢٢,٨
اندونيسيا:				
الدين الخارجي	١٠٧,٨	١١٠,٢	١٣٦,١	١٣٥,٠
منه القصير الأجل	٩,٥	١٣,٤	١٨,٨	
كوريا الجنوبية:				
الدين الخارجي	١١٩,٧	١٥٧,٥	١٥٤,٤	١٦٣,٣
منه القصير الأجل	٧٨,٧	١٠٠,٠	٦٨,٤	٣٩,٦
	كنسبة للناتج المحلي الإجمالي			
تايلند: الدين الخارجي	٤٩,١	٤٩,٩	٥٩,٦	٧٢,٥
اندونيسيا: الدين الخارجي	٥٣,٣	٤٨,٥	٦٤,٥	١٦٢,٧
كوريا الجنوبية: الدين الخارجي	٢٦,٤	٣٢,٥	٣٤,٩	٥١,٥

(*) تقديري.

المصادر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٢ - ٢)، ص ٢٥ والجدول رقم (٢ - ٤)، ص ٣١، و International Monetary Fund [IMF]: *Annual Report, 1998* (Washington, DC: IMF, 1998), tables no. (4) - (6), pp. 28-31, and *International Financial Statistics* (Washington, DC: IMF, 1998).

وتمثلت العوامل الحقيقية بشكل رئيسي في أزمة تايلند في توسع كبير في قطاع العقارات والإنشاءات خلال بضعة الأعوام السابقة للأزمة. وتم تمويل التوسع المذكور عبر الاستقراض من المصارف. فحركة البناء في تايلند كانت ذات وتيرة عالية، مما دفع مدراء صناديق ومؤسسات الاستثمار في المحفظة المالية (أي الاستثمارات غير المباشرة) في هذا البلد إلى المبازحة قائلين بأن رمز تايلند أصبح الـ «ونش» أو رافعة البناء(٨). ونتج من هذا التوسع فائض إنتاج لم يكن من الممكن تصريفه بربح استناداً إلى القوة الشرائية المتاحة. ومما فاقم من أزمة التصريف المضاربات في هذا القطاع والتي تم تمويلها أيضاً من قبل المصارف. ونتج من ذلك كله انهيار في أسعار العقارات وعجز عن تسديد قروض المصارف وإفلاسات وديون هالكة لهذه المصارف على الغير.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نتج من التوسع المذكور أعلاه تزايد في وتيرة الاستيراد التي ساهمت في تفاقم عجز ميزان المدفوعات على الحساب الجاري كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٥,٧ بالمئة في عام ١٩٩٣ إلى ٦,٤ بالمئة عام ١٩٩٤، وإلى ٨,٣ بالمئة و٨,٥ بالمئة في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ على التوالي. ومما لا ريب فيه أن النسبتين في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ كانتا مرتفعتين وأثارتا مخاوف حول قدرة السلطات التايلندية على المحافظة على ثبات سعر صرف العملة المحلية تجاه الدولار.

باختصار يمكن القول بأن الإفلاسات الكبيرة في تايلند وتفاقم نسبة عجز ميزان مدفوعاتها على الحساب الجاري قبل الأزمة فجرت الأزمة المالية في عام ١٩٩٧. وتمثلت في نزوح الرساميل الأجنبية الموظفة بالعملة المحلية سواء أكانت على شكل سندات أو أسهم أو ودائع أو ديون أخرى، وتمثلت أيضاً في نزوح رساميل وطنية.

ولقد تدخل مصرف تايلند المركزي في سوق العملات بائعاً حوالى ثلاثين مليار دولار في محاولة للمحافظة على ثبات سعر صرف عملة تايلند بالنسبة للدولار. ولكنه، ونتيجة الضغوط الكبيرة على سعر صرف العملة الوطنية اضطر في الثاني من تموز/يوليو ١٩٩٧ إلى السماح بانخفاضها بنسبة ٢٠ بالمئة، ومن ثم استمرت بعد ذلك في الانخفاض لتصل نسبته إلى حوالى ٥٥ بالمئة بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. هذا ويقدّر بأن وسائط الدين المتداولة في الأسواق المالية في تايلند قد خسرت بحلول أواخر آب/اغسطس ١٩٩٧ حوالى ٧٠ بالمئة من قيمتها مقارنة بالذروة التي وصلت إليها في عام ١٩٩٤(٩).

ولقد انتقلت عدوى الأزمة المالية في تايلند وبدرجات مختلفة إلى البلدان الأخرى المذكورة في الجدول رقم (١) من هذه الدراسة. وفيما يتعلق بآلية انتقال العدوى يمكن القول باختصار بأنه كلما كانت نسبة صادرات دولة ما لناتجها المحلي الإجمالي أكبر، وكانت درجة اندماج أسواق رساميلها بالنظام الرأسمالي المالي العالمي أو بالأسواق المالية لإقليم معين أعلى، وذلك نتيجة سماحها بحرية انتقال الرساميل، كانت وتيرة انتقال العدوى إليها من دولة أخرى تعاني أزمة أسرع وأشد. وتجدر الإشارة إلى أن العدوى عبر حركة التجارة الخارجية، وبالتحديد عبر

---

(٨) حول هذه التسمية، انظر: John Greenwood, «The Lessons of Asia's Currency Crisis,» *Wall Street Journal*, 7/10/1997.

(٩) أخذ الرقم من: Sheryl Wudunn, «Asian Economies, Once a Miracle, Now Muddled,» *New York Times*, 31/8/1997.

انخفاض الطلب على الاستيراد في دولة الأزمة من الدولة المعرضة للأزمة أبطأ بكثير من العدوى الناجمة عن حركة الرساميل القصيرة الأجل. وتتمثل العدوى عبر حركة الرساميل في أن المستثمرين الماليين الذين يبيعون سنداتهم أو أسهمهم أو ودائعهم المقومة بالعملة المحلية بخسارة في سوق دولة (أ) نتيجة الانخفاض في سعر صرف عملة دولة (أ) يضطرون لكي يسددوا ديونهم إلى المصارف إلى بيع أسهمهم وسنداتهم وودائعهم في دولة (ب) وبخاصة إذا كانت هناك توقعات بانخفاض سعر صرف عملة دولة (ب). وهكذا تنتقل العدوى إلى الدولة الأخيرة حتى في حال كون مؤشراتها الاقتصادية الكلية سليمة. فضلاً عن ذلك كلما كانت السوق التي تباع فيها كمية معينة من العملات المحلية والسندات والأسهم المقومة بالعملة المحلية أضيق، كان تأثير عملية البيع أكبر.

وتمثل انتشار الأزمة من تايلند إلى بقية بلدان ما كان يسمى بالنمور الآسيوية في نزوح الرساميل الأجنبية والمحلية منها، وبخاصة القصيرة الأجل. ونتج من ذلك انخفاض كبير في أسعار صرف عملاتها تجاه الدولار الأمريكي وبنسب مختلفة على الرغم من تدخل مصارفها المركزية بائعة مبالغ ضخمة من الدولارات الأمريكية للحيلولة دون انخفاض أسعار صرف عملاتها أو للتخفيف من هذا الانخفاض. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال أنه منذ أول تموز/ يوليو ١٩٩٧ وحتى نهاية العام انخفض سعر صرف عملة كوريا الجنوبية تجاه الدولار بما ينوف عن ٦٠ بالمئة. كما انخفض سعر صرف عملة أندونيسيا تجاه الدولار منذ أول تموز/ يوليو ١٩٩٧ وحتى أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بنسبة حوالى ٨٠ بالمئة.

ونتج من الانخفاض الكبير في أسعار صرف عملات بلدان الأزمة الآسيوية ـ وضمن أمور أخرى ـ ما يأتي:

ـ التفاقم الكبير في عبء دينها العام الخارجي، وبخاصة القصير الأجل مقوماً بالعملة المحلية. فمصارف هذه البلدان موّلت لدرجة كبيرة قروضها المحلية عبر استقراض الدولار من الخارج نظراً لأن الفائدة عليه كانت أخفض من أسعار الفائدة المحلية. كما أن الشركات الخاصة التي استقرضت مباشرة الدولار من الخارج حولته إلى عملة محلية. وكل ذلك استند إلى قناعة راسخة بأن أسعار صرف العملات المحلية بالدولار ستبقى مستقرة.

ـ تعرّض أصول (أو موجودات) المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في هذه البلدان إلى خسائر فادحة نتيجة الانخفاض في قيمة توظيفاتها في السندات والأسهم التي تدهورت أسعارها ونتيجة قبول هذه السندات والأسهم كضمانات لقروضها، ونتيجة ظهور ديون هالكة.

ـ الارتفاع الكبير في أسعار الفوائد المحلية أساساً بهدف خلق حوافز للحد من وتيرة نزوح الرساميل. وتم ذلك ولدرجة كبيرة نتيجة ضغوط صندوق النقد الدولي على الدول التي استقرضت منه لدعم اقتصاداتها وهي تايلند وكوريا الجنوبية واندونيسيا.

ـ ارتفاع الأسعار المحلية وبدرجات متفاوتة. ويبدو أن الارتفاع خلال ١٩٩٨ في أغلب الدول المذكورة في الجدول رقم (٢) كان معتدلاً باستثناء اندونيسيا الذي بلغ فيها خلال العام ذاته الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية حوالى ٨١ بالمئة.

ولقد أدت النتائج المذكورة أعلاه إلى إفلاسات كثيرة وإلى تسريح ملايين العمال وإلى ظهور اضطرابات اجتماعية وسياسية برزت بأوضح أشكالها في اندونيسيا.

ذكرنا أعلاه أن بعض بلدان الأزمة الآسيوية كتايلند وكوريا الجنوبية كانت تعاني مشاكل اقتصادية حقيقية وأن الأزمة المالية قد فاقمتها لدرجة كبيرة وحالت دون احتوائها. وعلى سبيل إيضاح هذه الناحية يمكن أن نأخذ وضع تايلند مصدر الأزمة. كانت تعاني نسبة عجز كبير في

ميزان مدفوعاتها على الحساب الجاري. وفجرت هذه النسبة فضلاً عن الإفلاسات الأزمة المالية. فلو لم تكن تايلند تسمح بحرية انتقال الرساميل ولو لم تكن قد فتحت اقتصادها على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة وعلى المضاربة بالعملات، لما تفجرت فيها الأزمة المالية، ولكانت قادرة على تخفيض نسبة عجز ميزان مدفوعاتها الجاري خلال فترة متوسطة من الزمن عبر تقليص نمو استيراداتها وعبر إحداث تغييرات بنيوية في اقتصادها لا مجال لذكرها هنا. وقد يكون من المناسب أن نقارن هنا بين دولتين آسيويتين؛ **الأولى** غير معولمة مالياً (أي لا تسمح بحرية انتقال الرساميل) كباكستان، والأخرى معولمة مالياً كاندونيسيا انتقلت إليها الأزمة المالية على الرغم من أن مؤشراتها الاقتصادية الكلية كانت سليمة أو سليمة بشكل عام. فنسبة العجز الجاري لميزان مدفوعات اندونيسيا كانت معتدلة، إذ بلغت ٣,٣ بالمئة و٣,٢ بالمئة في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ على التوالي (الجدول رقم (٢)). وكانت بقية مؤشراتها الاقتصادية الكلية سليمة. فنسبة نموها الاقتصادي الحقيقي في العامين المذكورين كانت مرتفعة (الجدول رقم (١))، كما كان وضع موازنة حكومتها قبل الأزمة يتصف بفائض، فضلاً عن أن دينها العام الخارجي القصير الأجل كان ضئيلاً نسبياً. أما في باكستان فقد كانت نسبة عجز ميزان مدفوعاتها الجاري في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ ٣,٤ بالمئة و٦,٥ بالمئة على التوالي. وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة اندونيسيا. كما كان وضع موازنة باكستان يتصف بعجز كبير بلغت نسبته لناتجها المحلي الإجمالي في عاميّ ١٩٩٥ و١٩٩٦ ٦,٦ بالمئة و٧,٨ بالمئة على التوالي[١٠]. وعلى الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية الكلية لاندونيسيا كانت بعامة أفضل بكثير من مؤشرات باكستان إلا أن الأزمة المالية لم تنتقل إلى هذه الأخيرة وسجل ناتجها المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً في عام ١٩٩٨ مقداره ٥,٤ بالمئة. بينما انتقلت الأزمة المالية بشراسة إلى اندونيسيا وانخفض ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٩٩٨ بنسبة ١٥ بالمئة. والتفسير الأساسي لهذه الظاهرة هو أن اقتصاد اندونيسيا كان معولماً مالياً، بينما لم تنطبق هذه الصفة على الاقتصاد الباكستاني.

باختصار يمكن القول بأن اقتصادات شرق آسيا التي لم تكن معولمة مالياً خرجت من الأزمة في عام ١٩٩٨ في وضع أفضل بكثير (الجدول رقم (٣)) من وضع الدول التي كانت معولمة مالياً (الجدول رقم (١)) علماً بأن الأولى تأثرت بالأزمة عبر حركة تجارتها الخارجية.

الجدول رقم (٣)

النمو في الناتج المحلي الحقيقي (التغيير كنسبة مئوية)

لبعض البلدان الآسيوية

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الصين	٩,٦	٨,٨	٥,٥
الهند	٧,٥	٥,٦	٤,٨
باكستان	٥,٢	١,٣	٥,٤
فيتنام	٩,٣	٨,٨	٤,٠
بنغلادش	٥,٤	٥,٧	٤,٢

المصدر: IMF, *World Economic Outlook*, table no. (2-4), p. 31.

(١٠) الأرقام العائدة إلى باكستان مأخوذة من: IMF: *World Economic Outlook*, table no. (2-12), p. 64, and *International Financial Statistics*, p. 558.

ثانياً: الأزمة السوفياتية ـ الروسية

سأركز هنا على الأزمة السوفياتية ـ الروسية التي بدأت في نهاية الثمانينيات وتمثلت في انهيار الاتحاد السوفياتي. **وما أقصد بالانهيار تفكيكه وسقوط نظامه الاقتصادي والاجتماعي والتدهور الكبير الناتج من ذلك في وضعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.** فآثار كل ذلك لا تزال مستمرة. وانعكس الانهيار وبدرجة كبيرة على خليفته الأساسية روسيا الاتحادية، كما انعكس على بقية الجمهوريات السوفياتية التي أصبحت رسمياً مستقلة في نهاية عام ١٩٩١. يظهر الجدول رقم (٤) أثر الانهيار في الناتج المحلي الحقيقي وفي أسعار السلع الاستهلاكية في عدد من الجمهوريات السوفياتية سابقاً.

الجدول رقم (٤)

التطور في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفي أسعار السلع الاستهلاكية في بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق

(التغيير كنسبة سنوية مئوية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
روسيا الاتحادية:								
الناتج الحقيقي	– ٥,٤	– ١٩,٤	– ١٠,٤	– ١١,٦	– ٤,٨	– ٥,٠	٠,٩	– ٦,٠
الأسعار	٩٢,٧	١٣٥٣,٠	٨٩٥,٩	٣٠٢,٠	١٩٠,١	٤٨,٠	١٥,٠	٤٨,٠
أوكرانيا:								
الناتج الحقيقي	– ١٠,٦	– ١٧,٠	– ١٤,٢	– ٢٢,٩	– ١٢,٢	– ١٠,٠	– ٣,٢	– ٠,١
الأسعار	٩١,٢	١٢١٠,٠	٤٧٣٤,٩	٨٩١,٢	٣٧٦,٤	٨٠,٠	١٦,٠	١٤,٠
بيلاروسيا:								
الناتج الحقيقي	– ١,٢	– ٩,٧	– ٧,٦	– ١٢,٦	– ١٠,٤	٢,٨	١٠,٤	٧,٠
الأسعار	٨٣,٥	٩٦٩,٠	١١٩٠,٠	٢٢٢٠,٠	٧٠٩,٠	٥٣,٠	٦٤,٠	٥٣,٠
جورجيا:								
الناتج الحقيقي	– ٢٠,٦	– ٤٤,٨	– ٢٥,٤	– ١١,٤	٢,٤	١٠,٥	١١,٠	١٠,٠
الأسعار	٧٨,٥	٨٨٧,٤	٣١٢٥,٤	١٥٦٠٦,٥	١٦٢,٧	٣٩,٠	٧,٠	٦,٠

(*) تقديري.

المصدر: المصدر نفسه، الجداول أرقام (٢ ـ ٥)، (٧) و(١٣)، ص ٣٢، ١٨١ و١٨٩ على التوالي.

وتمثل الانهيار في آثار بالغة الخطورة في شعوب الاتحاد السوفياتي السابق، إذ تدهورت وبدرجة كبيرة ظروف معيشتها وانتشر فيها الفقر، كما انتشرت البطالة على نطاق واسع. وبرز وبحدة ظاهرة سوء التوزيع الفادح في الثروات والدخول وفئات المافيا الاقتصادية. وهذه الوقائع يمكن استخلاص معظمها من أرقام الجدول رقم (٤)، وبخاصة المتعلقة بنسب التضخم الهائل. كما عانت هذه الشعوب وبدرجات مختلفة اقتتالاً فيما بينها.

ونجم عن الانهيار على المستوى العالمي نتائج خطيرة سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية، تمثلت على الصعيدين السياسي والعسكري في انهيار النظام الدولي المستند إلى القطبية الثنائية ليحل مكانه نظام دولي ينفرد فيه الغرب بعامة، وتنفرد فيه أمريكا بخاصة بدرجة كبيرة من الهيمنة. ولعل الوطن العربي من أكثر المتضررين من هذا التغيير. كما تمثلت على الصعيدين الاقتصادي والثقافي ـ ضمن أمور أخرى ـ في إعطاء دفعة إضافية لقوى العولمة الرأسمالية وفي

ظهور تصورات أو قناعات بالانتصار النهائي للرأسمالية وبأن الاشتراكية قد انتهت كفكر وكنظام وكممارسة.

ومما لا ريب فيه أن تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار نظامه الاشتراكي كانا مفاجأة مذهلة، إذ لم يكن ذلك متوقعاً حتى ضمن الاستخبارات الغربية المعروفة بإمكاناتها الضخمة التي يمكن أن تساعدها على استشراف التطورات المستقبلية لدرجة أفضل من غيرها. فالدول عادة تتفكك أو تنهار، إما بسبب هزيمة عسكرية ساحقة يفرض فيها المنتصر شروطه المتضمنة تفكيك الدولة المنهزمة، أو بسبب ثورة ناجحة، وبخاصة لقوميات غير متجانسة تطالب بالانسلاخ عن الدولة الأم، أو لهذين السببين مجتمعين كما حدث للامبراطورية النمساوية ـ المجرية بعد الحرب العالمية الأولى. ولكن كل ذلك لم يحدث للاتحاد السوفياتي، إذ انهار في ذروة قوته وبعد أن حقق الندية الاستراتيجية مع أمريكا في أوائل السبعينيات.

ولعل من أهم الأسباب وأكثرها انتشاراً التي ذكرت لتفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار نظامه هو سباق التسلح مع أمريكا. وقناعتي أن هذا التفسير غير مقنع لما يأتي: بدأ الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية سباق التسلح مع أمريكا من مركز أدنى بكثير من هذه الأخيرة. فالحرب العالمية الثانية تمت ولدرجة أكبر بكثير على أرضه، إذ خسر حوالى ٢٠ مليون قتيل فضلاً عن أن نصف ثروته المادية تعرضت للدمار. هذا في وقت لم تُطلق فيه رصاصة واحدة خلال الحرب على الأرض القارية للولايات المتحدة. كما أن الحرب مكنت هذه الأخيرة من التخلص من الكساد والبطالة اللذين اتصف بهما اقتصادها خلال الثلاثينيات ومن تطوير وتنمية طاقاتها الإنتاجية الضخمة. فإذا تمكن الاتحاد السوفياتي في هذه الظروف ومنطلقاً من مركز أدنى بكثير من اللحاق بأمريكا في سباق التسلح ومن الوصول إلى مركز الندية الاستراتيجية معها في أوائل السبعينيات، فهل يعجز منذ هذه الفترة الأخيرة ـ وهو في مركز أقوى بكثير ـ عن مجاراتها في هذا السباق؟

لقد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهار نظامه بسبب **الطريقة** التي تم بها تطبيق البيريسترويكا (إعادة البناء الاقتصادي) والغلاسنوست (العلنية والمزيد من الديمقراطية)، إذ تم البدء بتطبيقهما بعد مجيء غورباتشوف إلى سدة السلطة السوفياتية في آذار ١٩٨٥. كما حدث التفكك والانهيار بسبب تردد وضعف هذا الأخير وعدم دفاعه عن وحدة أراضي الاتحاد السوفياتي وعن نظامه الاشتراكي. وكل هذا فجر قوى تمثلت أساساً في الفئات المسيطرة في الحزب والدولة عملت على تفكيكه وعلى التخلص من نظامه. باختصار تفكك الاتحاد السوفياتي وانهار نظامه بسبب انقلاب من الأعلى. كما استمرت فيما بعد خليفته الأساسية روسيا الاتحادية في الانهيار بسبب الانتقال السريع جداً بدءاً من عام ١٩٩٢ إلى رأسمالية الحرية الاقتصادية ضمن إطار ما يسمى باستراتيجية العلاج بالصدمة.

في البداية يجدر التذكير بأن استراتيجية إعادة البناء الاقتصادي لم تهدف إلى التخلي عن النظام الاشتراكي[١١] وإنما إلى التغيير في أسلوب إدارته، أي التخفيف من المركزية الشديدة في

---

(١١) أكد غورباتشوف على ذلك حينما ذكر ما يأتي «اننا ننظر ضمن الاشتراكية وليس خارجها للإجابة عن الأسئلة الممكن أن تنشأ. اننا نقوم نجاحاتنا وأخطاءنا... استناداً إلى معايير اشتراكية. إن الذين يأملون بأن نتخلى عن الطريق الاشتراكي ستخيب آمالهم كثيراً. إن كل جزء من برنامج البريسترويكا ـ ولهذا الغرض فالبرنامج بأكمله ـ يستند كلياً إلى مبدأ الزيادة من الاشتراكية والتوسع في الديمقراطية». انظر:

Mikhail Gorbachev, *Perestroika: New Thinking for Our Country and the World* (New York: Harper and Row, 1987), p. 36.

التخطيط وإعطاء دور أكبر للأسواق في إدارة الاقتصاد الاشتراكي، وبخاصة فيما يتعلق بقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية. وتم التوصل إلى أن هذا التغيير ضروري وذلك لإيقاف الانخفاض في نسبة نموه منذ نهاية السبعينيات، إذ بلغت هذه النسبة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ ما بين ٢ و٣ بالمئة سنوياً. واعتبرت هذه النسبة منخفضة وتعني الركود الاقتصادي، وذلك استناداً إلى معايير الأداء السابقة والمرتفعة في زمن السلم للاقتصاد السوفياتي. ولكن النسبة كانت مقبولة إذا تمت مقارنتها بما حققته خلال الفترة ذاتها بعض الدول الرأسمالية المتقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا. فخلال الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ بلغت نسبة النمو الوسطية في كلتا الدولتين ٢,٤ بالمئة و٢ بالمئة سنوياً على التوالي.

كانت هناك أسباب عديدة للتباطؤ في وتيرة النمو في الاتحاد السوفياتي منذ نهاية السبعينيات وحتى ١٩٨٨ لا يتسع المجال لذكرها هنا[١٢]. ونكتفي بذكر أحد أهم الأسباب وهو أن المركزية الشديدة في التخطيط بدأت تفرض آلية كابحة على تطور الاتحاد السوفياتي وعلى إشباع حاجات التزايد في الاستهلاك وتنوع الأذواق. باختصار بدأ الاتحاد السوفياتي يمر بمرحلة تتصف بعرقلة علاقات الإنتاج (أي أساساً العلاقة بين الأجهزة المخططة والمشرفة من جهة، والمنشآت الاقتصادية المنتجة من جهة أخرى) لنمو القوى الإنتاجية.

وكان أهم ما تضمنه برنامج «الغلاسنوست» السماح بحرية الفكر والانتقاد وحرية التنافس للوصول إلى السلطة لأن هذه الحريات مرغوبة لذاتها ولأنها تعمق من الاشتراكية. كما رؤي بأن انتشار الديمقراطية السياسية والفكرية سيؤمن دعماً شعبياً للتغيرات في المجال الاقتصادي، وتالياً يضعف من معارضة الأجهزة البيروقراطية لها.

أما ما حدث على أرض الواقع منذ ١٩٨٧ فكان مغايراً جداً للأهداف المرسومة بداية من قبل القيادة برئاسة غورباتشوف، ومهد لتفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار نظامه واقتصاده. وسنحاول شرح ذلك بدرجة مكثفة جداً ضمن إطار المرحلتين التاليتين:

١ ـ المرحلة الأولى: منذ ١٩٨٧ وحتى نهاية ١٩٩١

خلال هذه الفترة ساهمت العوامل التالية المهمة مجتمعة في التمهيد لتفكك الاتحاد السوفياتي رسمياً وفي انحسار نظامه الاشتراكي وتدهور اقتصاده:

ـ قامت القيادة السوفياتية برئاسة غورباتشوف بتطبيق الديمقراطية والعلنية بدرجة عالية من السرعة فاقت كثيراً وتيرة التحولات في مجال إعادة البناء الاقتصادي، إذ كان يتعين من منظور المحافظة على النظام الاشتراكي أن يبدأ غورباتشوف أولاً بالتحولات الاقتصادية وبعد أن تعطي أكلها أو بعضاً من ثمارها ينتقل إلى إجراء التحولات المرغوبة على صعيد الديمقراطية والعلنية. فما تم فعله هو العكس تماماً، إذ عين في مراكز رئيسية وحساسة في وسائل الإعلام الواسعة الانتشار مثقفين (كتاباً وإعلاميين وفنانين مثلاً) يتصف أغلبهم بالعداء للنظام الاشتراكي. نتيجة ذلك تحولت غالبية وسائل الإعلام الواسعة الانتشار إلى مراكز دعاية للنظام الرأسمالي[١٣]. كما دعمت هذه الوسائل التحالف الرأسمالي الذي ظهر خلال هذه المرحلة بقيادة

---

(١٢) للاطلاع على هذه الأسباب وأيضاً على تحليل مفصل للبريسترويكا والغلاسنوست، انظر: محمد الأطرش، «الـ «بيريسترويكا» والاشتراكية والرأسمالية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩)، وبخاصة ص ١٤ ـ ٢٣.

(١٣) حول أمثلة عن ذلك، انظر: David Kotz and Fred Weir, *Revolution from above: The Demise of the Soviet System* (London; New York: Routledge, 1997), pp. 63-70.

بوريس يلتسين. فضلاً عن ذلك شجع غورباتشوف وسائل الإعلام على انتقاد الاشتراكية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن درجة الحرية التي تمتع بها المسيطرون على أغلب وسائل الإعلام الواسعة الانتشار فاقت الدرجة التي يتمتع بها أمثالهم في الولايات المتحدة. ففي هذه الأخيرة لا يسمح لكاتب في وسائل الإعلام الواسعة الانتشار والتي يملكها القطاع الخاص أن يدعو إلى التخلص من النظام الرأسمالي. وعلى الرغم من أنه لا توجد رقابة خارج وسائل الإعلام (أي رقابة الدولة) تحول دون دعوة كهذه، إلا أن مالكي هذه الوسائل لا يسمحون بذلك. فانعدام الرقابة الخارجية من قبل الدولة لا يعني عدم وجود رقابة داخلية فعالة من قبل المالكين[١٤]. **فالمصلحة الخاصة تشكل رقابة فعالة على حرية الفكر.**

والتساؤل الآن هو لماذا كان المثقفون، والمتمركزة غالبيتهم في موسكو ولينينغراد، من الداعين للنظام الرأسمالي، علماً بأن غالبية الناس في الاتحاد السوفياتي، وفي روسيا بالذات، كانت مؤيدة للنظام الاشتراكي ومؤيدة لأن تتم التغييرات ضمن إطاره؟ الجواب يكمن فيما يأتي: بما أن المثقفين يعملون في حقل نقل الوقائع وفي حقل إنتاج المعرفة والفكر والقيم والتصورات والصور، فهم بطبيعة عملهم من أكثر الناس حاجة إلى حرية الفكر. وكان الكثيرون منهم في موسكو ولينينغراد من أعداء النظام السوفياتي نظراً للقيود التي كانت مفروضة على حرية الفكر. وتشكلت لديهم قناعات وتصورات بأن النظام الرأسمالي هو الأمثل لتأمين هذه الحرية. لقد انبهروا بما اعتبروه الجانب المشرق للرأسمالية ولم يصدقوا الجانب الطالح لهذا النظام واعتبروه بمثابة دعاية سوفياتية. فضلاً عن ذلك دعمت مصالحهم ظهور هذه القناعات والتصورات لأنهم كانوا يرغبون في الحصول على مستوى معيشة أمثالهم في الغرب وعلى امتيازاتهم نفسها بالنسبة للدخل متناسين البطالة الكبيرة في الغرب وبخاصة بين المثقفين[١٥].

باختصار أدى موقف غالبية وسائل الإعلام إلى انتشار مناخ إعلامي مؤيد للرأسمالية، ومعرقل لدرجة ما للتغييرات الاقتصادية ضمن إطار الاشتراكية، مما خلق درجة من عدم الثقة حول مستقبل النظام، وتالياً أثر سلبياً في الاستثمارات وفي الاقتصاد بعامة.

ـ عدم استعمال القيادة السوفياتية برئاسة غورباتشوف القوة للحيلولة دون انفصال الجمهوريات السوفياتية استناداً إلى أن الديمقراطية تحول دون ذلك، علماً بأن الديمقراطية لا تعني ولا يمكن أن تعني السماح بتفكيك أوصال الدولة. ففي عام ١٨٦١ أعلنت الولايات الشمالية الأمريكية برئاسة ابراهام لنكولن حرباً أهلية شعواء على الولايات الجنوبية استمرت حتى عام ١٨٦٥ وذهبت ضحيتها قرابة مليون قتيل، وذلك للحيلولة دون تفكيك الدولة الأمريكية. فضلاً عن ذلك حتى ولو تم قبول المعايير الديمقراطية فيما يتعلق بوحدة أراضي

---

(١٤) من المعلوم مثلاً أن مقالات المفكر الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي لا تُنشر في وسائل الإعلام الأمريكية الواسعة الانتشار وبخاصة تلك التي تسيطر عليها المصالح الصهيونية على الرغم من أنه لا يدعو إلى التخلص من النظام الرأسمالي. والسبب الرئيسي لعدم نشرها من قبل هذه الوسائل يكمن في انتقاده الشديد لها وأيضاً لسياسة أمريكا الخارجية وبخاصة تحيزها غير المحدود لإسرائيل وسعيها لتدمير وتفتيت العراق.

(١٥) كان عدم وجود فروق تذكر بين دخول المثقفين في روسيا من جهة، وبين دخول بقية الناس من جهة أخرى، مصدر تذمر للأولين، إذ كان الكثيرون من مثقفي موسكو يشكون في أغلب الأحيان للزائرين من الغرب بأن «الدتشا» (بيت لقضاء الإجازة) التي تعطى لأحدهم مماثلة للدتشا المعطاة لسائق سيارة نقل. ولكن إزالة دعم الدولة لهم بعد الانتقال في روسيا إلى رأسمالية الحرية الاقتصادية أدى إلى أن يصبح الكثيرون منهم ضمن أفواج العاطلين عن العمل. انظر حول هذه الناحية: المصدر نفسه، ص ٦٩.

الدولة، فلقد كانت هذه المعايير مؤيدة لبقاء الاتحاد السوفياتي موحداً ومتماسكاً. ففي استفتاء أُجري في آذار/مارس ١٩٩١ شمل جمهوريات سوفياتية بلغ عدد سكانها ٩٣ بالمئة من سكان الاتحاد السوفياتي أعلنت غالبية ٧٦,٤ بالمئة تأييدها لبقاء الاتحاد السوفياتي موحداً.

ويبدو أن مطالبة بعض الجمهوريات بالانفصال (جمهوريات البلطيق وجورجيا وأرمينيا) والتي بدأت عام ١٩٨٩ كانت نتيجة ضعف القيادة السوفياتية. وتمثل هذا الضعف أساساً ـ وضمن أمور أخرى ـ في فشلها في فرض تسوية سريعة للحرب التي نشبت في عام ١٩٨٨ بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ الذي كان جزءاً من أذربيجان على الرغم من أن معظم سكانه من الأرمن، كما تمثل هذا الضعف في السماح بانهيار الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية في الربع الأخير من عام ١٩٨٩. فالضعف في منع المطالبة بالانفصال أدى إلى انتشار هذا المطلب. وخلال عام ١٩٩٠ كانت جميع الجمهوريات السوفياتية قد أعلنت سيادتها. وهكذا بدأ التفكك الفعلي قبل التفكك الرسمي في نهاية ١٩٩١. وساهم هذا ولدرجة كبيرة في انخفاض الإنتاج نتيجة عرقلة صلات الإنتاج بين الوحدات الإنتاجية في الاتحاد السوفياتي. فهذا الأخير كان يشكل وحدة اقتصادية متكاملة. فمشاريعه، ومنشآته ووحداته الاقتصادية كانت مخططة وموزعة لدرجة كبيرة ضمن الجمهوريات السوفياتية على أساس تكاملي. فمستلزمات مصنع معين على سبيل المثال في جمهورية معينة كانت في كثير من الأحيان تنتج في جمهورية أخرى. فالتفكك الفعلي حرم الكثير من الوحدات الاقتصادية من مستلزمات إنتاجها أو عرقل حصولها عليها، كما حرمها من أسواق تصريف سلعها النهائية سواء أكانت سلعاً استثمارية أم استهلاكية. فضلاً عن ذلك كان لانهيار الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية والمندمجة اقتصادياً لدرجة كبيرة في الاتحاد السوفياتي عبر الكوميكون الأثر السلبي نفسه، وإن بدرجة مختلفة، في الاتحاد السوفياتي وفيها بالذات.

ـ لم يواكب إلغاء نظام التخطيط المركزي تدريجياً منذ بداية ١٩٨٨ ومن ثم إعطاء منشآت الدولة الاقتصادية درجة عالية من الاستقلال الذاتي (متضمنة الحرية في تحديد أجورها واستعمال فوائضها الاقتصادية) بناءُ مؤسسات لضبط وتنسيق اقتصاد السوق الاشتراكي أو إحداث التغييرات اللازمة في دور المؤسسات القائمة كالجهاز المصرفي وموازنة الدولة بما في ذلك إحداث ضرائب جديدة فيما يتعلق بهذه الأخيرة. والهدف الأساسي ـ ضمن أمور أخرى ـ من إحداث مؤسسات السوق هو العمل على تحقيق تنسيق بين تزايد التدفقات النقدية وتزايد الإنتاج الفعلي، وبخاصة من السلع الاستهلاكية. فضمن إطار التخطيط المركزي كان يتم هذا التنسيق ضمن إطار الخطة التي تحدد مسبقاً حجم الإنتاج وحجم تمويله (أي التنسيق بين التدفقات المادية والتدفقات النقدية). كما كان يتم اقتطاع جزء من الفوائض الاقتصادية للمنشآت كوسيلة للتمويل، ويتم أيضاً تحديد نسبة التزايد في الأجور النقدية المسموح بها. وكل ذلك بهدف الحيلولة ـ ضمن أمور أخرى ـ دون حدوث تضخم كبير ظاهر أو كامن. ولكن عدم إنشاء مؤسسات السوق الاشتراكية أو إحداث التغييرات الضرورية في عمل المؤسسات القائمة فجّر أزمة فقدان السلع الاستهلاكية من المخازن في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩. وكان السبب الرئيسي لذلك استعمال منشآت الدولة الاقتصادية لحريتها في زيادة الأجور النقدية بنسبة عالية فاقت وبدرجة كبيرة نسبة التزايد في عرض السلع الاستهلاكية. كما قامت هذه المنشآت بتمويل التزايد الكبير في الأجور النقدية ولدرجة كبيرة عبر استعمال فوائضها الاقتصادية التي كان يُقتطع جزء كبير منها في السابق لتمويل موازنة الدولة، مما أدى إلى زيادة عجز هذه الأخيرة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي. وأدت أزمة فقدان السلع الاستهلاكية إلى (١) إضراب عمال مناجم الفحم في

غرب سيبيريا في عام ١٩٨٩ وانتشار هذا الإضراب إلى مناطق أخرى في الاتحاد السوفياتي نظراً لعدم تمكن المناجم من زيادة الأجور النقدية لعمالها، إذ كانت خاسرة. (٢) الإساءة إلى برنامج التغييرات الاقتصادية ضمن إطار اشتراكية السوق لدرجة كبيرة. (٣) توسع السوق السوداء في السلع الاستهلاكية وتالياً اتساع نطاق الفعاليات الرأسمالية الطفيلية. (٤) استغلال يلتسين للأزمة للحصول على دعم عمال المناجم. إذ لم يكن في ذلك العام قد أعلن بوضوح عن اتجاهاته الرأسمالية، فوعد هؤلاء العمال بنقل الجهة الوصائية على المناجم من حكومة الاتحاد السوفياتي إلى الحكومة الروسية.

ولقد صبّت النتائج المذكورة لعدم إقامة مؤسسات ضبط وتنسيق السوق الاشتراكي في خانة مصلحة الاتجاه الرأسمالي الذي استغلها ببراعة، وأضعفت غورباتشوف كما أثرت سلبياً في الاقتصاد السوفياتي.

ـ تراجع غورباتشوف عن الاشتراكية وقبوله التحول إلى الرأسمالية. وتمثل هذا (١) في إصدار مجلس الوزراء السوفياتي في نهاية ١٩٨٨ مرسوماً يسمح للأفراد بالقيام مباشرة بعملية التصدير. فأخذ هؤلاء يشترون منتوجات منشآت الدولة الاقتصادية، وبخاصة المعادن والمواد الأولية ومن بينها النفط والتي كانت أسعارها داخلياً محددة دون الأسعار العالمية بدرجة كبيرة ويصدرونها بالأسعار العالمية محققين أرباحاً طائلة نتيجة ذلك. فقبل صدور هذا المرسوم كانت التجارة الخارجية محتكرة من قبل الدولة، وكانت الأرباح تجنى لصالح الدولة وتستعمل لتمويل الاستثمارات وجزئياً لتمويل الزيادة المسموح بها في الأجور. وهكذا تسرب جزء كبير من الفائض الاقتصادي في حقل التجارة الخارجية إلى جيوب خاصة جنت أرباحاً طائلة دون جهد إنتاجي. كما استعملت هذه الأرباح الخاصة لتمويل نزوح الرساميل، مما ساهم في انخفاض سعر صرف الروبل وبدرجة معتبرة. (٢) قبل غورباتشوف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ خطة الـ (٥٠٠) يوم التي تم تحضيرها من قبل اقتصاديين تم اختيارهم من قبل غورباتشوف ويلتسين الذي كان آنذاك رئيساً لمجلس السوفيات الروسي. ودعت الخطة إلى إحداث تحول جذري في النظام السوفياتي خلال خمسمائة يوم وخصخصة سبعين بالمئة من منشآت الدولة الصناعية وتحرير الأسعار والاستيراد وحركة الرساميل والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وإنشاء أسواق مالية والسماح بالإفلاسات. ودافع غورباتشوف عن قبوله هذه الخطة على أساس أنها منسجمة مع الاشتراكية، إذ ذكر «اننا جوهرياً ننفذ شعار المصانع للعمال... والأرض للفلاحين»[١٦]. وهكذا وبسذاجة غريبة أظهر اقتناعاً بأن قبوله الخصخصة لن يؤدي إلى الرأسمالية مع أنها بدأت فعلياً بالظهور قبل هذا التاريخ، وبخاصة نتيجة فتح مجال التصدير للقطاع الخاص. وعلى الرغم من أنه تراجع عن الخطة بعد شهر من قبولها، إلا أنه قدّم خطة بديلة تتضمن أهم عناصر خطة الـ (٥٠٠) يوم وبخاصة تلك المتعلقة بالخصخصة. وفي تموز/يوليو ١٩٩١ قبل جوهرياً خطة موضوعة من قبل مجموعة من الاقتصاديين الروس بالاشتراك مع اقتصاديين من جامعة هارفرد تدعو إلى سرعة التحول إلى نظام حرية الأسواق وإلى الخصخصة. كما دعت الخطة الغرب إلى أن يقدم دعماً اقتصادياً بمبلغ مائة مليار دولار في حال تبني الخطة. وفي هذا الشهر تقدم الاتحاد السوفياتي بطلب الانضمام إلى المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨٩. وعلى الرغم من أن هذا المصدر يحاول تبرئة ساحة غورباتشوف من أنه تخلى عن الاشتراكية إلا أن الوقائع المذكورة في هذا المصدر تشير إلى خلاف ذلك.

ـ دعمت غالبية النخب[١٧] في الحزب والدولة التحول إلى الرأسمالية وانتقل العديد منها إلى القطاع الخاص، وذلك قبل أن تصبح الخصخصة سياسة رسمية للدولة السوفياتية في عام ١٩٩٠. لقد أدركت أن الرأسمالية مقبلة وبخاصة في ضوء مرسوم التعاونيات الصادر في أيار/ مايو ١٩٨٨ والذي أدى عملياً إلى قيام منشآت رأسمالية، وفي ضوء مرسوم السماح للقطاع الخاص بالقيام بعمليات التصدير مباشرة إلى الخارج والمشار إليه آنفاً. فإذا كانت منشآت أو وحدات الدولة الاقتصادية ستتحول إلى القطاع الخاص فهم الأحق بامتلاكها والأقدر على ذلك نتيجة خبراتهم ومواقعهم وصلاتهم. وكانت لهذه النخب مصلحة في التحول إلى الرأسمالية. فالنخب في الحزب وفي الهيئات التخطيطية والرقابية رأت بأن من مصلحتها هذا التحول. فاشتراكية السوق ستضعف من قوتها وتالياً من امتيازاتها دون منفعة مقابلة. فالسوق ستحل محلها ولدرجة معتبرة في توزيع الموارد وفي تحقيق التنسيق الاقتصادي. أما المدراء العامون للمنشآت الاقتصادية فكان شأنهم بعامة شأن غالبية المثقفين، إذ كانوا يرغبون في الحصول على وضع أمثالهم في الغرب. ففي الاتحاد السوفياتي كان دخل المدير العام للمنشأة الاقتصادية يساوي أربعة أمثال الدخل الوسطي للعامل. أما في أمريكا مثلاً فإن دخل الرئيس التنفيذي لمنشأة اقتصادية كبيرة يساوي حوالى ١٥٠ مرة الأجر الوسطي للعامل.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يتغير نظام اقتصادي واجتماعي، فنخب هذا النظام تتغير عادة معه. ولكن نخب النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي بقيت ولدرجة كبيرة نفسها في النظام الرأسمالي الذي خلفه وبخاصة في روسيا الاتحادية. لذلك نجد بأن غالبية ما يسمى «الروس الجدد»، أي الأغنياء الجدد، كانت في عداد النخب السابقة في الحزب والدولة السوفياتية و/أو من أقربائهم.

فالتراكم الرأسمالي الأولي لهذه النخب ولفئات أخرى تم ولدرجة كبيرة نتيجة: (١) فعاليات طفيلية تم ذكرها آنفاً ضمن إطار تطبيق مرسوم السماح للقطاع الخاص بالتصدير وضمن إطار أزمة فقدان السلع الاستهلاكية في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، (٢) الفساد، إذ دُفعت رشى من القطاع الخاص للحصول على إجازات التصدير المرغوب فيها وأيضاً لشراء منتوجات منشآت الدولة الاقتصادية بأسعار رخيصة وبيعها في السوق الداخلية بأسعار عالية، (٣) ظهور المافيا الاقتصادية التي فرضت اتاوات عالية على المنشآت الاقتصادية الخاصة، كما استعملت القوة للاستيلاء على بعضها، (٤) قيام العديدين من النخب المذكورة بالاستيلاء مباشرة على أملاك الدولة اما بثمن رخيص أو بدون ثمن[١٨].

ولقد قدمت غالبية هذه النخب ـ فضلاً عن أطراف أخرى ـ دعماً فعّالاً لليلتسين في مواجهة انقلاب آب/اغسطس ١٩٩١ وإفشاله، إذ قام به بعض كبار المسؤولين في الحزب والدولة من الحرس القديم ضد غورباتشوف الذي اعتبروه مسؤولاً عن الانهيار الذي حدث

---

(١٧) لا يتضمن استعمال هذه الكلمة أي حكم قيمي.

(١٨) أحد الأمثلة على ذلك يتضح من حوار أُجري مع يوري مارينيتش مدير قسم المؤسسة المركزية للرياضيات والاقتصاد في أكاديمية العلوم للاتحاد السوفياتي السابق، إذ ذكر أن العديد من النخب حولت أملاك الدولة إلى ملكيتها الخاصة من دون مقابل. ولما سأله محاورُه مستغرباً كيف يمكن أن يحدث هذا أجاب مارينتش «بكل بساطة. فمنذ الثلاثينيات كان لدينا نظام لتحويل الملكية بدون دفع قيمتها، ولكنها كانت كلها ملكية للدولة وتجري بين مؤسسات أو منشآت تملكها الدولة. فجميع المتعاملين كانوا يتصرفون باسم مالك واحد: وهو الدولة. ولدينا الآن مالكون في القطاع الخاص، لكنهم يلجأون إلى الإجراءات ذاتها في تحويل الملكية العقارية... وكأنهم لا يدركون أن ذلك مختلف كلياً». انظر: David Mandel, «Actually Existing Privatization: An Interview with Yuri Marenich,» *Monthly Review* (March 1992), p. 22.

حتى ذلك الوقت. وكانوا لدرجة كبيرة على حق.

فمع بروز يلتسين بعد إخفاق الانقلاب كأقوى شخصية سياسية في روسيا اتخذ المبادهة في اجتماع عُقد في بيلوروسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بينه وبين رئيسي جمهورية أوكرانيا وبيلوروسيا لتفكيك الاتحاد السوفياتي رسمياً، إذ رأى التحالف الرأسمالي الروسي أن من الأسهل الانتقال إلى رأسمالية الحرية الاقتصادية في روسيا كدولة مستقلة ذات سيادة. وكان هذا رأي الاقتصاديين الغربيين الذين توافدوا إلى موسكو بعد الانقلاب متبرعين بتقديم خدماتهم(١٩).

٢ ـ المرحلة الثانية: ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨

سنركز في هذه المرحلة وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي رسمياً على خليفته الأساسية روسيا الاتحادية وعلى الأسباب الاقتصادية الرئيسية وراء استمرار انهيارها حتى ١٩٩٨ كما يبدو من الجدول رقم (٤). ومما لا ريب فيه أن عوامل الانهيار أو بعضها والمذكورة في المرحلة الأولى استمرت في تأثيرها خلال هذه المرحلة. وسنركز في تحليلنا لهذه الأخيرة وبصورة عامة على أهم العوامل الاقتصادية والممكن اختزالها في تطبيق ما يسمى استراتيجية العلاج بالصدمة. وسميت بهذا الاسم لأنها تضمنت العمل على تحقيق تحول سريع ومفاجئ يشبه في تأثيره الصدمة إلى رأسمالية الحرية الاقتصادية لدرجة كبيرة في روسيا بحيث يقطع هذا التحول الطريق أمام القوى المعارضة والراغبة في العودة إلى النظام الاشتراكي السابق أو إلى نظام اشتراكية السوق أو نظام الديمقراطية الاجتماعية.

وكان أهم عناصر استراتيجية العلاج بالصدمة والتي تم تطبيقها في أوائل ١٩٩٢ ما يأتي:

أ ـ تحرير الأسعار من القيود.

ب ـ تخفيض الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق توازن في الموازنة.

ج ـ وضع حدود صارمة على تزايد التسليف والكتلة النقدية.

د ـ خصخصة منشآت الدولة الاقتصادية.

هـ ـ إزالة القيود على حرية التجارة الخارجية وعلى حرية انتقال الرساميل من وإلى روسيا(٢٠).

---

(١٩) حول هذه الناحية، انظر: Anders Aslund, *How Russia Became a Market Economy* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995), pp. 16-17.

(٢٠) للإطلاع على هذه الاستراتيجية وعلى نتائجها من منظورين متباينين، انظر: المصدر نفسه، الفصل ٣، و Kotz and Weir, *Revolution from above: The Demise of the Soviet System,* chaps. 9-10.

وتجدر الإشارة إلى أن اسلوند (وهو أستاذ للاقتصاد في جامعة استوكهلم) كان أحد الاقتصاديين الغربيين برئاسة جيفري ساكس (من جامعة هارفرد) الذين قدموا إلى موسكو بعد إخفاق انقلاب آب/اغسطس ١٩٩١ متبرعين بخدماتهم. ولقد مارسوا مع صندوق النقد الدولي دوراً كبيراً في رسم استراتيجية العلاج بالصدمة، لذلك ليس غريباً أن يعتبر اسلوند مجرد انتقال روسيا إلى رأسمالية السوق يشكل بحد ذاته إنجازاً (ص ٢٠ مثلاً من كتابه). وهذا صحيح من منظور المصالح الاستراتيجية الغربية وبخاصة الأمريكية. ولكنه شكل كارثة بالنسبة لروسيا. ولعل من المناسب أن نذكر أن عدداً من الاقتصاديين الغربيين قد تبرعوا بتقديم خدماتهم للصين عندما قامت بإجراءات تغييرات اقتصادية بدءاً من عام ١٩٧٨. ولكن الصينيين رفضوها معتبرين أنفسهم أدرى بشؤون بلادهم.

وسنناقش أدناه وبعامة وبإيجاز شديد نتائج هذه الاستراتيجيا بادئين بنتائج تحرير الأسعار.

كان الافتراض الأساسي وراء تحرير الأسعار والسماح بارتفاعها الهائل بدءاً من عام ١٩٩٢ (علماً بأنها ارتفعت أيضاً بنسبة كبيرة عام ١٩٩١) هو أن هذا الارتفاع سيؤدي خلال فترة قصيرة إلى زيادة الإنتاج. فارتفاع أسعار المنتوجات والخدمات سيدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجهم. وانعكس هذا الاعتقاد في الخطاب الذي ألقاه يلتسين بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ أمام نواب الكونغرس الروسي مهيئاً الأذهان لتطبيق استراتيجية العلاج بالصدمة. وضمن ما ذكره في هذا الخطاب قوله «إن الانتقال دفعة واحدة إلى تحرير الأسعار هو إجراء قاس... ولكنه ضروري. وسيشعر كل واحد منا خلال فترة ستة الأشهر القادمة تقريباً بأن الحياة ستصبح أكثر قساوة. ولكن الأسعار ستنخفض بعد ذلك وستمتلئ السوق بالسلع. وبحلول خريف ١٩٩٢ وكما وعدتكم قبل الانتخابات (لرئاسة جمهورية روسيا في حزيران/يونيو ١٩٩١) سيستقر الاقتصاد وستبدأ حياة الناس في التحسن تدريجياً»[٢١].

ولكن الإنتاج لم يزدد، بل استمر في الانهيار بنسب عالية، كما استمرت الأسعار في الارتفاع بنسب كبيرة جداً كما يتضح من الجدول رقم (٤). ولعل أهم أسباب عدم تزايد الإنتاج بل استمرار انخفاضه ما يأتي:

ـ أدى الارتفاع المخيف في الأسعار إلى انخفاض الدخول الحقيقية لغالبية الناس نظراً لأن نسبة الارتفاع في دخولها النقدية كانت أقل بكثير من نسبة ارتفاع الأسعار. ففي حال الانخفاض في الدخول الحقيقية وتالياً في الطلب الفعال ليس من الصحيح نظرياً توقع زيادة الإنتاج وإنما توقع انخفاضه. وهذا ما حدث فعلاً وأدى إلى استفحال البطالة وتزايد فقر وبؤس غالبية الناس.

ـ حتى ولو افترضنا جدلاً ارتفاع الدخول النقدية بنسبة تتجاوز نسبة الارتفاع في الأسعار (وهذا لم يحدث طبعاً)، أي افترضنا زيادة الدخول الحقيقية وزيادة الطلب الفعال، فلم يكن من المتوقع أن يرتفع الإنتاج بنسبة كبيرة نظراً لبنية الاقتصاد الروسي المؤلفة من منشآت اقتصادية ضخمة متكاملة لدرجة كبيرة فيما بينها وليست متنافسة. فهذه البنية كانت منسجمة مع متطلبات التخطيط المركزي السابق وليس مع مقتضيات رأسمالية السوق. فقط في حال وجود درجة عالية من المنافسة في اقتصاد السوق بين الوحدات الإنتاجية يعكس التزايد في الطلب الفعال نفسه ولدرجة كبيرة في زيادة الإنتاج والعمالة وليس في الارتفاع الكبير في الأسعار. وهذه الدرجة من المنافسة كانت غائبة في الاقتصاد الروسي.

ـ إن توقع تزايد الإنتاج يفترض وجود طبقة رأسمالية منتجة. ولكن الطبقة الرأسمالية التي ظهرت ـ والتي أتينا على ذكرها آنفاً ـ كانت لدرجة كبيرة رأسمالية طفيلية ورأسمالية نهب. وإلا كيف يمكن تفسير ظهور ثروات ضخمة في أيدي قلة من الناس في اقتصاد يتدهور سنة بعد أخرى؟!

تم التركيز حتى الآن على نتائج تحرير الأسعار على الإنتاج ومستوى العمالة. ولكن بقية عناصر استراتيجية العلاج بالصدمة فاقمت من النتائج المذكورة أعلاه. فتخفيض الإنفاق الحكومي بهدف تقليص عجز الموازنة كنسبة للناتج المحلي وإزالة هذا العجز، والتقييد الصارم

---

(٢١) انظر: Kotz and Weir, Ibid., p. 167, and Aslund, Ibid., p. 69.

للتوسع في التسليف أديا إلى نتائج سلبية على الإنتاج والعمالة. هذا فضلاً عن النتائج المحددة على وضع القوات المسلحة الروسية وعلى نظام الرعاية الاجتماعية وعلى وضع مؤسسات البحث العلمي الروسية. فالجهوزية القتالية للقوات الروسية انخفضت بدرجة كبيرة، كما انتشرت الأمراض التي لم تكن تعرفها روسيا من قبل. وهاجر عدد من العلماء الروس إلى الخارج. كما اضطر الكثيرون ممن لم يهاجروا إما إلى التحول عن البحث العلمي وعن تحقيق إنجازات علمية (والتي كانت مفاخر الاتحاد السوفياتي السابق) وإلى قبول وظائف كمحاسبين في المصارف ومترجمين أو خضوعهم للاستغلال من قبل مؤسسات ومنشآت أجنبية مما سنأتي على ذكره في ما يلي.

وكان من نتائج تطبيق درجة عالية من حرية التجارة الخارجية أيضاً تفاقم الأثر السلبي في الإنتاج والعمالة بسبب تزايد منافسة السلع المستوردة للإنتاج المحلي. ومن المستغرب في اقتصاد يتدهور وتزداد فيه البطالة والبؤس أن تتسع درجة انفتاحه على الاستيراد من الخارج. فكل التجارب التاريخية تشير إلى أنه عندما يتعرض اقتصاد للكساد تلجأ الدولة ـ ضمن أمور أخرى ـ إلى درجة أعلى من الحماية بهدف تحويل جزء كبير من الإنفاق على الاستيراد إلى أن ينفق داخلياً، وذلك للمساعدة في وقف تدهور الاقتصاد ومستوى العمالة.

كما أدى تحرير حركة الرساميل، وتالياً السماح بحرية تحويل الروبل الروسي إلى عملات أجنبية رئيسية من أهمها الدولار لتمويل نزوح الرساميل الروسية إلى تفاقم نزوحها. ولقد قدر حجم الرساميل الروسية النازحة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٤ بحدود مائة مليار دولار، بينما بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا وحجم المساعدات الرسمية الغربية مقدار ١٩,٤ مليار دولار خلال الفترة ذاتها[٢٢]. وساهم النزوح الكبير في الرساميل الروسية في ارتفاع كبير في درجة اعتماد روسيا على التمويل الخارجي وتالياً بروز تبعيتها للغرب.

كما نجم عن نزوح الرساميل الروسية، فضلاً عن التضخم الداخلي الكبير، انخفاض في سعر صرف الروبل الروسي تجاه الدولار الأمريكي بنسبة أكبر بكثير من نسبة ارتفاع الأسعار الداخلية. وهذا مثّل انخفاضاً حقيقياً كبيراً في سعر صرف الروبل الروسي، وأدى إلى تدهور بالغ في شروط تبادل روسيا للعملات مع الغرب بخاصة. وشكل هذا التدهور أحد آليات استغلال روسيا من قبل الغرب[٢٣] بخاصة والأجانب بعامة، إذ اشتروا ممتلكات وقوة عمل وسلعاً وخدمات روسية بأسعار بخسة بالعملات الأجنبية. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك تحوّل العلماء الروس والذين يعتبرون من أبرز علماء العالم إلى قوة عمل رخيصة. ففي أيار/ مايو عام ١٩٩٢ استأجرت شركة **مختبرات بل** الأمريكية قوة عمل عالمين روسيين رائدين في الفيزياء ليقوما بأبحاث علمية لها بمعاش شهري قدره خمسة آلاف روبل، أي ما يساوي بحسب سعر صرف الروبل بالدولار آنذاك أحد عشر دولاراً أمريكياً. كما استأجرت شركات أمريكية أخرى وبأبخس الرواتب قوة عمل العديدين من العلماء الروس للقيام بأبحاث علمية لها[٢٤].

---

(٢٢) أخذت الأرقام من: Kotz and Weir, Ibid., p. 182.

(٢٣) كما شكل في الماضي وما يزال يشكل حالياً التدهور في شروط تبادل العالم الثالث مع الغرب أحد آليات استغلال الغرب لبلدان العالم الثالث.

(٢٤) انظر: *New York Times*, 11/1/1993, pp. D_1-D_2.
كما وردت في: المصدر نفسه، ص ١٨٤.

أما فيما يتعلق بالخصخصة، فلقد سبق أن ذكرنا أن القطاع الخاص الروسي بدأ بالظهور في عهد غورباتشوف وقبل تفكك الاتحاد السوفياتي رسمياً. ولكن الخصخصة استمرت وبوتيرة عالية في الدولة الروسية وتم تطبيقها عبر إصدار كوبونات للأفراد لتمكينهم من شراء منشآت الدولة الاقتصادية. ولكن نظراً لانتشار البطالة والفقر بين غالبية الناس اضطر هؤلاء إلى بيع كوبوناتهم بأبخس الأثمان أو أجبروا على ذلك من قبل الأثرياء الجدد والمافيات الاقتصادية. وهكذا وبدلاً من أن تتوسع قاعدة ملكية القطاع الخاص لوسائل الإنتاج ـ والتي كانت وهماً في المقام الأول ـ تركزت وسائل الإنتاج، وكما كان متوقعاً، في أيدي القلة.

وقد يكون من غير المبالغة القول بأنه لو فتّش عدو لروسيا عن وصفة لتدميرها كقوة وكدولة وكمجتمع لما وجد وصفة أنجع من تلك المتمثلة في استراتيجية العلاج بالصدمة.

ثالثاً: بعض الملاحظات الختامية

سأركز في هذه الخلاصة على أزمة العولمة المالية والتي تمثلت في الأزمة الآسيوية. ولن أقدم خلاصة للتحليل السابق للأزمة السوفياتية ـ الروسية لأن هذه كانت أعمق وأشمل وذات تأثيرات أبعد من كونها أزمة عولمة مالية على الرغم من أن استراتيجية العلاج بالصدمة أدت إلى عولمة الاقتصاد الروسي مالياً[٢٥]. فالأزمة السوفياتية ـ الروسية فريدة من نوعها من حيث إنها تضمنت تفكك وانهيار دولة عظمى في أوج قوتها. أما أزمة العولمة المالية أو حتى أزمة الأسواق المالية القومية فهي ظاهرة متكررة عبر التاريخ.

١ ـ كانت الدول المعروفة بالنمور الآسيوية والمعولمة مالياً لدرجة كبيرة (أي تسمح بحرية دخول الرساميل وبخاصة القصيرة الأجل للاستثمار في أسواقها المالية وبحرية خروجها للاستثمار في الأسواق المالية الخارجية) أكثر تأثراً بالأزمة التي بدأت في تايلند في صيف ١٩٩٧. إذ انتقلت هذه الأزمة بسرعة وعبر حركة الرساميل القصيرة الأجل إلى بقية ما كان يسمى بالنمور. ولقد شرحنا آلية هذا الانتقال عبر ما يسمى بانتشار العدوى. أما الدول الآسيوية التي لم تكن معولمة مالياً كالصين والهند وباكستان وفيتنام مثلاً، فلم تتأثر إلا قليلاً بالأزمة.

ولقد ذكر عدد من المعقبين الغربيين بأن الأزمة الآسيوية هي الثمن الذي دفعته ما كان يسمى بالنمور لقاء ما حققته من نسب نمو عالية قبل الأزمة، إذ ساهمت عولمتها المالية في تحقيق هذه النسب. وهذا الرأي غير مقنع. فالصين مثلاً حققت نسبة نمو عالية منذ الخمسينيات، وبخاصة منذ نهاية السبعينيات، أعلى من نسب نمو ما كان يسمى بالنمور مع أن الصين لم تكن وليست الآن معولمة مالياً. وتجدر الإشارة إلى أن نسب النمو العالية التي حققتها النمور الآسيوية قبل الأزمة لم تكن نتيجة عولمتها المالية، إذ اتبعت، وبخاصة في المراحل الأولى من تنميتها ولدرجة كبيرة نمط النموذج الرأسمالي الياباني في التنمية، وليس نمط رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة. فبالإضافة إلى إعطائها أهمية قصوى للتعليم تضمن نموذجها الإنمائي دوراً كبيراً للدولة وتخطيطاً لإقامة صناعات رئيسية وصناعات مستقبلية ودعمها وحمايتها من المنافسة الأجنبية ورفع نسبة الادخار الوطني عبر تقييد استيراد السلع الكمالية

---

(٢٥) علماً بأن درجة العولمة المالية هذه قد انخفضت بدرجة معتبرة نتيجة الإجراءات المالية التي اتخذتها السلطات الروسية بتاريخ ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٨ والتي تضمنت ـ ضمن أمور أخرى ـ فرض قيود على نزوح الرساميل من روسيا.

وسلع أخرى وعبر تقييد نزوح الرساميل[٢٦]. فمنذ منتصف الثمانينيات، ونتيجة ضغوط المراكز الرأسمالية، بدأت بعامة وتدريجياً بتحرير حركة الرساميل. فضلاً عن ذلك أظهرت دراسة أعدها الاقتصادي من جامعة هارفرد داني رودريك ونشرت في أوائل عام ١٩٩٨ حول تجربة ٢٣ دولة حررت حركة رساميلها بأنها لم تتمتع بدرجة أعلى من النمو ومن النجاح في محاربة التضخم من دول أخرى فرضت قيوداً على نزوح الرساميل[٢٧].

ومن أهم مساوئ العولمة المالية ما يأتي:

ـ تفاقم من أية صعوبة اقتصادية يمر بها اقتصاد معولم مالياً وتحولها إلى أزمة مالية، وتالياً تعرقل جهود الحكومة المعنية في معالجة الصعوبة والتي تتطلب وقتاً. فالأزمة المالية تحرم الحكومة من الوقت الكافي ومن الموارد بالعملات الأجنبية لمعالجة صعوبتها الاقتصادية. كما تنتشر عدوى الأزمة إلى دولة أخرى معولمة مالياً ومتكاملة أسواقها المالية مع أسواق الدولة المصدرة للأزمة على الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية الكلية قد تكون سليمة في الدولة الأولى.

ـ قد تعرض الاقتصاد المعولم مالياً لأزمات مالية ليس بسبب عدم سلامة وضعه الاقتصادي الحقيقي، وإنما بسبب توقعات أو تصرفات بعض المقامرين أو المضاربين. فمن المعلوم أن المتعاملين في الأسواق المالية يتأثرون بعوامل نفسية وبشائعات وبتوقعات اقتصادية قد لا يوجد لها مبرر في الوضع الاقتصادي الحقيقي والذي قد يكون سليماً. فمنذ عدة شهور مثلاً انخفضت أسهم أحد أكبر المصارف البريطانية في البورصة المالية في لندن وخسرت مئات ملايين الليرات الاسترليني من قيمتها ليس بسبب تدهور الوضع المالي للمصرف وليس بسبب كونه يعاني خسائر، وإنما بسبب استقالة مديره التنفيذي (!) وخلال الأزمة المالية في ماليزيا في صيف ١٩٩٧ اشتكى رئيس وزرائها مهاتير بن محمد من أن المضاربات حصلت ضد إحدى الشركات الماليزية مع أن نسبة الأرباح التي كانت توزعها على المساهمين فيها بلغت عشرين بالمئة[٢٨].

ـ لا تتصف الأسواق المالية المعولمة (شأنها شأن الأسواق الاقتصادية الأخرى بعامة) بالتكافؤ في المنافسة. فما تفرزه من أسعار أسهم أو أسعار صرف عملات يعكس في التحليل الأخير ولدرجة كبيرة علاقات قوة اقتصادية. فهل القوة المالية لمضارب معروف كجورج سورس والذي أجبر بريطانيا في عام ١٩٩٢ على الخروج من نظام النقد الأوروبي مساوية للقوة المالية لنشأة استثمار مالية عادية؟ فضلاً عن ذلك يمكن للقوى المالية الكبرى أن تستعمل قوتها لتحقيق أهداف سياسية في الاقتصاد المعولم مالياً.

ـ تتعارض العولمة المالية جذرياً مع الديمقراطية، إذ ان حفنة من مدراء صناديق الاستثمارات المالية الضخمة وغير المسؤولين أمام ممثلي الشعب في أية دولة يتخذون وينفذون خلال لحظات قرارات قد تدمر حياة الملايين من الناس (!)

ـ تؤدي العولمة المالية إلى تركيز الثروات على مستوى العالم في أيدي القلة. فكما أن

---

(٢٦) للإطلاع بشكل مختصر على تجربة ما كان يسمى بالنمور الآسيوية في التنمية، انظر مثلاً:
Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty-First Century* (New York: Random House, 1993), pp. 197-200.

(٢٧) تمت الإشارة إلى مضمون الدراسة في: David Wessel and Bob Davis, «Currency Controls Gain a Hearing as Crisis in Asia Takes Its Toll,» *Wall Street Journal*, 4/9/1998.

(٢٨) حول هذه الشكوى، انظر: Mahathir Bin Mohamad, «Highwaymen of the Global Economy».

الأسواق المالية القومية في المراكز الرأسمالية تشكل آلية لاستيلاء المنشآت الاقتصادية الكبرى على المنشآت الصغرى، وتالياً زيادة تمركز وسائل الإنتاج، فإن العولمة المالية تطبق هذه الآلية على المستوى العلمي. فانخفاض أسعار الصرف الحقيقية لدولة معرضة لأزمة مالية يسهل على الشركات الدولية الكبرى شراء منشآتها ومصارفها وقوة عملها بأسعار بخسة بالعملة الأجنبية. ولقد أتينا على ذكر هذه الناحية عند مناقشتنا آنفاً للأزمة الروسية.

٢ ـ إن العولمة المالية ليست قدراً محتوماً. فغالبية بلدان العالم الثالث والتي تمثل غالبية البشر لا تطبقها، أي لا تسمح بحرية تحويل عملاتها المحلية إلى عملات أجنبية رئيسية أهمها الدولار لتمويل نزوح الرساميل منها إلا بحدود تسديد أقساط قروض سابقة أو تسديد أقساط رساميل أجنبية مستثمرة بشكل مباشر وفي حال تصفيتها وضمن إطار القوانين المنظمة لهذه الاستثمارات.

لذلك يتعين على دول العالم الثالث ما يأتي:

ـ الاستمرار في عدم السماح بحرية نزوح الرساميل إلا ضمن الإطار المذكور أعلاه. أما فيما يتعلق بالدول التي تسمح بذلك فأرى ضرورة التوقف عنه.

ـ رفع نسبة ادخاراتها الوطنية لناتجها المحلي الإجمالي، وتالياً التقليل من حاجتها للتمويل الخارجي قدر الإمكان، وبخاصة من الغرب. فالاعتماد لدرجة كبيرة على التمويل من المصادر المذكورة يؤدي إلى فقدان درجة كبيرة من استقلالية قرارها السياسي والاقتصادي. فرفع نسبة الادخارات الوطنية يتطلب إصلاحات اقتصادية داخلية من أهمها تحسين أنظمتها الضرائبية وإعطاء دور كبير للقطاع العام في تنميتها.

ـ عدم السماح للأجانب بالاستثمار في أسواقها المالية الوطنية. وأرى أن عدم سماحها بنزوح الرساميل، وبخاصة القصيرة الأجل، سيحول دون ذلك.

ـ عدم القيام باستقراض قصير الأجل لتمويل مشاريع إنمائية. والاقتصار في حال الحاجة على القروض الطويلة الأمد. وفي حال الأقطار العربية يتعين عليها إعطاء الأولوية للاستقراض من المؤسسات المالية الإقليمية العربية والتي تقدم قروضاً بشروط ميسّرة. كما يتعين تعزيز دور هذه المؤسسات وزيادة رساميلها.

ـ السماح بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي الاستثمارات في إقامة مشاريع حقيقية وجديدة وتؤدي إلى زيادة قوة الدولة وتمكن البلدان المضيفة لاستثمارات كهذه من الاستحواذ على تقانة عالية يمكنها توطينها وتجذيرها. ولكن يجب أن تبقى هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن حدود، إذ لا يمكن تجاهل النفوذ السياسي الذي يمكن لهؤلاء المستثمرين الأجانب ممارسته بالتحالف مع الفئات الكومبرادورية في البلد المضيف لاستثمارات كهذه □

التجربة الحزبية العربية في نصف قرن
(قراءة نقدية)(*)

معن بشور

رئيس المنتدى القومي العربي.

- ١ -

قبل الشروع في الحديث عن التجربة الحزبية العربية في نصف قرن، تخطر على البال جملة تساؤلات، وتتقدم مجموعة ملاحظات.

أول هذه التساؤلات هو: هل يمكن الحديث عن التجربة الحزبية العربية بشكل عام، أم ينبغي التمييز بين تجربة وأخرى، بين أحزاب تعمل على مستوى قطري، وأخرى على مستوى قومي، بين أحزاب قومية وإسلامية وماركسية وليبرالية، بين أحزاب عقائدية وأخرى سياسية بحتة، بين أحزاب تعتمد منهج التغيير الثوري وأحزاب أخرى تعتمد منهج التطور التدريجي؟

وعلى الرغم من وجود تباين واسع في ظروف هذه التجارب وتطورها ومسارها، إلا أن المتابعة العامة لحركة صعودها وتراجعها، نموها وضمورها، تقود أيضاً إلى اكتشاف العديد من السمات المشتركة فيما بينها بما يسمح بمقاربة لتجربتها بشكل عام دون إغفال نقاط التباين أو التمايز.

ولعل أكثر ما يبرز السمات المشتركة لهذه الأحزاب، على تنوعها، هو أن كل مرحلة من مراحل النهوض لأحد التيارات تجتذب جيلاً من الشباب العربي يكون إلى حد كبير متحدراً من جيل انتمى إلى تيار سابق. فالكثيرون من أعضاء الأحزاب القومية التغييرية التي شهدتها المنطقة هم أبناء لأعضاء الأحزاب الاستقلالية التي لعبت دوراً مهماً في مرحلة مناهضة الاستعمار، كما أن الكثرين من أبناء القوميين بالأمس وجدوا ضالتهم اليوم في الحركات الإسلامية مع صعود هذه الحركات في العقدين الأخيرين من هذا القرن، مما يؤكد أن القاعدة مشتركة، وإن اختلفت الرايات، وأن الهموم متقاربة وإن تباعدت مظاهر التعبير عن سبل مواجهتها.

وثاني هذه التساؤلات هو: هل يمكن الحديث عن تجربة حزبية عربية بشكل عام، بغض النظر عن الأقطار والأقاليم؟ هل نستطيع أن نتحدث عن أحزاب المغرب بالمصطلحات والمفاهيم ذاتها التي نتحدث بها عن أحزاب المشرق، وهل يمكن القول إن الحياة الحزبية في مصر قد

(*) في الأصل محاضرة ألقيت بدعوة من مؤسسة شومان، في عمان بالأردن يوم ١٠/٥/١٩٩٩.

شهدت مساراً مشابهاً لتلك التي جرت في المشرق والمغرب أو فيهما معاً؟

ومما لا شك فيه أن خصوصية كل قطر، وخصوصية تطور مساره السياسي قد ألقتا بظلالهما على التجربة الحزبية فيه، وأعطتاها نكهة مختلفة عنها في قطر أو إقليم آخر، لكن الدراسة المتأنية لهذه التجارب المتنوعة سرعان ما تكشف في الوقت ذاته بعض القوانين المشتركة التي تحكم حركة هذه الأحزاب على التباعد الجغرافي بينها. ففي كل الأقطار يمكن أن نلاحظ وجود أحزاب تنتمي إلى خيارات فكرية متقاربة، كما نلاحظ في كل الأقطار تجارب متماثلة في علاقة الأحزاب بالسلطة، سلباً أو إيجاباً، ناهيك عن مرور معظمها بممرات متماثلة وشبه إجبارية في مسارها وتطورها السياسي، وهذا يسمح دون شك بصياغة ملامح مشتركة لهذه التجارب.

أما التساؤل الثالث الذي يفرض نفسه في هذا المجال فهو: هل سيشمل حديثنا اليوم عن التجربة الحزبية العربية كل أصناف الأحزاب العربية، بما فيها تلك الأحزاب التي تفرضها السلطة في هذا القطر وذلك، أو تلك التي تعتبر تجمعاً انتخابياً حول زعامة أو مجموع زعامات ينحصر تأثيرها في لحظة الانتخاب، ويتلاشى دورها مع تراجع دور الزعامة وغيابها؟

والإجابة عن هذا التساؤل أيضاً تقتضي التأكيد على أن حديثنا اليوم سينحصر بذلك النوع من الأحزاب الذي انبثق من عقائد وأفكار، وتغلغل في وسط مجتمعاته، واجتذب أجيالاً وطبقات وفعاليات، وأنجب قيادات وزعامات، وترك بصمات واضحة في مراحل من حياة شعوبه.

فمثل هذه الأحزاب تمتلك بالفعل تجارب هامة، فيها الغث والسمين، وفيها الحلو والمر، وفيها الانتصار والانكسار، وفيها الآمال والخيبات، وفيها التضحيات والإنجازات، وبالتالي فالحديث عنها، وتسليط الضوء على تجاربها يغنيان الحياة السياسية العربية، ويمدانها بوسائل وخبرات هامة على طريق تطورها.

أما **الملاحظات** التي لا بد من تسجيلها في مستهل هذا الحديث **فأولاها** هو أنه لدى الحديث عن التجربة الحزبية العربية، كجزء رئيسي وأساسي من التجربة السياسية العربية المعاصرة، علينا الابتعاد عن أسلوبين طالما سادا الخطاب السياسي العربي المعاصر.

الأسلوب الأول هو أسلوب التبرير الدائم لكل خطأ، وأحياناً لكل خطيئة، تقع بها أنظمتنا أو أحزابنا أو قياداتنا، وهو أسلوب يفقد صاحبه الحد الأدنى من المصداقية المطلوبة للارتقاء بأدائه السياسي العام، كما يفقده الحد الأدنى من القدرة على تجاوز الخطأ أو الخطيئة من خلال الاعتراف بهما أولاً، وتحليل أسباب الوقوع فيهما ثانياً.

أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب التشهير الدائم الذي لا يرى سوى الجوانب المظلمة في تجاربنا ويندفع بالهجوم على الحزبية والانتماء السياسي، مفاخراً بلاحزبية أصحابه، محاولاً تصويرها كتعبير عن وعي متقدم، وعن حكمة عميقة. وهو أسلوب يعزز الخطاب التناحري، ويقيم المتاريس العصبوية بين أبناء المجتمع الواحد، ويعطل فرص التطور الديمقراطي الذي يستحيل حدوثه دون تطور مماثل في الحياة الحزبية.

إن العداء للحزبية هو في نهاية المطاف حزبية من نوع آخر، إنها حزبية الولاء للواقع الراهن والدفاع عن بقائه ومنع تطويره أو تغييره، تماماً كما أن العداء للايديولوجيات أو الحديث عن سقوطها بالمطلق هو التزام بايديولوجية النظام العالمي الجديد، وقبول بوحدانية القطبية المسيطرة عليه، بل هو توتاليتارية على المستوى العالمي حيث لا مكان لقوة أو لفكرة أو لحركة إلا للقوة الصادرة عن المركز العالمي، وللفكرة التي يروج لها، أو للحركة التي يسمح بانطلاقها.

وثانية هذه الملاحظات هي أن الحديث عن التجربة الحزبية العربية يدفع بالبعض إلى الاعتقاد بأنه حديث عن أزمة الأحزاب العربية، وهي موجودة، وعن سلبيات العمل الحزبي العربي، وهي كثيرة، لكن الموضوعية أيضاً أن يتناول الحديث إيجابيات هذه التجربة وهي عديدة أيضاً، وعن آفاقها المستقبلية وهي آفاق مفتوحة كذلك.

ومن هنا فالحديث عن التجربة الحزبية العربية ليس حديثاً عن الماضي، بقدر ما هو حديث عن المستقبل، كما أن التعمق في رصد جوانب هذه التجربة هو استكشاف لآفاق تطورها والارتقاء بها.

أما الملاحظة الثالثة، فهي أنه إذا اتخذ حديث اليوم، وهو المحكوم بمهلة زمنية محدودة، منحى التركيز على جوانب التعثر وأسبابه في هذه التجربة، على حساب تعداد الإيجابيات، فهذا لا يعني أن التجربة في محصلتها سلبية، كما قد يتبادر إلى ذهن الكثيرين للوهلة الأولى، لكن الانكباب على تحليل أسباب التعثر ومكامنه ـ من موقع الالتزام بأهمية العمل الحزبي في تطوير الحياة العربية ـ هو الأجدى، من أجل صون الإيجابيات نفسها، وتطويرها، ومدها بأسباب القدرة على تجاوز السلبيات أو محاصرتها إلى حد كبير.

أما الملاحظة الأخيرة وهي مدخلنا إلى جوهر حديث اليوم فنابعة من مفارقة لافتة في واقعنا العربي، وهي المفارقة القائمة بين الحجم الهائل لتضحيات أبناء أمتنا في العديد من الساحات وبين حال التردي والتحلل، وربما الانهيار، التي يعيشها واقعنا العربي، بشقيه الرسمي والشعبي.

ففي كل مرة تمر بها الأمة العربية بمحنة خطيرة، أو تواجه تنازلاً يمس جوهر قضاياها المصيرية، ينكشف عمق الأزمة التي يعيشها الواقع العربي، بوجهيه الرسمي والشعبي، ويتضح للملأ أن العجز لم يعد سمة الأنظمة والحكام وحدهم، بل أصبح حالة العديد من الأحزاب والحركات والمنظمات التي كانت تعتبر نفسها بديلاً من الواقع الرسمي الراهن ومعارضة له، فإذا بها تتحول إلى صورة من صوره وجانب من جوانبه، وفي بعض الأحيان إلى ملحق من ملاحقه.

ـ ٢ ـ

نقول هذا الكلام، بكل المرارة التاريخية التي يعيشها شعبنا، وبكل الإحباط العميق الذي يحسه المناضلون الحقيقيون في هذه الأمة، وهم يرون حالة الركود تسود الحياة النضالية بشكل عام، وحالة الجمود تطبع حركة النضال والتحرر، وحالة الاسترخاء تعم معظم الحركات والأحزاب والمنظمات، وحالة الأغلال التي تصيب القيم والمبادئ.

وتزداد هذه المرارة، ويتعمق هذا الإحباط، لدى شعورنا جميعاً بأن المشكلة ليست كامنة في استعدادات شعبنا العربي للتضحية والبذل، إذ إن هذا الشعب ما امتحن مرة في استعداده وتفانيه إلا أعطى ما يفوق كل التوقعات والحسابات.

فما السر إذن في هذه المفارقة الفاضحة بين تضحيات الناس الكبيرة، وبين حالة التردي والتحلل والانهيار التي يعيشها الواقع العربي؟ ما هو سبب هذه الأزمة العميقة الضاربة في جذور الأحزاب العربية كما في بنية السلطات الحاكمة؟

لقد أعطيت تفسيرات متعددة، وعبر مراحل مختلفة، لهذه المفارقة اللافتة، ولهذه الأزمة

الضاربة في الأعماق، لكن التفسيرات كانت دائماً إما ناقصة أو مجانبة للحقيقة أو ظرفية مرحلية تسقط مع انتهاء المرحلة التي رافقتها.

فالأزمة ليست ايديولوجية محضاً، لا لأننا نقلل من أهمية العامل الايديولوجي أو العقيدي في حياتنا ونضالنا، بل لأننا ما زلنا في مرحلة تحرر من الهيمنة الاستعمارية والوجود الصهيوني، ولأن التجربة أثبتت أنه في مرحلة من هذا النوع يمكن لكل الايديولوجيات أن تتلاقى، وتتشارك وتتفاعل في معركة طرد المحتل وتحرير الأرض والكرامة.

فحين يكون الوجود مهدداً، نجد صاحب الايديولوجية الدينية يقاتل جنباً إلى جنب مع الماركسي التفكير أو القومي النزعة أو الليبرالي الاتجاه. المشكلة إذن ليست في الايديولوجيا أو العقيدة أساساً، وإنما في طريقة الأداء التي يترجم بها صاحب الأيديولوجيا نهجه الفكري والتزامه العقائدي، فإذا كانت طريقة ناضجة منفتحة وجد نفسه قادراً على التعامل مع إيجابيات الآخرين وتطويرها لمصلحة العمل التحرري المشترك، وإذا كانت الطريقة متشنجة، متزمتة، متوترة، وجد نفسه يصطدم لا مع أصحاب الأيديولوجيات المغايرة فقط، بل مع المؤمنين معه بالعقيدة نفسها، وبالفكر ذاته، وبالمنهج عينه أيضاً.

ألم نصادف في تجربتنا المعاصرة والغنية متشنجين أو استبداديين أو اقصائيين من ايديولوجيات مختلفة يتصرفون بالطريقة نفسها مع الآخرين، ويمارسون بالأساليب عينها، بحيث لا تكاد تلحظ فرقاً بين هذا أو ذاك إلا بالشعار اللفظي المرفوع أو اللغة المحكية أو العناوين المطروحة؟

والأزمة كذلك ليست طبقية فقط، كما يريد البعض أن يصور في تحليلاته التي نراها تسقط مع كل نكسة أو محنة تمر بها الأمة، طبقة كاملة من طبقات المجتمع، وتوصمها بالخيانة والانحراف أو غيرها.

فمع نكبة ١٩٤٨ أسقطنا الطبقة الإقطاعية، ومع انفصال ١٩٦١ أسقطنا الطبقة البرجوازية الكبيرة، ومع هزيمة ١٩٦٧ شطبنا البرجوازية الصغرى، وداخل كل قطر نجد أنفسنا نسقط تارة أهل المدن وطوراً أهل الريف.. الخ.

ومع الإقرار بأهمية العوامل الطبقية والمادية في تحديد المواقف وصوغ الاتجاهات، فإننا ندرك أننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني وقومي تستطيع أن تجد فيه مكاناً لمعظم طبقات المجتمع وفئاته الاجتماعية، باستثناء القلة المرتبطة بالأجنبي المستعمر أو بالصهيوني الغاصب، لكي تلعب دورها وتسهم في معركة التحرر. هذا، مع العلم أنه من الطبيعي أن يزداد حجم استعداد كل طبقة أو فئة للبذل والعطاء كلما كانت هذه الطبقة أو الفئة أقرب إلى الأجواء الكادحة والشعبية التي ليس لديها ما تخسره في النضال سوى قيودها وفقرها ومحاولات إذلالها وتجويعها وتركيعها.

وبناءً عليه فالأزمة ليست طبقية بقدر ما هي في طريقة أداء الحركة السياسية وتعاملها مع التكوين الطبقي للمجتمع، فلا تتجاهل هذه المسألة إلى الدرجة التي تضيع فيها المقاييس والفواصل، فيصبح فيها أهل الثروة هم أصحاب القرار في مصير الثورة، ولا ترتفع السدود والحدود الطبقية الصارخة بحيث تخرج من حركة الصراع من أجل التحرر والاستقلال قوى وفئات اجتماعية مهمة، وتملك إمكانيات كبيرة يمكن استخدامها في تلك المعركة.

والأزمة ليست حضارية، أو تكنولوجية، كما يحاول البعض أن يقول مطالباً الأمة بأن

تنتظر العقود، وربما القرون، لكي تلحق بركب «الحضارة» العالمية والثورة التكنولوجية حتى يكون بإمكانها مجابهة أعدائها المتفوقين «حضارياً وتكنولوجياً».

فمثل هؤلاء يجافون الحقيقة في دعوتهم هذه لأنهم يدركون قبل غيرهم أن التقدم الحضاري والتكنولوجي لا يمكن أن يحصل في ظل تبعية سياسية واقتصادية، بل لأنهم يدركون أيضاً أن الكثير من شعوب العالم قادت أعظم معارك تحررها، وما تزال، على رغم أنها وبالقياس إلى أمتنا، تعتبر أقل «حضارية» و«تكنولوجية» منا إلى حد كبير.

فالمشكلة إذاً ليست في النقص الحضاري والتكنولوجي، بل إنها في طريقة أداء قياداتنا السياسية والحزبية التي لا تحاول أن تستفيد من المستوى المتوفر حضارياً وتكنولوجياً في مجتمعنا، لكي ترتقي بأساليبها السياسية والنضالية إلى هذا المستوى المتوفر، بل تعمل على الارتقاء به إلى درجات أرقى.

نحن لا نفهم كيف يستطيع الصناعي العربي أو التاجر العربي أو المصرفي العربي أو الجامعي العربي أو المهني العربي أن يدخل في مؤسساته الخاصة وعمله المهني أرقى ما أنتجته البشرية من وسائل علمية وتكنولوجية، بينما لا نرى السياسي العربي والحزبي العربي قادرين على استخدام مثل هذه الوسائل، في حين أن أعداءنا يواجهون أمتنا بأحدث الوسائل والأساليب، ليس في مجال السلاح والعتاد فحسب، وإنما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية نفسها.

ـ ٣ ـ

إنها باختصار أزمة قيادة وتنظيم، تعكس نفسها في تعثر الأداء الفكري والتنظيمي والسياسي والثقافي، قبل أن تكون أزمة المضمون الفكري والتنظيمي والسياسي والثقافي لهذه الحركات.

فعلى المستوى الفكري وقبل أن ننخرط في الجدل العقائدي والفكري، الذي يبدو عقيماً، في بعض الأحيان، وخارجاً عن الموضوع في أحيان أخرى، علينا أن نسجل جملة سمات يشترك فيها معظم أصحاب الايديولوجيات على اختلاف مشاربهم، ويتسم بها أغلبية حاملي العقائد على رغم ما بينهم من اختلاف وتباين:

السمة الأولى: إن الأغلبية الساحقة من المنتمين إلى مدارسنا الفكرية والعقائدية تتسم بكسل فكري فاضح يتمثل بالاكتفاء بما ورد في الكتب المرجعية مستخرجين منه التعاليم الأساسية والشعارات العامة ليطرحوها كما هي بوجه تعاليم الآخرين وشعاراتهم، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء البحث الفكري والدراسة الميدانية في أعماق مجتمعاتهم لكي يكتشفوا قوانين حركة الواقع الذي يعملون فيه، على هدي مناهجهم العامة، بحيث يسهمون في تصحيح هذا المنهج إذا كان من صوغ البشر، أو يسهمون في تصحيح الفهم البشري لهذا المنهج إذا كان المنهج إلهياً، فلا نقع في صنمية جديدة، يتحول معها الفكر البشري إلى كتب مقدسة جديدة، والأيديولوجيات المادية إلى رسالات روحية جديدة، والمفكرون والفقهاء إلى أنبياء جدد، كما لا يعود معها الاجتهاد البشري في بعض تيارات الفكر الديني يمتلك قوة الأمر الإلهي نفسه، ولا تعامل فتاوي المجتهدين كنصوص مقدسة، كالآيات الكريمة المنزلة.

في مقابل هذا نلاحظ أنه لو أعمل كل هؤلاء البحث المتجرد والتمحيص الدقيق والدراسة الصادقة في واقعهم لوصلوا، بغض النظر عن مشاربهم الفكرية، إلى الكثير من النتائج المماثلة

على المستوى العملي، ولاقتربوا أكثر من فهم عقائد بعضهم البعض، ولحولوا التباين العقيدي إلى عنصر إغناء وتطوير في حركتهم اليومية، بل لوصلوا إلى إطلاق برامج عمل يمكن أن يلتقي حولها عقائديون من تيارات مختلفة.

لقد وجدت أحزابنا نفسها، بشكل عام، تنتقل من العقيدة إلى الشعار دون المرور بالبرامج، فتقف جامدة أمام نصوص الفكر، ومبهورة أمام سحر الشعار، فتنجح في الحشد الشعبي في أجواء المعارك الكبرى، لكنها تخفق في تحريك الطاقات الشعبية في لحظات البناء والنمو والتطور.

فالقوميون مثلاً رفعوا شعار «الوحدة هي الحل» دون أن يقدموا برنامجهم لتحقيق الوحدة أو رؤيتهم لصيغها التي قد يوافقهم عليها غير القوميين، وكذلك الاشتراكيون الذين رفعوا شعار «الاشتراكية هي الحل»، والليبراليون ممن نادوا بالديمقراطية هي الحل، والإسلاميون الذين شددوا على أن «الإسلام هو الحل»، فيما لو أعمل جميعهم فكرهم لقدموا برنامج عمل يجمع بين هذه التوجهات جميعها، ولا تتصادم فيه بالضرورة الشعارات الحادة التي تتحول إلى أطياف متعددة لمسار مشترك طويل.

إلا أن الكسل الفكري، والاكتفاء بالنقاشات الفكرية المجردة حوّلا الحوارات إلى نوع من الجدل العقيم حول «جنس الملائكة» فيما يقف العدو على أبواب كل المدن والقرى والبيوت.

السمة الثانية: لقد أدى هذا الكسل الفكري إلى نوع من أنواع استسهال «التعميمات الجاهزة» التي تقدم نفسها على شكل قوانين إلى أنصاف المثقفين والجهلة، فيرتاحون إليها ويطربون لبلاغتها اللفظية وصياغتها الجميلة ولمداعبتها لأحلامهم وتمنياتهم، دون أن يحاولوا التدقيق بصحتها، ودون أن يتأكدوا، وأحياناً دون معرفة بطريقة التأكد، من أن هذه التعميمات الجاهزة تمتلك الحد الأدنى من الشروط الواجب توافرها في القوانين، كالافتراض المسبق فالبرهان فالإثبات.

فحين تصادر اللفظة الجميلة الواقعية الحية وتحل محلها، وحين يصبح الطباق أو الجناس أو غيرهما من فنون صياغة اللغة هو البديل من البحث العلمي والتمحيص المعمق في الأشياء، تسود حالة من الجهل المزدوج، جهل بالأشياء أولاً، وجهل بحالة الجهل ثانياً.

السمة الثالثة: الخلط بين الفكر والإعلام، بين العقيدة والدعاية، بين التحليل العلمي والخطبة المرتجلة، فنجد بعض أصحاب العقائد والايديولوجيات يلوون عنق أفكارهم ومبادئهم لكي تخدم سياستهم الإعلامية ونهجهم الدعائي، فيختارون لكل مقام مقالاً، ويبحثون في كتبهم المرجعية عن الجمل والفقرات التي تنسجم مع هدفهم السياسي المرحلي ومع مصالحهم الظرفية، وينتقلون أحياناً في التزامهم الفكري بين عقيدة ونقيضها بحسب مقتضيات الأحوال، فهذا قومي آمن بالماركسية تمشياً مع «الموضة»، وذاك ماركسي تحول إلى تنظيم ديني مسايرة لواقع الحال، على نحو يفقد العمل الفكري أهم شرطين من شروطه، وهما التجرد في القصد، والصرامة في الاستنتاج.

ففي العقيدة والفكر العلمي لا مكان للأغراض والأهواء والنزوات والغرائز، بل للحقائق المجردة، كما أنه في العقيدة والفكر العلمي لا مجال للتسرع والاستعجال والاستنتاج غير المدعم بالوثائق والبراهين.

السمة الرابعة: لقد انعكس الجمود العقيدي من جهة، والذرائعية الايديولوجية من جهة ثانية، في تراجع دور الفكر والتثقيف داخل الحركات السياسية، بما فيها العقائدية منها، لتنغمس

في لعبة السلطة والصراع على النفوذ والمناورات الرخيصة البالية.

فإذا كان الكسل الفكري هو الوجه الأول لضحالة بعض هذه الحركات والأحزاب، فإن انعدام التثقيف الداخلي هو الوجه الآخر لهذه الضحالة التي كثيراً ما تجعل هذه الحركات تفقد بريقها ووهجها وقدرتها على الاستقطاب، ناهيك عن قدرتها على التجديد والابتكار والإبداع الذي هو في النهاية ثمرة تراكم جهد فكري وثقافي ونضالي، يتحول إلى عملية نوعية تقفز بالحركة من مرحلة إلى مرحلة، وتتيح لها القدرة على اختراق الأوضاع السائدة وتجاوزها.

السمة الخامسة: وكنتيجة طبيعية لما سبق، يجد الكثيرون أنفسهم أمام سؤال صادق وعميق: لماذا لم يحصل أي تطور فكري حقيقي طيلة السنوات الثلاثين الماضية، لماذا معظم ما نسمعه من أحزابنا هو اجترار لعقائد وأفكار سبق أن طرحت قبل سنوات أو عقود أو قرون.

بل ومن هنا، يجد الكثيرون أنفسهم أيضاً أمام ظاهرة الحديث المتكرر والمعاد باستمرار عن أهمية الوضوح النظري ولكنهم لا يجدون أنفسهم، ما خلا بعض الاستثناءات، أمام جهد حقيقي لإنجاز مهمات هذا الوضوح النظري.

ويتفرع عن أزمة الأداء الفكري هذه، بل ويرتبط بها إلى حد كبير، أزمة الأداء الثقافي الذي يلخصه الكثيرون بقولهم: إننا لا نواجه أزمة إنتاج ثقافي بالكم، وإنما أزمة «إنتاج ثقافي بالنوع».

وتزداد فداحة هذه الأزمة وخطورتها، حين ندرك أنه في ظل حالة القمع والاستلاب والقهر التي تعيشها أمتنا العربية عموماً، فإن الآمال تصبح معلقة على الإنتاج الثقافي، من أدب وفن وسينما وتصوير وغيرها، أكثر مما هي معلقة على الإنتاج الفكري والايديولوجي المباشر والمحاصر من ألف جهة وجهة.

ـ ٤ ـ

وفيما خلا بعض المساهمات العملاقة النادرة في مجالات الثقافة المتعددة، نلاحظ أن أزمة الأداء الثقافي لا تكاد تقل حدة عن أزمة الأداء الفكري، وأحياناً تفوقها على نحو دراماتيكي مفجع حين يتحول المثقفون إلى مهللين في بلاد السلاطين، وإلى ندماء لأصحاب السطوة والنفوذ، وإلى مفلسفين لكل انحراف أو اندفاع غريزي.

وتبرز أزمة الأداء الثقافي في مظاهر عدة:

المظهر الأول: الخلط بين الثقافة والتعليم، بين صاحب الشهادة والمثقف، في حين أن لا علاقة حتمية بين الأمرين خصوصاً في مرحلة التوسع الأفقي الكبير في التعليم الثانوي والجامعي والعالي في بلادنا والعالم، حيث بات الحصول حتى على شهادة الدكتوراه من بعض الجامعات لا يتطلب جهداً يفوق جهد الراغب في الحصول على ليسانس في جامعات أخرى.

المظهر الثاني: هو الامتياز المعنوي والاجتماعي، وأحياناً المادي الفوري، الذي يحس به «المثقف» في بلادنا من جراء حصوله على شهادة عالية، فيصبح حريصاً على التمتع بهذا الامتياز من خلال ممارسته لـ «فوقية» ما في علاقته مع الآخرين، ومن خلال مطالبته هؤلاء بالقيام بواجباتهم تجاهه كأستاذ أو كدكتور، بل ومن خلال اعتبار هذا الامتياز الذي حصل عليه شكلاً من أشكال الملكية الذي يدفعه بالضرورة إلى مصاف المجموعات المحافظة على الواقع فعلياً، ولو كانت ثورية لفظياً.

فالمثقف لا يضحي، بل على الآخرين أن يضحوا من أجله. والمثقف قائد بالتعريف والآخرون تابعون له، والمثقف واع بالضرورة لكل الأمور ولخلفياتها وما على الآخرين إلا الاستماع له.

ومما زاد الأمر تعقيداً هو انهمار «خيرات» النفط على مجتمعاتنا في العقود الماضية فتكرس «الامتياز» النفسي والاجتماعي لهذا المثقف بامتياز مادي، وتحولت كل طاقاته الفكرية والثقافية إلى خدمة احتياجات عصر النفط ومالكيه، مما أدى إلى أكبر عملية تجويف تاريخية للعلاقات والبنى الثقافية الأصيلة في مجتمعنا، فابتعد المثقفون عن مجتمعاتهم وعن أحزابهم وعن بيئتهم الأساسية وانخرطوا لاهثين في دورة الاستهلاك البراقة والجذابة. ففقد المجتمع مثقفيه، وفقد المثقفون الموضوع الذي يشكل مادة تعميق ثقافتهم وتطويرها والإبداع فيها.

المظهر الثالث: لقد أدى النقص الثقافي في الحياة الحزبية والنضالية العامة إلى جفاف هذه الحياة نفسها، وإلى تكلس أساليبها وعلاقاتها الداخلية، مما كاد يطبق على أنفاس القلة الباقية من المثقفين الملتزمين نهائياً بقضية شعبهم وبلادهم، فباتوا أقلية غير مسموعة وغير مفهومة، وأحياناً غير مقبولة ومتهمة بالمثالية وبـ «التنظير» وبالخيالية وباللاواقعية إلى ما هنالك من اتهامات لا تخلو منها جعبة الحياة الحزبية في بلادنا.

كما نتج من هذا الجفاف الثقافي أيضاً أن اكتفت الحركات السياسية والحزبية بأساليب التثقيف التقليدية، هذا إذا وجدت، والقائمة على المحاضرة والخطبة والنشرة، ولم تستطع أن تستخدم وسائل التثقيف المتطورة أو غير المباشرة، فأقيمت سدود وجدران بين الحركة السياسية وبين أنماط الثقافة المتنوعة من أدب وشعر وفن وقصة وسينما ومسرح، الأمر الذي زاد الجفاف الثقافي فيها جفافاً والأزمة الثقافية تأزماً، ناهيك عن انعدام الفكر بوسائل التثقيف والتوعية الحديثة المواكبة لتطورات العصر، مما عمق الهوة بين الأجيال، وجعل الأجيال الجديدة تتجه اتجاهات أخرى أكثر استجابة مع تطلعاتها وحاجاتها.

وهكذا فقد انعكست أزمة الأداء الفكري والثقافي على الأداء التنظيمي نفسه. وقد تجلت تلك الأزمة في الحقائق التالية:

الحقيقة الأولى: هي بقاء العمل التنظيمي في الأحزاب والحركات والتنظيمات هو نفسه، بأشكاله التقليدية وأنماطه المعروفة القائمة على التراتبية التنظيمية الصارمة والاجتماع الحزبي الكلاسيكي ونظام الخلايا والحلقات المعهودة، فيما لم يجر أي تطور جدي في أساليب التنظيم يواكب المهمات المستجدة في العمل النضالي أو السياسي من جهة، ويستطيع أن يواجه حملات القمع والإرهاب من جهة أخرى.

ومع هذا التحجر في أساليب العمل التنظيمي، لم تستطع الحركات أو الأحزاب إيجاد صيغ عمل تستوعب طاقات شعبية وإمكانات متعددة وتتمكن من وضعها في مسار العمل النضالي نفسه، بل تحولت التنظيمات إلى مجتمعات مغلقة منعزلة عن المجتمع الأوسع الذي وجدت هذه التنظيمات لخدمته وتحقيق أهدافه. فانتشرت الشللية واتسع نطاقها وترافق انتشارها مع رجسية عالية بحيث باتت كل مجموعة أو شلة لا ترى إلا نفسها، وبات كل مسؤول لا يعترف بأحد إلا هو، مما زاد في التفسخ العام، والتمزق السائد، داخل أبناء التيار الفكري نفسه.

وتزداد الأوضاع خطورة، حين ندرك أن كثيراً من أحزابنا عاش تجربة العمل السري والسجون والمنافي، مما ترك في بعض المناضلين آثاراً سلبية وتشوهات نفسية تعبر عن نفسها

بالميل إلى الشك المبالغ فيه بالآخر وإلى التقوقع والانغلاق وإلى بروز شهوة حادة للسلطة ولمفاسد الحياة على أنواعها.

لقد استوردت أحزابنا بكل تياراتها أنماط العمل الحزبي بمفهومه الأوروبي الغربي والشرقي على حد سواء، ولم تجر بشكل عام أية دراسة جادة لأشكال التنظيم والتعبئة في تاريخنا العربي والإسلامي من جهة، كما لأشكال هذا التنظيم والتعبئة في تجارب عالمية متعددة.

فهل درست أحزابنا مثلاً طريقة المسلمين الأوائل في تنظيم صفوفهم، وتعبئة طاقاتهم، لمواجهة التحديات التي واجهتهم؟ ألم يكن ممكناً أن نكتشف براعة هؤلاء في إيجاد سبل مكنتهم من الجمع بين أشكال التجمع التقليدية (القبيلة والعشيرة وغيرهما) وأشكال التنظيم المتطورة آنذاك (الدين، العقيدة، الجهاد)؟ أليس في العبادات، كمواعيد الصلاة والصيام والإفطار ومواسم الحج، قدرات تنظيمية هائلة نجحت بأن تجعل ملايين الناس يجتمعون للصلاة في وقت واحد، وأن يصوموا معاً وأن يفطروا معاً، وأن يحجوا إلى الأماكن المقدسة معاً؟

بل هل تم استيعاب تجارب كحزب «المؤتمر» في الهند، وحتى حزب «الوفد» في مصر، ناهيك عن تجارب الثورة الفييتنامية، وقبلها الثورة الجزائرية ليتم الاستفادة منها في وسائل الحشد السياسي والتعبئة الشعبية؟

هنا يجتمع الكسل الفكري، والجمود التنظيمي ليشكلا معاً سدين منيعين في مواجهة تطوير أساليب العمل الحزبي.

الحقيقة الثانية: هي هروب العديد من الأحزاب والتنظيمات من أزمتها الفكرية والتنظيمية والثقافية والاجتماعية إلى السلطة، إما طلباً للإمساك بها، أو تملقاً للممسكين بها، أو للارتهان للسلطة خارج قطرها والتي قد لا تكون مختلفة في تركيبها وجوهر سياساتها عن السلطة التي يكون هذا الحزب معارضاً لها.

ومع هذا الهروب تفاقمت أزمة الأداء التنظيمي إلى أعلى درجاتها، فتعطلت العلاقات التنظيمية التقليدية نفسها، وألغيت أو كادت المؤتمرات الحزبية، ومنعت المحاسبة التنظيمية وما يرافقها من نقد ونقد ذاتي، وغيبت الديمقراطية المركزية، وتحولت الحزبية من رسالة إلى مهنة، ومن دعوة نضالية مستمرة إلى وظيفة، وأحياناً إلى مصدر انتفاع وارتزاق.

ومع هذا الهروب نحو السلطة، قبل نضوج الظروف الموضوعية والذاتية لاستلامها، غابت فضائل لتحل محلها رذائل، وتراجعت إيجابيات لتأخذ مكانها سلبيات، فحل العمل الانقلابي مكان العمل الشعبي الطويل النفس، وصار هم التجميع الكمي يطغى على أهمية الاختيار النوعي، وسادت عقلية التنافس والتنافر بين الأحزاب بدلاً من عقلية التكامل والتعاون والتضامن النضالي الصحيح. وعمّ منطق البحث عن الإمكانيات واللهاث وراء مصادرها وسقط منطق النضال وتراجعت مبادئه وقيمه وفضائله الكبرى. وازداد حجم الفاجعة مع التفتيت المتزايد في مركز السلطة نفسها، حيث باتت السلطة تنحصر في منطقة أو حي أو زاروب، كما هو الأمر في بلدان مرت بحرب أهلية، أو حيث باتت السلطة مراكز قوى وأجهزة ونفوذ، كما هو الأمر في الأنظمة غير الديمقراطية.

الحقيقة الثالثة: وهي نتاج الحقيقتين السابقتين والمتمثلة بالتردي في العلاقات بين القيادات والقواعد والجماهير، وهو ما يمكن تسميته بالأزمة على المستوى العمودي أو الرأسي. فلقد نشأت وتحت ذرائع متعددة وأسباب مختلفة، منها الأمني ومنها التنظيمي ومنها العملي،

فجوة بين القيادات من جهة، وبين قواعدها وجماهيرها من جهة ثانية، بل أخذت هذه الفجوة تزداد على مختلف المستويات، ففقدت القيادات حسها الشعبي والجماهيري، كما فقدت القواعد والجماهير المرجع والقيادة والموجه.

وإذا كان سهلاً على الجماهير أن تدير ظهرها لكل من يبتعد عنها وتتجاوزه في أول فرصة تلوح أمامها، فإن هذه الأزمة قد ألقت بثقلها الأكبر على كوادر الأحزاب والتنظيمات وقواعدها التي باتت ممزقة بين ولائها للتنظيم أو الحزب وبين حبها للناس والجماهير. ولقد أدى هذا التمزق العنيف إلى توزع الكوادر والقواعد على اتجاهين: الاتجاه الأول ويضم القلة منهم، وقد اختار جانب الاستقرار التنظيمي والقبول بالوضع السائد والتمتع بفتات خيراته، بينما اختارت الأكثرية الساحقة منها الانسحاب الهادئ أحياناً، أو المصحوب بضجيج أحياناً أخرى، لتجد نفسها مرة أخرى وسط إحباط وخيبة شديدين، فلا هي وجدت الحل الأمثل خارج العمل المنظم، ولا هي تقبل بالسير في الطريق الخاطئ بحجة الانضباط الحزبي والتنظيمي.

الحقيقة الرابعة: وهي المتمثلة بالأزمة على المستوى الأفقي، أي في تعثر العلاقات بين التنظيمات والأحزاب بعضها مع بعضها الآخر، وهو ما يمكن تسميته بالتحالفات أو العمل الجبهوي داخل القطر الواحد، أو في العلاقات على المستوى القومي بين هذه التنظيمات أو ما يمكن تسميته بالعمل القومي ووحدة النضال العربي.

ولقد أدى ضعف مستوى الأداء الفكري، وما ينتج منه من عدم إدراك لطبيعة كل مرحلة وما تتطلبه المرحلة من تحالفات وعلاقات جبهوية، وضعف المستوى الثقافي وما ينتج منه من تغليب للعقل السلطوي على العقل الشعبي، إلى غياب المقاييس الموضوعية في العلاقات السياسية وتغليب عناصر التناحر والتنافس، مما أدى إلى احتدام صراعات غير مفهومة سياسياً وغير مبررة فكرياً، وغير مقبولة وطنياً وقومياً، والتي لا يمكن تفسيرها إلا في إطار النرجسية الذاتية والتصادم الفئوي وعقلية التسلط والهيمنة.

وهكذا، بدلاً من أن تتقارب الأحزاب والحركات ذات الجذور الفكرية الواحدة، وتتعاون وتتكامل وصولاً إلى الوحدة فيما بينها، نرى الصراع على أشده بينها تحت شعار من «هو الممثل الشرعي الوحيد لهذا الخط أو ذاك»، لا بل كنا نجد الانشقاقات تتوالد داخل التنظيم الواحد ليتحول رفاق الأمس إلى ألد الأعداء اليوم، بينما لو فكر كل واحد منهم قليلاً لوجد أن ما يجمعه بالآخر يبقى أكثر بكثير مما يفرقه عنه، حتى ولو كان هذا الذي يفرقه قد أوصله إلى الانشقاق عنه.

ولأن أسباب الانقسامات ذاتية وتنظيمية، وبالتالي غير مفهومة شعبياً، يتبادل المتناحرون توجيه الاتهامات القاسية وغير الدقيقة، كالاتهام بالعمالة والارتباط بالأجنبي أو بالسلطة والانتهازية، وغيرها، مما يعطي صورة غير إيجابية عن الحزبية برمتها، وعن الحزبيين بشكل خاص.

وكم من مناضل حزبي رأيناه يعيش القسم الأكبر من حياته الحزبية في غمرة صراعاته الحزبية مع رفاقه الآخرين بدلاً من أن يعيشها في نضال دؤوب ضد أعداء شعبه وأمته! وكم من طاقات نضالية أصيلة، وإمكانات فكرية عالية جرى هدرها أو اختزالها أو تعطيلها في غمرة الصراعات الحزبية، وكم من قضايا تم نسيانها، ومبادئ جرى القفز فوقها في وطيس الخلافات التنظيمية الضيقة.

الحقيقة الخامسة: وتكمن في أزمة إدارة العلاقة بين الأجيال داخل أحزابنا وحركاتنا، فالأجيال القديمة تعتبر أنها بما قدمته من تضحيات، وبما تمتلكه من تجارب وخبرات، صاحبة الأفضلية في الاستمرار بقيادة هذه الأحزاب، فيما الأجيال الجديدة تعتبر أنها بما تمتلكه من حيوية، ومن قدرة على التجدد الذاتي وتجديد الأحزاب والحركات، يجب أن تتولى القيادة، وبالتالي أن يتقاعد أبناء الجيل الذي سبق.

وبدلاً من وجود إدارة عقلانية، وصيغ تنظيمية، ومؤسسات حية متطورة، تحوِّل هذا التباين بين الأجيال إلى عنصر تكامل وإغناء للتجربة الحزبية، يتحول التباين إلى صراع، والصراع إلى انقسام، والانقسام إلى قيام أحزاب جديدة لحل أزمة الأفراد لا لحل مشكلة المجتمع، فيزداد النزيف في الجسم الحزبي، ويشتد التآكل، وتبرز على طرفي الحياة الحزبية ظاهرة ترهل تعيق الانطلاق من جهة، وظاهرة تطرف يرتبك معها التوازن الضروري لأي عمل جدي.

وبهذا تكتمل لوحة التردي التنظيمي التي تعيشها حركاتنا الحزبية والسياسية جنباً إلى جنب مع حالة التردي الفكري والثقافي، والتي أنتجت جميعها هذه الفعالية النضالية والسياسية المحدودة، وأحياناً المعدومة، بحيث نراها في معظمها ضعيفة المصداقية، عاجزة عن المواجهة، وعاجزة عن المبادرة، أسيرة التطرف اللفظي بدلاً من الجذرية الفكرية، متكيفة مع الواقع بدلاً من أن تعمل على اختراقه، تجري حسابات موازين القوى الراهنة فتستسلم لنتائجها بدلاً من أن تعمل لتغييرها، تعارض جزءاً من الواقع الرسمي الراهن فترتهن في معارضتها لجزء آخر، فتفقد معارضتها طابعها المبدئي والسياسي الصريح لتتحول إلى صراع مكشوف على السلطة من خلال العمل الانقلابي أو التآمري بكل ما يحمله هذا العمل من سلبيات في الحاضر والمستقبل.

ـ ٥ ـ

على أن أبرز مظاهر هذا التردي يبقى في المفارقة الكبرى المتمثلة بعجز الأحزاب عن الانتشار في الأطر التي حددتها لنفسها، فنجد الأحزاب العربية القومية قد انحصرت فعاليتها في جزء من الوطن العربي الكبير، ولم تتمكن من أن تخترق بشكل جدي أقطاراً أساسية كبرى. ونجد الأحزاب الإقليمية التي تنادي بوحدات إقليمية قد ضاق تأثيرها إلى حدود كيان واحد من كيانات المنطقة التي تنادي بوحدتها، ونجد الأحزاب الكيانية والمحلية بقيت محصورة في حدود فئة أو قبيلة داخل الكيان نفسه الذي اعتبرت نفسها مرادفة له.

وهكذا، بدلاً من أن تتحول الأحزاب إلى مؤسسات تخترق البنى التقليدية للمجتمعات لتبني علاقات وصيغاً أكثر تطوراً، تتحول هذه الأحزاب إلى واجهات لهذه البنى، إقليمية أكانت أم طائفية أم مذهبية أم قبلية. وبدلاً من بناء عصبيات ذات توجه وطني أو قومي أو عالمي، نراها تغذي العصبيات الأضيق وتصبح أسيرة لها.

ومما يزيد الطين بلة في هذا الاتجاه، أن ظروف العمل السري التي تعيشها أحزاب ملاحقة قبل وصولها إلى السلطة، كما ظروف حماية السلطة بعد الوصول إليها، تدفع بالحزبيين إلى الاحتماء بدوائر عصبياتهم التقليدية، باعتبارها الأكثر قدرة على توفير الحماية الأمنية، وباعتبارها أكثر إيحاءً بالثقة والاطمئنان.

وهنا تنشأ مساومة غير معلنة بين الحزبي وقوى الواقع السائد، المحلية أو الاقليمية أو

الدولية، التي تقبل به كممثل لقطر أو طائفة أو مذهب أو عشيرة، ولكنها لا تقبل به كممثل لفكرة تغييرية.

وقبل أن ننهي قراءتنا النقدية، القاسية في بعض جوانبها، لا بد من تسجيل أربع ملاحظات أساسية:

الملاحظة الأولى: ان هذه الملاحظات النقدية تطال أغلب أحزابنا وحركاتنا ومنظماتنا وتجمعاتنا، ولو بنسب متفاوتة، وبالتالي فهي في جوهرها دعوة إلى مراجعة ذاتية شاملة تستهدف استعادة الحركات السياسية لدورها الطليعي والأساسي في حياتنا العربية.

الملاحظة الثانية: ان التركيز على الجوانب السلبية في الممارسة الحزبية العربية لا يجوز أن يغفل الجوانب المشرقة والمتعددة في هذه التجربة، التي كثيراً ما كانت ممزوجة بدماء الشهداء وتضحيات المناضلين ودموع عائلاتهم، ومسؤولة عن استنهاض الوضع الشعبي والوطني والقومي برمته في لحظات الضياع والتشتت، ومرتقية بالعمل السياسي من أشكاله التقليدية البالية إلى مستويات متقدمة من العمل المنظم، ومساهمة في تربية أجيال واسعة من شباب الأمة على المبادئ والقيم والروح الموضوعية، ومتجاوزة الكثير من الحدود والعوائق الإقليمية والطائفية والقبلية، لا بل إن إدراكنا لهذه الإيجابيات وحرصنا على الحفاظ على روحها وتطويرها والارتقاء بها إلى مستويات أفضل يفسران جانباً من هذه القسوة في النقد التي لا يعادلها أو يبررها إلا قسوة المرارة من حجم العجز والإحباط الذي يلفنا جميعاً.

إن التجربة الحزبية العربية، على رغم كل ما انتابها من ثغرات وعثرات، تبقى إضافة هامة إلى رصيد التحديث في الوطن العربي، فهي ضمانة الديمقراطية، كما أنها الطريق إليها في وقت واحد، وهي ضمانة التطور والطريق إليه في آن، وهي ضمانة المشاركة في التنمية والطريق إليها أيضاً.

الملاحظة الثالثة: إن إية قراءة نقدية لتجربة العمل الحزبي العربي، مهما قست في أحكامها، لا يمكن أن تقود إلا إلى الإقرار بأنه لا بديل من العمل الحزبي والشعبي المنظم لمواجهة التحديات الراهنة والنهوض بالأمة من كبوتها، وأن كل محاولة لاستغلال القصور والتقصير في الممارسة الحزبية العربية لإنعاش النزعات الفردية والذاتية والعلاقات التقليدية هي محاولة خطرة يجب مقاومتها والتغلب عليها، لا بل إن مثل هذه القراءة النقدية تؤكد بما لا يقبل الشك أن الحل، كان وسيبقى، في عمل حزبي شعبي عربي على مستوى الوطن الكبير هو وحده القادر على أن يتكافأ مع ضخامة الأعداء وضراوة التحديات.

الملاحظة الرابعة: إن أي قراءة نقدية للتجربة الحزبية العربية يجب ألا تغفل مسؤولية الظروف الموضوعية التي يعيشها مجتمعنا العربي، وهي ظروف التجزئة والتأخر والتبعية والعصبيات الضيقة، عن هذه السلبيات، وأن التركيز على الجانب الذاتي، وهو المتمثل بمسؤولية الأحزاب، بقياداتها وأعضائها، عما تواجهه من أمراض وسلبيات، هو تركيز غير موضوعي وقد يخفي أهدافاً غير سليمة في مقاصدها وتوجهاتها.

ومن هنا فالجهد يجب أن ينصب أولاً على الارتقاء بالحركة الشعبية العربية إلى مستوى التحديات المطروحة، لأنه من دون مثل هذه الحركة الشعبية العربية النضالية المتعددة الأفكار، المتنوعة المنابر، الموحدة الأداء، تبقى أمتنا أسيرة شروط التبعية والتفريط والتخاذل، ولا تستفيق من هول صدمة إلا على هول صدمة أكبر □

دور المرجعية الإسلامية في إعادة بناء النظرية القومية

خالد شوكات

كاتب وباحث ـ تونس.

مقدمة

على الرغم من حالة الركود الحضاري التي تسم وضع الأمة العربية الراهن، فإن لا أحد بمقدوره أن ينكر على هذه الأمة كونها واحدة من أعظم الأمم التي عرفها العالم، والتي يقدر لها أن تظل موجهاً في تشكيل معالم حاضره ومستقبله، ذلك أن هذا العالم قد عرف من الأمم صنفين على مر تاريخه، أحدهما شمل أمماً كبيرة استغرقت مركزه وأفرزت جل أحداثه، وثانيهما ضم أمماً صغيرة لم تستبطن مشاريعها يوماً نزوعاً عالمياً، ولم تطمح أبداً في غير نيل الاستقلال أو تأمينه، من خلال كيان سياسي أو أكثر، يحفظ الحدود ويثبت الخصوصية والوجود، في أطر ضيقة ومغلقة بالضرورة(١).

ويأتي تميز الأمة العربية كإحدى الأمم الكبرى، جراء عوامل مختلفة، وفي سياقات تاريخية متباينة، أثبتت فيها هذه الأمة تفوقاً ومركزية وقدرات غير عادية تقف عليها، واستعدادات أساسية تحوزها وتؤهلها باستمرار إلى أن تكون فاعلاً ثابتاً في أي معادلة قد تطرح لصالح التغيير، لا في مجالها الخاص بها فحسب، بل في المجال العالمي أيضاً.

ولعل ذلك ما يفسر المخاوف التي تنتاب أوساطاً كثيرة، تعمل على عرقلة نهوض هذه الأمة، والحيلولة دون استعادتها سالف مجدها وقوتها. إن عملية النهوض بالنسبة للأمة العربية تختلف جوهرياً عن أي عملية نهوض لأي أمة أخرى، حيث الطموح العربي المستمد من الرسالة التاريخية والحضارية التي عهد بها إليها، يختلف أيما اختلاف عن طموح غالبية الأمم، التي عادة ما تضع مصالحها في مقام مقدم، في حين قرن رواد الأمة العربية، الأوائل والمتأخرون على السواء، بين قومية أمتهم وازدهار العالم، وبين تحقيق العدالة داخلها وإنجاز العدل العالمي(٢).

---

(١) منير شفيق، **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري** (تونس: دار الفكر الإسلامي، ١٩٨٩)، ص ٨١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٤.

في العهود الأولى من تاريخ الأمة، كانت حالة توسع الدولة العربية، ضمن مشروع الرسالة الإسلامية، حالة تحريرية مفارقة لأي نزعة امبريالية كما يظهر ذلك جلياً في حالات التوسع الأخرى، إذ كان الهدف منها غالباً هدم الكيانات الامبراطورية الإقطاعية الغازية، وتعويضها بإدارات محلية، أهلت شعوبها لاحقاً إلى تطوير إمكانياتها الذاتية والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، بل الاضطلاع بالمسؤوليات الأعلى والأخطر في الدولة، دون أن يكون للعرب كقومية اعتراض على ذلك مبني على أسس عرقية، وكل ما سدد من تحفظات لاحقة على حكم القوميات غير العربية، إنما أسس على قواعد النقد الحضاري والسياسي البناء، ومن خلال استعراض ما أدت إليه تجارب الحكم التي لم يقدها العرب، من نتائج سلبية وخيمة وخراب طال الجميع وأساء إلى الكل[٣].

أما في العهود المتأخرة، فقد عمل قادة العمل القومي العربي، إبان الحقبة الاستعمارية، على إعلان شعار التحرر على المستوى العالمثالثي، كما ساهمت الأنظمة العربية التي تبنت النظرية القومية في مساعدة سائر الحركات التحررية في كافة أنحاء الأرض، وفي تدعيمها من على جميع المنابر الدولية. وبمقدم حقبة الاستقلال، بعد تصفية الاستعمار في الستينيات من هذا القرن، فقد نشطت الأنظمة ذاتها للم شمل الدول الضعيفة، دفعاً لمشروعها التنموي، واستكمالاً لاستقلالها، وتوحيداً لكلمتها، ومن هنا محاولة رص صفوفها في منظمات دولية موحدة، وفي مجالات متعددة، للوقوف في وجه الخطط الاستغلالية للقوى الامبريالية، وللتأكيد بهذا على الارتباط الوثيق بين المشروع التنموي العربي ومشاريع التنمية في سائر هذه الدول[٤].

إن الهدف من ذكر الإشارات السابقة، هو التأكيد على وجود بعدين متلازمين لمشروع النهضة العربية المنشودة، أولهما أن هذا المشروع بطبيعته التاريخية يتعدى الصيغة القومية الضيقة إلى صيغة أوسع ذات نزعة عالمية، وثانيهما أنه لطبيعته هذه وبالنظر إلى الآثار النوعية المنتظرة منه، من منظور تاريخي في الأساس، يستشرف أن يكون عملاً شاقاً وطويلاً، يتطلب من ذويه وعياً مضاعفاً به، ونظرية قومية متفردة، ومستوعبة لازدواجية أبعاد المشروع المحلية والعالمية، وفوق هذا واثقة من ذاتها ومنطلقاتها والأمانة التي قيضت لحملها إلى العالم.

لقد شبه الشيخ جمال الدين الأفغاني في إحدى محاضراته الشهيرة، الأمة بالجسم البشري، قارناً نهضتها بعمل نبوة أو حكمة، ولأن الوحي السماوي قد انقطع بوفاة الرسول ﷺ وهو من فجر المشروع النهضوي العربي الأول، فإن للاجتهاد الإنساني في المجال الحاضر أن يقوم مقام الوحي، فيصوغ النظرية القادرة على استحثاث همة العربي من جديد، ويستلهم من التجربة التاريخية ما يتفادى به العراقيل الراهنة، ومن أهمها وضعية الانقسام الفكري والتيه الثقافي التي ترهن العقل العربي، فضلاً عن ضرورة استحضاره مستلزمات النهوض العصري، في انفتاح مطلوب على تجارب الأمم الحاضرة، دون استلاب أو تبعية[٥].

ومن تشبيه الأفغاني، أيضاً، يستقى أن جهاز مناعة الأمة ـ كمثل جهاز المناعة البشري ـ الكامن في حركتها العلمية والفكرية، لا بد من أن يلاقي مصاعب جمة تعترض سبيله وهو

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٥) ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، الفصل الخامس المخصص لجمال الدين الأفغاني، ص ١٣١.

يكافح المرض، وسيكون في حاجة إلى الوقت الكافي حتى يفرغ من مهمته، في توصيف الداء وتحديد العلاج الصائب، الأمر الذي يتطلب قطع مراحل متعاقبة، تستهل بتمحيص التراث وتدقيق النظر في العصر، ثم حساب عوامل التأثير الداخلي والخارجي ومضاعفاته.

وان القيام بذلك، قد يكون حركة تصعب على الناظر بعين الفرد المجردة أن يرصدها ويتحسس تطورها، بيد أن الناظر بعين التاريخ الشامل لا يكاد يفارقه الشعور بأن هذه الحركة ستحصل لا محالة، فيرى بالتبعية أن لا داعي لاستبداد مشاعر الإحباط واليأس من التغيير، وبأن ذهنه يجب ألا يسير به في الاتجاه الذي سار فيه البعض من مفكري ومثقفي الأمة، حيث اشاعتهم كل ما من شأنه أن يثبط العزائم ويقتل الإرادة وينشر الاستقالة ويفرط في الحقوق، وحيث درجوا، في مشرق الوطن العربي ومغربه على السواء، على تبرير الراهن المرضي بحجة الواقعية، والتشريع لحالة الانهزام الحضاري حرصاً على مصالح ضيقة وأنانية، هذا بدلاً من تحمل المسؤولية والصبر على مشاق النهضة وتذكية جذوة المقاومة في عموم الأمة.

أولاً: الأمة العربية وخصوصية التجربة التاريخية

لقد عكست أزمة «المفهوم» الذي لازم الأمة العربية، منذ ظهرت الأدبيات القومية الحديثة أواخر القرن المنصرم، أزمة أعمق تتعلق بالذات، حيث لاح التخبط جلياً، بين تيار محافظ متشبث بالأوسع والأشمل، مشدود إلى المقاربة الإسلامية في حلتها العثمانية واقعاً ونزوعها العالمي مثالاً، وتيار ثوري في تلك اللحظة يدعو إلى قيام دولة عربية، موحدة ومستقلة عن الخلافة، ترتكز على الأسس نفسها التي قامت عليها الدول الغربية، وطبقاً لمفهوم للأمة يرتكز على قاعدتي اللغة والعرق، فيما توسط تيار ثالث المواقف الآنفة ونادى بتثبيت العلاقة بين العروبة والإسلام، إذ تكتسي القومية العربية بهذا مرجعية دينية إسلامية، لكي لا تكون «تعصباً قومياً أو طائفياً، بل مفهوماً لوطن داخل حدود الحضارة الإسلامية»[٦]، وباعتبار العرب قوم محمد ﷺ أولى بدعوته، ولكون لغتهم لغة القرآن والحضارة الإسلامية، ومن ذلك أحقيتهم دون غيرهم من القوميات والشعوب المسلمة بالريادة والقيادة، ولا مناص من عودة الحكم إليهم، ومركز التوجيه الديني والسياسي إلى أرضهم.

وكما يلاحظ، فإن جدل التيارات الثلاثة ما يزال إلى هذا اليوم متواصلاً، خصوصاً بعد تبلوره في مؤسسات وحركات فكرية وسياسية أكثر وضوحاً، بل وتطوره إلى ما هو أخطر من ذلك اثر تهالك الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، وتكرس الدولة القطرية، وتضارب المشاريع الحزبية والمصالح الفئوية، إذ أضفى هذا على الانقسام والقطيعة بين مكونات العقل العربي الإسلامي نوعاً من الشرعية، فاستشرت بذلك لغة الصراع والعداء، وطغت على الخطاب التوفيقي سلوكيات الإقصاء والإفناء المتبادلة، وانقلبت الأمة من نسق معرفي وأخلاقي منسجم يملك القدرة على التحليل والمقاربة بين الآراء ومواكبة التغييرات الطارئة، إلى مجموعة من الأنساق المتحاربة والمتنابذة بنيوياً، لم تخدم عملياً، وطوال الفترة الماضية، سوى أهداف الطبقات الحاكمة، وأغراض القوى المعادية لوحدة الأمة العربية.

إن الواضح بصدد هذا المفهوم، الذي من خلاله عرفت الأدبيات القومية الحديثة الأمة العربية، ان ظروفاً غير عادية قد ألمت بولادته، وكانت في مجملها ظروفاً سلبية متأزمة على

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٣١١ وما بعدها.

الصعيد الحضاري، وارتدادية/تراجعية على صعيد الجغرافيا السياسية. ولهذا فقد جاء المفهوم متسماً بـ «السلبية»، التي دفعت إلى تعريف الأمة على أنها ذلك المزيج من عناصر اللغة والعرق والأرض والتراث والمشاعر المشتركة[٧]، دون التركيز على العنصر الأهم، عنصر «المشروع» الذي يسبغ على العناصر السابقة معنى، ويبث فيها حراكاً، وهو ـ إذا ما أخذ تشبيه الأفغاني مقياساً ـ بمثابة الروح بالنسبة للجسد، حيث لا يكفي الجسد تماسكه العضوي حتى يوصف بالحياة، بل لا بد له في النهاية من روح تنهضه وتمنحه الحركة سر الوجود.

هذا، إلى اتسام المفهوم أيضاً بالانهزامية، التي سلمت بموجبها التنظيرات القومية للنماذج الغربية لكي تهيمن على توجهاتها، على نحو بدا معه المشروع القومي العربي في عيون الكثير من أبناء الأمة، مجرد نظرية مقلدة ومستلبة، أو ضرب من ضروب المؤامرة، أعدتها أطراف خارجية للقضاء على الدولة الإسلامية، ممثلة أولاً في الخلافة العثمانية، ثم في مختلف المحاولات الإحيائية التي تزعمتها الحركات الإسلامية الحديثة[٨].

لقد فرق الفيلسوف الإغريقي أرسطو، في إحدى مقارباته، بين الوجود بـ «القوة» والوجود بـ «الفعل»، ويجد الباحث هذه المقاربة صالحة جداً لتوصيف حالة الأمة العربية، إذ تدفعه إلى استنتاج حيوي فيما يتعلق بتفسير نشوء الأمم وأفول نجمها. فالأمة قياساً على هذه المقاربة تنشأ بالضرورة لما تلتف فعالياتها ونخبها وسائر مكوناتها حول مشروع فكري سياسي ووحدوي وتقدمي، كذلك الذي وضعه الإسلام للعرب في القرن السابع الميلادي، فامتص نصه تفرقهم، ووحدت رسالته قرارهم، وارتقت أهدافه التحررية والعالمية بطموحهم وثقافتهم، كما انتعشت بدعوته لغتهم، التي أضحت لغة العلوم والآداب الأولى، واتسعت من خلال دولته أرضهم وأمتهم، فلم تعد شبه الجزيرة، بعد هذا المشروع، إلا منطلقاً، ولم يعد العرب بفضله ـ وقد كانوا في غالبيتهم بدواً ـ إلا فاتحين ينتشرون في الأرض، «يصنعون العالم»[٩]، يستنهضهم إلى ذلك شعورهم الفياض بالقدرة على امتلاك ناصيته، انطلاقاً من المستجد بالعقيدة المحمدية.

إن القراءة الواعية لحركة الرسول ﷺ باعتبارها لحظة البعث التأسيسية للأمة العربية تبين كيف كانت العناصر الأساسية الموضوعة للأمة متوفرة في المجال العربي قبل انبثاق الدعوة الإسلامية، فقد كان للعرب شبه الجزيرة، كما كانوا ينطقون جميعاً لغة الضاد، ويجمعهم أيضاً تراث مشترك من العادات والتقاليد والأعراف وأنماط السلوك الخاصة بهم، إلى جانب إحساسهم بالانتماء إلى رابطة عرقية واجتماعية مميزة، تترجمها مساعي بعضهم إلى بناء كيانات أو قوات مشتركة لمقاومة عدو خارجي، أو تكوين أحلاف لتقوية أو تنظيم الصف الداخلي. بيد أن هذه العناصر مجتمعة لا تسوغ البتة إطلاق لفظ الأمة بالمعنى السياسي، العملي والإيجابي للكلمة، الذي يرتب لها كينونة ويصنع لها وجوداً وحضارة، ويفرض الاعتراف بها على سواها، عكس ما أحدث لها الإسلام لاحقاً[١٠].

---

(٧) محمد عابد الجابري، «الفكر القومي العربي: حاضر ومستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٧ (تموز/يوليو ١٩٩٥)، ص ٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ١١.

(٩) سيد قطب، **معالم في الطريق**، ط ٨ (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٥)، ص ٢٤ وما بعدها.

(١٠) خالد شوكات، «إشكالية الذات ومشروعها السياسي ما بين الدولة الأمة والدولة القومية،» **المستقلة** (لندن) (١٨ آذار/مارس ١٩٩٦)، ص ٨.

وبالمقابل، فإن تداعي الأمة يستهل حين تستكين حركة مشروعها، وتنكفئ عناصرها على ذاتها، فتعود إلى مكوناتها الأولية، التي سرعان ما تفتقد بضمورها أي معنى، في سياق اكتفائها بإنجازاتها الماضية، وعلى نحو يعتقد معه عقلها أنها قادرة على الحفاظ على مكتسباتها، في غير اعتداد بما قد يلحقه ترسيم حدود ثابتة لعناصر كاللغة والعرق والأرض، في الحالة العربية مثلاً حيث خلقت هذه العناصر بفعل الحركة، من أضرار بليغة تطال بالضرورة الوجود والماهية، إذ ما بني على الحراك والتوسع لا يستمر إلا بهما.

والمتأمل ملياً في تاريخ الأمة العربية، حديثه ومعاصره على وجه التحديد، سيستنتج بلا ريب، كيف ان حصر العرب في تلك الفئة التي تقطن الأرض العربية قد ساهم في إيقاف عملية الاستعراب التي كانت جارية تزامناً مع حركة الدعوة الإسلامية، بل وانثنى الأمر يؤجج في أرجاء واسعة من الوطن العربي الصراعات اللغوية والعرقية[١١]، كما أثر ترسيم حدود الأرض العربية في دائرة دول الجامعة، تنعكس بوضوح على الأداء السياسي للثقافة العربية، بينما همشت اللغة العربية واخترقت من قبل اللغات الأجنبية، بعكس تطلع الرواد القوميين إلى فرضها كلغة رسمية جامعة للأمة، دونما انتباه كاف إلى أن اللغة تظل على صلة وثيقة بالحالة الحضارية، وفق القاعدة التاريخية التي تصل ازدهار اللغات في الغالب بحيوية المشاريع السياسية التي تستند إليها أممها، فالإنكليزية مثلاً لم تكن، قبل هيمنة المشروع الامبريالي الانكلوسكسوني عالمياً، لغة العالم الأولى كما هي اليوم[١٢].

على أن البيّن كذلك، ان الصحوة الإسلامية قد انعكست في مناح كثيرة، بشكل إيجابي على مصالح الأمة العربية السياسية والثقافية، فانتصار الثورة الإسلامية في إيران مثلاً، قد حول هذا البلد من نصير مطلق لإسرائيل، إلى داعم استراتيجي للقضية الفلسطينية، ومن منطقة نفوذ للإمبريالية الأمريكية، إلى خصم لدود لها، فيما ارتقت اللغة العربية في مناهجه الدراسية بعد الثورة إلى مصاف اللغة الثانية[١٣]. كما أن بروز حزب الرفاه الإسلامي في تركيا كقوة سياسية أولى، قد شكل تحولاً مهماً، بالنسبة لهذا البلد الذي خضع طوال السبعة عقود الماضية للايديولوجيا الكمالية، التي قطعت دابر الحرف العربي، وحاربت بحجة العلمانية الثقافة العربية الإسلامية، ومنعت بشدة أي تقارب مع البلدان العربية، في تأييد كامل للدولة العبرية، التي سجلت للكماليين الأتراك أنهم أول من اعترف بها في العالم الإسلامي. وبقطع النظر عن التقييم الدارج لمقدرة الرفاه على إحداث تغيير عميق في بنية التفكير السياسي التركي، فإن مواقف الحزب تجعله الأقرب إلى خدمة مصالح الأمة العربية، من غيره من القوى السياسية التركية، فعلى الصعيد النظري، يقف الحزب بشكل جلي ـ وخلاف باقي الأحزاب ـ إلى جانب القضايا العربية الكبرى، بل ويعتبر بعضها قضاياه الذاتية كمسألة القدس وعموم القضية الفلسطينية، ويطالب الدولة التركية بمزيد من التقارب والتكامل مع البلدان العربية، فيما يعمل داخلياً ومن خلال نسيجه المؤسساتي على نشر اللغة العربية، إذ يمتلك الحزب أكثر من أربعمائة ثانوية إسلامية، مثلما يدير أنصاره عشر كليات للشريعة الإسلامية، تدرس جميعها قواعد وأصول

---

(١١) محمد السماك، «التيارات الإسلامية عند الأقليات في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة التيارات الإسلامية المعاصرة** (طرابلس: منشورات رسالة الجهاد، ١٩٨٧)، ص ٣٨٩ وما بعدها.

(١٢) شفيق، **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**، ص ٩٣.

(١٣) أحمد لواساني، «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (١) العلاقة التاريخية ـ الورقة الإيرانية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

العربية، المدخل إلى العلوم الشرعية والدينية[١٤].

وما يخلص إليه الباحث من المثالين السابقين، الإيراني والتركي، ان قيادة حكومات ذات توجه إسلامي لهذين البلدين، تظل الحالة الأفضل والخيار الأمثل باستمرار للأمن القومي العربي، والأكثر تحقيقاً وفائدة للمصالح العربية، مقارنة بالحالة التي تكون فيها القيادة لحكومات علمانية متشددة مبهورة بالغرب، تنظر بازدراء واستعلاء لكل ما هو عربي وإسلامي.

داخل الوطن العربي، بالإمكان كذلك سوق أمثلة متعددة، ترشد إلى أن الصحوة الإسلامية، على الصعيدين السياسي والثقافي، صبت غالباً في مجرى المصالح القومية العربية[١٥]، ففي المغرب العربي تتصدى الحركات الإسلامية لمشاريع الغزو الثقافي، الفرنكفونية تحديداً، مؤكدة على قيم العروبة، التي هي ضمناً قيم الدين الإسلامي، كما تعمل على مجابهة الدعوات الانفصالية العرقية، التي تنادي بقطع الصلة مع المشرق والاتجاه غرباً[١٦]. هذا فضلاً عن مناهضة الإسلاميين الشديدة الأنظمة القطرية التي بحثت باستمرار عن تحالفات اقليمية، متوسطية وشرق أوسطية، تتناقض مع متطلبات الهوية القومية ولا تتلاءم ووجوب سعي دول المنطقة إلى تحقيق الوحدة العربية[١٧].

وفي مصر تلعب الحركة الإسلامية، منذ إبرام النظام معاهدة كامب ديفيد، دوراً طليعياً في مقاومة التطبيع مع إسرائيل، الذي ظل على المستوى الشعبي وفي مؤسسات المجتمع الأهلي، فعلاً محرماً يجلب على الدعاة إليه غضب ونقمة الشارع، ويعرضهم للعزلة عن الجماهير. ولقد اعترفت الأجهزة الرسمية الإسرائيلية صراحة بعجزها عن اختراق الشارع المصري، ما دام للإسلاميين نفوذ عليه[١٨].

أما في الأراضي العربية المحتلة، وفيما يتعلق بمواجهة المخططات الإسرائيلية لتهويد هذه الأراضي واستيعابها نهائياً في الحظيرة الاستيطانية، وعلى نحو بيّن، فإن الذي يضطلع بأعباء المقاومة الميدانية للاحتلال، في جنوب لبنان والبقاع الغربي والضفة الغربية وقطاع غزة، هي الأجنحة العسكرية للحركات الإسلامية.

لقد قامت الأمم كما أسلف، على مشاريع تستغل العناصر الأساسية الموحدة، غير أن هذا الاستغلال قد اختلف في مضمونه وطرقه، بين هذه الأمة وتلك، بحسب قراءة رواد المشروع القومي لبنية العقل السياسي الخاص بالأمة ومحدداته المعرفية والسلوكية من جهة، وانطلاقاً من تقديرهم لحركات الواقع الاجتماعي وحاجاته من جهة ثانية. في هذا السياق، فإن تجارب العديد من الأمم قد دعت إلى تغليب عنصر ما على غيره من العناصر، كأن تقوم اللغة محوراً للخطاب الداعي إلى وحدة الأمة، أو أن يشغل العرق هذه المكانة فتضحى عملية التوحيد جمعاً لكيانات يشترك مواطنوها في أصول عرقية واحدة، أو أن تكون الأرض هي القاعدة التي تلتف

---

(١٤) كراموالله اوغلو، «حزب الرفاه ومشروع التقارب مع العالم العربي،» **المستقبلة** (١ تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ٩.

(١٥) شوكات، «إشكالية الذات ومشروعها السياسي ما بين الدولة الأمة والدولة القومية».

(١٦) أحمد بن نعمان، «الأهداف الحقيقية للحركة البربرية،» **المستقبلة** (٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥)، ص ٨.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) حسن حنفي، **الحركات الإسلامية في مصر** (بيروت: المؤسسة الإسلامية للنشر، ١٩٨٦)، ص ١٥١ وما بعدها.

حولها باقي العناصر لتقوم بوظيفة مكملة من عرق غالب ولغة طاغية. في السياق ذاته أيضاً، قد يظهر التاريخ المشترك الذي صهر شعوباً ولغات متباينة في بوتقة حضارية موحدة عاملاً حاسماً في نشوء العديد من الأمم التي بدت، في سعيها إلى تأمينها فضاءاتها الجغرافية والسياسية، مشدودة إلى الحجج التاريخية أكثر من الصلات اللغوية والعرقية.

وخلاصة القول ان تغليب عنصر ما لا يعني نفي العناصر الباقية، بقدر ما يؤكد وجوبها، فتوفر عنصر واحد لا يكفي لإقامة الأمم، كأن تذكر الأرض قاطبة وحدة جغرافية واحدة، أو يذكر العرق، فالأجناس البشرية لا تفوق في عددها أصابع اليد الواحدة، أو يحتج بالدين منفرداً لأن الأديان ـ الكبرى على الأقل ـ مصدرها واحد، جمعت إليها أمماً مختلفة وأراضي متباعدة، ومن ذلك ما ورد في الآية القرآنية ﴿**ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة**﴾[١٩]، أو يعرض التاريخ المشترك كصفة ضافية تتجاوز سواها، وهو ما يبرر تطاول قوميات على أخرى واستعباد أمم لأمم ثانية.

والأمر لا يختلف في حالة الأمة العربية، التي اقترن بعثها في اللحظة التأسيسية الأولى بالإسلام، ومن ذلك جريان غاياته وطموحاته، رسالته العالمية بعبارة أوضح، في شرايينها الفكرية والسياسية والاجتماعية، مجرى الدم في شرايين الجسد البشري، حيث منح الإسلام هذه الأمة روح الحياة وألهم عقلها التألق والإبداع، وكما لا جسد ينمو ويتحرك بلا روح، فإن الروح أيضاً لا معنى لها بلا جسد، إذ الإسلام والأمة العربية ملتصق كلاهما بالآخر ماهية، فـ «العرب هبة الإسلام»، و«الإسلام رسالة العرب الخالدة»، ومن التاريخ يستشف كيف بارت بضاعة الإسلام بانفلات قراره ودولته من أيدي العرب، وكيف تهافت العرب إلى دول قطرية أو «قبائل عربية جديدة»، عاودت حروب داحس والغبراء وأحيت صراعات الجاهلية، لما تخلى هؤلاء في مشروعهم القومي الحديث، تحت وطأة أزمة الذات ومؤامرة الاستعمار، عن مقوم الإسلام وواجب الدعوة إليه[٢٠].

ولقد أدرك كثيرون من رواد الفكر القومي العربي، في أطواره المتلاحقة حقيقة هذه الرابطة المميزة بين العروبة والإسلام، بما في ذلك ذوي الأصول المسيحية، فدعوا مراراً إلى إعادة بناء النظرية القومية، والأمة العربية في طريقها إلى البحث عن لحظة ميلاد ثانية، على أساس المرجعية الإسلامية، إذ وحدها هذه المرجعية قادرة على بعث إنسان عربي جديد، منسجم مع ذاته وواثق من تراثه المستنير، له قدرة على رفع تحديات الحداثة وتوفير متطلبات المعاصرة، إذ بهذا الإنسان وسيلة فحسب، يكون بمقدور الأمة تجاوز علاتها، وفي البدء تلك الدولة القطرية التي جسدت منذ نشوئها، قطيعة مع حاجاتها الحضارية واهتماماتها الدينية والثقافية وكافة قضاياها المصيرية، بالنظر إلى تمثيلها طيلة هذه الحقبة مصالح الفئات الحاكمة المتعاقبة، والقوى الخارجية التي تدعمها، والجماعات البراغماتية المنتفعة من فساد سياساتها.

ثانياً: علاقة العروبة بالإسلام في سياق تطور النظرية القومية

إن الوعي بماهية مختلفة للقومية العربية عن مختلف القوميات الأخرى، كان وعياً ملازماً لعقل الأمة السياسي منذ تأسسه على يد الرسول ﷺ عام ٦٢٢م، وقوام هذا الوعي أن على

---

(١٩) **القرآن الكريم**، «سورة النحل،» الآية ٩٣.

(٢٠) منير شفيق، **الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات**، ط ٣ (تونس: دار البراق للنشر، ١٩٩١)، ص ٢٠.

العرب الإبقاء على الإسلام جوهراً لحياتهم، ومحوراً لحركتهم التاريخية، وموجهاً لعلاقاتهم مع غيرهم من الأمم.

ولقد عمل العرب على صيانة هذه الصلة المميزة والمشاعر القوية والالتزامات الأخلاقية والفعلية تجاه الإسلام طوال العهود اللاحقة للحظة التأسيس، مما دفع جل الدارسين المتأخرين للنظر إلى الإسلام على أنه «فعل العرب في التاريخ»[٢١]، وللنظر للعرب على أنهم «ليس بإمكانهم أن يفصلوا قوميتهم عن الإسلام بالقدر الذي يستطيع أن يفعله غيرهم»[٢٢].

ولم يرد في التاريخ العربي، إلى غاية القرن التاسع عشر، ما يشير إلى أن العرب قد طرحوا على أنفسهم جدياً سؤال الهوية، الواصل في أساسه بين هويتهم والإسلام، وهم «بهذا المعنى ـ قد نظروا دائماً ـ للعلاقة بينهم والإسلام، على أنها علاقة جوهرية، فمحمد ﷺ منشئ الحضارة العربية، وموحد الشعب العربي، ورجل العقيدة الذي منه تستطيع هذه الأمة أن تستمد الإلهام»[٢٣].

وإذا كان لفظ القومية، قد برز حديثاً في التاريخ العربي، وتحديداً إبان القرن الماضي، مستوعباً تلك النظرية الإصلاحية التي رنت إلى تحسين الوضع المتردي الذي آل إليه العرب، باعتباره وضعاً غير لائق بأمة سادت طوال القرون الماضية العالم وأنتجت الحضارة الأكثر تقدماً فيه، فإن ذلك لا يعني أنها طرحت في يوم كبديل أو نقيض للإسلام، حتى وإن ظهرت في مراحل متقدمة من تاريخ بروزها، مصادمة لأشكال من الفهم الإسلامي، ومعترضة على بعض أنواع تأويله.

والمقاربة التي يجدر بالمراقب لسلم تطور النظرية القومية أن يتلمسها، هي أن الصراع السياسي بين الأطراف التي انشغلت أو ارتبطت مصالحها، في جانب من الجوانب أو أكثر، بالعلاقة بين القومية والإسلام، يبقى المسؤول الأول عن الاضطراب والتشوش اللذين خيما على الأجيال العربية المعاصرة، التي نمت في ظل الدولة القطرية، والتي وجدت نفسها مضطرة في غالب الأحيان للاختيار بين تيارين، أحدهما قومي والآخر إسلامي، لكونهما، كما هو مطروح عليها في ساحة الفكر السياسي العربي، متضاربين ويجسدان معاً مشروعين متناطحين أزلياً، فلا الإسلام يقبل القومية طرحاً لكونها ضرب من ضروب العصبية، ولا القومية العربية التي نادت من بداياتها بتحرير العرب من ربقة العثمانيين، الحاكمين باسم الشرعية الإسلامية، وتكوين دولة عربية موحدة وعلمانية، على غرار الدول الغربية العصرية، تقبل أن تسلم لدعوة ثيوقراطية تتسلط على القرار السياسي والاجتماعي العربي.

وللمدقق في الصورة الأخيرة، أن يستنتج كيف أن شقة الخلاف بين الممارسة السياسية المشوبة بالصراع والسيرة التنظيرية، كانت تكبر في منحى طردي مع الزمن. ففي الوقت الذي حافظت فيه حركة التنظير القومي العربي نسبياً على تلك المكانة المتفردة للإسلام في بنائها لمفهوم الأمة، كانت حركة الممارسة السياسية للقوميين العرب الذين تمكن عدد كبير منهم من حكم أهم الدول القطرية العربية، تجدف بعيداً وتدخل بإصرار في صراعات عنيفة مع دعاة الفكرة الإسلامية، مما أنتج أسوأ الآثار في مخيلة الإسلاميين المتأخرة.

---

(٢١) حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ص ١١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

بالموازاة مع ذلك، فإن الحركة الإسلامية كانت في عدة أقطار عربية، وبضغط من الخصومة مع الأنظمة القومية، تغادر اعتدالها وموضوعيتها في تقييم نظرية القومية العربية، فاقدة بذلك موقعها في دائرة الفعل والتأثير فيها، عكس ما حرص عليه أقطابها، الذين واكبوا نشأتها كفكرة إصلاحية داخل الدولة العثمانية. لقد أفنى جزء مهم من رموز الإسلامية الحديثة، كالإمام محمد عبده والشيخين محمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي قسطاً غير يسير من حياتهم الزاخرة، في الدعوة إلى قيام دولة عربية قوية وفاعلة في محيطها، تنهض على هدي من المرجعية الإسلامية التي لها أن تكون بالشريعة مصدراً لقوانين المجتمع والدولة، وبالمؤسسات السياسية والاقتصادية الحديثة والعادلة أداة لتصحيح الأوضاع في عموم البلاد الإسلامية، وبالثقافة الشرعية والعلوم الإسلامية مقوماً لحضارة الأمة وعاملاً من عوامل ازدهارها[٢٤].

مثلما كان هم الإسلاميين الأول تاريخياً، الحفاظ على الإسلام كموجه لحركة المجتمع والدولة، ولا شك في أن أعمالهم خلال القرن التاسع عشر، مدار انبثاق الفكرة القومية التي دعت إلى دولة عربية أو خلافة يرأسها العرب، لم تكن من وحي الاحتكاك بالمرجعيات الغربية، بقدر ما كانت تصوراً من قبلهم لمصلحة الإسلام والمسلمين، ومن هذا تصورهم للقومية العربية على أنها «الطموح إلى بعث مدينة الخلفاء الأولين العظيمة السمحاء»[٢٥].

أما النقد الإسلامي للقومية، والذي تكثف بالأساس في النصف الثاني من هذا القرن، أي في مرحلة انتصاب الدولة القطرية، فالاعتقاد الأرجح بخصوصه، أن فحواه ومقصده نبذ العلمانية كفكرة استهدفت إبعاد الإسلام عن سلطة إدارة الحياة العامة الفكرية والسياسية، فالأنظمة التي ناصبها الإسلاميون العداء، والتي كانت تحكم تحت مظلة الشعارات القومية الوحدوية، لم تكن عملياً غير أنظمة قطرية، هم قادتها الأول كان تأمين البقاء في الحكم، والتنكيل في سبيل ذلك بمنافسيهم عليه.

بهذا الصدد، فإن تفجر الصراعات الدموية بين الجانبين حول السلطة، قد انتهى بكل منهما إلى نقيض ما رفعه من شعارات، فالحكام كجانب أول، وقد ارتقى كثير منهم سدة الحكم من خلال الشرعية القومية، سرعان ما تحولوا لأسباب متعددة، إلى مجرد جماعات دكتاتورية غاشمة ومستبدة، أساءت بأشكال بالغة للنظرية القومية، مبرر تأهلهم للمسؤولية. والمعارضة الإسلامية كجانب ثانٍ، فقد اعتمدت في احتجاجها على المقولات القومية، على سرد أخطاء الأنظمة التي سلف ذكرها، والمباعدة المغرضة أحياناً بينها والإسلام، في إطار تأويل القومية كضرب من ضروب العصبية والشوفينية.

والملاحظ حيال هذه الخصومة المفتعلة بين القومية والإسلام، لحاجة الصراع السياسي، ان استعراض الأدبيات القومية التي ظهرت في فترة الدولة القطرية والفترة السابقة عليها بقليل، يبين تلك الحلة المتأخرة التي ألبست للنظرية القومية، والمتمثلة في لبوس العلمانية والاشتراكية الشمولية، بكل ما يخلفه ذلك من اعتقاد بأن المقصود بهذا الربط الإسلام والقيم الإسلامية[٢٦]، ما دامت العلمانية لا تعني سوى النيل من مكانة الديني في السياسي، والاشتراكية الشمولية

---

(٢٤) شكيب أرسلان، **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟** (القاهرة: دار البشير للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٤١ وما بعدها.

(٢٥) حوراني، المصدر نفسه، ص ٣٥٥.

(٢٦) محمد عمارة، **الإسلام والمستقبل** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٤)، ص ١٢١.

ليست إلا تطاولاً مهيناً على الأخلاق الدينية واستهتاراً بثوابت الشريعة الإسلامية.

والحق أن هذا الربط بين القومية والعلمانية، ثم الاشتراكية الشمولية، كان نتاجاً للمتغيرات المعاصرة، أكثر منه تعبيراً عن الفكرة في حد ذاتها، فتحت تأثير الاستعمار، الذي نال إبان وجوده المباشر في الأقطار العربية، وخصوصاً تلك التي عرفت ولادة الفكرة القومية، من البنى الثقافية الأصلية، بعد تغيير المؤسسات التربوية والتعليمية، نشأت أجيال عربية جديدة معجبة وملتصقة بنماذج الحياة الغربية، بما في ذلك تجاربها التاريخية في تحقيق طموحاتها القومية، وتشييدها الدول ـ الأمم، التي ترجمت عبرها تطلعاتها الوحدوية. هذا فضلاً عن حالة اثر حالة التراجع والانهزام التي كانت عليها الثقافة الإسلامية، إذ لم تكن هذه الأجيال لتعدم القياسات المعرفية، التي أصرت لعقود على تمثيل الإسلام بالمسيحية، واستيحاء البرامج الثورية والإصلاحية المحايثة لتلك التي جرت في الغرب من قبل، بقطع النظر عن الخصوصية، وتجاوزاً لحقائق الوضعية التاريخية التي تعيشها المجتمعات العربية[٢٧].

إن الصدمة الاستعمارية وما رافقها من هجمات على مراكز ومؤسسات الثقافة الأصلية، العربية الإسلامية، هي التي أدت إلى توجيه النظرية القومية خلاف ما كانت عليه عند الانطلاقة، على نحو اعتنقت معه أرضية علمانية واشتراكية شمولية، سايرت من خلالها العصر، وهمشت نسبياً الإسلام، ولا أدل على هذا من أن الأدبيات القومية الأولى قد جاءت متضمنة روحاً تحليلية أخرى للعلاقة بين العروبة والإسلام، تعطي الأخير موقعاً رائداً، ملهماً وخلاقاً في أي مشروع يبتغي نهوض الأمة ووحدتها.

وبإمكان الباحث المتفق مع التحليل السابق بيسر تركيب مجسم يتتبع عبر منحنياته كيف أن ضغط المؤسسات الاستعمارية، الوافدة بإمكانياتها الثقافية الكبيرة، وبرامجها المعدة ضمن دراسة وافية لمعطيات البيئة العربية الإسلامية، ولاختراق الذات القومية، المترهلة بدورها لتراكمات سلبية داخلية طويلة الأمد، وتخرج الأجيال العربية الناشئة في المدارس والجامعات المؤسسة وفق المقاييس الغربية، كان يسير بالتوازي مع اغتراب الأطروحات القومية، ومفارقتها منطلقاتها الأولية، وإعطاء موقع أبعد للإسلام عن مركز القرار والخلق[٢٨].

لقد توصل البرت حوراني في كتابه الذي أرخ فيه للفكر العربي في عصر النهضة، خلال القرن الماضي والنصف الأول من هذا القرن، إلى استنتاج يقارب في رسمه معالم المجسم، حيث أورد عينات تترصد بدقة مفارقة التنظير القومي للمرجعية الإسلامية، في اتصال وثيق بالزمن الذي كان في تقدمه يتجه على حساب الثقافة الأصلية ولصالح المقاربات المعرفية الغربية، فعبد الرحمن البزاز وهو أحد المثقفين القوميين البارزين في وقته ـ وقد ذكره حوراني أولاً ـ «ينفي أي تناقض بين الإسلام والقومية العربية، إذ ينجم كل تناقض قد يظهر عن المفهوم الغربي للإسلام والقومية، وان قبول العدد الكبير من العرب بهذا المفهوم ـ برأيه ـ لدليل على سيطرة الغرب الفكرية عليهم، بينما الواقع أن مضمون القومية العربية بالذات مستمد من الإسلام، وان هذا لا يصح إلا على العرب دون سواهم من الأمم الإسلامية الأخرى»[٢٩].

أما قسطنطين زريق الذي ورد ثانياً في أمثلة حوراني، فيقول في تناوله النقطة ذاتها: «ان القومية هي العقيدة التي نفتقر إليها، إذ انها الشعور بالمسؤولية المشتركة والإرادة في خلق

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٢٩) حوراني، المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

مجتمع والمحافظة عليه. لكن مجتمعنا العربي هو من نوع خاص، فهو يستمد وحيه ومبادئه من الدين، ديننا نحن، وهذا الدين لا يمكن أن يكون بالنسبة إلى العرب إلا الإسلام»[٣٠]. وكما يلاحظ هنا في نص زريق، فإن القومية تحل مكان الإسلام كعقيدة، في حين يبقى الأخير مصدراً مهماً من المصادر التي يستمد العرب منها ذاتهم.

في مقام ثالث، يجعل حوراني المثقف القومي ادمون رباط، الذي يتحدث بعبارات مشابهة، حيث يعترف بالدور المميز للإسلام في التاريخ العربي، إلا أنه يوضح أكثر مكانته التابعة بالنسبة للقومية العربية لا المكانة الخلاقة والمبدعة، فهو يرى: «ان الإسلام دين ذو فحوى قومي، وان الأمة الإسلامية ليست سوى الأمة العربية في مراحلها الأولى»[٣١].

وينتهي حوراني من ضربه الأمثلة، التي عبرها حاول تبيان الخط التطوري للنظرية القومية، بساطع الحصري، الذي وصفه بأنه «قرأ فيخته كما لم يفعل أي قومي عربي آخر»[٣٢]، وذلك برهنة منه على أن تأثير الأفكار الغربية كان الأقوى عند هذا المفكر القومي، الذي يعد بمثابة الجذع في شجرة النظرية القومية، التي ستتفرع لاحقاً إلى بعثية وناصرية بالأساس. ويعتقد الحصري عندما يتناول العلاقة بين الإسلام والقومية ان «نشوء الأمة العربية، من الوجهة التاريخية، كان متصلاً اتصالاً وثيقاً بالإسلام، إلا أن العرب جوهرياً لا يشكلون أمة إسلامية، فهم يبقون عرباً حتى لو لم يبقوا مسلمين»[٣٣].

فمن البزاز إذا، الذي وضع تطابقاً بين الإسلام والقومية، إلى زريق الذي أقر خصوصية للقومية العربية، واعتبر الإسلام العنصر الأساسي في تكوين الأمة العربية، إلى رباط الذي جعل الإسلام عنصراً تابعاً وصنيعة عربية، ثم إلى الحصري الذي صنف الإسلام جزءاً من التراث العربي، تنتهي نظرية القومية العربية مع دخولها تجارب السلطة في أكثر من قطر عربي بداية من الخمسينيات، إلى تخوم العلمانية، لتطأ مجالها متصورة أنها المدخل الصحيح للحداثة، وان الإسلام غدا اليوم من التراث، وليس بالإمكان النظر إليه إلا كذلك، كدين يجب أن تمارس عليه الدولة وصايتها[٣٤].

من جانب آخر، فقد عرف خطاب الإسلاميين تطوراً موازياً في موقفه من الفكرة القومية، في المرحلة الزمنية نفسها التي قطعها خطاب القوميين في تجرده من شروطه الإسلامية بطريقة يمكن لها أن تصور الخطابين معاً خطين متصلين في القاعدة، مفترقين بعد ذلك، كل منهما في اتجاه معاكس للآخر، يبلغ البعد بينهما حده الأكبر مع نشوء الدولة القطرية، التي ترجمت قمة الصراع والقطيعة، تلك التي آلت إليها العلاقة بين التيارين القومي والإسلامي، في العقود الأربعة الأولى من النصف الثاني من هذا القرن، وتحديداً إلى غاية ١٩٨٩ التي شهدت تنظيم أول حوار جاد بينهما[٣٥]، أعاد خطيهما إلى اتجاه التقارب، في انتظار التقائهما مرة ثانية، في نقطة ما من المستقبل.

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٧٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٧٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

(٣٤) طارق البشري، «الإسلاميون والعلمانيون في العالم العربي،» **الديبلوماسي** (لندن)، العدد ٢ (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، ص ٣٢.

(٣٥) هنا إشارة إلى «ندوة الحوار القومي الإسلامي» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة في نيسان/ابريل ١٩٨٩. ونشرت بعنوان: **الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩).

إن الخلاف الذي نشب أحياناً بين الدارسين، في تفسير طبيعة مفكر كعبد الرحمن الكواكبي مثلاً، الذي عاش في النصف الثاني من القرن الماضي، أهو رائد من رواد القومية أم من رواد فكرة التصحيح الإسلامية؟ إنما مرده ان هذا المفكر لم يكن يشعر على زمانه بالتناقض بين الفكرتين، وهو ما حصل لاحقاً للأجيال العربية التي تلته، وبخاصة منها المعاصرة. فقد ناهض الكواكبي الدولة العثمانية طيلة حياته تقريباً، وطالب بدولة عربية عاصمتها مكة ـ كما فهم ذلك من اثره الذائع الصيت **أم القرى** ـ، تستلهم أنظمتها السياسية والإدارية من تجارب الدول الغربية، على أن تتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً لقوانينها، دون أن يشك لحظة في أنه مسلم حقيقي يناضل لعزة الإسلام ورفعة المسلمين. لقد كان كل من الإسلام والعروبة سيان تقريباً عند الكواكبي، وعمله من أجل مصلحة الواحد منهما تعني واقعياً عمله من أجل الآخر(٣٦).

وان ما أمكن قوله بصدد الكواكبي، يمكن أن يقال بصدد رشيد رضا، الذي لا يشك أحد في أنه أحد كبار مراجع التقليد بالنسبة للحركة الإسلامية الحديثة، فحسن البنا مؤسس حركة الاخوان المسلمين، التي تفرعت منها سائر الحركات الإسلامية في مختلف الأقطار العربية، يعد نفسه تلميذ رشيد رضا الوفي، الذي انتزع من أستاذه البيعة والمباركة. وقد كان الشيخ رشيد رضا بنزعته الإسلامية الواضحة هذه مؤيداً بارزاً للثورة العربية على الأتراك في سوريا، كما كان لفترة على الأقل، من المتعاطفين مع الدولة السعودية والخلفية الوهابية التي استندت إليها، وهي دولة عربية محضة في اداتها، ركزت جهودها على الانتصار لعروبة الخلافة والملك كشرط لأي نهضة إسلامية منشودة(٣٧).

إن مقولة صريحة لرشيد رضا لتثبت بشكل جازم ذلك التكامل الذي تحمس له، بين العروبة والإسلام، بين الدولة القومية والشريعة الإسلامية. لقد قال رشيد رضا «انني عربي مسلم ومسلم عربي... وإسلامي مقارن بعروبتي»(٣٨)، ومثلما هو بيّن في كلمات هذا المفكر، والتي ورثها لبعض تلاميذه المقربين، فإن لا شيء يستفزه أو يقض مضجعه من ذكر الإسلام مقروناً بالقومية، ما دامت في وحدة العرب منعة للمسلمين وسند للإسلام، وما دامت قيمة الشريعة محفوظة في أي دولة عربية موحدة قد تقوم.

على مقربة من رشيد رضا، يقع كذلك صديقه شكيب ارسلان، الذي اجتمعت فيه بدوره الصفتان الإسلامية والقومية، على أن لا تعارض أو تناقض في فكره بينهما، ففي كتابه الذي سبق التعرض له، يذكر البرت حوراني «أنه لما عاد أرسلان إلى سوريا في زيارة قصيرة، بعد معاهدة ١٩٣٦، أثارت خطبه كثيراً من الانتقاد لتشديدها على الطابع الإسلامي للقومية العربية...»(٣٩).

أما عن بذور مناهضة الإسلاميين للفكرة القومية، فإن أصلها يعود بالأساس إلى الاخوان المسلمين الذين ظهروا على الساحة في الثلاثينيات لكنهم لم يبرزوا كقوة سياسية ذات ثقل في

---

(٣٦) محمد عمارة، **عبد الرحمن الكواكبي: شهيد الحرية.. ومجدد الإسلام** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)، ص ٤٣ وما بعدها.

(٣٧) حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٢٦٨.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

مصر إلا في الأربعينيات، فقد تبنت هذه الحركة التي ترجع سبب نشأتها إلى سقوط الخلافة تحليلاً يجعل مرد هذا السقوط ظهور الأفكار القومية التي تفشت في أرجاء الدولة العثمانية التي كانت تتعايش فوق اقليمها المترامي الأطراف الكثير من الشعوب والقوميات، التي أخذت، مع استفحال مرض الدولة وعجزها عن القيام بوظائفها، تنزع إلى الاستقلال وتطالب بدولها الخاصة بها، التي تعبر أكثر عن مميزاتها القومية والدينية.

لقد حمّلت أدبيات الاخوان المسلمين، سواء تلك التي ظهرت في حياة مؤسسها ومرشدها العام الأول حسن البنا، أو التي ظهرت بعد اغتياله عام ١٩٤٩، القومية العربية مسؤولية عن سقوط الخلافة العثمانية بالتعاون مع القوى الاستعمارية الأوروبية، وما نجم عن ذلك من تجزئة لكيان الأمة السياسي واحتلال للأراضي المقدسة في فلسطين وتعميق لأزمة الهوية، بتبني النظرية للأفكار والتقاليد الغربية، وتطبيقها بعد أن وصل متحمسون لها إلى السلطة.

ومما زاد من نفور الإسلاميين من النظرية القومية، ومغالاتهم في العقود الأخيرة في عدائها، المواجهات الشاملة التي حدثت بين حركة الاخوان المسلمين وبعض النظم العربية، والتي لا تزال كتابات الحركات الإسلامية المعاصرة تجتر مرارتها، وتملأ بمشاهدها المأساوية رؤوس أعضائها الذين لم تتوفر لهم داخل تنظيماتهم دراسات موضوعية عن القومية العربية، حيث اختزلت لهم، وفي ما تعرض له قادة الاخوان من تنكيل، وفي إعدام علمائهم كسيد قطب وعبد الفتاح اسماعيل، وأخيراً في نكسة ١٩٦٧ التي كانت الدليل القاطع بحسب الاخوان على إخفاق القومية، ومعها العلمانية والاشتراكية الشمولية(٤٠).

وكأي صراع على السلطة، غالباً ما لا تكون النظريات التي تؤطر أطرافه هي المحدد الوحيد فيه، فإن مواجهة الأنظمة القومية للحركات الإسلامية لم تكن لتحتكم فقط لما انتهى إليه التطور النظري للمشروعين القومي والإسلامي، إذ لم تكن الشعارات المرفوعة من قبل الجانبين برغم المفارقة، أكانت الوحدة والحرية والاشتراكية قومياً، أم الخلافة والشريعة والدعوة العالمية إسلامياً، هي الفيصل والدافع إلى الصدام، بل الوسائل السياسية التي تبناها الطرفان. فقد بدت السلطة في الدولة القطرية لكلا التيارين معاً الأداة التي لا غنى عنها، والتي باستخدامها ستذلل كافة العقبات، حيث لم يترك القوميون سبيلاً للاحتفاظ بها الا ساروا فيه، وتبدلت لديهم بعد ردهة غاية في حد ذاتها، فيما جاراهم الإسلاميون في ذلك، فأنشأوا الأجنحة العسكرية السرية الخاصة، ودبروا الانقلابات والاغتيالات ومارسوا أنواعاً من الحيلة والدسيسة، اعتقاداً منهم ان طريق الإصلاح واحد يستهله الحاكم وترعاه السلطة.

وقد أججت هذه المجاراة نيران المواجهة الشاملة، التي استغرقت ردحاً طويلاً من الزمن، خرج بعده الجميع خاسرين، وفي المقدمة التياران ومن خلفهما الأمة التي بلا شك قد تبدد كثير من طاقاتها في معارك وهمية، انحرفت بالفكر والسياسة العربيين من دائرة البحث عن الثوابت المشتركة، إلى دائرة التفتيش عن بؤر الخلاف والمماحكة، وتبادل تهم التبعية والخيانة.

ثالثاً: المقاربة الكلية والعمل على تجاوز الانقسام

إن الأمة مشروع قومي أو لا تكون، ذلك ان التميز هو شرط الوجود في تاريخ الأمم، وما ان تفقد أمة ما قدرتها على خلق تميزها، فإنها لا محالة آيلة إما إلى التلاشي نهائياً كما حدث

(٤٠) حنفي، **الحركات الإسلامية في مصر**، ص ٦٩ وما بعدها.

لكثير من الأمم الغابرة، أو إلى أن تستوعب من قبل غيرها استعماراً أو وصاية، أو تجزأ إلى أشباه أمم، تتصارع فيها عناصر الموت والحياة، كمثل الأمة العربية التي تناثرت إلى وحدات سياسية بلا ماهية، لم تفلح في التحول إلى صنف سياسي أعلى لافتقادها مقومات ذلك، كما انقسم عقلها إلى تيارات فكرية، محتدة في خطابها، مطلقة في تصوراتها للحقيقة.

ولا علاج لداء الانقسام والتجزئة، في الفكر والسياسة، بغير عودة الأمة إلى ذاتها، بمعنى رجوع فعالياتها إليها والتفكير من داخلها، والاعتقاد الراسخ بأن حقيقتها موزعة بين مكوناتها، حيث لا يحق لطرف من أطرافها أن يزعم بشكل منفرد امتلاكه المخرج الوحيد الممكن لأزمتها، مع العمل الأحادي تنظيراً وممارسة على فرض وصايته على سواه، والسعي تحت ذرائع مختلفة للاستفراد بالقرار، وبتحديد الأولويات التي على الأمة أن تتجه لمعالجتها.

لقد جربت الأمة العربية، منذ ابتليت بالدولة القطرية وبعقل الحقيقة المطلقة، واقتعدت مقعد الأمم المتخلفة خوض غمار تجارب متنوعة، ادعت في مجموعها انها الناصية إلى نهضتها، ولم يسفر ذلك إلا عن مزيد من تيهها وضعتها، إذ لا جزء بمقدوره أن يحتمل عبء الكل، ولا الكل ينهض بحقائق جزئية. ان الأمة بكلمات أخرى، لفي أشد الحاجة اليوم إلى التصالح مع نفسها، وعكس قيمتها التاريخية، وإعلانها بنفسها عن خصوصيتها، أي أن تخبر سواها بقدرتها على صناعة حداثتها وعصرها، وفقاً لاعتباراتها وتجاربها ونموذجها الخاص بها في التنمية.

وإن القول بعودة الأمة إلى ذاتها، لا يعني الدعوة إلى انغلاقها، أو صدها أبوابها أمام تجارب غيرها، وبالتالي تعنتها في الاستفادة مما وصلت إليه الأمم المتقدمة، والقضية تظل رهينة استطاعة الأمة أن لا يكون أخذها عن غيرها اغتراباً، أو أن تنعكس مواكبتها للعصر تقليداً أعمى واستلاباً، فالانتباه واجب إلى تلك القاعدة التاريخية التي تجعل من «الذات» شرطاً للموضوع، ومن «القدرة» شرطاً للاقتباس.

وكما هو بين في الراهن، فإن الأمم الناهضة، في الغرب والشرق، إنما اتخذت ثقافتها وتراثها قاعدة لنهوضها، أما الأمم التي تنازلت عن هويتها وسلمت في خصوصيتها السياسية والثقافية، كما راجعت منظوماتها الأخلاقية والفكرية ومؤسساتها الإدارية، وفصلتها على غرار النماذج المهيمنة، فلم ينفعها ذلك في غير استفحال اسقامها وتنامي عجزها وارتهانها[٤١].

وإنه لمن المفارقة أن يكتشف الآخرون ما لهذه الأمة من طاقات عقلية ومادية جمة، وان ينبهر الدارسون لتاريخها وثقافتها بإسهاماتها الحضارية المشرقة، وبغزير إنتاجها القيم وعظيم منزعها الإنساني، وبذلك التراث الفذ الذي تقف عليه، في أشكاله المتعددة ومجالاته المتباينة في الفنون والآداب والعلوم، في حين ينبري الكثير من أبنائها يحقرون ماضيها ويؤكدون عجزها على الانطلاق من ذاتها، ويدعونها بالمقابل إلى التنازل عن عقلها لصالح عقل آخر مستورد، ممن غلبها على أمرها، يضعون لها مدخلاً وحيداً لنهضتها، ان ترمي بعلومها ومعارفها وايمانها وعقائدها وتجاربها، وان تقبل على العصر كما هو، أي كما أنتجته أمم الغرب المتقدمة[٤٢].

والحق، ان الأمة العربية لن تكون جديرة بأن تكون أمة معاصرة بالمعنى الإيجابي

---

(٤١) محاضر محمد، «الأصولية: رؤية ماليزية،» **الديبلوماسي**، العدد ٢ (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، ص ٢٩.

(٤٢) محمد بريش، «تهافت الاستشراق العربي: بحث نقدي في فكر محمد أركون،» **الهدى** (الرباط) (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ٢٨.

والعملي إذا لم تستطع من خلال حركة عقلها الكلي وقدراتها الاجتماعية والسياسية الخاصة رسم مسلكها النهضوي وإبداع الوسائل التي تحقق آمالها في الحرية والوحدة والتنمية. في مجال الحرية، لهذه الأمة، ان تصوغ معالم ثورتها، لأن العناصر الثورية في بنيتها التراثية والفكرية وفي حيزها الاجتماعي، ليست نفسها التي لدى الأمم الأخرى، بما في ذلك الأمم التي تشاركها العقيدة الإسلامية. وفي مجال الوحدة، لهذه الأمة أن تبحث عن أشكال التوحيد التي تتناسب مع المرحلة التاريخية التي تقطعها والإطار السياسي والجغرافي الذي تشغله، إذ لا يمكن تصور وحدة العرب تحايث وحدة الألمان أو الفرنسيين أو غيرهم، في بنائهم وحدتهم القومية. وفي مجال التنمية، لهذه الأمة أيضاً، أن تسطر نموذجها التنموي، لأنه لم يكن ثمة مبرر لحصر نماذج التنمية فيما اصطلح عليه بنماذج التنمية الليبرالية الغربية والاشتراكية السوفياتية والنماذج الأخرى المشتقة منهما. وقبل هذا فإنه لا يعتقد أن الأمة العربية قادرة على ربح كافة هذه الرهانات، ما لم يكن عقلها السياسي مليئاً بالثقة في مرجعيتها الشاملة، ومقتنعاً بحقها في التميز والاستقلال واثراء العالم بمساهمة حضارية إنسانية جديدة(٤٣).

وإن مشروع الأمة في النهضة، لسوف يكون أيسر وأسرع، إذا ما التزمت نخبها وفعالياتها، بمثابرة وصبر، «النسبية» في نسج العلاقات بين مكوناتها الفكرية والسياسية، و«الكلية» في تقرير معالم حاضرها ومستقبلها. فالنسبية كقيمة إنسانية ضرورية لإشاعة أخلاق الاعتراف والتسامح والحوار والقبول بالرأي الآخر في مستوى الثقافة والممارسة، ولازمة لترسيخ أنظمة الديمقراطية والتعددية الدينية والمذهبية والفكرية والحزبية، بكل ما تعنيه من احترام الدولة والجماعات لحقوق الإنسان والحريات العامة والتداول على السلطة والاحتكام للقانون، في مستوى الحكم والسياسة. وانه إذا ما همشت في الأمة قيمة النسبية، تداعت لا محالة إلى خطابات «الحقيقة المطلقة»، وما تنطوي عليه من خراب للعقل وتدمير لملكات الخلق والإبداع وتأسيس لمحاكم التفتيش وما شابهها، وإلى شعارات الشمولية، بما عرف عنها من دول بوليسية وعسكرية وإدارات فاسدة وغاشمة تخيم عليها أجواء الإرهاب والعسف والدكتاتورية(٤٤).

أما الكلية فليست غير تواطؤ مكونات الأمة على اعتبارها ثابتاً مشتركاً وفضاءً جامعاً وحقيقة شاملة تسمو على حقائقهم الجزئية وتقيدها، فتياراتهم ومدارسهم ومذاهبهم وأحزابهم وجماعاتهم ونخبهم، تستمد وجودها وشرعيتها من الانتماء إليها، ولأجل التنافس في خدمتها، ومصالح الجزء تنعدم وتفقد مبررها إذا ما تصادمت مع مصالح الكل، أي مصالح الأمة.

إن القومية العربية بالمعنى النسبي ستعني نفي احتكارية طرف لها، وبالتالي تعميمها على كل عامل في الفضاء الثقافي والسياسي للأمة العربية، فالحركات الإسلامية واليسارية هي حركات قومية عربية أيضاً، وبالمعنى الكلي فإن إنجاز الطموحات القومية العربية هي مسؤولية ملقاة على عاتق الأمة العربية بمفهومها الواسع هذا(٤٥).

---

(٤٣) ميشيل هوبنك، «الإسلاميون يعارضون التغريب لا التحديث،» **الديبلوماسي**، العدد ٣ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٤٤) فتحي بلحاج، «حوار مع الشيخ يوسف القرضاوي،» **الديبلوماسي**، العدد ٣ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦)، ص ١٤ ـ ١٥.

(٤٥) انظر مداخلة مسعود الشابي في: «ندوة **المستقبل العربي**: نحو مؤتمر قومي ـ اسلامي،» شارك في الندوة ابراهيم الدقاق [وآخرون]؛ أدار الندوة عصام نعمان؛ أعد تقرير الندوة رياض قاسم، **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦١ (تموز/يوليو ١٩٩٢).

والمرجعية الإسلامية للأمة، باعتماد النسبية، متجردة من أي صيغة إقصائية، فالعامل من أجل الوحدة العربية مسلم صادق، واليساري المناضل من أجل إنصاف فقراء ومستضعفي الأمة مسلم صادق[٤٦]. ان الوحدة في الإسلام أصل شرعي ثابت، والإسلاميون العرب لا يقلون نبذاً للدولة القطرية عن القوميين، وليس تكيفهم مع هذا النمط من الدولة حكراً عليهم، بل إن الاعتقاد بمرحليتها الشائع في عموم الفكر السياسي العربي هو الرائج لديهم. يقول أحد المفكرين المعاصرين للحركة الإسلامية: «الدولة القطرية متناقضة مبدئياً مع الفكر السياسي الإسلامي، وان هذا الكيان الاصطناعي إنما فرضه على الأمة الاستعمار الغربي لترسيخ وتأييد ضعفها، وتناقضها مع عقائدها وتراثها الثقافي والمصالح والطموحات العميقة لشعوبها، ولكن قد قبل الفقهاء دولة التجزئة كأمر واقع وتعاملوا معها على أمل تطويرها...»[٤٧].

وكذلك الحرص على العدالة الاجتماعية مبدأ قرآني أصيل وسنة نبوية مؤكدة، فقد حرم القرآن الظلم بعبارة قطعية الدلالة، وقرن التقوى بالعدل **﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾**[٤٨]. وجاء في حديث الرسول ﷺ ان «سبعة يظلهم الله بظله، يوم لا ظل إلا ظله»، وذكر في مقدمة السبعة «الإمام العادل»[٤٩]. والإسلام في نظامه الاجتماعي والاقتصادي أقرب إلى القيم الاشتراكية منه إلى الرأسمالية. كما أن الحركة الإسلامية المعاصرة قد بدت لمن درسها بحيادية وعمق أقرب إلى أن تكون حركة «ديمقراطية اشتراكية»، فضلاً عن قيامها تعبيراً عن تلك القطاعات الشعبية الفقيرة والمحرومة في المجتمعات العربية، مما يدل على أنها أكثر تمثيلاً للتطلعات اليسارية داخل الأمة العربية، من حركات أخرى اختارت أدباً يسارياً وافداً[٥٠].

أما من منظور كلي، فإن الإسلام ملك للمسلمين، وفهمه وتأويله حق مفروض للأمة في كليتها، ليس للإسلاميين حكره على دوائرهم، كما لا يجب أن يتثاقل الآخرون عن ممارسة حقهم، والاستقالة بالتالي عن تفاعلهم مع مرجعيتهم. ومثلما اتسع صدر الحضارة العربية الإسلامية في عهودها الزاهرة لفسيفساء تشكلت من عشرات الفرق والتيارات والمذاهب والجماعات الدينية والفلسفية والسياسية، انسجاماً مع سعة صدر النصوص الإسلامية، فإن لها أن تتسع دائماً للاختلاف والمنافسة النزيهة والسلمية، في تفسير النصوص والتعاطي مع المجال الشاسع المتروك للاجتهاد. وما من دليل يقوم لتدعيم تلك التهم التي يريد البعض الصاقها بالإسلام، ذلك أن نصوصه وتاريخه وحضارته تشهد له مجتمعة، على أنه تعددي من الطراز الأول، وانه لم يتضمن على الإطلاق دعوة ثيوقراطية، كما لم يقرر طبقة اكليركية تحول بين الإنسان وخالقه وتستبد بفهم النصوص وشرحها، إلا إذا ما حوسب من خلال بعض الطوائف المنتسبة إليه، والتي اتفق جمهوره على طرفيتها[٥١].

---

(٤٦) علي شريعتي، **أجل هكذا كان يا أخي**، نسخة مجهولة الطبعة، والفكرة المشار إليها يستغرقها الكتاب في مجمله، وهو من الحجم الصغير، يقع في ١٩ صفحة. يقول المؤلف: «... إن طريق الله والشعب واحد، وان الله من دون الناس رهبانية وصوفية وليس إسلاماً حقيقياً...».

(٤٧) خالد شوكات، **المشاركة السياسية للمسلمين في المؤسسات الغربية** (ليدن، هولندا: منشورات جامعة ليدن، ١٩٩٩)، ص ٤.

(٤٨) **القرآن الكريم**، «سورة المائدة،» الآية ٨.

(٤٩) حديث شريف، متفق عليه.

(٥٠) جيل كيبيل، **المثقف والمناضل في الإسلام المعاصر** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤)، ص ١١ وما بعدها.

(٥١) شوكات، **المشاركة السياسية للمسلمين في المؤسسات الغربية**، ص ٥.

إن حاجة الأمة، وهي تجابه التحديات على مختلف الصعد، من داخلها وخارجها، لماسة إلى أن تستجمع عناصر القوة جميعها، تلك الكامنة في تراثها الحضاري والديني والقيمي، وفي تصميمها على النهوض من قعودها، وأن تبذل فعالياتها قصارى جهدها لتضييق الهوة ـ المفتعلة والمتوهمة ـ بينها، ولتنشيط الحوار الجدي في مستوياتها الجماعية والثنائية، وذلك للانخراط في عملية كبرى وشاملة لخلق ذلك الفكر العربي المستقبلي، الذي سيرفع من أمام الأجيال العربية القادمة الجدران العالية التي شيدت دونما حاجة، لتفصل بين العروبة والإسلام والعصر(٥٢).

إن الفكر العربي المستقبلي، إذا، هو الفكر الذي سيقوم بمحو ظاهرة «الحدود الفكرية» من العقل العربي، لأنه ما من شرعية لهذه الحدود، إلا كتلك التي منحت للحدود بين الدول القطرية العربية.

خلاصة

لقد كان المشروع القومي العربي في منطلقاته مشروعاً إسلامياً إصلاحياً، طمح إلى تصحيح الأوضاع داخل البيت العثماني، على أساس المساواة بين شعوب الامبراطورية ومنح ولاياتها المزيد من الاستقلال الذاتي، وإعطاء الدولة شكلاً ملكياً دستورياً ونظاماً برلمانياً تعددياً، وتحديث المؤسسات التعليمية والإدارية ضمنها، بحيث تواكب الأمة نهضة الأمم الغربية، وتحول بهذا دون احتلالها وتجزئتها. ومن هنا دعوة رواد الفكر العربي في الحقبة العثمانية المتأخرة إلى وجوب إطلاق الدولة الحريات الفكرية والسياسية، حتى تتمكن عجلة الاجتهاد من الدوران من جديد، وتعاود الحضارة مسارها.

إن المشروع القومي العربي لم يكن مثلما حاولت الأطروحات الغارقة في الحسرة على الخلافة ان تصوره، أداة استعمارية للإجهاز على وحدة الأمة، تحت طائل شعارات عصبية وعرقية تعادي المرجعية الإسلامية، **فلقد كان العرب آخر قومية طالبت بالاستقلال لنفسها من الخلافة، ولم يكن طلبها ذاك مستنداً إلى فكرة مقلدة أو مستوردة، بل فكرة أصيلة خاطبت جمهورها من منظور إسلامي محض**، يهدف إلى إعادة أمر الخلافة إلى نصابه، وتحميل العرب من جديد أمانة الإسلام ومسؤولية النهضة بأمته، تلك الأمانة التي أوكلها الله لهم في البداية. كان ذلك خطاب أشراف مكة في الحجاز لما أعلنوا ثورتهم، وساندتهم في ذلك الولايات السورية والعراقية، لما كانت تعيشه من ظروف سيئة في ظل استشراء الفساد في الإدارة العثمانية، زادتها سوءاً الحرب العالمية الأولى، التي قرر السلطان في استنبول أن يدخلها إلى جانب المانيا.

على أن القول بإسلامية منطلقات المشروع القومي العربي لا ينفي حقيقة وجود عوامل لاحقة أثرت في المشروع فانجرف معها بعيداً عن مرجعيته الإسلامية. ولعل أهم هذه العوامل وأكثرها تأثيراً في مجرى التغيير الذي طرأ على هذه المنطلقات، أزمة الفكر الإسلامي التي بدت خلال القرن الماضي في قمتها، على نحو أخفقت معه سائر الحركات الإصلاحية في مجابهتها أو حتى التخفيف من حدتها، ثم الإصرار الذي ظهر على حكام الدولة العثمانية، وهم في آخر عهودهم على إنفاذ سياسة فردية استبدادية، ورفضهم أية مطالب تغييرية، والتمسك بالتالي

---

(٥٢) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣، ط ٢ (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩١)، ص ٣٧٤.

بالتقاليد والأعراف السلطانية التي لم تعد تناسب العصر، وكذلك مجيء الاستعمار الذي اقتسمت قواه المتوثبة الولايات العربية، وعمل على تقويض البنى الدينية والثقافية الإسلامية، وتفكيك أنماط التفكير الأصلية بمعية المؤسسات الأهلية مما خلق أجيالاً عربية مشبعة بالأفكار والايديولوجيات الغربية، وأخيراً انتصاب الدول القطرية العربية، وما تبعه بفعل وجود أنظمة قادها قوميون عرب تعلموا في مدارس علمانية عصرية، من مصادمات مع الحركات الإسلامية الحديثة، ترتب عنها خلط كبير بين النظرية والممارسة والمبدأ والتطبيق، ونبعت من ثناياها أحكام مسبقة وقاسية، عرقلت باستمرار أي محاولة للتقارب أو إعادة البناء.

لقد انحازت النظرية القومية، في غمرة الهزائم الثقافية والسياسية التي تعرضت لها الأمة، وبفعل الاختراق الحضاري الذي نفذته آليات الهدم الاستعمارية في مستويات متعددة، إلى تبني الكثير من وسائل التحليل المقلدة، وإلى قراءات تراثية مركبة ومغتربة، وإلى قياسات مسقطة ومستفزة، وإلى مواقف لم تنظر باحترام كبير إلى الذات الإسلامية، التي اصطنعت لها خصومات، كان الهدف من ورائها، اقصاءها واستبعادها. وفي النهاية فقد وجدت النظرية نفسها، من خلال تجارب سلطوية خيضت في غير قطر عربي باسمها، مصادمة لمجالها الاجتماعي الذي ابتغت النهوض به، متحولة تدريجياً إلى منظومة ايديولوجية مغلقة، غير قابلة للنقد، مبررة للعنف مع خصومها، ولم يكونوا في الواقع خصوماً لها بقدر ما كانوا خصوماً للسلطات القطرية الحاكمة بشعارها، معتمدة في استمراريتها على الحكم المطلق، الذي أخفق في تحقيق أهدافها الفعلية، التي أسبغت عليها الحق في الوجود.

وأمام هذا الإخفاق فقد بدا للفعاليات العربية المؤمنة بالنظرية القومية، بما هي العمل على إنجاز الوحدة العربية، وتحرير الأراضي المحتلة وفي مقدمتها الأراضي الفلسطينية، وبناء نهضة عربية فاعلة تلحق الأمة بسواها من الأمم الناهضة، انه لا بد من عملية نقدية واسعة وشاملة للفكر القومي العربي، وللحالة العربية عامة، مما يقود إلى ما يمكن تسميته بـ «إعادة بناء النظرية القومية»، بطريقة تجدد بها آمال الأمة المستقبلية، وتطرح عليها آفاقاً ثانية تحول دون استسلامها والمزيد من تردي أوضاعها، حيث تبقى مهمة الفكر في المقام الأول معنوية، مثلما تظل الأمة التي طعنت في آمالها مشلولة وعاجزة.

وكما تبدأ كل عملية إعادة بناء بتفقد الناحية «المفاهيمية»، فقد كان من الطبيعي أن تستهل عملية تقويم النظرية بمحاولات جادة من قبل مفكري ومثقفي القومية العربية، لمراجعة المفاهيم التي مثلت طيلة العقود الماضية مفاتيح النظرية الأساسية، مما جر الساحة القومية إلى معايشة حلقات نقاشية مغايرة لتلك التي جرت من قبل، في الخمسينيات والستينيات، حيث كانت الأحزاب والحركات القومية تشهد إبان تلك الفترة نمواً مطرداً في شعبيتها.

ولقد تعرضت هذه الحلقات إلى العديد من القضايا والإشكاليات، من بينها مسألة الديمقراطية، حيث حسمت بشكل تكون معه النظرية تعددية، نافضة يديها من التجارب السابقة الشمولية، ومسألة الدولة القطرية، التي رأت نصوص قومية ظهرت حديثاً أنها ليست سوى مرحلة ستفضي حتماً، وبحكم عوامل تاريخية متطورة ومتضافرة، إلى دولة الوحدة، فيما رأت نصوص أخرى أن هذا الصنف من الدول واقع لا مهرب من التعامل معه واستغلاله وتوجيهه نحو الوحدة والتكامل، ضمن الأشكال السياسية والدستورية التي وفرتها العلوم القانونية المعاصرة.

ومن الحلقات النقاشية أيضاً، التي برزت على الساحة القومية في السنوات الأخيرة،

وأخذت حيزاً أكبر في الزمان والمكان والجهد المسخر فيها تلك التي أثارت مسألة الهوية، بمعنى البحث في مرجعية النظرية القومية الثقافية والعقائدية، وفي مفهوم «الأمة العربية»، وفي الخصوصيات الحضارية والاجتماعية للإنسان العربي، وبالتالي مراجعة العلاقات التي جسدت «الإشكالية» في الفكر العربي طوال المائة عام الماضية، كعلاقات الإسلام بالعروبة، والإسلام بالعصر، والإسلام بالغرب، وهو ما شكل مناسبة لإجراء تمحيص دقيق في الأسس التي نهض عليها المشروع القومي العربي، ولتفقد بناه المعرفية التي أسست على جملة من المقولات الإطلاقية، ونزهت عن النقد لفترة طويلة.

ولقد أحال النقاش في مسألة الهوية على قضايا التبعية الفكرية والسياسية، وعلى تأثير هذا العامل في تطور النظرية القومية، وبلورة نماذجها على مستويي المفاهيم والوسائل، بطرق إسقاطية وتجاوزية فيما يتعلق بالذات، وبأساليب انبهارية مقلدة بالنسبة للتفاعل مع الآخر. ولهذا فقد كان من الطبيعي أن تخلص المراجعة إلى أولوية «تقويم المنهج في قراءة تراث الأمة»[٥٣]، وإلى أهمية النظر إلى التاريخ العربي الإسلامي نظرة شمولية[٥٤]، وأخيراً إلى إيجابية الانفتاح أكثر على الدراسات النقدية التي تعرضت للحداثة وللحضارة الغربية، وتصويب النظرة المستلبة لهما.

فإذا ما نجحت النظرية القومية، في المدى المنظور، باستثمار الأعمال الفكرية والسياسية القيمة، التي تناولت تراث الأمة بعيون ناقدة وأصيلة، وفي استحضار ما وصلت إليه عمليات نقد الحداثة عربياً وعالمياً من نتائج مقدرة، فإنها ستكون قد اتجهت فعلاً إلى أن تصوغ نفسها من جديد، من خلال حالتها وحاجتها وتجربتها الخاصة، ولكي تضع يدها على المحركات الحقيقية للتغيير في مجالها، فتقوم بتسخيرها لخدمة طموحاتها وأهدافها، وتعاود انسجامها واتساقها مع إطارها، كنظرية يفترض أنها تترجم إرادة أمة رسالية، ذات قوى قادرة على تحريكها، وصاحبة أمانة تعكسها طبيعتها التاريخية وذاتها الإسلامية وفاعلية كافة مكوناتها.

وأخيراً، ليس المهم أن يثبت وجود الأمة، بل المهم أن ينخرط جميع أبنائها في مشروع لإثبات هذا الوجود، فكراً وعلى أرض الواقع □

---

(٥٣) انظر هنا أطروحات طه عبد الرحمن في: **تقويم المنهج في قراءة التراث** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤).

(٥٤) انظر فكرة مارشال هدجسون في: البرت حوراني، «مارشال هودجسون و«مغامرة الإسلام»» وادموند بورك، «تاريخ الإسلام في تاريخ العالم «مارشال هودجسون ومغامرة الإسلام»» **الاجتهاد**، السنة ٧، العددان ٢٦ ـ ٢٧ (شتاء وربيع ١٩٩٥).

المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي

غازي فيصل حسين

كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد.

مقدمة

منذ عام ١٩٢٨، حدد الخبير البريطاني، أرنولد ويلسن، أهمية الخليج العربي ومستقبله التاريخي بالعبارة التالية «أي ذراع بحري، لم يقدم ولن يقدم، حتى يومنا هذا، مجالاً حيوياً للجيولوجي كما للآثاري، للمؤرخ كما للجغرافي، لرجل الأعمال، ولرجل الدولة وللمتخصص في الشؤون الاستراتيجية كما قدمته مياه الخليج»(١).

وإلى جانب الأهمية الاستراتيجية للخليج، على صعيد العلاقات الدولية، تبرز في المقدمة الأهمية الاقتصادية للبترول، الذي يشكل ٨٠ بالمئة من صافي الإنتاج القومي لدول الخليج، بينما تحتل الزراعة ١ بالمئة فقط. ومع ارتفاع أسعار البترول تضاعفت معدلات الاستهلاك والاستثمار بسرعة عالية في المنطقة، لكنها لم تبلغ أكثر من ثلث الواردات في عائدات البترول المالية، وتحولت العوائد المالية المتراكمة إلى ودائع في البنوك الأمريكية والأوروبية أو استثمرت في مجالات مختلفة في المشاريع الإنمائية في الدول الغربية، بمبلغ إجمالي يقدر بتريليون دولار.

لقد استطاعت الدول الصناعية الكبرى، تنمية ثروتها، ورفاهية شعوبها، بفعل الأسعار المعتدلة للبترول خلال القرن العشرين، وتشير الدلائل بأن العقد الأول والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لن يقدما بدائل عملية واقتصادية عن البترول لتوفير الطاقة، كما سيواجه المجتمع الدولي مخاطر انفجار ديمغرافي في العالم الثالث واتساع ظاهرة التخلف، وهذا ما سيعمق من مخاطر العلاقة غير المتكافئة بين دول الشمال الصناعي، ودول الجنوب، ذات القدرات الإنتاجية الزراعية والصناعية المحدودة، مع أنها بدأت تمتلك أسلحة متطورة، تقليدية وفوق تقليدية، والبعض منها لديه أسلحة نووية وكيميائية، مما قد يعرض الأمن الدولي لمخاطر عديدة بفعل اندلاع أزمات إقليمية.

---

(١) نقلاً عن: Simon Jargy, *L'Orient déchiré: Entre l'est et l'ouest, 1955-1982,* arabiyya; no. 5 (Genève: Labor et fides; Paris: Publications orientalistes de France, 1984), p. 187.

إن جميع الدراسات والتوقعات التي تضعها مراكز البحوث، تؤكد على استمرار الدور الحيوي للبترول، للدول الصناعية، لكن انخفاض الاحتياطي العالمي لهذه المادة بفعل الاستهلاك الواسع لها، سيقلل من فرص إمكانية سد الطلب المتزايد عليها، مما قد يعرض التنمية الدولية إلى مشكلات عديدة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن الاستهلاك العالمي للطاقة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٥ كان يعادل ١٠٠ مليار طن من البترول. والواقع أن العالم استهلك لأغراض توليد الطاقة ١,٧ مليون طن بترول عام ١٩٥٠، والذي ارتفع تدريجياً ليصل إلى ٦ مليارات طن عام ١٩٧٥، أما المتبقي من احتياجاته لتوليد الطاقة، فكان من مصادر أُخرى متنوعة(٢).

ويشير التقرير الصادر عن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، بإشراف كارول ويلسن، حول التقديرات الاستراتيجية للطاقة، والدراسات الصادرة عن المنظمة العالمية للتعاون والتنمية الاقتصادية بأن العالم يحتاج لأغراض توليد الطاقة للفترة من ١٩٧٥ ولغاية عام ٢٠٠٠ إلى ما يعادل ٢٥٠ مليار طن من البترول، أي بمعدل قدره ١٤ مليار طن سنوياً، بينما الاحتياطي الدولي المؤكد يقدر بـ ٩٥ مليار طن، وهذا ما سيعرض التنمية الدولية إلى عقبات متعددة الأشكال، ويتطلب البحث عن مكامن جديدة ترفع معدلات الاحتياطي الدولي من البترول، لأن العجز يقدر بـ ٣٠ بالمئة عام ٢٠٠٠(٣)، وهكذا يبدو وبوضوح، أن البترول تحول إلى مادة استراتيجية، مما جعل الخليج العربي منطقة محورية في السياسات الخارجية للدول الصناعية الكبرى، وخصوصاً أوروبا واليابان.

وعلى الرغم من الأهمية الاستثنائية، لمنطقة الخليج، فإنها وبفعل عوامل عديدة، لا تستطيع ضمان أمنها الذاتي اجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً، مع أنها بذلت جهوداً لتنمية البنية التحتية، والعمل على تحديث الخدمات الاجتماعية، حيث شملت الاستثمارات تطوير الصناعات النفطية.

المتتبع للتطور ومستوياته في بلدان الخليج، يلاحظ وجود تباين في طبيعة التنمية الاجتماعية، فعلى الصعيدين الايديولوجي والسياسي بقيت العربية السعودية تتسم بالطابع التقليدي، بالقياس لما حصل من تطورات اجتماعية في بقية بلدان منطقة الخليج وبفعل اختلال علاقات القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية بين دول المنطقة. وعلى صعيد «الشرق الأوسط» عموماً، اندفعت السعودية لتطبيق برنامج واسع، وباهظ التكاليف، في مجال التسلح وبدعم خاص من الولايات المتحدة الأمريكية، الناتج من تنامي ظاهرة السباق في التسلح، حيث قامت دول الخليج باستيراد أسلحة متطورة، مما فتح المجال بصورة واسعة لانتشار الخبراء المتخصصين العسكريين في دول المنطقة لضمان التوازن الاستراتيجي على الصعيد الإقليمي، وعلى صعيد العلاقات بين الدول الكبرى. وهذا التحول الخطير، لم يدفع منطقة الخليج إلى إرساء دعائم للسلم والأمن، بل إلى ازدياد التنافس الذي أدى إلى اندلاع الصراعات ذات الطابع العسكري والاقتصادي.

لذا، وللأهمية الخاصة لأوروبا في الحياة الدولية ومستقبل العلاقات بين الأُمم، سنحاول في البحث دراسة وتحليل المعطيات الجيو ـ اقتصادية لمنطقة الخليج، لإدراك المنظور الجيو ـ استراتيجي لأوروبا حيال مسألة الأمن والاستقرار في الخليج، وما له من آثار حيوية في

---

(٢) Pierre Milza, *Le Nouveau désordre mondial* ([Paris]: Flammarion, 1983), p. 79.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨١.

مستقبل المجتمع والبلدان العربية، ولتأمين فرص أفضل لظهور عالم يسوده التوازن والأمن. إن النظام الدولي اليوم، يتمحور حول الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتبط بتحالف وثيق مع أوروبا الغربية. وعلى الرغم من تنامي مشاعر الاستقلال، فإن المصالح الاستراتيجية والمشتركة ما زالت عميقة وواسعة. وإلى جانب هذا التحالف تقف كندا، واليابان واستراليا مكونين بذلك كتلة الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى، وفي أطراف هذه الكتلة تتنامى أدوار الصين وبلدان جنوب شرق آسيا.

أولاً: الطبيعة الجيو ـ استراتيجية للخليج

يرى بسمارك في الجغرافيا العنصر الوحيد والدائم للسياسة، لذا تظهر أهمية دراسة الخصائص الجغرافية للخليج، باعتبارها قاعدة لمعرفة العناصر الجوهرية، التي حولت المنطقة إلى واحد من أبرز المجالات الحيوية في العالم خلال القرن المقبل، وهو امتداد فرعي للمحيط الهندي، الذي يشكل أهمية استثنائية على السلم والأمن في العالم.

الخليج العربي بحر شبه مغلق، يمتد بمساحة تقدر بـ ٢٥٠,٠٠٠ كيلومتر مربع، وبطول ٨٠٠ كيلومتر، وعرض لا يتجاوز ٤٧٠ كيلومتراً، وعمق يتراوح بين ٣٠ و١٠٠ متر، وفي أماكن محدودة لا يتجاوز عمقه ٢٠٠ متر، وهذا ما يعيق الملاحة أمام الناقلات النفطية العملاقة، أو الغواصات العسكرية الحديثة. وتنتشر في الخليج الجزر، التي يقدر عددها بـ ١٣٠ جزيرة، يلعب البعض منها دوراً مهماً بفعل الموقع الاستراتيجي، كجزر أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، المحتلة منذ عام ١٩٧١ من قبل القوات الإيرانية، إلى جانب جزيرتي فورو وسيري الإيرانيتين، حيث تشكل هذه الجزر حاجزاً طبيعياً للسيطرة على الممرات الملاحية لناقلات البترول والقطع الحربية. وبمعنى آخر: إنها المفتاح الذي يتحكم بحركة الملاحة والنقل في الخليج، فهي صمام الأمن، لتدفق البترول نحو العالم، حيث تتجه الأنظار نحو مضيق هرمز، الذي يمكن غلقه، وإيقاف الملاحة في الخليج بوضع ٩٦ لغماً بحرياً، أو إغراق عدد من السفن، مما يهددها بمنع وصول البترول إلى أوروبا وأمريكا واليابان، وإيقاف الآلة الصناعية، وتهديد أمن الدول الرأسمالية[٤].

الطبيعة العامة لجغرافية الخليج تكون لدينا انطباعاً عاماً عن الوسط (Le milieu) أو البيئة التي تشكل في مجموعها الخصائص الواقعية للمجال الذي يكونه الخليج. هذا المجال لن يكون ذا أهمية في التحليل السياسي، كما يقول ريمون لارون[٥]، إلا عندما يتحول إلى مسرح، أي قوة دافعة للدبلوماسية أو للاستراتيجيا. وهكذا تتحول خصائص البيئة الجغرافية ومكوناتها إلى عنصر جوهري في العلاقات الدولية، عندما ترتبط مسألة الحرب أو السلم بحقائق تفرضها الجغرافيا، وتشكل في ضوئها السياسة.

لهذه الأسباب، تحول الخليج العربي إلى عامل محوري في السياسة الخارجية للدول الأوروبية وللولايات المتحدة الأمريكية.

---

(٤) Raoul Delcorde, *La Sécurité et la stratégie dans le Golfe arabo-persique,* actuels (Paris: Sycomore, 1983), p. 10.

(٥) Raymond Aron, *Paix et guerre entre les nations,* collection liberté de l'esprit 3ème éd., rev. et corr. (Paris: Calmann-Lévy, 1962), chap. 7.

وإذا عدنا لملاحظة نظرية ماكندر الكلاسيكية، نستنتج أن روسيا الأوروبية (Heartland) احتلت قلب المجابهة الدولية للسيطرة على العالم، ولكن الصراعات العديدة بين القوى الإقليمية والدولية للسيطرة على الخليج قد حولت المجابهة الدولية نحو المناطق المحيطية (Rimlands) حيث تعمل الإدارة الأمريكية على تطبيق استراتيجية لإقصاء القوى البحرية غير الحليفة، والعمل على فرض هيمنتها على الخليج وثرواته، وعلى جميع البحار والمحيطات المتصلة به، واستطاعت واشنطن تحقيق نجاح ملموس، خصوصاً بعد التغير الجذري الذي طرأ على استراتيجية روسيا الاتحادية، وتحولها من المجابهة إلى المشاركة مع حلف شمال الأطلسي، والمرونة العالية في بناء الوفاق بين موسكو وواشنطن.

وعلى الرغم من هذه التحولات الراديكالية في العلاقات الدولية، فإن مصالح الدول الكبرى اتسعت، كما أخذت أبعاداً جديدة تمثلت بالتفرد، وبقدرة واشنطن على تحديد معالم واتجاهات الأُمم المتحدة ومجلس الأمن، وفرض سياستها على حلفائها في العالم، لمواجهة ما تطلق عليه هيلين دانكوس[٦]: المجال النفطي ـ الإسلامي (L'espace islamo-petrolier). وبمعنى آخر، إن الاستراتيجيات الدولية أُعيد تصميمها لمواجهة ظاهرة «الصحوة الإسلامية» وظهورها كقوة هائلة، تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً في العلاقات الدولية.

عبر هذه الرؤية الجيو ـ إسلامية، تحول الخليج العربي، إلى قلب العالم الإسلامي، حيث الكعبة الشريفة، المصدر الروحي لاستقطاب العالم الإسلامي. أما دنيوياً، فإن من الممكن للدول الإسلامية في تلك المنطقة، وبخاصة العراق وتركيا وإيران وسوريا وفلسطين ومصر وإلى جانبها باكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى ودول البلقان، وبقية الدول الإسلامية، أن تتحول إلى كتلة (Bloc) اقتصادية روحية سياسية، وبإمكانها أن تتعامل من منطلق الندية والتكافؤ مع روسيا الاتحادية، والصين الشعبية، والهند، كما مع دول أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. إن بإمكاننا الاستنتاج أن العناصر الجوهرية المكونة لما يمكن أن نسميه بالجيو ـ إسلامية ـ بترولية، قد بلورت رؤية جيو ـ استراتيجية لدول أوروبا الغربية، يفترض أن تضع في ضوئها قواعد لسياسة أوروبية مشتركة، تحقق مصالحها في منطقة الخليج.

في هذا الإطار من التحليل، تبدو حيوية العناصر الجيو ـ اقتصادية لكي تؤثر في تحديد معالم العلاقات بين دول أوروبا الغربية ومنطقة الخليج ذات الأهمية الاقتصادية الاستثنائية لإدامة تطور وتقدم الدول الصناعية الكبرى، والتي وضعت بناءً عليها استراتيجية خاصة لإحكام السيطرة على الثروات البترولية، والثروات المالية، والفرص التجارية.

ويظهر للمتتبع عنصران أساسيان يدفعان أوروبا للاهتمام بالأمن الملاحي للخليج. **الأول**، اقتصادي يتعلق باعتماد أوروبا شبه الكامل على بترول الخليج، الذي يتم نقله بواسطة حاملات النفط، **والثاني** ملاحي وفني، حيث يمر يومياً من مضيق هرمز أكثر من ٥٠ ناقلة نفطية، أي بمعدل ناقلة كل ١٩ دقيقة. وهذا ما يؤكد الأهمية الجيو ـ اقتصادية الكبرى للخليج في الحياة الدولية، حيث تحتل نفوطه أكثر من ٥٦ بالمئة من التجارة الدولية السنوية للبترول في العالم.

وتستورد دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية من الخليج ٥٩ بالمئة من احتياجاتها

---

(٦) Hélène Carrere d'Encausse, «Anatomie de la crise afghane,» *Les Cahiers français*, nos. 199-200 (janvier-avril 19?), pp. 48-86.

السنوية، التي تقدر بـ ٧١٥ مليون طن، منها ٤٠٧ ملايين طن من الخليج. أما دول الخليج، فلا تستهلك أكثر من ٧,٨ بالمئة من إنتاجها[٧] السنوي لسد احتياجاتها الداخلية. وهذا ما يكرس أحادية الاقتصاد الخليجي لاعتماد دول المنطقة على تصدير النفط كمورد وحيد، ولتبعيتها المالية للدول الصناعية.

وبإمكاننا الإدراك، إذن، لماذا انصب اهتمام دول أوروبا الغربية لوضع استراتيجيا موحدة، تضمن تحقيق هدف مركزي، يتمثل بضمان تدفق البترول من الخليج نحو العالم، لتأمين مصالح أوروبا الاقتصادية عبر العمل على منع أي تهديد يوقف إمدادات البترول، سواء من خلال غلق مضيق هرمز، في حالة اندلاع صراع عسكري، أو من خلال المقاطعات، واستخدام البترول كسلاح اقتصادي لتحقيق أهداف سياسية. لقد أدركت أوروبا خطورة المنطقة على الأمن الدولي بسبب ضعف القدرات الذاتية الدفاعية للدول العربية الخليجية، إلى جانب بنية مجتمعية هشة بفعل التنوع والتعقيد الاجتماعي والديني، حيث تزداد باطراد نسبة الأجانب، مما يولد ردود أفعال متباينة ومشكلات تأخذ أبعاداً أزلية بين القيم التقليدية السائدة والقيم الوافدة سواء من العالم الصناعي، أو البلدان الآسيوية وغيرها. وهذا ما ينعكس سلبياً على فرص التحديث السياسي والاجتماعي، ويقلل من القدرة على التكيف مع التطورات العلمية والتكنولوجية، مما يضعف من آفاق الاستقرار الاجتماعي، ويرفع من معدلات قلق الدول الأوروبية على مصالحها.

المجتمع في الخليج العربي، وبفعل التنوع العرقي والديني والصراع بين التقليدية والحداثة، كما أشرنا أعلاه، إلى جانب ما يولده النظام السياسي في إيران عبر محاولة نشر ايديولوجية ـ دينية، والظهور كقوة بحرية على امتداد الخليج والمحيط الهندي، والسيطرة على الجزر، للتأثير في طبيعة البنية الاجتماعية والسياسية في دول المنطقة، كلها عوامل للشك بإمكان النظم الراهنة توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي المطلوب بفعل ضعف التقاليد الدستورية والديمقراطية وعدم ظهور دول المؤسسات، وفقدان الوضوح الفكري أو الايديولوجي الذي يحدد معالم المنطقة في القرن القادم. هذه العوامل، ستقلل من فرص الاستقرار وتوفير الأمن، مما دفع دول الاتحاد الأوروبي الغربي، للتفكير جدياً، بوضع الخطط لمواجهة مختلف الاحتمالات التي قد تتحول تدريجياً من مجالها الإقليمي إلى صراع دولي. لقد ذهب البعض في عدد من الدراسات الاستراتيجية إلى الاعتقاد بأن اندلاع الصراع في الخليج العربي ستكون له آثار خطيرة في التوازن الدولي، لذا تبذل الدول الكبرى الصناعية جهوداً خاصة ومتواصلة، لوضع قواعد للأمن تمنع من تحويل التنافس على الخليج إلى صراع يؤدي لاندلاع حرب عالمية ثالثة.

لقد احتل أمن الخليج وارتباطه بتزويد المجموعة الاقتصادية الأوروبية بنفط «الشرق الأوسط»، الهدف الأساسي للمناقشات التي تناولها اجتماع البرلمان الأوروبي في استراسبورغ، في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٠[٨]، والذي توصل في ختام أعماله إلى عدد من التصورات والاحتمالات.

---

(٧) Delcorde, *La Sécurité et la stratégie dans le Golfe arabo-persique,* pp. 14-15.

(٨) Henri Labrousse, «Contribution de l'Europe à la sécurité dans le Golfe,» dans: *Quelle sécurité pour le Golfe,* sous la direction de Bassma Kodmani, travaux et recherches de l'IFRI (Paris: Institut français des relations internationales, 1984), pp. 7-180.

١ ـ إن المجموعة الاقتصادية الأوروبية معرضة لانقطاع مفاجئ، أو متعمد، للتمون بالنفط.

٢ ـ إن لاستقرار ولتطور دول الخليج والمحيط الهندي الاقتصادي أثرهما المباشر في أمن أوروبا الغربية النفطي وفي خطوط التموين البحرية المتعلقة بها.

٣ ـ تشجيع المعاهدات بين الدول الحليفة لأوروبا لضمان أمن الخطوط الملاحية، والعمل على مجابهة المعاهدات التي تهدد أمن الطرق البحرية الدولية.

النقاط أعلاه، ستشكل مرتكزات أساسية للتفكير والتخطيط لدول أوروبا الغربية لوضع استراتيجيا، للأمن وللتعاون الإقليمي والدولي.

ثانياً: استراتيجيا أوروبية للأمن في الخليج

لقد طالب المجلس الأوروبي، في الاجتماع أعلاه، بتبني وإقرار مشروع خاص للتفاوض بين مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبين دول الخليج العربي، والمحيط الهندي، كل على انفراد، لضمان أمن إنتاج ونقل النفط، والعمل على تأمين الطرق البحرية الدولية، كما وضعت الأُسس لإجراء مشاورات بين دول حلف شمال الأطلسي، لوضع ترتيبات خاصة، لدعم طاقة وقدرات التدخل العسكري الأمريكي في الخليج عند تعرض مصالح الدول الصناعية الكبرى لما يهدد المخزون الهائل من احتياطيات البترول، العصب الحيوي للطاقة والصناعة في الدول الرأسمالية، والعالم عموماً، بفعل اندلاع صراع أو أزمات داخلية ـ إقليمية تؤدي لقطع إمدادات البترول، أو توقف إنتاجه[٩].

في إطار هذه التحليلات والتوقعات والمخاوف الأوروبية، جاء قرار واشنطن، في إطار تطبيق مبدأ كارتر عام ١٩٨٠، لإنشاء قوة الانتشار السريع، لتعزيز قدرات الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج، على اعتبار: أن أي تهديد للبترول يشكل تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية، كما بذلت الجهود للعمل من أجل توسيع البنية الأساسية لمنظومات الدفاع والمراقبة والإنصات والاتصالات، لدعم وتنشيط فعالية القواعد العسكرية في الخليج، عبر استخدام الأقمار الاصطناعية، وتنظيم طلعات جوية لطائرات الأواكس في الأجواء السعودية للتنسيق بين القوات البحرية في الخليج وقيادة قوات الانتشار السريع ذات القدرات اللوجستية، التي تمكنها من الوصول إلى المنطقة خلال فترة وجيزة[١٠].إن الاتجاهات الأمريكية، في حماية منابع النفط، دفعت اتحاد أوروبا الغربية لوضع استراتيجيا لإسناد سياسة واشنطن، عبر توفير الحماية لخطوط المواصلات البحرية المارة عبر جنوب الأطلسي، وتوفير مستلزمات دعم لوجستي للقوات العسكرية الأمريكية، والعمل على تعزيز الوجود البريطاني والفرنسي في المحيط الهندي، حيث تنشر فرنسا ٣٠ بالمئة من قواتها البحرية والجوية في المحيط الهندي، وهذا ما يمكنها من

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(١٠) William B. Quandt, «Les Etats-Unis et le Golfe persique,» dans: Ibid., p. 169.

تشير المعلومات إلى أن قوة الانتشار السريع، وضعت بإمرة قيادة مركزية أمريكية U.S. (SENTCOM) Central Command، بناءً على توجيهات رونالد ريغان في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، ترتبط بها هيئة أركان، من ١١٠٠ رجل، تحت إمرة هذه الهيئة وحدات عدد أفرادها ١٣١٠٠٠ رجل مكونة من قيادة مجاميع من الجيش الثالث الأمريكي.

الإشراف بحراً وجواً على الخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي[١١].

لقد أكد فرانك كارلوتشي، نائب وزير الدفاع الأمريكي، عند إلقائه محاضرة في مؤتمر العلوم الدفاعية في ميونخ، والذي انعقد في شباط/فبراير ١٩٨١، أن الإدارة الأمريكية تتوقع مشاركة واسعة من قبل حلفائها في أوروبا الغربية في حالة قيام قوات الانتشار السريع بتنفيذ مهمات خارج الحدود المرسومة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. كما أشار إلى أهمية وضع قوات الانتشار السريع تحت إمرة القائد الأعلى للقوات الأمريكية في أوروبا، الذي يشغل في الوقت نفسه موقع القائد الأعلى لقوات حلف الأطلسي، وهذا ما يسهل بحسب اعتقاد كارلوتشي: التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ التي تهدد الأمن الغربي[١٢]. فعبر هذا التنسيق والعمل المشترك بين قوات التحالف الغربي، يمكن التدخل عسكرياً، لتأكيد جدية الدول الغربية الصناعية الرأسمالية، في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية الاستراتيجية في الخليج و«الشرق الأوسط».

إلى جانب الإجراءات ذات الطبيعة العسكرية، لمواجهة الاحتمالات الأمنية المختلفة، وبغية التقليل من مخاطر التهديدات، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجاً للاحتفاظ بـ ١٥٠ مليون طن من النفط، يشكل المخزون الاستراتيجي، سواء للاستهلاك، أو لوضع معدلات معقولة لارتفاع أسعار النفط.

أما الدول الأوروبية، فاستطاعت رفع حجم مخزونها الاستراتيجي من النفط إلى ١٢٠ مليون طن[١٣]، كما وضعت الخطط العسكرية والمشاهد المختلفة لاندلاع أزمة يتم معالجتها من خلال تدخل قوات الانتشار السريع الأمريكية لحماية المصالح المشتركة لدول التحالف الغربي مع دراسة آثار أو ردود الأفعال المحتملة للتدخل العسكري على الرأي العام الدولي، حيث تم تصميم خطط وبرامج دقيقة لامتصاص ردود الأفعال، والأشكال المختلفة المناهضة للحرب، عبر العمل على: التخفيف من وطأة الاستنكار، والتأكيد على حيوية وأهمية حماية آبار النفط لمصلحة المجتمعات الرأسمالية، لرفع معدلات النمو الاقتصادي، ومواجهة الركود، وتوفير فرص العمل، وإدامة مجتمع الرفاه والوفرة الاقتصادية.

إن العالم الرأسمالي، كما يقول ألبرت وولستر[١٤]، يستهلك ٥٠ مليون برميل نفط يومياً، منها ٢٠ مليون برميل من الخليج، لذا يتوصل إلى استنتاج مفاده: ضرورة بناء تحالف بين أمريكا وأوروبا للسيطرة على نفط الخليج. ومع إيمانه بوجود تفاوت في مدى حيوية هذه المادة الاستراتيجية بالنسبة للدول الغربية، فإن التحليل الاقتصادي يوجب على الدول الرأسمالية تفهم أهمية العمل لحماية المصالح المشتركة عبر منع ظهور أي قوة مناهضة للمصالح الغربية، والعمل على إبقاء البترول يتدفق بسعر اقتصادي مقبول. وهذا ما يؤكد السيادة المطلقة للبترول، كمصدر أساسي لإنتاج الطاقة كما في مجال الصناعة، حيث لم يستطع التقدم العلمي إيجاد بديل من البترول، كما أدى الارتفاع المستمر لمستويات المعيشة في الغرب إلى ارتفاع معدلات الطلب على نفط الخليج.

---

(١١) Labrousse, Ibid., p. 182.

(١٢) جوناثان الفورد، «وضع الغرب الاستراتيجي في الشرقين الأدنى والأوسط» **دراسات استراتيجية** (بيروت)، العدد ٤٢ (١٩٨١)، ص ١٢.

(١٣) Labrousse, Ibid., p. 131.

(١٤) ألبرت وولستر، «أنصاف حروب وأنصاف سياسات في الخليج،» **دراسات استراتيجية**، العدد ٢٦ (١٩٨١)، ص ١٤.

فالولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، كانت من الدول المصدرة للنفط، ثم مكتفية ذاتياً، أما اليوم فتستورد ٥٠ بالمئة من استهلاكها الكلي. وعلى الصعيد نفسه، ارتفع اعتماد أوروبا واليابان على بترول «الشرق الأوسط» إلى أكثر من ٩٠ بالمئة، والذي يستورد معظمه من الخليج. كذلك تحولت روسيا الاتحادية من مصدر إلى مستورد، كما سيؤدي ظهور دول عملاقة جديدة في طور التكون، كالصين والهند، إلى رفع معدلات الطلب على هذه المادة الاستراتيجية لتلبية متطلبات التنمية.

لذا، فإن من الطبيعي أن تتعرض أسعار البترول للارتفاع، ما لم تتدخل عناصر من خارج حركة السوق لفرض معدل سعري. وفي هذا المجال أظهرت دراسة أعدتها وزارة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة من الحقائق نشرت نتائجها عام ١٩٨٨[١٥]:

أ ـ بسبب الزيادة على الطلب، سيرتفع إنتاج دول الأوبك عام ١٩٩٠ ليصل إلى ما بين ٢٤ و٢٦ مليون برميل يومياً من النفط.

ب ـ إن أسعار البترول، إذا ترك الأمر لعوامل السوق وحدها، لا بد من أن تبدأ في الارتفاع من ١٨ دولاراً لتصل إلى ٣٦ دولاراً للبرميل الواحد قبل حلول عام ١٩٩٥.

ج ـ بحلول عام ٢٠٠٠ لا بد من أن ترتفع أسعار البترول إلى ٧٥ دولاراً للبرميل الواحد.

د ـ بحلول عام ٢٠١٠ لا بد من أن ترتفع أسعار البترول إلى ١١٠ دولارات للبرميل الواحد.

ومن هذه التقديرات، ستواجه الدول الصناعية مشكلات اقتصادية، وستتركز الفوائض من العوائد المالية لبيع النفط في بلدان الخليج ذات البنية السكانية المحدودة والهشة، مما يوفر بيئة ملائمة لاندلاع الصراعات، ويعرض أمن المنطقة إلى مخاطر لا تستطيع معها قدراتها الدفاعية وكياناتها الهشة، الدفاع عن المنطقة أو الحفاظ على التوازن. لهذه الأسباب، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لوضع خطط دقيقة لتأمين الحماية العسكرية للخليج، تعتمد على شبكة واسعة من العلاقات بين القواعد العسكرية، في شرق البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي، والمحيط الهندي وأفريقيا، لفرض نطاق من الحماية المطلقة، انطلاقاً من الفرضية التي ترى أن الحقائق الكامنة في الخليج كمنطقة حيوية، ستحدد في ضوئها هوية ومقادير القرن الحادي والعشرين، ومستقبل العلاقات الدولية شكلاً ومضموناً.. وهنا تظهر الأهمية الخاصة لدور اتحاد أوروبا الغربية إلى جانب حلف شمال الأطلسي ودور الولايات المتحدة الأمريكية، مع عدم إهمال احتمال ظهور تطورات راديكالية، بفعل التباين والتنافس بين مصالح الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا وألمانيا الاتحادية، ورفض التبعية لسيطرة الشركات النفطية الانكلو ـ ساكسونية، فهل ستعمد أوروبا، تدريجياً، في إطار مصالحها الذاتية للعب دور خاص ومستقل نسبياً في منطقة الخليج والشرق الأوسط؟ ربما.

لقد أكد ريتشارد بيرت، الخبير في نشر الصواريخ في أوروبا أن الوحدات العسكرية للقوات الأمريكية الثابتة لحلف شمال الأطلسي تقدر بـ ٣٥٠,٠٠٠ رجل مجهزين بأحدث التكنولوجيات التقليدية والنووية والالكترونية، لحماية الأمن الأوروبي[١٦] (عندما كانت أوروبا

---

(١٥) محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، طبعة خاصة (بغداد، ١٩٩٢)، ص ٧٨ ـ ٨٠.

(١٦) Richard Burt, «Divorce au relenti,» *Le Point*, no. spécial défense (avril 1985), p. 81.

تواجه مخاطر المجابهة النووية مع الاتحاد السوفياتي خلال الثمانينيات). ومع تفكك الاتحاد السوفياتي، وظهور روسيا الاتحادية، وتصفية حلف وارسو، ستبقى منظمة حلف شمال الأطلسي القوة العسكرية التي تعمل على ضمان وحماية السلام والأمن في أوروبا، ولمواجهة أية تهديدات محتملة. لهذه الأسباب، تعمل الحكومات الأوروبية، وحتى فرنسا في الوقت الراهن على تعزيز قدرات حلف الأطلسي وتوسيع نطاق تحالفاته نحو دول أوروبا الشرقية، ووضع خطط عملية لكي يلعب دوراً حيوياً في الأمن الأوروبي، سواء على الصعيد الأوروبي، أو خارج نطاق الدور المرسوم للحلف، وخصوصاً في منطقة الخليج العربي.

إن مساهمة أوروبا الغربية، تتسع بصورة مطردة، وتتركز حول تقديم الخبرات والدعم التكنولوجي لدول مجلس التعاون الخليجي، من الجوانب الأمنية، والدفاعية، وإدارة المؤسسات، والبنوك، والشركات وغيرها، في إطار هدف حيوي، يتمثل بتحسين القدرات الدفاعية الذاتية لهذه البلدان، وبحماية الملاحة البحرية والسيطرة على مضيق هرمز. وهذا يتطلب تأسيس قوة بحرية عربية موحدة تستطيع تعزيز وضمان القدرات الدفاعية، ومراقبة أو السيطرة على مضيق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس.

وينقسم المجال البحري، إلى عدد من المناطق، يتم معاملتها وفق طبيعة الأنظمة الدولية التي تنظم المياه الداخلية، والمياه الإقليمية، والمنطقة البحت اقتصادية. إن الدول تمارس سيادتها المطلقة على المياه الداخلية والإقليمية، وتعمل من أجل ذلك، على تأمين الوسائل البحرية الكافية للمراقبة، والاعتراض، وصيانة حرمة القانون. أما المناطق البحت اقتصادية، فإنها لا تخضع للدولة إلا بقدر تعلق الأمر بالتنقيب، وباستغلال الموارد البيولوجية والمعدنية والطاقة، وتحتفظ الدول المجاورة وغير المجاورة بحرية الملاحة واستغلال البحر للأغراض السلمية. إن وضع المنطقة البحت اقتصادية يشكل خطراً على السيادة، لاحتمال تعرض موارد الدولة الطبيعية للتهديد، لذا ظهر مفهوم الدفاع المشترك عن المناطق الاقتصادية، في الخليج، وتبنت أوروبا الغربية مشروعين لمساعدة دول المنطقة، بغية حماية مصالح الأمن الأوروبي، **الأول**، سياسي يتعلق بتنظيم معاهدة دولية خاصة بمضيق هرمز، (٦٦٥ ناقلة نفط تتجه سنوياً من الخليج إلى أوروبا)، يعترف بها من قبل منظمة الأمم المتحدة، على أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق الدول المجاورة للخليج ومضيق هرمز، لكي تساهم هذه الاتفاقية، في ضمان السلام، خارج نطاق نزاعات الكتل والدول العظمى. **والثاني** عسكري، يتعلق بإنشاء قوة بحرية عربية خاصة بإزالة الألغام البحرية[١٧] لتأمين سلامة الملاحة البحرية. إن المشاريع السياسية والعسكرية المطروحة أعلاه، تمهد لتنظيم منطقة إقليمية محايدة، أي منطقة للسلام في إطار مبادئ الأمن الجماعي والتي بدونها لن يتحقق السلام والأمن.

عبر هذه الأفكار ـ هذه المقترحات ـ تحاول أوروبا إيجاد الأطر لضمان أمنها السياسي، وأمنها في مجال الطاقة، والقدرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي وحل مشكلاتها الاجتماعية والحضارية، لذا اقترحت تشكيل وكالة أوروبية لحماية الطاقة ذات طابع مدني تكنولوجي، تهتم بمتابعة ورصد حركة الناقلات النفطية، ورصد احتياجات الدول الأوروبية من الطاقة، ووضع احتمالات للمخاطر التي قد تنشب في الخليج، أو في المحيط الهندي، والبحر الأحمر، والبحر المتوسط، إضافة للمحيط الأطلسي، ووضع الدراسات لمواجهة هذه المشكلات ضماناً للأمن الأوروبي.

---

(١٧) Labrousse, «Contribution de l'Europe à la sécurité dans le Golfe,» p. 188.

ثالثاً: النظام الأوروبي الأمني الجديد

يحتل كل من الأمن والتعاون أهمية خاصة في العلاقات بين الدول الأوروبية، وبين أوروبا والعالم، مما أثمر بعد انعقاد العديد من المؤتمرات إلى التوصل لتوقيع وثيقة هلسنكي عام ١٩٧٥، لتحقيق ثلاثة أهداف:

١ ـ ضمان الأمن.

٢ ـ التعاون الاقتصادي.

٣ ـ تنظيم وتطوير نظم الاتصالات.

عبر تطبيق هذه المبادئ والقواعد للعمل المشترك، تحاول أوروبا أن تظهر كقوة اقتصادية ـ تكنولوجية، مؤثرة في التوازن الدولي، من خلال منظماتها القارية، اتحاد أوروبا الغربية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، وأن تضع سياسة تعكس رؤيتها الخاصة للمشكلات الدولية، تتميز من رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للمشاكل نفسها.

بعد هذا التطور، جاء مؤتمر باريس للأمن والتعاون، الذي انعقد عام ١٩٩٠ ليكون الصورة الجديدة لأوروبا، بعد نهاية الحرب الباردة وهيمنة النظم الدفاعية، وبداية عصر جديد يرتكز على اللامركزية ويتجه نحو التكاملية[١٨]، فروسيا الاتحادية منشغلة بإعادة هيكلة اقتصادها ونظامها السياسي، وإعادة ترتيب علاقاتها مع الجمهوريات التي كانت مرتبطة بالاتحاد السوفياتي. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فبدأت تعاني مشكلات اقتصادية ذات تأثير سلبي في المجتمع الأمريكي، وهذا ما دفعها إلى إعادة النظر في استراتيجيتها الدولية، واللجوء إلى دبلوماسية تؤمن تحسين علاقاتها التجارية، في إطار التعاون مع اليابان وأوروبا والصين.

بناءً على هذا التحول، اتسعت المسؤولية الدولية لأوروبا، للتنسيق مع حلفائها للمشاركة في وضع الترتيبات الخاصة بالأمن والدفاع، بعد أن بقيت لعقود عديدة تحت الهيمنة السياسية والاقتصادية والدفاعية لواشنطن، خصوصاً في ما يتعلق بالشؤون الدولية. لكن، من المؤكد، أن تحول أوروبا لمواجهة مسؤولياتها الكاملة في ضمان الأمن الدولي، لن يتم بسرعة وبسهولة، بل سيكون التحول تدريجياً، خصوصاً ما تتركه التحولات الراديكالية في بنية العلاقات الدولية من آثار سلبية تدفع نحو الاضطراب والتوتر. لذا، على أوروبا، وضع قواعد عمل جديدة لبناء نظام للأمن، عبر التعاون مع أصدقائها، ومن خلال تطوير هيكلية وقدرات المنظمات الأوروبية المتخصصة، لكي تكون فاعلة في صيانة السلم الدولي[١٩].

فمن خلال تعزيز الشراكة الأطلسية، وتطوير الأنظمة الدفاعية الخاصة بأوروبا الغربية، والعمل على تحويل اتحاد أوروبا الغربية (U.E.O.)[٢٠]، إلى منظمة دفاعية أوروبية، وبذل الجهود لتعزيز وحماية النظم الديمقراطية في أوروبا الوسطى، وتقديم الدعم الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية، وبناء آليات تضمن معالجة النزاعات، ومنع نشوب الحرب وصيانة السلام، عبر

---

(١٨) M. Caro, «Sur un nouvel ordre de sécurité en Europe,» (Paris, U.E.O., document no. 1309, 13 mai 1992), p. 13.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٠) اتحاد أوروبا الغربية (U.E.O.): منظمة عسكرية سياسية أوروبية، تأسست عام ١٩٥٤، لتقديم الدعم اللوجستي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (N.A.T.O.).

التعاون ونبذ الصراع[٢١]، لذا جاءت معاهدة ماستريخت عام ١٩٩١، لكي تحقق التقارب بين الدول الأوروبية، نحو الوحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث وضعت الأطر لتنظيم المشكلات المتعلقة: بالأمن والدفاع، والوحدة النقدية، والسياستين الداخلية والخارجية، كما تم تبني ميثاق اجتماعي، يبلور تدريجياً ظهور مجتمع أوروبي متجانس ثقافياً، وأخيراً أقر برنامج خاص لتنظيم العلاقة بين البرلمان الأوروبي وجمعية اتحاد أوروبا الغربية.

يبدو أن التحولات العميقة التي طرأت على صعيد العلاقات الدولية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بعد نهاية الحرب الباردة قد انعكست إيجابياً للتمهيد لظهور أوروبا الموحدة لكي تلعب دوراً جديداً وفاعلاً في العلاقات الدولية، بفعل تنامي قدراتها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية التي تعطيها أهمية جيوبوليتيكية، تدفعها لتوسيع مجالها الجيو ـ استراتيجي، ليشمل افريقيا، وحوض المتوسط، والخليج العربي، حيث المعادن والبترول[٢٢].

لهذا تحاول الدول الأوروبية تحويل «مجلس التعاون والأمن الأوروبي» إلى منظمة تلعب دوراً دولياً لحفظ السلام والأمن من خلال قوات يتم تشكيلها على غرار قوات حفظ السلام الخاصة بالأمم المتحدة. أما سياسياً، فإن أوروبا تطرح مبادئ الاستقرار في المناطق ذات الأهمية الجيو ـ استراتيجية، وهي تتضمن التالي:

أ ـ احترام الإنسان وحقوق الأقليات.

ب ـ الديمقراطية والمساواة بين الدول.

ج ـ الحرية الاقتصادية والضمان الاجتماعي.

د ـ احترام سيادة وحياد الدول.

هـ ـ التعاون مع دول الجنوب في حوض المتوسط والخليج العربي وأفريقيا.

وعلى الرغم من أهمية هذه الأفكار، اتسم الموقف الأوروبي بالهدوء، عند بداية الأزمة التي تبلورت في تصاعد التوتر بين بغداد وواشنطن خلال شهر تموز/يوليو ١٩٩٠، وعبرت الحكومات الأوروبية عن اعتقادها بإمكانية البحث عن حلول عن طريق الحوار والدبلوماسية، واتفق مع هذا الاتجاه قادة موسكو وبكين، لكن الأزمة تصاعدت نحو الحرب. ومع أن الشعوب، في العديد من الدول الأوروبية، بدأت تعتقد، بعد انتهاء الحرب الباردة، بأن القوات المسلحة لم يعد لها ما يبرر وجودها، إلا أن شركات صناعة السلاح الكبرى والمصالح الاقتصادية الرأسمالية روجت عبر مبررات علاقة تجارة الأسلحة بالتنمية الاجتماعية، لاستمرار ظاهرة التسلح، وخصوصاً وجود العديد من بؤر التوتر في العالم، والتي قد تكون سوقاً حيوية لبيع الأسلحة، أو أنها تهدد مصالح الدول الصناعية الرأسمالية، وكان من أبرزها الأزمة العميقة المفتعلة، والحرب الواسعة النطاق بأبعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية وآثارها الاجتماعية الخطيرة، والتي نشبت بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق، والتي أدت إلى توسيع النفوذ العسكري الأمريكي في الخليج و«الشرق الأوسط».

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٢٢) Gérard Chaliand et Jean-Pierre Rageau, *Atlas stratégique: Géopolitique des rapports de forces dans le monde* (Paris: Fayard, 1988), p. 105.

ومهما يكن تقييمنا لنتائج هذه الحرب واستمرار التوتر، فإن الدول الأوروبية تعتقد بأن فرص تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ما زالت محدودة، لعدم التوصل لوضع حلول جدية، حقيقية وعادلة، للعوامل المثيرة للتوتر، لذا ستبقى هذه المنطقة، مجالاً يهدد الأمن الأوروبي، اقتصادياً وسياسياً. إن تاريخ العلاقات الدولية، يذكرنا، بأن الصراعات تندلع بين الدول، عندما لا تستطيع هذه الدول مواجهة العقبات التي تهدد الأمن والسلام، لذا يفترض من الدول البحث باستمرار عن وسائل حقيقية لبناء السلام وتعزيز الأمن بالطرق الدبلوماسية، وإذا تعذر ذلك يفترض وضع استراتيجية للسيطرة على الصراعات بين الدول عندما تأخذ أشكالاً عسكرية. وفي هذا الإطار شدد دوغلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا الأسبق، على ضرورة العمل لبناء: هياكل تضمن الدفاع عن الأمن الأوروبي، على أن تكون جزءاً مكملاً لمنطقة حلف شمال الأطلسي للدفاع عن أوروبا ومصالحها(٢٣).

وبغية تطوير هذه الأفكار، وتحويلها إلى برنامج قابل للتطبيق، وضع رؤساء الدول والحكومات الأوروبية قواعد لإجراء تغيرات واسعة حول الأهداف الخاصة بمنظمة حلف شمال الأطلسي، حيث تضمن «بيان لندن» الصادر في ٦ تموز/يوليو ١٩٩٠ صيغاً تفصيلية لإعادة هيكلة القوات المسلحة لدول الحلفاء، وتحديد متطلبات تحديث المعدات والتجهيزات العسكرية، وفق القواعد العامة التالية(٢٤):

١ ـ تخفيض الحجم العددي للقوات، وزيادة فعاليتها التكنولوجية، وتنمية قدرتها على الحركة، لتنفيذ أغراض متعددة الاستخدامات، ورفع حدود قابليتها ومرونتها العسكرية، لتتمكن من الاستجابة لمجابهة أي أزمة في الخليج، أو في نطاق الشرق الأوسط، أو على صعيد القارة الأفريقية.

٢ ـ الاعتماد على استراتيجيا جديدة تتضمن تشكيل فيالق عسكرية متعددة القوميات، تمثل عدة دول أوروبية، مع إبقاء القدرة على تشكيل قوات مسلحة كبيرة عند الضرورة. مع التأكيد على الاحتفاظ في أوروبا: بقوة نووية وتقليدية وما فوق تقليدية، لصيانة السلام والأمن عبر الدفاع عن المصالح الحيوية للدول الصناعية، والعمل على بلورة هوية أوروبية دفاعية، في إطار شراكة متوازنة وعادلة ومتفاعلة مع الولايات المتحدة الأمريكية(٢٥).

لقد عمدت واشنطن، لأسباب اقتصادية، ومن أجل إعطاء فرصة لأوروبا للدفاع عن نفسها، عبر التنسيق مع أمريكا، ولأن البيئة الدولية قد تعرضت إلى تغيرات جذرية واسعة، إلى العمل من أجل تخفيض القوات الأمريكية في أوروبا إلى ٧٠٠٠٠ رجل حتى عام ١٩٩٤. وهذا

---

(٢٣) Sir Dudley Smith, «Weaponry after the Gulf War,» (Paris, U.E.O., Document no. 1272, 14 May 1991), p. 3.

وبالإمكان العودة إلى: Stanley Hoffmann, *La Nouvelle guerre froide,* collection «stratégies» (Paris: Berger-Levrault, 1983), esp. chap. 2,

المتعلق بالعمل من أجل الأمن في ظل عدم وجود عناصر توفر حلاً لمشكلات انعدام الاستقرار، وكذلك ص ٢٣٧ حول التفرد الأمريكي.

(٢٤) Smith, Ibid., p. 4.

(٢٥) للتوسع في المعلومات والأفكار والنظريات الخاصة بسياسة الدفاع الأوروبية، والتصورات المستقبلية السياسية الاستراتيجية، يمكن العودة إلى كتاب الكولونيل: Michel Manel, *L'Europe sans défense?,* préface de Raymond Aron, collection «stratégies» (Paris: Berger-Levrault, 1982), pp. 75-135.

الرقم يمثل ثلث القوات الأمريكية التي كانت في إطار حلف شمال الأطلسي، لذا جاء اقتراح رولاند دوما، وزير خارجية فرنسا الأسبق، لتشكيل الفيلق الفرنسي ـ الألماني ووضعه تحت إمرة اتحاد أوروبا الغربية ليستطيع الدفاع عن الأمن الأوروبي. أما فان كلين، الأمين العام للاتحاد الأوروبي الغربي، فاقترح حلاً وسطاً، يتمثل بتشكيل قوات أوروبية متعددة القوميات، إلى جانب قوات أمريكية ـ أوروبية بإمكانها الانفتاح للرد على أي تهديد محتمل، ويطلق عليها «قوات رد الفعل السريع» تكون بحجم فيلق من الدول الأوروبية مع إسناد جوي أمريكي(٢٦).

لتحويل ما ورد في «بيان لندن»، إلى حيز التطبيق، عقد وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية اجتماعاً خاصاً في بروكسل في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، حيث تم التأكيد على ضرورة توسيع مسؤوليات أوروبا الدفاعية من خلال تطوير هياكل المنظومات الدفاعية، بما ينسجم والخطة الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي، وخصوصاً المقترحات المتعلقة بتشكيل فيالق متعددة القوميات لخلق نظام للدفاع الجماعي عن الأمن الأوروبي. بناءً عليه تناولت اجتماعات اللجنة الخاصة للتخطيط الدفاعي النووي والتقليدي لحلف شمال الأطلسي، دراسة لإعادة النظر باستراتيجية الدفاع عن الأمن الأوروبي، وعملت على وضع استراتيجيا جديدة، تأخذ بالاعتبار العلاقات المتبادلة بين هياكل القيادة، وإمكانات الدفاع، والسيطرة على الأسلحة والهياكل البارزة للأمن.

لقد جاء تطوير الأفكار أعلاه، بعد نقاشات واسعة وعلى مختلف المستويات جرت في أوروبا، في إطار وضع تقييم شامل للدروس المستنبطة من حرب الخليج الثانية، والتي استمرت من ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى ٢٧ شباط/فبراير، واستخدمت فيها تقنيات عالية وأسلحة متطورة جداً. لذا جاء هذا التقييم لدراسة عدد من العيوب، أو أسباب عدم وصول أنواع من الأسلحة لتحقيق أهدافها، بغية إعادة النظر بصورة علمية بطبيعة التجهيزات، واستعداد القوات المسلحة والإدارية لتطوير منظومات أسلحة جديدة، مع الأخذ بالاعتبار الأهمية الخاصة للعمليات الجوية، والدور الذي لعبته الأقمار الصناعية في هذه الحرب، عبر تأمينها لمعلومات استخبارية عسكرية هامة لقوات الحلفاء، إضافة للمعلومات المتعلقة بالأنواء الجوية، مما يدعم التخطيط للعمليات العسكرية على صعيد القصف، أو النقل الجوي، أو لإسناد القطعات الأرضية، والعمليات البحرية، خصوصاً منظومة الأقمار «نافستار» التي قدمت معلومات هامة للقطعات الأرضية في الصحراء سواء للدروع أو للمدفعية(٢٧). وهذا ما دفع بيير جوكس وزير الدفاع الفرنسي خلال الحرب، للدعوة في ١١ آذار/مارس ١٩٩١ للتوسع في استخدام الفضاء لأغراض السيطرة والرصد لنشاطات التسلح والأعمال العسكرية في جميع أرجاء العالم، لضمان الإشراف على عملية نزع السلاح، ومراقبة التسلح غير المشروع، والذي يهدد السلم والأمن في العالم.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الجهود الأوروبية قد تركزت حول تطوير قدرات القنابل والصواريخ الذكية، واعتماد أنظمة تجنب الرادارات في الطائرات، والعمل على بناء قوة خاصة للنقل الجوي للقطعات، وتطوير منظومات صواريخ التقاطع لاعتراض الصواريخ البالستيكية (باتريوت، ناد، آرو، ايرنت)، والاهتمام برفع كفاءة القدرة على إزالة الألغام البحرية، وأخيراً

---

(٢٦) Smith, Ibid., p. 7.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

الاهتمام بصورة خاصة بتطور معدات الحرب الالكترونية، على صعيد القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات، لتأمين أفضل إمكانية للاستطلاع وإدارة ميدان القتال. وعلى الرغم من أهمية هذه الإجراءات التي تستهدف حماية المصالح الأوروبية في الخليج العربي فإن المستقبل، سيبقى مفتوحاً أمام احتمالات عديدة[٢٨]، لأن الأهم من كل التقديرات هذا العمل من أجل وحدة المنطقة، وتنظيم عملها المشترك لصيانة الاستقرار وتحقيق الأمن.

رابعاً: الأمن الأوروبي عبر المتوسط والخليج

وفق ما تقدم، نستنتج بأن الاستراتيجيا الأوروبية الأمنية، قد وضعت اعتماداً على بناء منظومات جديدة للسيطرة على أراضي الخليج العربي ومياهه وأجوائه في إطار الشرق الأوسط، لضمان السيطرة على الثروة النفطية، والأسواق، ولمواجهة احتمالات، أو نتائج عدم الاستقرار والتوتر السياسي، سواء نتيجة لبقايا وآثار الصراع بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، أو بفعل انعدام التوازن والاختلال في علاقات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بين دول الشمال الصناعية الرأسمالية، ودول الجنوب الفقيرة[٢٩]، لقد أدت هذه الاختلالات البنيوية في عالمنا المعاصر إلى ظهور سباق تسلح حقيقي وخطير في منطقة البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، على صعيد الأسلحة التقليدية، وفوق التقليدية، أو حتى النووية والبيولوجية والكيمياوية.

لقد دفع وجود الكيان الصهيوني وما سببه من حروب في المنطقة، إلى قيام الأنظمة العربية، لوضع برامج واسعة للإنفاق على التسلح، أو تصنيع السلاح، مما أثر في التنمية البشرية، والاقتصادية وحتى السياسية، وكان هدف هذه البرامج مواجهة المخاطر والتحديات المعلنة لـ «الدولة العبرية»، وفي إطار مبدأ حق الدفاع الذاتي المشروع عن النفس. كل هذه العوامل، كانت سبباً لدفع المنطقة نحو بيئة أو مناخ من العلاقات المتوترة، كما انعدمت فرص تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وهنا لعبت الدول الصناعية، الشرقية والغربية، دوراً خطيراً في تشجيع سباق التسلح بين دول المنطقة، خدمة لمصالحها الاقتصادية، وأهدافها الاستراتيجية، الإقليمية والدولية تحت ذرائع مختلفة، منها تعديل الخلل في الميزان التجاري، الذي نتج عن ارتفاع أسعار النفط، ولامتصاص الفوائض من الأموال العربية، البترو ـ دولار. وكان وصف رئيس جمهورية فرنسا الأسبق، فاليري جيسكار ديستان، دقيقاً في تأكيد أهمية هذه المنطقة المتوسطة ـ الخليجية، عندما قال: إن هذه المنطقة تعتبر بالنسبة لفرنسا وأوروبا مركز الثقل، ونقطة التقاء المحاور بين الشمال والجنوب في إطار العلاقات الدولية. وهذا يدعونا للاعتقاد بأن القوة التي ستسيطر على مسرح عمليات البحر المتوسط، وعلى مسرح عمليات المحيط الهندي، ستفرض سيطرتها بالتأكيد على الخليج العربي خصوصاً، والشرق الأوسط عموماً.

إن المتتبع لسياسة بيع الأسلحة لدول «الشرق الأوسط»، والخليج، يلاحظ محاولة إدامة

---

(٢٨) De-Hoop Scheffer, «The Gulf Crisis: Lessons for Western European Union,» (Paris, U.E.O., document no. 1268, 13 May 1991), p. 5.

(٢٩) ان جذور التوتر في المنطقة، وأسباب الصراع، قد تعمقت بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصاً بعد قيام «دولة اسرائيل» بناءً على قرار الأمم المتحدة وبمباركة من الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن الدولي. لغرض الاطلاع على الرؤية الغربية بصورة مفصلة، يمكن العودة إلى: *Quelle sécurité pour le Golfe.*

قدر من التوازن في علاقات القوة العسكرية، خصوصاً بعد اندلاع الحرب بين العراق وإيران عام ١٩٨٠، وفي الوقت نفسه العمل على الحفاظ على التفوق العسكري لـ «الكيان الصهيوني» على جميع الدول العربية، وقدرته على المناورة في نطاق المجال التركي وفوق الخليج العربي، وبعد تنامي القوة والقدرات العسكرية العراقية، خلال مواجهته لجميع محاولات الاجتياح الإيراني للأراضي العراقية، تم الإعلان عن إيقاف الحرب بين البلدين في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨، مما دفع الدول الغربية لحث العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، على زيادة الإنفاق على التسلح. لقد استوردت بلدان «الشرق الأوسط»، عام ١٩٨٨ ما قيمته ١٨ مليار دولار من الأسلحة، أي ما يحتل ٣٨ بالمئة من التجارة الدولية للأسلحة[٣٠]، ثم ارتفعت مبيعات الأسلحة إلى دول «الشرق الأوسط»، وبخاصة العربية السعودية عام ١٩٩١ إلى ٣٣ مليار دولار.

وعلى العموم، يصعب تحديد مخزون الأسلحة في دول المنطقة، بصورة دقيقة، لكن من المؤكد، أن «الكيان الصهيوني» يمتلك لوحده أسلحة نووية عملياتية إضافة لوجود أسلحة كيمياوية وبيولوجية وأقمار اصطناعية تجسسية عسكرية، وصواريخ بعيدة المدى، وصاروخ التقاطع من نوع آرو الذي تساهم في تصنيعه واشنطن بأكثر من ٨٠ بالمئة. وهذا ما دفع عدداً من الدول العربية لامتلاك مخزون من الأسلحة فوق التقليدية، أو الكيماوية، إلى جانب شراء أو تطوير صواريخ بالستيكية في مصر وسوريا وإيران، لتحقيق قدر من التوازن المحدود في أسلحة الدمار الشامل[٣١].

لذا تقوم أوروبا ببذل جهود خاصة، لتوسيع فرص تحقيق السلام والأمن، من خلال طرح مشاريع وأفكار تستهدف تسوية المشكلات البارزة، التي سبقت، أو التي أفرزتها حرب الخليج الثانية، من خلال وضع قواعد يتفق عليها عبر الحوار، لبناء نظام للسلم والأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط، والشرق الأوسط والخليج العربي.

ولتحقيق هذه الأهداف، تروج أوروبا عبر رؤسائها ومسؤوليها، أو عبر بيانات تصدر عن المنظمات الأوروبية، للأفكار والمبادئ التي تبناها مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا، والذي سبق أن أشرنا إليه بصورة مختصرة، وعلى الصعد الثلاثة: الاقتصادية، والأمنية، والإنسانية، لتوفير بيئة لإدارة التعايش بين الدول والشعوب، ولتعزيز الاستقرار، عبر بناء هياكل ومنظمات لحل النزاعات، خصوصاً المتعلقة بأمن الخليج، أو مشكلة شعب فلسطين وحقه في تقرير مصيره، وهذا يتطلب العمل بجدية لبناء نظام عادل يوفر فرصة الأمن لجميع دول المنطقة، ويوسع من فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبما يسمح بتطوير فرص حقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية، من أجل تصفية ظاهرة انعدام التوازن السياسي والحضاري بين أوروبا والشرق الأوسط، وتأمين فرص أفضل للتعايش بين الحضارات، من خلال إيجاد إطار فعال للحوار وللفهم المشترك، والتسامح بين المجتمعات على اختلاف أعراقها ومعتقداتها الدينية، وأن التاريخ العميق في العلاقات المشتركة بإمكانه اليوم، أن يجمعها، بغية إرساء دعائم حقيقية للسلم، وإبعاد شبح الحروب، وإحلال التعاون البنّاء، والتضامن الفعال بدلاً من المجابهة والصراع، والعمل على إيقاف سباق التسلح، واحترام حسن الجوار وحقوق السيادة بين أوروبا ودول «الشرق الأوسط» وإمارات الخليج العربي، والتي تلعب اليوم دوراً محورياً في السياسة الخارجية للدول

---

(٣٠) M. Martinez, «European Security and Threats Outside Europe,» (Paris, U.E.O., document no. 12-H, 13 May 1991), p. 11.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١١.

الصناعية، وباستطاعتها الإسهام بفعالية، في استقرار النظام الدولي.

لقد كان زبغنيو بريجنسكي، أول من دعا إلى بناء ما أسماه «الإطار الإقليمي للأمن» في الشرق الأوسط، والذي لا يعني إقامة منظمة، على غرار حلف شمال الأطلسي، بل خلق فرص ونماذج من التعاون غير المباشر، بين دول المنطقة والدول الصناعية، للقيام بمناورات عسكرية مشتركة، أو تقديم تسهيلات عسكرية للدول الغربية[٣٢].

لكن التوتر بقي يمثل الطابع العام في العلاقات بين دول المنطقة، حتى اندلاع الأزمة في صيف ١٩٩٠، ومن بين العديد من المقترحات للبحث عن حلول دبلوماسية، طرح فرنسوا ميتران، رئيس جمهورية فرنسا، في حينه، خلال مؤتمر صحفي، على المجتمع الدولي دعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، يعمل على حل الصراع «العربي ـ الإسرائيلي»، الذي يمثل حرباً يومية، كما طالب فرنسوا ميتران، بأن يقوم المؤتمر بالعمل على تحقيق ثلاثة أهداف، تؤدي لبناء العلاقات على أساس التوازن والثقة المتبادلة[٣٣]:

١ ـ التوازن بين العراق وتركيا وبلدان الخليج والسعودية.

٢ ـ التوازن عبر حل مشكلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٣ ـ التوازن عبر العمل على حل جميع مشاكل المنطقة.

وتندرج مقترحات فرنسوا ميتران، في إطار شعور عام ساد في أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، يدعو لبذل الجهود لتوسيع نطاق التعاون الدولي، لإيجاد حلول للنزاعات الإقليمية التي تتسم بالعنف، وتحقيق التوازن في علاقات القوة، لتدعيم أُسس السلام والاستقرار، وكخطوة أولى، انعقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، للتمهيد لبناء إطار جديد للأمن في المنطقة. ولقد أكدت الدول الأوروبية في مؤتمر مدريد على أهمية الالتزام بمبدأ «الأرض مقابل السلام» والذي يعني: رفض مبدأ ضم الأراضي بالحرب، والعمل على تحقيق سلام عادل ودائم في «الشرق الأوسط»، وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحماية الاستقلال السياسي لدول المنطقة، وضمان حرية الملاحة في المياه الإقليمية والدولية[٣٤]. لقد جاءت هذه التأكيدات الأوروبية في افتتاح المؤتمر آخذة في الاعتبار أهمية توفير بيئة إقليمية تتوازن فيها المصالح، لتحقيق الأمن والاستقرار.

إن مسألة السلام والأمن في المنطقة العربية، وعلى الرغم من الجهود الدولية والإقليمية، وما نتج منها في عقد وتوقيع العديد من الاتفاقيات، فإنها ما زالت تواجه عقبات عديدة، وخلال جولة لوزير الدفاع الأمريكي، وليم بيري، في المنطقة، اقترح تأسيس منظمة إقليمية للأمن في الشرق الأوسط[٣٥]، لقد جوبه هذا الاقتراح بالرفض والانتقاد من الدول والمنظمات العربية،

---

(٣٢) زبغنيو بريجنسكي في حوار في مجلة: **الوطن العربي** (باريس) (٢٥ آذار/مارس ١٩٨٣)، ص ٣٦.

(٣٣) فرنسوا ميتران، رئيس جمهورية فرنسا سابقاً، خلال مؤتمر صحفي، عقده في باريس، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وبثته إذاعة مونت كارلو.

(٣٤) غازي فيصل، «اللاعبون الأساسيون في المؤتمر: سلام الاقوى،» **آفاق عربية**، العدد ١٢ (١٩٩١)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٣٥) وليم بيري، اقتراح أعلنه في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، نقلته إذاعة صوت أمريكا، وهو مشروع أمريكي ـ اسرائيلي، سبق أن طرحه جيمس بيكر وزير خارجية أمريكا الأسبق، غايته المعلنة تنظيم وتنسيق جهود دول المنطقة في إطار حلف.

وخلال جولة وزير الخارجية البريطاني، مالكوم ريفكن، في بلدان الخليج العربي، أعلن في أبو ظبي، اقتراحاً مماثلاً لاقتراح وليم بيري، حيث دعا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لتأسيس «منظمة إقليمية لحل النزاعات في منطقة الشرق الأوسط»، على غرار «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا». لقد بيّن وزير الخارجية البريطاني أن أهداف هذا المشروع، تأمين التعاون في الشرق الأوسط على المدى الطويل، بغية تدعيم عملية السلام، وأن تنضم إلى عضوية هذه المنظمة الاقليمية جميع دول المنطقة بدون استثناء، لتحقيق هدفين(٣٦):

أ ـ ضبط الصراعات.

ب ـ إيجاد حلول للمشكلات السياسية والاقتصادية.

لقد جوبهت هذه المشاريع باعتراضات عديدة، بسبب غياب الشروط الحقيقية للأمن في المنطقة، فالاتفاق على تأسيس منظمة للأمن الإقليمي يجب أن يكون تتويجاً للتعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولأن فرص السلام ما زالت بعيدة لانعدام التكافؤ والتوازن في علاقات القوة العسكرية في المنطقة، ومن أبرزها: احتكار «الكيان الصهيوني» للأسلحة النووية، هكذا تبدو البيئة الإقليمية، غير متوازنة، تتسم بالتوتر. وهذا يعني، أن حقائق الواقع تتناقض أو لا توفر الظروف الحقيقية لإنجاح مثل هذه المشروعات.

وخلال تقييمه، للمشروع البريطاني، لإنشاء منظمة إقليمية في الشرق الأوسط، أكد وزير الخارجية المصري، عمرو موسى، على تحفظ مصر على هذه الفكرة، لأنها كما قال: «سابقة لأوانها، ولأن الأوضاع متوترة، فالمفروض تحقيق السلام أولاً». كما لا يجوز إغفال دور الجامعة العربية، أو تهميش دورها في أي تجمع عربي في هذه المنطقة، وهذا ما أكده السيد عمرو موسى، وأضاف مشدداً: «إن أي فكرة يجب أن تنطلق من دول المنطقة»، معتبراً اقتراح وزير الخارجية البريطاني، في أبو ظبي، ما هو إلا «محاولة من بريطانيا لملء الفراغ الذي تتركه أمريكا»(٣٧). كما تطابق الموقف الفرنسي مع الموقف المصري، حيث أعلنت باريس أن الوقت لم يحن بعد، ويجب تحقيق السلام أولاً، ومن ثم بناء المنظمة، وهذا ما يعكس خلافاً بين بريطانيا التي ترى أن على أوروبا أن تلعب دوراً مسانداً للدور الأمريكي في في المنطقة وليس منافساً له، وفرنسا التي تعتقد أن بإمكان اتحاد أوروبا الغربية لعب دور فاعل وإيجابي لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط.

إن هذه المقترحات التي تقدم من قبل قادة الدول الأوروبية، تدرك جيداً وجود صعوبات وعقبات وخلافات عديدة، تعانيها دول الخليج، أو «منطقة الشرق الأوسط» عموماً، سواء على صعيد النزاعات الحدودية، أو الاختلافات السياسية والاقتصادية، أو ما يتعلق بالتباين الحضاري والثقافي. وتحتل مشكلة وجود «الكيان الصهيوني»، وما سببه من حروب أو مآس تتعلق بشعب فلسطين، واحدة من أبرز العقبات التي تتطلب من المجتمع الدولي، ومن الدول الأوروبية بصورة خاصة، بذل جهود كبيرة في إطار الحق والعدل واحترام ميثاق الأمم المتحدة، للاعتراف بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره، وعبر هذا الإدراك لجذور العناصر المهددة

---

(٣٦) مالكوم ريفكن، اقتراح أعلنه في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، في أبو ظبي، نقلته إذاعة لندن B.B.C.

(٣٧) عمرو موسى، تصريح نقلته إذاعة لندن، B.B.C. في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أكد فيه موقف مصر من المشروع البريطاني.

للأمن في الخليج، يتم وضع حلول حقيقية لتصفية الأسباب المولدة للحروب وللتوتر، لنستطيع البدء بالخطوة الأولى نحو بناء دعائم حقيقية للسلم والأمن في المنطقة، بعدها وعبر التعاون الوثيق، بين الدول العربية ودول اتحاد أوروبا الغربية، يوضع برنامج لتحقيق الأهداف التالية؛

١ ـ منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٢ ـ وضع قواعد لتقييد وتنظيم بيع الأسلحة التقليدية لدول المنطقة.

٣ ـ تحديد مسؤوليات التسلح من خلال اتفاقية تعقد بين الدول المصدرة والدول المستوردة.

٤ ـ وضع آلية للتحقيق عن مدى الالتزام بتطبيق هذه الاتفاقيات، لبناء قواعد لتعزيز الثقة.

٥ ـ تأسيس مركز لدراسة الأزمات، ووضع المقترحات لمنع اندلاع الصراعات.

٦ ـ تنظيم شبكة الاتصالات، ومراقبة التحركات والمناورات العسكرية، بعد الإعلان عنها.

لقد تعهد اتحاد أوروبا الغربية بالعمل لتوفير الضمانات وتفعيل الدور الأوروبي لبناء قواعد حقيقية للسلم والأمن في هذه المنطقة الحيوية، لأن الأزمة التي اندلعت في صيف عام ١٩٩٠[٣٨] هددت بشكل لم يسبق له مثيل الاستقرار والتوازن، على أوروبا أن تتحمل اليوم مسؤولياتها الدولية، كقوة ضامنة للأمن، عبر التعاون المتعدد الأشكال، بين دول وشعوب البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، وتجنب كل ما من شأنه، دفع المنطقة نحو المجابهة، أو العنف المضاد، والعمل على تصفية الآثار التي ولدتها الحروب، وبذل الجهود الصادقة لعودة العراق، قوة إيجابية وفاعلة، في المجتمع الدولي، لتأمين التوازن في المنطقة، «لأن الموقع الجيو ـ استراتيجي للعراق اليوم أكثر قوة وأهمية مما مضى. ويبدو هنا أن التطور الثقافي والفلسفي والاقتصادي، لم يحصل بفعل مصادفة تاريخية، بل بسبب وجود العوامل والشروط التاريخية المؤدية للتطور». وهذه الرؤية تعكس انطباعات ايف بونييه عضو الجمعية الوطنية الفرنسية[٣٩].

وإضافة لما تقدم، من القضايا الاستراتيجية التي تهدد الأمن، وعلى الرغم من وجود الثروة النفطية الهائلة، فإن مشكلة التخلف الاجتماعي، والاقتصادي الذي يطبع الحياة العامة، في الوطن العربي والعالم الإسلامي، تدفع نحو اتساع ظاهرة الفقر، وانعدام العدالة والمساواة بين الدول النفطية، وغيرها من الدول، وهذا ما يوفر فرصة لتكوين بيئة اجتماعية، تبرر انتشار العنف السياسي، الذي يأخذ أشكالاً مسلحة في بعض الأحيان، كما يدفع انعدام التوازن إلى ظهور التطرف، لعدم جدية الدول الغنية في العمل لتحقيق تقدم ملموس. هكذا تبدو أزمات المنطقة، خصوصاً الحرب التي اندلعت في الخليج، أو انعدام الاستقرار الداخلي لدوله، نتيجة لعدم إيجاد حلول للمشكلات الجيوبوليتيكية في المنطقة[٤٠].

---

(٣٨) M. Decker, «La Sécurité de l'Europe et la crise du Golfe,» (Paris, U.E.O., document no. 1244, 14 novembre 1990.

(٣٩) ايف بونييه، «الموقع الاستراتيجي للعراق وأهميته للتوازن في العلاقات الاقليمية والدولية»، حوار متلفز، أجراه غازي فيصل حسين، وبثه تلفزيون العراق، القناة العامة، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦.

(٤٠) Pierre Lellouch, *Le Nouveau monde: De l'ordre de Yalta au désordre des nations* (Paris: B. Grasset, 1992), p. 500.

إذن، يفترض العمل لبذل جهود مشتركة بين الدول الأوروبية وبلدان المنطقة، تؤمن العناصر الحقيقية للاستقرار، خلال القرن المقبل. إن أول مسألة تتطلب مواجهة حقيقية تتمثل بإيقاف سباق التسلح، لأن تقديرات خبراء تجارة السلاح، تثير اليوم مخاوف حقيقية على مستقبل السلام في الخليج، حيث تشير الإحصاءات إلى أن سوق التسلح في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٠، يقدر مشتريات دوله بـ ٦٠ مليار دولار(٤١).

ويشير معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على ٥٠ بالمئة من التجارة الدولية للسلاح، واستحوذت بصورة خاصة على أسواق بلدان الخليج، التي ستبقى سوقاً حيوية، بفعل عوائدها المالية الهائلة، مما يفتح أيضاً فرصاً عديدة ومجالات متنوعة أمام الشركات الأوروبية، لتصدير المعدات العسكرية، والمواد الغذائية، وتنفيذ المشاريع الكبرى على صعيد المواصلات والاتصالات(٤٢)، ومن المؤكد أن التنافس بين الشركات الأوروبية سيزداد للحصول على الأرباح والعائدات الهامة لتنشيط اقتصادات الدول الأوروبية. إن التعاون كما يراه ريتشارد نيكسون، يتمثل في تقديم «الدعم والمساعدة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار، ولتوفير متطلبات بناء الديمقراطية، لأن الديمقراطية هي الضحية الأولى للنزاعات والحروب. وهي أيضاً النتاج الطبيعي للسلام والرفاهية»(٤٣). بناءً عليه يمكننا الاستنتاج بأن العلاقات الدولية، بإمكانها أن تأخذ طابعاً ديمقراطياً عبر التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتكنولوجي، مما ينعكس بالتأكيد على تطوير البنية الداخلية للدول، ويوفر الفرص الجدية لتحقيق التحديث السياسي وتطوير الديمقراطية، ويدعم فرص الإنماء الاقتصادي والرفاه لتحقيق التوازن ويمنع العنف ليوفر الأمن المتبادل بين أوروبا والخليج.

الخاتمة: التعاون والأمن المتبادل

بفعل التعقيدات الجيوبوليتيكية، لمنطقة الخليج العربي، والتي أشار البحث إلى عناصرها الأساسية، فإن الصراع مفتوح لاندلاع نزاعات إقليمية ودولية حول أهم مصدر من مصادر الطاقة البترول والغاز والمعادن. إن الخليج الذي يشكل الاحتياطي الأول للقرن المقبل لتوفير الطاقة للدول الصناعية، وفي المقدمة منها أوروبا واليابان، سيكون من أكثر المناطق عرضة للضغوط الخارجية والتوترات وانعدام الاستقرار الداخلي وهنا تظهر أهمية الدول الأوروبية. في العمل على تطوير تلاحم إقليمي، من خلال توسيع التعاون الاقتصادي، وتنمية العلوم والتكنولوجيا، لأن التقدم والازدهار، كلها عوامل تساعد على بناء مجتمعات ديمقراطية، سترفض باستمرار منطق الحرب، وتشدد على الأفكار والمبادئ والبرامج التي تضمن الأمن، طالما يقدم سلام شامل وعادل، وتبنى العلاقات المتبادلة على أساس التكافؤ والندية.

إن التطور الاقتصادي الرأسمالي قد دخل مرحلة تدويل النشاطات الرأسمالية، وتدويل الاقتصادات القومية، وهذا ما يشكل قاعدة لخلق المصالح المشتركة، وتنظيم الاعتماد المتبادل بين الدول. لقد تقدمت أوروبا الغربية، واستطاعت أن تقترب من وحدتها السياسية بفعل تداخل شبكة مصالحها وعلاقاتها الاقتصادية، كما يتوقع أن تستكمل أمريكا الشمالية إنشاء منطقة

---

(٤١) Thierry Lalevee, «La Rue vers le Golfe,» *Arabies* (Paris), no. 99 (mars 1995), p. 35.

(٤٢) François David, «Les Pays du Goike sont un bon risque,» *Arabies,* no. 99 (mars 1995), p. 24.

(٤٣) Richard Nixon, *Le Mythe de la paix* (Paris: Plon, 1984), p. 146.

للتجارة الحرة عام ١٩٩٩. أما تكتل آسيان لدول جنوب شرق آسيا فيظهر اليوم كتلة اقتصادية عملاقة عبر التحالف مع اليابان للسيطرة على منطقة الباسيفيكي، مما يؤكد ظهور التعددية في مراكز القوى الاقتصادية في المنظومة الدولية[٤٤].

خلال الحوار مع السيد ايف بونييه[٤٥]، طرح نظرية للعلاقات الأوروبية ـ العربية، يمكن الاتفاق مع مضامينها، فهو يرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستضطر لتجابه التحديات في الباسفيك وجنوب شرق آسيا واليابان والصين، وهذا يعني تحول مركز الاستقطاب الدولي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، بعد أن بدأ يتحول تدريجياً إلى مجال للمجابهة الدولية الصعبة بين الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا في الشرق الأقصى.

ما العمل.. لمواجهة الوضع الجديد؟ يعتقد إيف بونييه[٤٦] أن أوروبا والبلدان العربية يكونان مجالاً جديداً نطلق عليه «الغرب الأقصى»، لذا يفترض على أوروبا تنظيم علاقات جديدة استناداً إلى الحقيقة الجغرافية التي تجمعنا وتوحدنا، من خلال التعاون المشترك. وبناء العلاقات في إطار توسيع التبادل الثقافي والروحي والاقتصادي، وهذا ما سيدفعنا للتحرك في إطار منطق مشترك، فالمطلوب منا بناء عالمنا المشترك، عالمنا الخاص بنا، عبر الاستفادة من دروس التاريخ العالمي.

ويحدد ايف بونيه، الدور الذي يمكن أن تلعبه أوروبا في علاقاتها مع بلدان الخليج والدول العربية، بتأكيده على أهمية تحول أوروبا إلى شريك اقتصادي، أي أن لا يكون التبادل بين أوروبا والوطن العربي تبادلاً بين بائعي بترول ومنتجي مواد مصنعة، لأن هذا النمط من العلاقات التجارية لا يحقق توازناً اقتصادياً. فالتوازن يتحقق عبر ضمان توازن في التبادل الاقتصادي، أي أن يتماثل التوازن بين قدراتنا الإنتاجية وميزاننا التجاري، وهذا ما يوفر فرص عمل مشتركة، كما على صعيد الإنتاج.

نستنتج أن التاريخ والجغرافيا، كما بين جان ـ بيير شُفنمان[٤٧]، وزير دفاع فرنسا الأسبق يكونان عوامل دفع لتوثيق العلاقات الأوروبية ـ العربية. وعلى الرغم من هيمنة الأنكلو ـ سكسون على منابع البترول وبلدانه، فإن ما هو هام، وفق تصور شُفنمان، بين أوروبا والوطن العربي، هو العلاقات الإنسانية المشتركة، والتعاون الثقافي وتطوير العلاقات في مجال التكنولوجيا. وبإمكان أوروبا والبلدان العربية العمل لتطوير المجال الحيوي المشترك الذي يجمع شعوبنا، ويمكنها من تحقيق التقدم، لكي تتحول إلى منطقة سلام، منطقة للحوار استناداً إلى قاعدة من التعاون المشترك، وعلى قاعدة من المساواة □

---

(٤٤) محمد السيد سعيد، «المتغيرات السياسية الدولية وأثرها في الوطن العربي،» في: **الوطن العربي والمتغيرات العالمية**، إشراف محمد صفي الدين أبو العين (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١).

(٤٥) بونييه، «الموقع الاستراتيجي للعراق وأهميته للتوازن في العلاقات الإقليمية والدولية».

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) جان بيير شفنمان، «العلاقات السياسية والاقتصادية الفرنسية ـ العربية»، حوار متلفز، أجراه غازي فيصل حسين، وبثه تلفزيون العراق، القناة العامة، في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

ساطع الحصري في الفكر القومي

عبد العزيز الدوري

مؤرخ، ورئيس جامعة بغداد سابقاً.
ويعمل حالياً أستاذاً للتاريخ في الجامعة الأردنية.

ـ ١ ـ

تفترض هذه الدراسة أن ساطع الحصري هو أول من حاول وضع نظرية للقومية العربية، وأنه جعل اللغة العربية أولاً، والتاريخ ثانياً، عنصري القومية الرئيسيين، ومع إشارته إلى مؤثرات أخرى إلاّ أنه اعتبرها جانبية أو محدودة الأثر.

وقد التفت ساطع الحصري إلى الأوضاع والتطورات التي مرت بها البلدان العربية وأخذها في الاعتبار في صياغة نظريته.

فقد أخذ بنظرية المشيئة والإرادة في تكوين الدولة القومية حين كان عثمانياً (شأن كثيرين من المفكرين العرب)، إلاّ أن سياسة الاتحاد والترقي، وانهيار الدولة العثمانية، وربما ما شهد في البلقان من الحركة القومية، جعلته يتجه نحو الفكرة العربية.

وبعد هذا فلنشأته أثرها. فقد درس في المدارس الحديثة، وعمل في التعليم والإدارة في البلقان، كما عمل، وبخاصة في التعليم، في اسطنبول، وعني بالعلوم، وركز على التربية الحديثة، وصار له اجتهاده وفكره فيها.

ولكن هل كانت له (قبل الحرب) صلة بالحركة أو الفكرة العربية؟

كانت له صلة بـ **عبد الكريم الخليل**، ويبدو أنه حاضر في المنتدى العربي في اسطنبول، وكان ملتقى أصحاب الفكرة العربية. ويشير الحصري إلى **الكواكبي** إشارة عارف بفكره.

وقيل انه انتمى إلى «العربية الفتاة»، وهو يؤكد أنه لم ينتسب إلى أي حزب أو تنظيم، ولكنه كان على صلة بها، فهل اطلع على صحيفة العربية الفتاة ـ **المفيد** ـ التي مثلت الفكر العربي المتقدم؟

(*) أوراق هذا الملف هي في الأصل أوراق قدّمت إلى: ندوة «ساطع الحصري: ثلاثون عاماً على الرحيل» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة في ٢٤ ـ ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٩، وستنشر جميع أوراق الندوة ومناقشاتها في كتاب يصدر عن المركز قريباً.

لن أشير إلى الفكر الإسلامي المتصل بالجامعة الإسلامية، فمع أنه اطلع على جوانب منه، ولكنه اتخذ وجهة أخرى.

ولم يكن ساطع الحصري بعيداً عن الحركة القومية التركية بعامة، وبخاصة فكر داعيتها **ضياء جوق ألب** الذي اشتبك معه في جدال في الفترة العثمانية.

ألقى الحصري خمس محاضرات في دار الفنون خلال حرب البلقان (طبعت سنة ١٩١٣) **في سبيل الوطن**، ويقصد الوطن العثماني، يظهر فيها عمق فهمه للأفكار القومية الأوروبية وانتقائية في الإفادة من مفاهيمها، وبخاصة الفرنسية (المشيئة) والألمانية (اللغة).

وفي ضوء الأوضاع في الدولة اختار فكرة العثمانية، وبيّن أن العثمانيين لهم دولة مستقلة لها روابط روحية قائمة تتجاوز الاختلافات اللغوية، ولهم وطن يشمل كل الأراضي العثمانية، وهو اتجاه يتمشى وفكرة المشيئة الفرنسية.

يلاحظ أن الفكرة العربية حملها مفكرون من الخط الإسلامي الإصلاحي، مثل الكواكبي والزهراوي، ومفكرون في الاتجاه العربي مثل عبد الغني العريسي وغيره من كتّاب **المفيد.**

ويلاحظ أنهم في تكوينهم الفكري لهم خلفية ثقافية إسلامية، كما أنهم لم يكونوا بمعزل عن الفكر الغربي الحديث.

يعود نشاط الحصري القومي إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية وبعدها، ويمكن الإشارة إلى معاصريه من مفكرين قوميين وأحزاب مثل علي ناصر الدين وزريق وحركة القوميين العرب وميشيل عفلق.

ولكن هل يمكن تبيّن أثر مفكر في غيره من معاصريه أو ممن تلاه مباشرة؟ سواء أكان الحديث على تأثر ساطع أو تأثيره؟ قد يتيسر ذلك حيناً، ولكن يتعذر أحياناً، كما أن التشابه في الآراء قد لا يكون دليلاً على الاقتباس. وقد يكون تلمس الأثر أعقد عند الحديث على حركة أو جهة حزبية.

ـ ٢ ـ

لننظر إلى شيء من الخلفية الفكرية.

فـ **الكواكبي** (١٨٤٩ ـ ١٩٠٣) يرى أن العرب قوم متميزون في غنى لغتهم وخصائصهم، ودورهم في الإسلام. وهم أحفظ الأقوام على جنسيتهم، ورابطتهم الأولى العربية بصرف النظر عن مذاهبهم وأديانهم. وعلى هذا الأساس يعتبر العرب أمة وموطنها الجزيرة العربية والعراق والشام ومصر وشمال أفريقيا.

وهو يرى أن العرب وحدهم المؤهلون لقيادة المسلمين ولإصلاح أمورهم. إنه يقرن مجد الإسلام بالعرب، فلم يبدأ الخلل إلاّ حين تسلط الأعاجم، وهذا يتمشى مع دعوته إلى أن تكون الخلافة في العرب كما كانت أصلاً.

ويرى الكواكبي أن الأمة قد يجمعها النسب والوطن وحقوق مشتركة، وكأنه يفكر بكيان سياسي، فهو يناشد قومه (الناطقين بالضاد) إلى أن يهيئوا لوسائل الاتحاد ـ كما فعلت أمم أخرى راقية بالعلم ـ للاتحاد الوطني والوفاق الجنسي والارتباط السياسي.

أما **الزهراوي** (١٨٢٥ ـ ١٩١٦) فإنه تمثل الفكرة العربية، ورأى أن اللغة هي الرابطة الأساسية بين العرب، بصرف النظر عن مذاهبهم وأديانهم واتجاهاتهم ومساكنهم، وهي جامعة عظيمة للعرب. وهو لا يرى الجامعة الإسلامية مقبولة كنظام سياسي أو قابلة للتحقيق. ولكن الفكرة العربية/القومية هي الإطار الصحيح، وهي ما يجب الأخذ به.

والمتكلمون بالعربية يشكلون أمة. والبلدان العربية تشمل الجزيرة العربية والعراق والشام ومصر والشمال الافريقي. وهو يشير إلى تنبه العرب وإلى حرصهم على تأييد اللسان.

ولعل الفكرة العربية/القومية أكثر وضوحاً عند **عبد الغني العريسي** (١٨٥٠ ـ ١٩١٦). وهو أحد مؤسسي **المفيد** (جريدة العربية الفتاة) ومن أبرز كتّابها. وقد كتب في **المفيد** مقالات عن دور العرب في التاريخ وعن الأمة ومقوماتها.

أكد العريسي على فكرة الأمة العربية، وهو يقرر أن اللغة العربية قاعدة العروبة وأن القرآن رسخها. وهو يؤكد على أهميتها ويعتبرها «وسيلة لجماع النهضة»، بل ويرى أن «حياة العرب بحياة لغتهم» فإذا اندرست اللغة اندرس العنصر وعفي على القوم، ويكرر «وإذا ماتت اللغة فالسلام على هذه الأمة».

وهو يرى أن العرب يرتبطون برباطة الجنس واللغة والوطنية (١٩١١). وبعد أن درس في باريس واطلع على الفكر الغربي مباشرة كتب يقول «العربي من وصلته رابطة من نسب، ووحدة من لغة، وكان تواقاً إلى العرب نزاعاً إليهم». وكرر أن العرب أمة وأن العربي «كل من ربطته بهذه الأمة وحدة اللغة وصلة النسب ونزعة العرب». ويضيف: «إن هذا مذهبنا».وكأنه تأثر هنا بفكرة المشيئة.

ويتضح اطلاعه على الفكر الغربي في كلمته التي ألقاها في المؤتمر العربي الأول في باريس (٢٠ حزيران/يونيو ١٩١٣) إذ قال: «إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلاّ إذا جمعت، على رأي علماء الألمان وحدة اللغة ووحدة العنصر، وعلى رأي علماء الطليان وحدة التاريخ ووحدة العادات، وعلى مذهب ساسة الفرنسيين وحدة عادات ووحدة مطمح سياسي. فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم، على رأي علماء السياسة دون استثناء، حق جماعة، حق شعب، حق أمة»، وأول حق لجماعة الشعوب حق الجنسية، أي القومية.

ويفترض أن الحصري اطلع على **العاصمة**، الجريدة الرسمية لسوريا الفيصلية وهي تتحدث عن الأمة العربية (عدد ١) وتتحدث عن مقوماتها فتبدأ بوحدة اللغة، وتشير إلى رابطة الدين، وإلى الوطن، وتشترط قيام روح عام يتكون في التاريخ، وأخيراً الرغبة في العيش المشترك (العدد ٣).

وتورد أقوال الملك فيصل بأن البلدان العربية وحدة لا تتجزأ وتسكنها أمة واحدة (العدد ٢٥). وتقترح أن يكون الاتحاد الشكل الذي يناسب أوضاع البلدان العربية (العدد ٢٦) وتتحدث عن اللغة باعتبارها رابطة لا تضاهيها رابطة، وان «سقوطنا بسقوطها ونهوضنا بنهوضها».

ونشير إلى خطاب للأمير فيصل جاء فيه «نحن جسم واحد...، لا أديان ولا مذاهب، فنحن قبل موسى ومحمد وعيسى وإبراهيم» (العدد ٣٥). وفيها رد على الإقليميين الذين يتحدثون عن دماء مختلفة: فينيقية وآرامية مع امتزاج بدماء أخرى، فتوضح أن هذه الشعوب جاءت من الجزيرة وأن أصولها اللغوية والبشرية واحدة وأنها ذابت في الأمة العربية وأصبحت العربية لغة الجميع (العدد ٤٨).

يلاحظ إذن أن بعض المفكرين العرب تناولوا مفهوم الأمة، وأكدوا على أهمية اللغة رابطة أساسية، وأن البعض تحدث عن نطاق البلدان العربية، هذا إلى أنهم دعوا إلى القومية رابطة جديدة وسبيلاً للنهضة.

ولعل الحصري اطلع على بعض كتابات وآراء المفكرين العرب، ولكنها لا تعدو تقديم آراء متفرقة دون توسع...

- ٣ -

ولعل الحصري كان أول من حاول وضع نظرية للقومية العربية، وأول من دعا إلى وحدة عربية شاملة.

لقد درس الحصري الحركات القومية في أوروبا ودرس الفكر القومي الأوروبي في القرن التاسع عشر، وبخاصة لدى الفرنسيين والألمان والإيطاليين، وهو كثيراً ما يستشهد لتوضيح آرائه أو تأييدها بأمثلة من التاريخ الأوروبي، كما أخذ الأوضاع العربية في الاعتبار. ولعله وجد في فكر الألمان وظروفهم ما هو أكثر إفادة لحاجات العرب.

يلاحظ الحصري أن الأمم تتميز من بعضها باللغة وأن أول من نبه لذلك الألمان، واللغة مخزن التراث، وروح الشعب تكمن في لغته. ولعله أفاد أيضاً من ابن خلدون الذي يرى العربية الرابطة الدائمة للعرب.

وهكذا عرف الحصري الأمة وحدة ثقافية أولاً وليس وحدة سياسية. كما يرى أن الوحدة القومية شيء طبيعي. ولاحظ أن العروبة وجدت في التاريخ وأنها قديمة، ولكن الوعي بها واتخاذها وجهة سياسية هو الجديد.

ولكن الحصري رفض فكرة التفوق العنصري لدى المفكرين الألمان واكتفى بالاعتزاز بالحضارة العربية. وإن كانت فكرة المشيئة أو الإرادة في تكوين القومية/الأمة (كما عرضها رينان) تناسب العثمانية، فإنها مرفوضة في الأمة العربية.

والحصري حريص على تحديد مفرداته، وأهمها الوطنية، وتعني حب الوطن وارتباطاً باطنياً به، والقومية وتعني حب الأمة وارتباطاً باطنياً بها. وهناك صلة بين الوطنية والقومية حيث إن حب الوطن يعني حب الناس الذين يسكنونه، والعكس وارد.

وهو يسأل عن العناصر التي تتكون منها القومية وتتألف منها الأمة.

مبدئياً يرفض الحصري وحدة الأصل والمنشأ، لأن الأبحاث العلمية عامة لا تترك مجالاً للشك في أنه لا توجد على وجه البسيطة أمة تتحدر من أصل واحد. ويؤكد أن وحدة الأصل والدم في أية أمة من الأمم إنما هي وهم من الأوهام.

ومع ذلك يلاحظ أن الاعتقاد بوحدة الأصل يؤثر كثيراً في النفوس وأن الشعور بالقرابة يؤثر فيها. ويبين أن أهم العوامل التي تدفع إلى الاعتقاد بوحدة الأصل وإلى الشعور بالقرابة في الشعوب هي وحدة اللغة والاشتراك في التاريخ.

وهكذا يصل إلى أن اللغة والتاريخ هما المقومان الأهم لتكوين الأمة والقومية، يقول «إن أهم العوامل الأساسية في تكوين الأمة هو اللغة والتاريخ. إن اللغة بمثابة حياة الأمة والتاريخ

بمثابة شعورها». ويقول «أكرر ما قلته مراراً أن الأمة كائن اجتماعي، واللغة هي أهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد بغيره لأن اللغة هي: (١) واسطة التفاهم بين الناس، و(٢) آلة التفكير عند الفرد، و(٣) واسطة نقل الأفكار والمكتسبات من الآباء إلى الأبناء، ومن الأسلاف إلى الأخلاف. ولهذا فإن وحدة اللغة توجد نوعاً من الوحدة في الشعور والتفكير، وتكون أقوى الروابط التي تربط الأفراد بالجماعات». لهذا يرى أن حياة الأمم تقوم قبل كل شيء على لغاتها.

يقول الحصري «لا نغالي إذا قلنا ان اللغة هي روح الأمة وحياتها وانها بمثابة محور القومية وعمودها، وهي من أهم مقوماتها ومشخصاتها». وهو لذلك يؤكد على اتخاذ الفصحى وعلى تعليمها، وعلى ضرورة استخدامها في الحياة اليومية ويدعو المفكرين للابتعاد عن استخدام اللهجات العامية. ويلح في الوقت نفسه على إدخال إصلاحات على الفصحى في اتجاه تبسيطها لجعلها في متناول الجميع ولتكون وسيلة اتصال فعالة بين أبناء البلاد العربية كافة.

وأما التاريخ فهو بمثابة شعور الأمة وذاكرتها. والذكريات التاريخية تقرب بين النفوس وتوجد بينها نوعاً من القرابة المعنوية.

وهو لا يقصد بالتاريخ ما سطر في الكتب، بل التاريخ الذي يعيش مع الناس، التاريخ المعروف في الأفكار والذي هو تراث. وهو يقدر أنه لا توجد أمة لها وحدة تاريخية في كل فترات وجودها، فالوحدة في التاريخ يجب أن تفهم على أنها الوحدة النسبية التي تظهر في أهم صفحات التاريخ، الصفحات التي أنتجت ثقافة الأمة وأعطتها لغتها الحاضرة وطبعتها بخصائصها المميزة.

وهو يرى أنه يمكن تعليم التاريخ بمنهجية علمية في المدارس العالية، ولكن لا يتيسر ذلك في المراحل الابتدائية والثانوية، إذ لا بد من الانتقاء ولذا يجب أن يدرس التاريخ من وجهة قومية.

وهكذا فإن اللغة والتاريخ هما العاملان الأصليان اللذان يؤثران أشد التأثير في تكوين القوميات. إن اللغة بمثابة روح الأمة وحياتها، والتاريخ بمثابة وعي الأمة وشعورها.

والأمة التي تنسى تاريخها تكون قد فقدت شعورها وأصبحت في حالة سبات، وتستطيع أن تستعيد وعيها بالعودة إلى تاريخها القومي، ولكن الأمة إذا فقدت لغتها تكون عندئذٍ قد فقدت الحياة.

حاول الحصري تقليل أهمية العوامل الجغرافية في تكوين القومية/الأمة. وهو يقر أن الانفصال الجغرافي قد يؤدي إلى التجزئة، وربما مع الزمن إلى التمايز اللغوي والتاريخي. ومع ذلك فهو يرفض القول بأن الأمة يجب أن تكون لها رقعة أرضية لتسمى أمة. وذهب إلى أن الأمة لا يكون لها أرض مشتركة أو أرض معلومة الحدود إلا إذا كونت دولة قومية. وواضح أن حالة التجزئة العربية وراء ذلك. وهذا طبيعي فهو يرى أن الحدود القائمة مصطنعة فهي حصيلة المساومات والمصالح الاستعمارية.

وفي مناقشة علاقة الإسلام بالقومية، يبدو الحصري متأثراً مبدئياً بموقف العثمانيين من الحركة العربية، فهو يرى أن الولاء للسلطان باسم الإسلام أخر بدايات الفكرة القومية. ويبين أن علماء الدين زمن العثمانيين عارضوا الفكرة القومية معارضة شديدة، وزعموا أنها تخالف أحكام الدين، وقالوا إن إطاعة أوامر الخليفة واجب على المسلمين. ولما قام بعض مفكري العرب يدافعون عن حقوق أمتهم ويطلبون اعتبار اللغة العربية لغة رسمية قام رجال الإدارة العثمانية

بتحريك طائفة من رجال الدين لتقديم عرائض وإرسال وفود لاستنكار حركة هؤلاء المطالبين.

ولكنه يلاحظ ناحية تاريخية وهي أن الإسلام أعطى الدافع للفتوح التي نشرت الدين ووسعت نطاق العروبة. والإسلام لا يحتم على أهالي البلاد المفتوحة اعتناق الدين الجديد، لذا استعربت جماعات كبيرة من سكان تلك البلاد دون أن تعتنق الدين الإسلامي، وأن العروبة لم تبق مرتبطة بالدين الإسلامي، فقد تكونت أمم إسلامية غير عربية من ناحية، وجماعات عربية غير مسلمة من ناحية أخرى.

ومن ناحية ثانية، فإن العربية تعرضت لمحن خطيرة منذ قرون نتيجة التفكك السياسي والجمود الفكري والانحطاط الثقافي في الوطن العربي. وذلك يؤدي إلى ارتخاء الروابط بين الأقطار العربية ويفسح المجال لتغلب العامية ويعرّض العربية لخطر التفكك، ولو حدث ذلك لأدى حتى إلى انشطار الأمة العربية إلى أمم مختلفة ولما بقي شيء يستحق التسمية باسم القومية. ولكن القرآن حال دون استشراء التفكك وحفظ العربية وصان العروبة من خطر الانشطار: «إن الديانة الإسلامية لعبت دوراً هاماً في تقدم العربية وتوسعها».

والحصري في هذا التحليل يسير في خط **ابن خلدون.**

وبعد هذا، فالحصري يقدر أن الأديان العالمية كالإسلام لا تنظر إلى القوميات. والحصري لا يقف ضد الدين بل ضد تدخل رجال الدين في الحياة العامة. ونظرته أن الدين لله والوطن للجميع.

ورفض الحصري النظرية التي تعتبر وحدة الحياة الاقتصادية من الأمور الضرورية لتكوين الأمة. والنظرية تقول إن الأمة تقوم على أربعة أركان أساسية، هي وحدة الأرض، ووحدة اللغة، والنفسية المشتركة ووحدة الحياة الاقتصادية، فهو يرى أن المشاعر الوطنية والقومية لا ترتبط بالمنافع المادية ولكنها فوقها وتشبه حب الأم.

وهو يقر بأن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في حياة الأفراد والجماعات وتؤثر تأثيراً قوياً في أحداث التاريخ واتجاهاته، ولكن ذلك لا يسوغ اعتبارها حجر الزاوية في صرح القومية.

كما أن وحدة الحياة الاقتصادية تكون مع الدولة، وهذه غير قائمة.

وهو يميز بين الأمة والدولة، بما يتمشى ووضع البلدان العربية، فقد تكون حدود البلاد التي تقطنها الأمة منطبقة على حدود الأراضي التي تحكمها الدولة وقد تكون مختلفة عنها. وقد تكون الأمة «واحدة» على الرغم من كون الدول التي تحكمها متعددة (كحال الأمة العربية)، وقد تكون الأمة موجودة على الرغم من عدم وجود دولة تسوسها... وهو يجد الألمان أعمق تفكيراً وأصدق تعبيراً من الفرنسيين في هذه القضية. وينتهي إلى القول «فأقول إن مفهوم الأمة يجب أن يفصل عن مفهوم الدولة فصلاً تاماً».

وهو يرى أن الأمة «عضوية اجتماعية طبيعية» ذات كيان معنوي خاص، فيحق لها أن تستقل في إدارة شؤونها... وان تؤسس «دولة خاصة بها» مستقلة عن غيرها.

وفي ثنايا كتابات الحصري عودة للتاريخ الإسلامي، وتأتي عادة فيما يتصل بالعروبة.

فهو يرى أن العروبة ثقافة أساسها اللغة، ويرى أن العرب قبل الإسلام كانوا قلة، في

الجزيرة العربية وعلى أطراف بعض البلاد المجاورة.

أمّا توسع حدود العروبة إلى سائر أنحاء الوطن العربي الحالي، فقد تم بفضل الفتوحات العربية، وما تلاها من تعريب. ويذكر أن معظم أقسام العراق والشام وجميع أنحاء إفريقية الشمالية كانت غير عربية ولم تستعرب إلاّ بعد الإسلام.

وبهذا المفهوم أوضح أن العروبة قديمة في تاريخ العرب، ولكن الوعي بها حديث. وهنا أبين أن اعتبار اللغة العربية أساس تكوين الأمة العربية فكرة نادى بها المفكرون العرب منذ القرن الثالث الهجري حتى ابن خلدون.

وقد أبدى الحصري ملاحظة ذكية متقدمة في هذا النطاق حين انتقد المؤرخين والكتّاب في تاريخ الإسلام بأنهم لم يقدروا أحداث الاستعراب حق قدرها، فاكتفوا بتفصيل الفتوحات وما تبعها من أحداث سياسية دون أن يعيروا قضايا «استعراب البلاد المفتوحة أدنى اهتمام»، ولا أعرف من التفت إلى هذه الملاحظة بعده.

إن الهدف الأساسي للقومية عند الحصري هو الوحدة العربية. فهو يؤمن بها «إيماناً عميقاً» ويقول «بوجوب العمل من أجلها عملاً متواصلاً». ويقول «إنني أعتقد اعتقاداً جازماً بأن الوحدة العربية ضرورية لحفظ كيان الشعوب العربية كما أعتقد أنها طبيعية بالنسبة إلى حياة الأمة العربية وتاريخها الطويل»، ويرى حتمية تحققها.

وهو يكرر أن كل من ينتسب إلى البلدان العربية ويتكلم اللغة العربية هو عربي، بصرف النظر عن الدولة التي يحمل جنسيتها وعن ديانته ومذهبه وأصله ونسبه، ويرى أن الفروق والاختلافات التي تشاهد بين الدول العربية من حيث النظم المختلفة والاتجاهات السياسية، إنما هي بأجمعها من مواريث «عهود الاحتلال».

أما الحدود الفاصلة بين الدول العربية، فلم تتقرر وفق مصالحها، وإنما وفق مصالح الدول المستعمرة بعد مساومات ومناورات.

وهو يرى من أسباب التجزئة الاستعمار وخضوع البلدان العربية إلى عدوان الدول الغربية، فصار النضال مجزءاً في كل بلد، وتكونت كيانات في الأجزاء، ولذا يحاول في بعض دراساته ومناقشاته تبيان العوامل التي كانت وراء إقامة بعض الدول العربية بعد الحرب العالمية الأولى.

ويحاول الحصري بيان الضرر الكبير الذي تسببه التيارات الإقليمية لمصالح البلدان العربية، كما يتناول دور الدول الأجنبية في إثارة الخلافات وتقوية الإقليمية بشتى الوسائل لتحول دون اتحاد الأمة.

كما يشير إلى آثار التجزئة في خلق مصالح لفئات مع الدول الإمبريالية وقيام طائفة من الزعماء والحكام والساسة الذين «ترتبط مفاهيمهم ومطامعهم بالأوضاع السياسية القائمة، فينزعون إلى المحافظة على كيان الدولة ولا يرضون بزوال هذا الكيان داخل دولة موحدة».

وبذل ساطع الحصري جهداً كبيراً في الرد على التيارات المضادة لحركة القومية العربية إقليمية وعالمية وغيرها.

أما سبيله لتحقيق الوحدة فيقول «إني أعتقد أن أول ما يجب عمله لتحقيق الوحدة العربية

في الأحوال الحاضرة هو إيقاظ الشعور بالقومية العربية وبث الإيمان بوحدة هذه الأمة»، وعندما يستيقظ هذا الشعور تمام اليقظة، وعندما ينتشر هذا الإيمان ويرسخ في النفوس، تتوضح السبل وتتمهد الطرق أمام الوحدة العربية وتزول العقبات وتنهار العوائق التي تعارضها فيها بكل سهولة «ولذا فأنا أسعى على الدوام وراء إيقاظ الشعور بالقومية وبث الإيمان بوحدة الأمة العربية».

مع أن الحصري لا يتناول مسألة النظم، فإنه يرى أن الاتحاد بين الأقطار العربية يجب أن يكون على أساس النظام الفدرالي.

إن نظرية الحصري للأمة وللوحدة جعلته يميز صنفين من الوطنية، فهناك الوطن الخاص الذي يتحدد بحدود كل دولة من الدول القائمة، والوطن العام الذي يشمل جميع الأراضي التي تسكنها شعوب الأمة على اختلاف دولها وأوضاعها السياسية. فالأمة التي تكون دولة مستقلة موحدة تتبعها حدود الوطن (العام)، وأما الأمة المجزأة فيكون لها وطن لكل دولة ووطن عام منشود للأمة.

وفي هذا المجال رأى ساطع الحصري للثقافة دوراً كبيراً في تحقيق الوحدة. والثقافة تنحصر بالأمور الذهنية والمعنوية وتتجلى بأحلى مظاهرها في اللغات والآداب بوجه خاص. والثقافة تكون قومية. وهنا يأتي اهتمامه بتدريس التاريخ القومي، وبالعناية باللغة، وبالسعي لتوحيد المناهج التعليمية بين البلدان العربية في المواد المهمة للثقافة القومية كتاريخ الأمة العربية واللغة والأدب وجغرافية البلدان العربية.

كما عمل على إصلاح التعليم (في العراق وسوريا) وتخليصه من التبعية للأنظمة الأجنبية، إذ قال «إذا ما عارضت النظم الإنجليزية في الأولى (العراق) والفرنسية في الثانية (سورية) فإنما فعلت ذلك لغاية واحدة هي إيجاد نظم تعليمية خاصة بالبلاد العربية وتكوين ثقافة مشتركة بين جميع الأقطار العربية».

لقد وضع الحصري نظرية في القومية العربية، أفاد في وضعها من الفكر الغربي في القومية، ومن مفاهيم تراثية، آخذاً في الاعتبار واقع البلدان العربية ومتجهاً إلى الوحدة العربية. وقد استقرت المفاهيم الأساسية التي قدمها ولا تزال في جلها مقبولة.

نلاحظ هنا أن المفكرين في الخط الإسلامي الإصلاحي مثل الكواكبي والأفغاني لم يروا تعارضاً بين القومية والدين، بينما اتخذ الحصري وجهة علمانية.

- ٤ -

ويمكن الإشارة هنا إلى مفكرين وأحزاب في الاتجاه القومي معاصرين للحصري، للمقارنة في بعض الأمور.

يلاحظ أن الحركة القومية تجزأت بعد الحرب وعمل كل جزء منها على استقلال القطر أكثر مما عمل لتحقيق الهدف القومي بإقامة دولة عربية موحدة.

ومع ذلك ظهر تنظيم أو أكثر بدعوة قومية عامة، مثل عصبة العمل القومي.

وبعد الحرب العالمية الثانية نلاحظ اتساع الدعوة إلى الوحدة العربية بعد استقلال معظم البلدان العربية، والالتفات إلى وضع محتوى اجتماعي اقتصادي للقومية العربية في ضوء حالة التخلف في البلدان العربية، وأخيراً الاتجاه إلى العمل الحزبي.

كما ظهرت اتجاهات متعددة في الحركة القومية. فإذا كان ساطع الحصري يمثل الاتجاه القومي، فهناك الاتجاه الليبرالي الذي مثله قسطنطين زريق، والاتجاه الاشتراكي لدى البعث.

حاول **زريق** تقديم فكر يعالج المهمات الأساسية في البناء القومي، ودعا إلى تبني المؤسسات الغربية خطوة أولى لمواجهة تحديات العصر. وتنطوي محاولته على صياغة برنامج يعتمد على المفاهيم التحررية الأنكلوسكسونية.

وهو يبدأ بالإشارة إلى أن الأمة العربية تتخبط في فوضى نظرية، وأن العامل الأكبر في ذلك هو «فقدان الشعور القومي الصحيح»، وهو في ذلك يذكر بإشارة الحصري إلى ضعف الإيمان القومي، وقوله «إن النضال في سبيل النهضة القومية يتطلب بذل الجهود لبث «الإيمان القومي» في النفوس ولتقويته». وإذا كان الحصري ينسب هذا الضعف لعوامل كثيرة، فإنه يكتفي بذكر أهمها وهو «سوء نظرنا إلى تاريخ الأمة العربية من جهة، وعدم توسعنا في دراسة تواريخ الأمم المختلفة من جهة أخرى»، ويدعونا إلى أن نكتب تاريخنا على نمط جديد بعقلية غربية ونزعة قومية.

أمّا زريق فيناقش عناصر من الوعي القومي، ومن بينها فهم تاريخنا والعوامل التي كونته لينتهي إلى أن الأمة العربية لها شخصية خاصة تنفرد بها، وهي «شخصية مؤلفة من عناصر مختلفة أهمها اللغة والثقافة والتاريخ المشترك». وهذا يذكرنا بمكونات الأمة، اللغة والتاريخ، عند الحصري. وأشار زريق إلى أصل الجنس العربي وانتشاره وسيادته على الأجناس الأخرى وامتزاجه بها، ثم إلى هذه المشكلة في لبنان، ودعا إلى تجاوزها والنظر إلى ما هو أهم منها «إلى اللغة والثقافة والعادات والذكريات التاريخية والمصلحة الحاضرة والمستقبلية»، فوسع الروابط القومية. أمّا الحصري فتجاوز موضوع الجنس أصلاً باتخاذه التعريب أساساً للعروبة.

وبعد هذا فبينما يرى زريق أن الظاهرة القومية من البديهيات التي لا تحتاج إلى إيضاح، فإن الحصري كتب الكثير ليوضح ما هي القومية، ولكل موقف دلالته.

ويمكن الإشارة إلى حركة القوميين العرب التي أثر الحصري في فكرها ابتداءً (إلى جانب أثر زريق وعلي ناصر الدين)، وهذا يصدق بصورة خاصة على المرحلة الأولى (حتى أواخر الستينيات).

كان لأفكار الحصري دور مهم في فكر الحركة في هذه المرحلة بما في ذلك تأكيده على ضرورة انصهار الفرد في المجتمع، ورفض الاعتراف بشرعية الكيانات القائمة وضرورة انصهارها في جسم واحد. وهذا إلى تأكيده على أن للغة الدور الأول في تكوين الأمة والقومية.

ويبدو اهتمام الحركة بفكره في أنها جعلت قراءة كتبه من أوليات شروط العضوية.

ونشير إلى **علي ناصر الدين**، لأثره في عصبة العمل القومي، ثم لأثره الكبير في فكر القوميين العرب.

فهو يرى أن القوميين العرب يريدون إنشاء كيان قومي عربي موحد، أي دولة عربية اتحادية كبرى تستند إلى القومية الخالصة.

ويعرّف العربي بأنه من كانت لغته العربية، وإن الأقطار العربية لغتها العربية، ويعددها في آسيا وشمال افريقيا والسودان، وهي تؤلف وطناً واحداً هو الوطن العربي.

وهذه توازي آراء الحصري.

أمّا الأمة عنده فهي «الجماعة من الناس التي تتوفر لها وحدة اللغة والتاريخ والأدب والذكريات والتقاليد والمنافع والمطامح. ومع أنه تعريف مفهوم في الفكر القومي، إلاّ أنه يضيف التقاليد والمنافع والمطامح.

وهو لا يرى «وحدة السلالة» شرطاً لتكوين الأمة، ويرى أن الأمة غير الدولة، وأن وحدة الأرض ليست شرطاً لوجود الأمة، بل شرط لوجود الدولة.

ويرجع إلى وحدة اللغة ليبين أنها اللغة الفصحى، لغة الأدب، ويلاحظ اتصال تاريخ أهل البلدان العربية تاريخياً، مما يحتم أن تكون ذكرياتهم واحدة.

ثم يتناول «القومية» ويعرّفها، ثم يعرّف الأمة بأنها قوم تجمعهم روابط فيكرر ما ذكره من قبل.

والأمة بنظره «فوق النسب والشعور والإرادة، مسألة عوامل لغوية واجتماعية وتاريخية وثقافية واقتصادية خلال قرون كثيرة متعاقبة». وهو هنا يرفض المشيئة أو الإرادة ويعطي التاريخ دوره، والشبه واضح بآراء الحصري، بل إنه يرى التعريب أساس تكوين الأمة العربية، وانه تم بعد الفتح العربي، وقد أشار الحصري إلى هذا.

وأخيراً يرى أن قضية العرب الكبرى هي قضية إنشاء دولة اتحادية كبرى، ويحاول توضيح الخطوط الكبرى للكيان العربي القومي، ويقول «نعمل كي يتحد العرب ويتحرروا ويستقلوا، إذ لا يمكن أن يستعيدوا تراثهم إذا هم لم يتحدوا ولم يتحرروا ولم يستقلوا».

وهكذا يتبين الشبه الواسع بين آراء علي ناصر الدين وآراء الحصري.

ولننظر إلى شيء من فكر القوميين العرب في المرحلة الأولى في كتاب: **مع القومية العربية** لـ **الحكم دروزه.. وحامد الجبوري**، لنجد بعضاً من آراء الحصري (وعلي ناصر الدين).

فالقومية تعرّف بأنها الشخصيّة الجماعية للأمة، إذ «وجدت لدى كل جماعة من الجماعات البشرية لغة خاصة وتاريخ خاص وعادات وتقاليد خاصة وثقافة خاصة، وتكونت في أعماق التاريخ لدى كل جماعة شخصية متميزة».

والقوميات بدأت تتشكل منذ زمن بعيد في التاريخ، وهذا يشبه ما يقوله الحصري عن تكوين العروبة (ولكن الإشارة لأدوار التاريخ ليست واضحة).

ويبين أن الشعور القومي يتكون في التاريخ ويستند إلى وحدة في الروابط القومية، وحدة في اللغة والتاريخ والثقافة والمصلحة والأرض.

ثم رد تناول أسس القومية على أنها وحدة اللغة والتاريخ والثقافة والوطن والمصالح والعادات والتقاليد والأهداف.

وهنا نجد إضافة «الوطن» أو الأرض إضافة للمصالح.

ويشار إلى أن الكتّاب الذين بحثوا موضوع القومية اختلفوا في تحديد الأهمية النسبية للأسس والروابط في تكوين القوميات بين الأرض والمناخ للبعض، وعنصر الإرادة في العيش وتقرير المصير، وأهمية الدين الواحد في إيجاد القومية، وأسطورة العنصر الواحد، مع إشارة إلى رأي الحصري دون ذكره «كما قال البعض بأن اللغة الواحدة والتاريخ الواحد هما الأساسان الأولان في تكوين القومية». ويخلص الحديث إلى أنه لا توجد قاعدة عامة في ذلك وأن لكل قومية ظروف نشأتها الخاصة من حيث أهمية بعض الروابط بالنسبة للأخرى. وهذا يتماشى ورأي

الحصري، كما أن الأمثلة التي وردت تذكر بما جاء في مناقشات الحصري.

ثم يكرر أن القومية نشأت في التاريخ، وأن ما ظهر في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر والقرن العشرين هو تبلور الشعور القومي. وبعد هذا نرى رفض الرأي بأن الاستعمار أوجد القومية أو أنها تيار أوجدته الطبقات البرجوازية لاستغلال الشعب كما تقول الماركسية، بل هي واقع تاريخي اجتماعي أقدم من كل ذلك.

القومية العربية هي الشخصية الجماعية للأمة العربية. وهي واقع حياة العرب التاريخي واللغوي والجغرافي والثقافي. وكل ما يحوي هذا الواقع من عادات وتقاليد ومصالح وأهداف واحدة.

أما روابط القومية العربية فهي اللغة والتاريخ والثقافة والوطن والمصلحة والإرادة الواحدة. وهنا دخل عنصر الإرادة الذي رفضه الحصري.

وفي تحديد العربي نرى اللغة العربية والتاريخ العربي والانتماء إلى المجتمع والوطن العربي.

وفي الحديث عن اللغة نجد شبهاً واضحاً بآراء الحصري.

كان الانتقال من نظرية القومية «الخالصة» قومية اللغة والتاريخ، إلى النظرية الشاملة ذات المحتوى الاقتصادي والاجتماعي بالدرجة الأولى في مبادئ حزب البعث العربي والاشتراكي الذي نشأ في أوائل الأربعينيات.

وما يرد هنا بصدد فكر الحصري هو بعض الإشارات الأولية.

يقول **ميشيل عفلق** «نحن صدرنا من البدء عن فكرة وليست نظرية، إذ انها مستمدة من صميم هذا الشعب العربي الممتد على هذه الرقعة».

وهو يتخذ نظرة عاطفية للقومية... فـ «القومية حب قبل كل شيء» و«هي نفس العاطفة التي تربط الفرد بأهل بيته».

والقومية قدر محبب، فالقومية وجود لا حاجة للتعريف بها ولا تطرح نفسها كقضية. وهو يخشى أن تسفر القومية عندنا إلى المعرفة الذهنية والبحث الكلامي، فتفقد بذلك قوة العصب وحرارة العاطفة، وهذه كما تبدو نظرة مخالفة لنظرات الآخرين».

الحب أولاً والتعريف يأتي بعده.

«وإذا كان الحب هو التربة التي تتغذى قوميتكم منها فلا يبقى مجال للاختلاف على تعريفها وتحديدها، فتكون روحية سمحة بمعنى أنها تفتح صدرها وتظلل بجناحيها كل الذين شاركوا العرب في تاريخهم وعاشوا جو لغتهم وثقافتهم أصلاً فأصبحوا عرباً في الفكرة والعاطفة». وفي هذا التحديد قرب من فكر الحصري.

ويقول عفلق «إن القومية العربية لدى البعث هي واقع بديهي يفرض نفسه دون حاجة إلى نقاش أو نضال». وهو يرى أن «حركة البعث لم تكن استمراراً لما قبلها، بل كانت عبارة عن انقطاع أو بتر إرادي واع، وارتفاعاً إلى مستوى جديد من التفكير والأخلاق والجو الروحي».

«أما مجال الاختلاف وضرورة النضال فهما في محتوى هذه القومية، وهذا المحتوى

متطور يحتاج في كل مرحلة من مراحله إلى نظرية قومية تلائمه».

وهكذا يقول «لهذا لا موجب لأن نناقش من أننا عرب أم لا، ولكن يجب أن نختار ونحدد مضمون العروبة في المرحلة الحاضرة، أتكون رجعية أم تقدمية؟ أتستقيم مع الاستعمار والاستبداد أم أن شرطها الحرية؟ وهل تبقى مع التجزئة أم أن الوحدة شرط أساسي لها»، وهنا تظهر النقلة النوعية.

لذا فرق حزب البعث، بحسب عفلق، منذ تأسيسه بين «الفكرة العربية» ويقصد بها القومية العربية، وبين «النظرية القومية» فقال: إن الفكرة العربية هي بديهية وخالدة وهي قدر محبب، حب قبل كل شيء، وأمّا النظرية القومية فهي التعبير المتطور عن هذه الفكرة الخالدة بحسب الزمان والظروف، أي أن النظرية القومية تنصب على المحتوى لا على الإطار. وهذه النظرية تتمثل اليوم ـ بحسب عفلق ـ في الحرية والاشتراكية والوحدة.

وهو يذهب إلى «أن القومية العربية هي قومية وعربية»، قومية لأن فيها الشروط الابتدائية لكل قومية، وعربية بمعنى أن فيها التطور الخاص بالأمة العربية عبر مختلف العناصر والحضارات والأزمنة، وأن الصيغة العربية المشتركة التي وحّدت بين هذه العناصر جميعاً هي التي استمرت دون انقطاع.

وحين يوضح ذلك الاستمرار يقول «وكانت اللغة العربية أبرز عنوان لهذا الاستمرار بما تتضمنه اللغة عادة من وحدة في التفكير وفي المبادئ والمثل. وبهذا المعنى فقط يأخذ التاريخ قيمته في قوميتنا، تاريخنا بالدرجة الأولى، والتاريخ العام بالدرجة الثانية».

وهو يرى أن التجزئة علة المشاكل، وأن الوحدة هي العلاج لها، وأنها الإطار الذي تتحد من خلاله بقية الأهداف في الحرية والاشتراكية.

وعفلق يرى أنه «لا يمكن تحقيق الوحدة العربية تحقيقاً جدياً ومتيناً وصامداً للزمن إلاّ إذا حدث انبعاث روحي في المجتمع العربي»، فـ «الوحدة العربية هي نتيجة الانقلاب الروحي في المجتمع العربي، وهي أيضاً في نفس الوقت سبب من أسباب هذا الانقلاب».

الوحدة العربية هدف المفكرين القوميين عامة، وينفرد عفلق بهذا التوجه.

ناقش الحصري في مقالاته ودراساته الأفكار السائدة في مصر من فرعونية ومتوسطية وغيرها، وأوضح أسس الفكرة القومية والوحدة العربية.

وكان أول من أكد عروبة مصر، ونوه بدورها المنتظر في الفكرة العربية والوحدة العربية، فهو بيّن أن الطبيعة زودتها بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها أن تقوم بواجب القيادة في إنهاض القومية العربية من موقع متقدم في الحضارة، ومركز ثقافي. ورجع لتاريخها ليبين أن مصر كانت دائماً متصلة ببلاد الشام. «فلا مجال للشك في أن مصر من البلاد العربية ما دامت تشترك مع جميع تلك البلاد في اللغة وفي الثقافة وفي هذا التاريخ الطويل، فضلاً عن اشتراكها في المصائب والمخاطر، فضلاً عن اتصالها اتصالاً جغرافياً مباشراً يجعلها في القلب من هذا العالم العربي الفسيح».

ويفترض أنه كان لكتاباته بعض الأثر.

الناصرية لم تكن ابتداءً نظرية، بل مجموعة آراء تعرضت لتجارب وممارسات تكونت عنها النظرية.

كان لدى الضباط الأحرار بدايات تفكير عربي. ولكن الثورة قامت ابتداءً لتحقيق هدفين:

ثورة سياسية تعطي الشعب حقه بحكم نفسه، وثورة اجتماعية تنتهي إلى تحقيق العدالة لأبناء الوطن.

وفي الصراع مع الاستعمار اتضحت آفاق الثورة، وحددت الدوائر الثلاث: العربية والافريقية والإسلامية. يقول **عبد الناصر** عن الأولى «أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها وارتبطت مصالحنا ومصالحها حقيقة وفعلاً؟» وفي ذلك إشارة إلى أن مصر في الأساس عربية وأن لها وحدة تاريخ ومصالح مع العرب.

العرب أمة واحدة، و«لنا قومية تجمعنا من المحيط إلى الخليج. كلنا عرب نتكلم لغة واحدة».

«وكانت قوى الاستعمار هي التي فرضت هذه التقسيمات على عكس الطبيعة والتاريخ، وعلى عكس إرادة الشعوب» (٢٠ أيار/مايو ١٩٦٤).

وكان عبد الناصر قد أعلن «ان هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة متحدة» (٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٤)، وكرر ذلك «سياستنا تهدف إلى جعل العرب أمة واحدة» (٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٥).

وتحدث عبد الناصر عام ١٩٦٢ عن الدوائر الثلاث بوضوح أكبر، فسمى الدائرة الأولى الوحدة العربية، وأضاف «فنحن أولاً وقبل كل شيء أمة عربية، ولذا فإن الوحدة العربية هي في مقدمة ما نفكر فيه».

والناصرية ترى اللغة العربية عنصراً أساسياً في تكوين الأمة. فعبد الناصر بيّن أن العربي «كل من كانت اللغة العربية هي لغته الأصلية»، و«العرب جميعاً يتكلمون لغة واحدة».

حدد **الميثاق** عناصر الأمة العربية: «وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل»، «ووحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير والوجدان»، «ووحدة الأمل، إذن وحدة المستقبل والتفكير» (٢٧/٩/١٩٦٠).

يقول عبد الناصر (٩ تموز/يوليو ١٩٦٠) «إذا كان تاريخ أي أمة هو صانع ضميرها، فلغة أي أمة هي صانعة فكرها، فإذا كان للعرب وحدة الضمير ووحدة التفكير، فمعنى ذلك أن العرب أمة واحدة».

ألا نرى جل هذه المفاهيم في فكر الحصري؟

يرى عبد الناصر أن القومية العربية تكونت في التاريخ، إذ يبين مثلاً أن الحروب الصليبية لم يكن هدفها إلاّ القضاء على القومية العربية (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨) وكأنه يريد بذلك الأمة العربية، لأنه في إشارته إلى الوجهة القومية يبين أن القومية العربية لم تكن موجودة عام ١٩٥٢ وأنهم أعلنوها في أول ثورة ١٩٥٢ (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨).

وهذا ينسجم مع فكرته حين يقول: «إن الشعوب العربية عاشت كأمة واحدة، بل جمعتها في أطول فترات التاريخ دولة واحدة» (١٠ أيار/مايو ١٩٦٤).

فهو يميز بين تكوين الأمة العربية، وبين اتخاذ القومية فكرة ونهجاً. وهذا يذكر بتمييز الحصري بين العروبة في التاريخ، وبين الحس بها في العصر الحديث.

وبعد، فهذه محاولة أولية لتبين دور ساطع الحصري في الفكر القومي، والموضوع يستحق دراسات أشمل وأعمق □

ساطع الحصري والوحدة العربية

أحمد يوسف أحمد

مدير معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة.

مقدمة

هذه الدراسة جزء من عمل بحثي أوسع يهدف إلى تقديم صورة شاملة قدر المستطاع لمساهمات ساطع الحصري ـ ذلك المفكر العربي القومي ذي الدور الريادي ـ في الفكر القومي العربي، ولذلك فسوف تركز الدراسة مباشرة على موضوعها، فلا معنى مثلاً لتكرار الحديث عن الظروف والملابسات التي أحاطت به وأثرت فيه في ظل وجود دراسة لـ د. خيرية قاسمية عن حياة ساطع الحصري، أو لتخصيص جزء من الدراسة عن مصادر فكره طالما يفترض أن د. وميض نظمي مكلف بدراسة مستقلة عن الموضوع، أو للإسهاب في تحليل نظريته في القومية التي تفسر موقفه من الوحدة العربية، حيث إن د. محمد عبد الشفيع عيسى قد أعطى هذا التحليل حقه في الدراسة التي أعدها في سياق هذا العمل البحثي الواسع، أو للاستغراق في عمليات التقويم التي وفى بها د. عبد العزيز الدوري في بحثه المعنون «ساطع الحصري في الفكر القومي». ومع ذلك فإن عزل هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات تماماً يبدو عملاً مستحيلاً، ناهيك عن أنه غير مرغوب فيه، فلا بد من إشارة هنا أو هناك إلى نظريته في القومية، أو من الإدلاء ببعض الملاحظات النقدية ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، وهكذا.

وفي السياق السابق، رأيت أن النهج المناسب في إعداد هذه الدراسة قد يتمثل في الاستعانة بتحليل المضمون في صورته الكيفية، فأخضعت لهذا التحليل ما يعرف بالأعمال القومية لساطع الحصري، وتتكون من سبعة عشر كتاباً نشرت لأول مرة ما بين الأربعينيات والستينيات، وإن كانت تضم أعمالاً له كتبها منذ نهاية العشرينيات، وقد أعاد مركز دراسات الوحدة العربية نشر هذه الكتب فيما بين سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٥، فأسدى بذلك للمهتمين بالفكر القومي خدمة جليلة.

ولقد كان اختياري لتحليل المضمون الكيفي مفضلاً على تحليل المضمون الكمي مبنياً على اعتقاد أرجو أن يكون صحيحاً بأن الأول أكثر قدرة على تبيان الروح والجوهر الحقيقيين لموقف ساطع الحصري من الوحدة العربية بعيداً عن لغة الأرقام التي قد تبدو أكثر دقة، لكنها قد تكون أقل اتساقاً مع الطبيعة «العضوية» لفكر ساطع الحصري إذا جاز التعبير.

ولقد نأيت عن أن يكون لهذه الدراسة بعد مقارن، في محاولة لتحقيق قدر أكبر من

التعمق في تحليل موضوعها ذاته، فالمقارنة لكي تأخذ حقها كانت لتتطلب جهداً فائقاً وحيزاً أوسع لا يتناسبان والوقت والمساحة المخصصين لإنجازها، وبخاصة أنه ليس ثمة مرجعية عامة لما يسمى بالفكر القومي العربي، الأمر الذي كان سيؤدي بدوره لكي تكتمل عملية المقارنة إلى ضرورة النظر إلى فكر الرجل ومواقفه في مقارنة بعدد غيره من المفكرين القوميين البارزين، وهي مهمة أتركها لدراسات قادمة أقوم بها أو يضطلع بها غيري. ومع ذلك فإن الخبرة النسبية التي يزعمها الباحث لنفسه بقضايا الفكر والحركة على الصعيد القومي، قد أتاحت له أحياناً نوعاً من النظر إلى فكر ساطع الحصري ومواقفه من قضية الوحدة العربية من منظور مقارن بالإطار العام للأفكار والمواقف الشائع أنها تمثل بصفة عامة مرجعية قومية.

وتنقسم هذه الدراسة إلى أقسام أربعة على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الوحدة العربية لدى ساطع الحصري وعلاقته بغيره من المفاهيم.

ثانياً: تحليل ساطع الحصري لواقع التجزئة العربية.

ثالثاً: بناء الوحدة العربية لدى ساطع الحصري.

رابعاً: ساطع الحصري والتجارب الوحدوية العربية المعاصرة.

أولاً: مفهوم الوحدة العربية لدى ساطع الحصري وعلاقته بغيره من المفاهيم

ارتبط مفهوم الوحدة لدى ساطع الحصري بالقومية ارتباطاً تاماً على نحو ما سنرى، غير أن فهم المكانة العليا لهذا المفهوم عنده لا يمكن أن يكتمل ما لم نبحث وضعه في منظومة دوائر الانتماء الأخرى كما رآها، ولما كان من الواضح أن مفهومه للوحدة يمكن أن يوصف بـ «المثالية» كما سيجيء، فمن الأهمية بمكان أن نبحث أيضاً في علاقة الوحدة بالمصلحة في فكر ساطع الحصري، وعلى ذلك فسوف يتضمن هذا الجزء ثلاث نقاط فرعية:

١ ـ مفهوم الوحدة وتطبيقه على الحالة العربية

ارتبط مفهوم الوحدة لدى ساطع الحصري بالقومية ارتباطاً تاماً، فالأمة قد تؤلف دولة واحدة مستقلة، غير أنها قد تؤلف أيضاً دولاً عديدة، وهنا تتجاوز القومية حدود هذه الدول، وتسعى إلى ربطها جميعاً، وتنزع إلى إنشاء دولة عامة تجمع وتوحد تلك الدول المتعددة بشكل من الأشكال، كذلك قد تكون الأمة محرومة من دولة خاصة بها، وتابعة لدولة أجنبية عنها، وهنا تعارض القومية ذلك الوضع أشد المعارضة، وتولد في نفوس المنتمين إليها نزوعاً إلى الاستقلال عن الدولة المذكورة، وتكوين دولة خاصة بهم، وأخيراً قد تكون الأمة محرومة من الاستقلال، وفي الوقت نفسه مجزأة بين عدة دول أجنبية عنها، وهنا تدفع القومية في تلك الأمة المجزأة إلى العمل على الاستقلال عن جميع الدول الحاكمة لها من جهة، والاتحاد فيما بينها من جهة أخرى لتكوين دولة قومية جديدة، تجمع أقسام الأمة المتجزئة تحت لواء واحد[١].

---

(١) ساطع الحصري، «الوطنية والقومية: بحث تمهيدي عام (من دروس دار المعلمين العالية ببغداد)،» في: ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٠ ـ ١١ (نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٤٤).

ومن استعراض الحالات الأربع السابقة التي أوردها ساطع الحصري يتبين أن المبدأ الحاكم في التنظيم السياسي هو القومية، فالوضع الأمثل لديه لهذا التنظيم عندما يتجلى في مؤسسة الدولة أن تكون حدود هذه الدولة متطابقة مع حدود القومية، وهكذا تكون القومية قوة انفصالية إذا كانت الأمة خاضعة لغيرها، وقوة توحيد إذا كانت الأمة مجزأة، ويمكن أن تعمل كقوة فصل وتوحيد في الوقت نفسه عندما تكون الأمة مجزأة بين أكثر من دولة وخاضعة في الوقت ذاته لحكم خارجي عنها في إطار تلك الدول. ولذلك انتهى ساطع الحصري إلى أن الفكرة القومية قد صارت منذ أوائل القرن الماضي من أهم الأفكار «التي غيرت وجه التاريخ ومجراه: لقد تفككت أوصال الامبراطوريات التي كانت تتألف من قوميات عديدة، وبعكس ذلك اتحدت الدول والدويلات التي كانت تنتسب إلى قومية واحدة، فاكتسبت خارطة أوروبا السياسية من جراء ذلك شكلاً جديداً يختلف عن شكلها القديم اختلافاً كلياً»[٢].

ويترتب على ذلك بداهة أنه لما كان ساطع الحصري من المؤمنين بالحقيقة القومية العربية، فقد كان طبيعياً أن يعتبر الوحدة العربية الحالة المثلى للتنظيم السياسي للأمة العربية، فإن «فكرة القومية العربية تعني الإيمان بوحدة الأمة العربية»[٣].

٢ ـ علاقة الوحدة العربية بدوائر الانتماء الأخرى

إذا كانت الوحدة العربية تمثل لدى الحصري التنظيم الأمثل للحياة السياسية في الوطن العربي، فما علاقتها بدوائر الانتماء الأخرى الأضيق منها والأوسع كالدائرة الوطنية والدائرة الإسلامية... الخ؟ في هذا السياق ناقش الحصري علاقة الوحدة العربية بكل من الوطنية والإسلامية والشرق أوسطية والمتوسطية والأفروآسيوية والعالمية، وقد يلاحظ القارئ أن الدوائر ذاتها ما زالت تثير حتى الآن جدلاً سياسياً واسعاً حول معظمها.

وقد طُرح العديد من هذه الدوائر بشكل واعٍ أو غير واعٍ كأطر موازية أو بديلة للوحدة العربية تدور فيها حركة البلدان العربية في الساحة الدولية، واهتم الحصري بأن يبين عدم تعارض بعضها مع الوحدة العربية، واستحالة أن تنشأ في إطار البعض الآخر روابط سياسية وحدوية، محتفظاً بمكان القمة دائماً للوحدة العربية، واتخذ من ناحية ثالثة موقف المعارضة الصريحة من بعضها.

وفيما يتعلق بالدائرة الوطنية نشر الحصري مقالة في مجلة **الرسالة** عام ١٩٣٨ رد فيها على رأي د. طه حسين ورد فيه «إن المصري مصري قبل كل شيء، فهو لن يتنازل عن مصريته مهما تقلبت الظروف»، ونفى الحصري دون تردد أن الوحدة العربية تتطلب من المصريين التنازل عن المصرية، بل إنها تطلب إليهم «أن يضيفوا إلى شعورهم المصري الخاص

---

(٢) انظر: ساطع الحصري: «وحدة اللغة ووحدة القومية،» في: ساطع الحصري، **دفاع عن العروبة**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٩٥ (نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٥٦)، و«قضايا مختلفة: كلمة الوحدة،» في: ساطع الحصري، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٥١ (نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٥١).

(٣) ساطع الحصري، «أمنية الوحدة،» في: ساطع الحصري، **حول القومية العربية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٦٥ (نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٦١).

شعوراً عربياً عاماً»، وتساءل عما إذا كان د. طه حسين يملك برهاناً على أن ذلك من نوع «طلب المحال»، أو أن العروبة والمصرية ضدان لا يجتمعان.

وأما قول د. طه حسين بتأصل الفرعونية في نفوس المصريين، فقد رد عليه الحصري باستيضاح المعنى المقصود، وأكد على أنه لا يمكن أن يكون المقصود منه هو الأخذ بحضارة الفراعنة بديلاً من الحضارة العلمية الحالية، أو الديانة الفرعونية أو اللغة والثقافة الفرعونية أو السياسة الفرعونية، وعلق على قول د. طه حسين بأن مطالبة مصر بالتخلي عن مصريتها تعني مطالبتها بهدم أبي الهول والأهرام، والتغاضي عن آثارها بأنه ـ أي د. طه حسين ـ يخلق للفكرة العربية خصوماً وهميين، فالتعارض والتصادم لا يحدثان إلا بين الأشياء التي تسير على مستوى واحد، والفكرة العربية التي تعمل للمستقبل في القرن العشرين لا يمكن أن تتعارض مع آثار لماضٍ سحيق، فمصر قد تباعدت عن ديانة الفراعنة ولغتهم دون أن تخرب آثارها، فلماذا يستوجب تحقيق الوحدة العربية ذلك؟[٤] وأضاف الحصري بعد ما يقرب من عشرين سنة على هذا الحوار أنه لا شك في حق المصريين بالافتخار بالأمجاد التي حققتها الحضارة الفرعونية، غير أنه لا يجوز لهم التنكر للعروبة بحجة الارتباط بالحضارة الفرعونية، فهذه الحضارة ـ مثل الحضارات السومرية والآشورية والفينيقية ـ ماتت واندثرت، أما العروبة فهي «حاضر حي»، بل هي فاتحة لمستقبل باهر[٥].

أما الوحدة الإسلامية، فقد ناقشها تفصيلاً في معرض تناوله للآراء والمناقشات الخاصة بالمفاضلة بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية، وقد استعرض في مقالة له نشرت في مجلة **الرسالة** عام ١٩٣٩ حجج أنصار الوحدة الإسلامية (القوة التي ستنجم عنها أكبر ـ الشعور الديني أقوى من القومي ـ هناك بالفعل أطر تجمع أناساً اختلفت لغاتهم كالاشتراكية والشيوعية ـ الوحدة العربية دسيسة يقصد منها الحيلولة دون تحقيق الوحدة الإسلامية) ورد عليها بالحجج التالية:

أ ـ يجب أن يكون واضحاً أن المقصود بالوحدة في الحالتين هو الوحدة السياسية (بين الأقطار العربية في حالة الوحدة العربية والأقطار الإسلامية في حالة الوحدة الإسلامية)، ولما كان العالم الإسلامي يشمل الأقطار العربية، فلا شك في أن تحقيق الوحدة العربية أسهل من الإسلامية، وبخاصة أن كل أمة من الأمم الإسلامية تجابه مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة بها نظراً لاختلاف أوضاعها الجغرافية وخبراتها التاريخية، ومن هنا ليس ممكناً القول بالوحدة الإسلامية دون القول بالوحدة العربية، بينما لو كان العكس هو الصحيح ـ أي أن العالم العربي أوسع نطاقاً من الإسلامي ـ لجاز القول بالوحدة الإسلامية دون العربية، وانتهى الحصري إلى أن كل من يعارض الوحدة العربية يكون قد عارض الوحدة الإسلامية، وكل من عارضها ـ أي الوحدة العربية ـ بحجة تفضيل الوحدة الإسلامية، فإنه يكون قد خالف المنطق[٦].

---

(٤) ساطع الحصري، «بين مصر والعروبة: كتاب مفتوح إلى الدكتور طه حسين،» في: الحصري، **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية**، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٥) ساطع الحصري، «مواضيع البحث،» في: ساطع الحصري، **العروبة أولاً؟**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٨٢ (نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٥٥).

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٧، وساطع الحصري، «بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية،» في: الحصري، **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية**، ص ٥٩ ـ ٦١.

وقد يكون من المفيد هنا أن نذكر أن معارضي الوحدة العربية من هذا المنطلق ـ أو بعضهم على الأقل ـ إنما كانوا ينطلقون من رفض اعتبار الوحدة العربية غاية نهائية للعمل الوحدوي، دون أن يعترضوا بالضرورة على تحقيقها كمرحلة في الطريق إلى الوحدة الإسلامية التي اعتبرها الحصري مستحيلة(٧).

ب ـ إن القول بصعوبة الوحدة الإسلامية السياسية لا يعني إنكار مبدأ الأخوة الإسلامية، أو معارضة مساعي النهوض والتفاهم بين المسلمين، على أن ذلك ليس كافياً بطبيعة الحال لتحقيق الوحدة السياسية.

ج ـ إن خبرة التاريخ تثبت أن الأديان العالمية لم تتمكن من توحيد الشعوب التي تتكلم بلغات مختلفة إلا في القرون الوسطى، وفي ساحات محدودة فقط، ولمدة قصيرة من الزمن فحسب، واستشهد في هذا السياق بالخلافة العباسية التي لم يمض وقت طويل على تأسيسها إلا وقد أصبحت سلطتها على بعض الأقطار معنوية، فلم تقو على الحيلولة دون انفراط عقد الأقطار المذكورة، وتحولها إلى وحدات سياسية عديدة مستقلة.

وقد فات الحصري في هذا السياق أن عملية التفكك هذه قد طالت البلدان العربية أيضاً، ولم تكن قاصرة على تلك البلدان المسلمة التي لا تتحدث العربية، كما فاته أن أكثر القوى التي استطاعت توحيد معظم العرب بعد ذلك لقرون من الزمان لم تكن عربية، وهي الدولة العثمانية.

د ـ إن الاستشهاد بالروابط الاشتراكية والشيوعية... الخ ليس منطقياً لأن الاشتراكيين والشيوعيين وغيرهم لم يؤلفوا وحدة سياسية.

هـ ـ إن القول بأن الوحدة العربية خلقت لمحاربة الوحدة الإسلامية، وذلك لفصل بعض الأقطار الإسلامية تسهيلاً لإدامة السيطرة عليها هو أكثر الآراء مجافاة للمنطق، نظراً لما سبقت الإشارة إليه من أن الوحدة الإسلامية مستحيلة بدون الوحدة العربية. أما الاستشهاد بأن الانكليز قد سايروا الحركة العربية لهذا الغرض، فهو لا يدل إلا على أنهم أكثر عملية في السياسة، وأسرع فهماً لنفسيات الأمم وحقائق الاجتماع: «إنهم عرفوا القوة الكامنة في الفكرة العربية قبل غيرهم، فرأوا أن يسايروها بعض المسايرة، ويصانعوها بعض المصانعة ـ بدلاً من محاربتها مباشرة ـ ليدفعوا ضررها عنهم، ويجعلوها أكثر ملاءمة لمصالحهم». وإذا كان تأييد الانكليز للفكرة العربية حجة عليها، فقد ذكّر الحصري بأنهم «هم أنفسهم الذين خلصوا الدولة العثمانية من استيلاء الروس عدة مرات، وأوقفوا الجيش المصري في قلب الأناضول»(٨).

أما الرابطة الشرق أوسطية، فقد فندها الحصري تماماً، ابتداءً من نحت المصطلح نفسه ناسباً إياه إلى العادة الأوروبية ـ الأمريكية في النظر «إلى بلادنا والبلاد المجاورة لنا من منظورهم الخاص من خلال مصالحهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولذلك حددوا على خارطة الأرض حول ملتقى قارتي آسيا وأفريقيا منطقة سموها باسم «الشرق الأوسط»، وصاروا يولونها اهتماماً خاصاً، فيجعلونها موضوع دراسات وأبحاث وإذاعات خاصة»(٩).

---

(٧) ساطع الحصري، «حول الوحدة العربية: كتاب مفتوح إلى الدكتور طه حسين،» في: الحصري، آراء **وأحاديث في الوطنية والقومية**، ص ٨٧.

(٨) الحصري، «بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية،» ص ٦١ ـ ٦٥. انظر أيضاً: ساطع الحصري، «رد على تصريحات الشيخ المراغي،» في: الحصري: آراء **وأحاديث في الوطنية والقومية**، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٩) ساطع الحصري، «العالم العربي والشرق الأوسط،» في: الحصري، **دفاع عن العروبة**، ص ٧٧.

ودلّل على الطبيعة المصلحية لنحت هذا المصطلح بتفرقة السياسة البريطانية اعتباراً من عام ١٩٤٢ بين الشرق الأوسط والشرق الأدنى لاعتبارات حربية، ثم اعتبار مصطلح الشرق الأدنى بعد ذلك بتسع سنوات ومن قبل الدوائر البريطانية المسؤولة تعبيراً «فات أوانه» على الصعيد الرسمي، وبرر الحصري ذلك بالدوافع السياسية الاستراتيجية للسياسة البريطانية، ففي عام ١٩٤٢ كانت تحارب في البلاد الشرقية المذكورة في جبهتين مختلفتين، ولذلك رأت أن تقسم القيادة إلى قيادتين مستقلتين، وتبريراً لذلك عززت فكرة الشرقين الأدنى والأوسط، ولكن خلال عام ١٩٥١ صارت تضع خططها الحربية على أساس جبهة واحدة، فلم تعد ترى لزوماً لتقسيم البلاد المذكورة إلى منطقتين(١٠).

وقد لفت الحصري النظر إلى النقل العربي لهذه المصطلحات على أساس الظن بأنها نظرات علمية تستند إلى حقائق جغرافية، لافتاً النظر إلى أن مفهوم الشرق الأوسط يشطر العالم العربي إلى شطرين: الشطر الغربي الذي يهمله المفهوم كلياً، والشطر الشرقي الذي يحشر مع طائفة من البلاد غير العربية، فتطمس بذلك شخصيته العربية الخاصة، ولذلك انتهى إلى أن فكرة الشرق الأوسط تعرقل تبلور مفهوم العروبة تبلوراً سليماً، وتحول دون تكوين فكرة العالم العربي تكويناً سوياً(١١).

وفي هذا الإطار اعترض الحصري في اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية على اقتراح منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في عام ١٩٤٨ إنشاء مركز ثقافي خاص بالشرقين الأدنى والأوسط، لأن الثقافات لا تتبع التقسيمات الجغرافية الطبيعية أو السياسية، فإنشاء مراكز ثقافية على أسس جغرافية يخالف طبيعة الثقافة مخالفة كلية، فإذا أرادت اليونسكو أن تنشئ مراكز فرعية، فعليها أن تفعل ذلك على أساس الخصائص الثقافية لا على أساس التقسيمات الجغرافية والسياسية.

كما عارض الحصري المشروع من الوجهة القومية لاعتقاده بأن الثقافة العربية قد تبلبلت إلى أقصى الحدود من جراء سيطرة الثقافات الأجنبية المختلفة على مختلف أقطارها، فهي في حاجة الآن إلى لم الشعث، والتحرر من سيطرة الثقافات الأجنبية لكي تكسب شخصية واضحة، فتصبح عربية عصرية: «لا يجوز لنا أبداً أن نوجه جهودنا نحو مركز ثقافي لا يشمل إلا جزءاً من البلدان العربية، ويحشر ثقافة هذا الجزء نفسه مع ثقافات تركيا وإيران، فيعرقل بذلك نموها نمواً سوياً... يجب علينا أن ننضم إلى الهيئات الدولية التي تعنى بشؤون العلم والتربية والثقافة لكي نرتوي بزلال العلم والمعرفة والثقافة من منابعها الأصلية، ويجب علينا أن نسعى إلى تأليف منظمات علمية وثقافية تشمل جميع البلاد العربية، ولكنه لا يجوز لنا أن نساهم في تكوين مركز ثقافي يشمل البلاد المعروفة باسم الشرق الأوسط، ونتجاهل بذلك شخصية عالمنا العربي»(١٢).

وإذا كان مصطلح الشرق الأوسط (أو الأدنى) مصطلحاً مختلقاً مصطنعاً، كما أوضح الحصري، فقد واجه مصطلحاً آخر يقوم على حقيقة جغرافية طبيعية، هي رابطة البحر الأبيض المتوسط، ويقرر الحصري في هذا الصدد: «أن الانتساب إلى شواطئ بحر من البحار الكبيرة لم

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩١.
(١١) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٦.

يكوّن رابطة سياسية قوية في أي يوم من الأيام، والبحر الأبيض المتوسط نفسه صار مسرحاً لحروب كثيرة وطويلة قامت بين الشعوب التي تقطن شواطئه... وإذا تذكرنا التنازع السياسي والحربي الذي قام وتوالى بين هذه الدول والشعوب في الماضي القريب منذ أوائل القرن الحاضر... تأكدنا من أنه لا يوجد شيء يمكن أن يسمى «رابطة البحر المتوسط» لا من جهة السياسة، ولا من جهة الثقافة».

وأكد الحصري ـ استمراراً للمنطق ذاته ـ أن علاقة مصر المتوسطية بالجزيرة العربية مثلاً أو العراق أقوى وأعظم بكثير من علاقتها بالدول المتوسطية الأوروبية، أما علاقتها ـ أي مصر ـ بالدول المتوسطية العربية، فلا تستند إلى رابطة البحر المتوسط، بل تقوم على روابط التاريخ واللغة والثقافة، ونسب الحصري الفكرة إلى عدد غير قليل من كتّاب فرنسا وساستها بغية إدامة حكمهم على المغرب العربي، وبسط سيطرتهم على الشام، وتبعيد سكان البلاد المذكورة عن فكرة العروبة(١٣).

ولا شك في أنه كان من البديهي أن يرفض الحصري مفهوم الثقافة المتوسطية باعتبار إيمانه بأن الثقافة دالة في اللغة، أما مفهوم الحضارة المتوسطية فقد قبله، لأن الحضارات تكون شاملة لمجموعة من الأمم، ولكن الحضارة المتوسطية ـ كغيرها من الحضارات القديمة التي سبقت الإشارة إليها ـ أصبحت حقيقة تنتمي إلى الماضي يكون الالتفات إليها بمثابة الرجوع إلى الوراء(١٤).

وقد طبق الحصري المبدأ التحليلي نفسه على الروابط القارية الافريقية والأفروآسيوية، «فالانتساب إلى قارة من القارات لم يكوّن «رابطة سياسية» في دور من أدوار التاريخ. لم تتحد شعوب قارة من القارات لا في القرون القديمة، ولا في القرون الوسيطة، ولا في القرون الحديثة، حتى أن القارة الأوروبية نفسها، وهي أرقى القارات بوجه عام لم تتحد في يوم من الأيام، بل إنها صارت مسرحاً لسلسلة طويلة من الحروب الطاحنة التي نشبت بين شعوبها المختلفة. وبعكس ذلك استطاعت دول عديدة في مختلف أدوار التاريخ أن تبسط حكمها على أراضٍ لا تقف عند حدود القارة الواحدة... ويظهر من ذلك كله أن السياسة لا تتقيد بحدود القارات... كذلك فإن الثقافة أيضاً لا تتقيد بحدود القارات، والقارة الواحدة تنقسم إلى مناطق ثقافية عديدة، كما أن المنطقة الثقافية الواحدة قد تضم بلاداً تقع في أكثر من قارة واحدة»(١٥).

ولذلك انتهى الحصري إلى القول بصراحة: «إني من المؤمنين بالوحدة العربية إيماناً لا يتزعزع، ولكني لست من المؤمنين بالوحدة الأفريقية أو الوحدة الأفريقية ـ الآسيوية أبداً، بل بعكس ذلك إني أعتقد اعتقاداً جازماً بأن الوحدة الأفريقية والوحدة العربية الآسيوية والوحدة الأفريقية ـ الآسيوية كلها ضرب من ضروب المستحيلات التي لا يجوز لنا أن نضيع أوقاتنا وجهودنا بالسير وراءها والعمل من أجلها». وسلم الحصري بأنه من الممكن، بل من الواجب أن تتعاون مصر وسائر البلاد العربية في الميدان الدولي مع الدول الأفريقية والآسيوية، وكل شعب

---

(١٣) الحصري، «مواضيع البحث،» ص ٧١ ـ ٧٣.

(١٤) ساطع الحصري، «الثقافة العربية وما يسمى ثقافة البحر المتوسط،» في: ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٣٩ ـ ٥١ (نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٥١).

(١٥) الحصري، «مواضيع البحث،» ص ٦٨ ـ ٧١.

يعاني الاستعمار، وكل دولة حديثة الاستقلال، وأن يصل هذا التعاون إلى درجة التعاهد والتحالف، ولكنه لم يسلم قط بإمكان قيام وحدة مع تلك الدول[١٦]، وقد عبر الحصري عن هذا المعنى في موضع آخر بقوله إنه لا يستبعد وحدة الصراع (يقصد وحدة الدول والشعوب التي تصارع الاستعمار مع العرب)، ولكنه يفصلها ـ أي وحدة الصراع ـ عن الوحدة القومية فصلاً تاماً[١٧] وأخيراً تناول الحصري بالتعليق الآراء التي تقول بأن البشرية قد اجتازت مرحلة التنظيم القومي، ووصلت إلى مرحلة التكتل الأممي، واعتناق بعض الكتّاب في البلدان العربية لهذا الرأي وصولاً إلى الحكم بأنه لا يليق بنا ونحن في القرن العشرين أن نواصل السير وراء الفكرة القومية، وقد لاحظ الحصري أن الأمم الأوروبية إذا كانت قد وصلت ـ حقيقة ـ إلى مرحلة التكتل الأممي فهي إنما وصلتها كل واحدة منها في حالة «دولة قومية مستقلة وموحدة»، ولم تتخل عن شخصيتها المتميزة لغيرها في أوضاعها الجديدة، ولذلك انتهى إلى أنه «يجب علينا نحن أيضاً أن نحقق وحدتنا القومية، لكي نستطيع أن نحافظ على شخصيتنا في التكتلات الأممية التي يتكلمون عنها»[١٨].

وهكذا أقام الحصري منظومة من دوائر الانتماء يميزها انفراد الرابطة العربية وحدها بخاصية الوحدة السياسية، وعدم تعارضها مع الروابط الوطنية (لأنها تبنى عليها ولا تلغيها)، أو الموروث الحضاري القديم (لأنها لا تسير معه على المستوى ذاته)، أو الرابطة الإسلامية (لأنه لا يمكن تحقيق الأخيرة دون تحقيق الوحدة العربية، ولأنها ـ أي الرابطة الإسلامية ـ تعبّر عن حالة من الأخوة والتضامن، وليس الرابطة السياسية)، أو الروابط القارية (بمعنى التكتل ضد الاستعمار)، أو الرابطة العالمية (لأن الدخول فيها يستوجب تحقيق الوحدة القومية)، بينما أكد الحصري تعارض الرابطة العربية مع الشرق أوسطية والمتوسطية لأنهما تشطران البلدان العربية إلى قسمين تستبعدان أحدهما، وتطمسان حقيقة العروبة بإدخال دول غير عربية في الحالتين إلى جوار الدول العربية التي تشملها هاتان الرابطتان.

٣ ـ الوحدة العربية ومفهوم المصلحة

الشائع والصحيح في الوقت نفسه أن ساطع الحصري قد تبنى نظرية مثالية في القومية، غير أن هذا لا يعني أنه تنكر لمفهوم المصلحة في علاقته بالوحدة الناجمة عن هذه القومية، وقد ينطوي الأمر على هذا النحو على شيء من التناقض، غير أن مضمون ما أتى به الحصري في هذا السياق يستحق المتابعة والتحليل الموضوعيين.

ويلاحظ أن ساطع الحصري قد ناقش علاقة الوحدة العربية بالمصلحة نقاشاً متعمقاً في وقت مبكر، ففي تعليق له نشر في مجلة **الرسالة** عام ١٩٣٨ على آراء للدكتور طه حسين ذكر فيها لمجموعة من الشاب العرب «أن المنفعة تسير الشعوب»، تساءل الحصري عما إذا كان قصد د. طه حسين أن اتحاد الأقطار العربية مخالف لمنفعة الشعوب أو خالٍ منها، وأكد أنه يعتقد عكس ذلك تماماً، ففكرة الوحدة العربية لا تستند إلى العاطفة وحدها، وإنما إلى المنفعة أيضاً، وينطبق هذا القول على مصر التي رأى الحصري أن منفعتها من الوحدة العربية مهمة وحيوية،

---

(١٦) ساطع الحصري، «حول الوحدة العربية،» في: الحصري، **العروبة أولاً!**، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(١٧) ساطع الحصري، «الوحدة القومية ووحدة الصراع،» في: الحصري، **حول القومية العربية**، ص ٢٥٨.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

وإذا كان الذين يقدرون أهمية هذه المنافع لا يزالون قليلين، فلا شك في أنهم سيكثرون يوماً من الأيام، وأكد أن «هذه المنفعة هي التي ستسير المصريين نحو الوحدة العربية عاجلاً أم آجلاً»(١٩).

وفي كتاب له نشر عام ١٩٥١ ضرب أمثلة على فوائد مصر من الوحدة العربية، وهي فوائد قابلة للتوسع والازدياد قابلية هائلة، فالاتحاد قوة، ونحن نعيش في عصر القوة، وعصر الاتحادات والتكتلات التي تولد القوة، كذلك لو لم تكن مصر عربية اللغة «لما انتشرت المطبوعات المصرية انتشارها المعلوم، ولما راجت أفلامها السينمائية هذا الرواج العظيم».

ومع ذلك حرص الحصري على أن يؤكد أولوية الاعتبار المثالي، فالوطنية والقومية «عاطفة تصدر من أعماق النفس، لا فكرة تتولد من ملاحظات العقل. إن حب الإنسان لموطنه ولأمته يشبه إلى حد كبير حب الطفل لأمه... والتفكير قد يوجد بعض المبررات لهذا الحب، وقد ينوره بعض التنوير، ولكنه لا يولده بوجه من الوجوه. وكذلك الأمر في الوطنية والقومية. إنها نتيجة شعور وعاطفة قبل أن تكون وليدة تفكير وملاحظة. وأنا أقول بلا تردد: إن الوطنية أو القومية التي تدخل من أبواب الملاحظات النفعية لا تكون وطنية حقيقية، ولا تكون قومية صادقة»(٢٠).

وإذا كان الحصري يبدو شديد المثالية في هذا الخصوص، فقد أوضح في آراء نشرت له عام ١٩٥٥ نظرته الخاصة إلى العلاقة بين الوحدة والمصلحة من منطلق واقعي، فالمصالح المشتركة بحد ذاتها تنبع من الحقيقة القومية، وليس ممكناً أن تقوم مصالح مشتركة ودائمة بين بلدين عربيين لولا العروبة القائمة على الاشتراك في اللغة وفي حقبة طويلة من التاريخ، وأكد أن التفكير على هذا النحو سوف يصل بنا «إلى تقدير الدور الخطير الذي تلعبه وحدة اللغة في توحيد الشعوب، وتنسيق المصالح وتوجيهها»(٢١).

غير أن أهم ما أتى به الحصري في هذا السياق هو تصنيفه للمصالح وفق معايير مختلفة، وتأكيده على تضارب هذه المصالح فيما بينها، وعلى أن دولة الوحدة سوف تكون قادرة على تنظيم هذه المصالح ووضع سلم أولويات لها وإيجاد التوازن الضروري فيما بينها. وفي هذا الصدد يقول الحصري في رد له على مقالة لإحسان عبد القدوس نشرت في **روز اليوسف** في عام ١٩٥٣: «إنكم تتحدثون كثيراً عن المصلحة، وتشيرون إلى اتحاد المصلحة واختلافها، وتذهبون إلى أن المصلحة هي التي تقرر الاتحاد أو الانفصال. ولكن هل تعتقدون أن المصلحة من الأمور الظاهرة للعيان؟ وهل تظنون أنها من الأمور الثابتة في كل الأحيان؟ يجب ألا ننسى أن هنالك مصالح مادية ومصالح معنوية؛ مصالح عاجلة ومصالح آجلة؛ مصالح عارضة ومصالح دائمة؛ المصالح الخاصة بجماعة من الجماعات والمصالح العامة التي تهم جميع الطبقات؛ المصالح الخاصة بمدينة من المدن والمصالح الشاملة لجميع أنحاء البلاد. وهذه المصالح المتنوعة كثيراً ما تتعارض وتتضارب، وهذا التضارب يتطلب بذل الجهود للتأليف بينها، وتضحية بعضها في سبيل الحصول على غيرها، وإيجاد شيء من التوازن بين مقتضيات كل

---

(١٩) الحصري، «بين مصر والعروبة: كتاب مفتوح إلى الدكتور طه حسين،» ص ٨١.

(٢٠) ساطع الحصري، «مناقشة بعض الآراء،» في: ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في القومية العربية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٦١ (نشر الكتاب عام ١٩٥١ وأُعيد نشره عام ١٩٥٦ بعد أن أضيف له بحث «عروبة مصر» وبحث «لماذا تأخرنا في ميدان الوعي القومي؟»).

(٢١) الحصري، «حول الوحدة العربية،» ص ١١٩.

واحدة منها. والدولة عندما تتولى شؤون الأمة تنظم هذه المصالح المتضاربة وتنسقها، وتوجهها الوجه التي تقتضيها أهم المصالح وأدومها، وتوجد بذلك التوازن الضروري بينها. ونستطيع أن نقول إنه لا توجد أمة لا تتضارب فيها مصالح مختلف الجماعات في بعض الأحوال، ولا توجد دولة لا تكون مسرحاً لتضارب المصالح وتوازنها في مختلف الميادين. وإذا رجعنا إلى تواريخ الدول المختلفة وجدنا فيها أمثلة كثيرة على التطورات التي حدثت في فهم المصالح الحقيقية، وعلى التنظيمات التي تمت للتأليف بين المصالح التي كانت تبدو متضاربة أشد التضارب. ولذلك لا يجوز لنا أن نعتبر المصالح الظاهرة والقريبة العامل الأساسي في الاتحاد والانفصال»[٢٢].

والواقع أن أهم ما يتضمنه التحليل السابق هو ما يلمح إليه الحصري من أن تضارب المصالح موجود داخل الدول القائمة ذاتها (أي البعيدة عن الحالة الوحدوية)، وأنه كما أن هذه الدول قادرة على تنظيم هذا التضارب، فلماذا لا تمتلك دولة الوحدة القدرة ذاتها؟ كذلك فإن ما أشار إليه الحصري من عدم جواز اعتبار المصالح الظاهرة والقريبة العامل الأساسي في الاتحاد والانفصال، يبدو من الأهمية بمكان لما يلمح إليه من أن ثمة مصالح بعيدة المدى تستطيع دولة الوحدة أن تولدها. وقد طبق الحصري هذا التحليل على مقولة اختلاف المصالح الاقتصادية بين البلدان العربية التي تذرع بها معارضو الوحدة العربية، مؤكداً على تباين المصالح داخل البلد العربي الواحد، ومستشهداً على صحة كلامه بأمثلة مقارنة من الواقعين الأمريكي والألماني[٢٣].

والواقع أن تحليل الحصري للآثار الإيجابية للوحدة العربية في الأمن القومي العربي يبدو تطبيقاً واضحاً لمقولاته السابقة، ففي رده على مقالات لجريدة **العمل** (لسان حال الكتائب اللبنانية) نشرت في عام ١٩٥١ علق على قول الجريدة بأن «الدول الكبيرة... تستثير حذر الجيران وريبتهم وعداءهم» ودعوتها من ثم للدول العربية بأن تبقى دولاً صغيرة، استغرب الحصري «كيف فاتها أن ضعف الدول الصغيرة يستثير شهية الدول الكبيرة، ويغذي أطماعها، ويغريها على بسط نفوذها وسيطرتها عليها»[٢٤].

ومما يزيد في أهمية هذه الحجة لدى الحصري أننا «نعيش في عصر القوة وعصر الاتحادات والتكتلات التي تولد القوة»[٢٥]، ومن هنا يمكن فهم القول الشهير للحصري حول خسارة العرب لمعركة فلسطين ضد إسرائيل مع أنهم كانوا سبع دول بأنهم «خسروا معركة فلسطين لأنهم كانوا سبع دول»[٢٦]، وكذلك يمكن فهم لماذا لم يأبه الحصري بالرد على بعض مقولات أعداء الوحدة بأنها مؤاتية للمصالح الاستعمارية، وعلق على تلك المقولات بقوله إنه لم يشر إليها ليرد عليها لأنها في غنى عن الرد، وإنما «نقلتها ليرى القرّاء كيف يستميتون في

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٢٣) الحصري، «مناقشة بعض الآراء،» ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٢٤) الحصري، «قضايا مختلفة: كلمة الوحدة،» ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢٥) الحصري، «مناقشة بعض الآراء،» ص ٦١.

(٢٦) ساطع الحصري، «كلمة حول كارثة فلسطين،» في: الحصري، **آراء وأحاديث في القومية العربية**، ص ٢٥. ومن هنا أيضاً يمكن فهم استنكار الحصري لرفض مصطفى أمين في عام ١٩٥١ لمشروع ناظم القدسي (رئيس وزراء سوريا في ذلك الوقت) لتحقيق الوحدة العربية على أساس أنه ـ أي المشروع ـ ليس عملياً لأنه جاء بعد هزيمة فلسطين، ورأى أن تحقيق الوحدة على العكس أصبح من أوجب الواجبات لأننا خسرنا حرب فلسطين، انظر: ساطع الحصري: «نحو الولايات المتحدة العربية فالدولة العربية الكبرى،» في: الحصري، **العروبة أولاً!**، ص ١٠٦.

الدفاع عن الأوضاع القائمة، وكيف يتخبطون في التماس الوسائل التي قد تساعد على إبعاد «خطر الاتحاد» عن جميع البلاد العربية»[٢٧].

ثانياً: تحليل ساطع الحصري لواقع التجزئة العربية

واجه ساطع الحصري، الذي مثلت الحالة الوحدوية العربية مثاليته السياسية العليا، تاريخاً عربياً عرف ظاهرة «الصراعات العربية ـ العربية» (أو الشقاق العربي وفقاً للتعبير الذي استخدمه)، وواقعاً عربياً غارقاً في التجزئة، واهتم في هذا السياق بأمرين شديدي الأهمية لمشروعه السياسي: **أولهما** أن يثبت أن «الشقاق» ليس خاصية متأصلة في العرب بالذات، وأنها لديهم ربما تكون أخف من غيرهم بصفة عامة، **والثاني** أن يرد التجزئة العربية إلى عوامل خارجية بالأساس دون إغفال للعوامل الداخلية، وبالإضافة إلى ذلك عني في الإطار نفسه بتحليل اتجاهات الرأي العام العربي تجاه حالة التجزئة العربية. ويتضمن هذا الجزء تحليلاً للنقاط الثلاث السابقة على النحو التالي:

١ ـ تحليل الصراعات العربية ـ العربية عبر التاريخ

في مقالة بعنوان «هل الشقاق طبع في العرب؟» كتب ساطع الحصري جواباً عن سؤال لأحمد حسن الزيات نشر في مجلة **الرسالة** عام ١٩٤٩، أكد أن حوادث الشقاق والتنافس والتخاصم التي توالت في تاريخ العرب ليست شيئاً من خصائص الأمة العربية وحدها، فتواريخ الأمم الأخرى لم تخل من تلك الاختلافات، وهنا نقل بؤرة اهتمامه إلى المقارنة بين كمية هذه الاختلافات وشدتها لدى العرب من ناحية، وغيرهم من ناحية أخرى، مستشهداً بالتاريخ الأوروبي، ومآل امبراطورية الاسكندر الأكبر وتاريخ الأمة اليونانية والامبراطورية الرومانية وفرنسا في العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث، وألمانيا حتى أوائل القرن الماضي، منتهياً إلى أننا «كلما توسعنا وتعمقنا في دراسة تاريخ الدول الأوروبية ازددنا يقيناً بأن معالم الاختلاف والانقسام فيها لم تكن قط أقل من التي تجلت في تاريخ العرب بوجه عام».

ومع ذلك لاحظ الحصري أن الرومان قد تميزوا بين أُمم التاريخ القديم بالاتحاد والانتظام، بحيث عاشت امبراطوريتهم مدة أطول من مثيلاتها بوجه عام، غير أنه لاحظ أن هذا الامتياز نتج من توفر عوامل مساعدة لم تتيسر لغيرها هي التدرج الذي تكونت به السلطة الرومانية، مما ساعد على رسوخ في الأوضاع الجديدة واستقرارها، وأن الامبراطورية الرومانية قد شملت سواحل البحر المتوسط ولم تبتعد عنها كثيراً، وكانت روما تمثل نقطة مركزية في هذا البحر، مما ساعد على اتصالها بمختلف أجزاء الامبراطورية بسرعة وسهولة بالنسبة إلى وسائط النقل المعلومة في تلك العصور[٢٨]، وذلك على عكس العرب الذين انتشروا بعد الهجرة النبوية بسرعة خارقة في بقاع واسعة جداً من القارات الثلاث المعلومة قديماً، ففتحوا خلال قرن واحد بلاداً أوسع بكثير مما فتحه الرومان خلال ثمانية قرون.

---

(٢٧) ساطع الحصري، «فوائد ومضار،» في: الحصري، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، ص ٢٨.

(٢٨) ساطع الحصري، «هل الشقاق طبع في العرب،» في: ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٣٣ ـ ١٣٩ (نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٥١).

وقد تساءل الحصري في نهاية تحليله هذا «قولوا لي: كيف كان يمكن أن تبقى تلك السلطنة المترامية الأطراف مصونة من مغبة الانقسام مدة طويلة من الزمن بالرغم من اختلاف الشعوب الكثيرة التي دخلت تحت حكمها، وبالرغم من طول المسافات الهائلة التي كانت تفصل ثغورها عن عاصمتها، وضآلة الوسائط التي كانت تضمن اتصال هذه العاصمة بتلك الثغور؟ قولوا لي: أية سلطنة من السلطنات التي يذكرها التاريخ القديم والوسيط استطاعت أن تسيطر على مثل هذه البقاع المترامية الأطراف، مدة أطول من التي سيطر عليها العرب، دون أن تتعرض إلى اختلافات وانقسامات؟»[٢٩].

ويلاحظ على التحليل السابق أن الحصري في الواقع لم يكن يقدم تفسيراً للخلافات العربية، ولكن للتفكك الذي اعترى «الدولة الإسلامية»، واللافت للنظر أنه لم يكتف باستخدام نظريته التفسيرية المعتمدة على «المبدأ القومي» في تفسير هذا التفكك، وإنما ركز على اعتبارات جيوبوليتيكية ولوجستيكية، كذلك لم يستخدم العامل الخارجي في تفسير تلك الخلافات وذلك التفكك، على الرغم من تركيزه عليه في تفسير واقع التجزئة العربية الذي عاصره.

ومن ناحية أخرى نفى الحصري أن يكون ابن خلدون يقصد بالعرب الذين تحدث عنهم في **مقدمته** ووصفهم بأنهم «أصعب الأمم انقياداً بعضهم لبعض للغلظة والأنفة وبعد الهمة والمنافسة في الرياسة»، واستشهد بالسلوكيات التي نسبها ابن خلدون للعرب على أنه ـ أي ابن خلدون ـ قد قصد بهم حصراً العربان أو البدو بوجه خاص وليس أفراد الأمة العربية بوجه عام[٣٠].

٢ ـ تفسير واقع التجزئة العربية

لفت ساطع الحصري النظر إلى «أن العالم العربي لم ينقسم في أي عهد من عهود تاريخه الطويل بقدر ما انقسم منذ ثلث قرن»[٣١]، (نشر هذا التحليل في عام ١٩٥١، أي أنه كان يقصد واقع التجزئة الذي تلا الحرب العالمية الأولى)، وأرفق بتحليله هذا خارطة زمنية أبدع في تصميمها تثبت وجهة نظره هذه، وتؤكد أن الحدود السياسية للدول العربية الحالية تداخلت في فترات تاريخيه عديدة[٣٢]، محاولاً بذلك إثبات كثافة التفاعلات العربية عبر الزمن من جانب، وهشاشة الحدود السياسية القطرية من جانب آخر[٣٣].

وعندما انتقل الحصري إلى تفسير واقع التجزئة العربية، لم يكن ثمة شك في أنه قد رده على نحو أساسي إلى العوامل الخارجية، فقد تتبع عملية تكوين الدول العربية القطرية في أعقاب تفكك الامبراطورية العثمانية منتهياً إلى «أن الحقائق والوقائع.. لا تترك مجالاً للشك في أن انقسام الولايات العربية إلى دول عديدة إنما حدث من جراء مساومات الدول الأجنبية ومطامعها، لا من جراء نزعات أهالي البلاد ومصالحهم، كما أن تخوم الدول المذكورة تقررت

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٣١) «البلاد العربية منذ ظهور الإسلام،» في: الحصري، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٣٢) انظر: ساطع الحصري: «القومية العربية،» في: الحصري، **آراء وأحاديث في القومية العربية**، ص ٤٣، و«حول الإيمان والمعرفة،» في: الحصري، **حول القومية العربية**، ص ١٨.

(٣٣) الحصري، «الوحدة القومية ووحدة الصراع،» ص ٢٥٥.

بناء على رغبات تلك الدول الأجنبية واتفاقاتها، لا بناء على ضرورات الأوضاع الطبيعية أو بناء على مقتضيات المصالح المحلية»[٣٤]. وهكذا فإن «الفروق والاختلافات التي تشاهد الآن بين الدول العربية ـ من حيث النظم الإدارية والتشريعية والاقتصادية والاتجاهات السياسية ـ إنما هي بأجمعها من مواريث عهود الاحتلال»[٣٥]، وليست من الفروق الجوهرية بحد ذاتها، وقد يوجد مثلها داخل كل قطر عربي على حدة، وبالتالي فإنه لا مجال للشك «في أن هذه الفروق ستتضاءل كلما تخلصت الدول العربية من النظم التي ورثتها عن عهود الاحتلال والانتداب، وكلما عدلت النظم والأوضاع القائمة في بلادها وفق ما تقتضيه مصالحها الحقيقية بنظرات شاخصة نحو المستقبل البعيد، والمثل الأعلى الذي تنطوي عليه فكرة العروبة الخالدة»[٣٦].

ومن الواضح أن الحصري يعتبر الدول العربية القائمة كيانات مصطنعة، ولذلك اعترض على وجهة النظر القائلة بأن تلك الدول تعبّر عن تطور طبيعي للسناجق والإمارات والولايات السابقة إلى دول مستقلة تعبيراً عن تمايزها، واعتبر أن وجهة النظر تلك تخلط بين «الكيان المطلق» و«الكيان السياسي» وبين «الوحدات الإدارية» و«الوحدات السياسية»، ورد عليها متسائلاً «إذا كانت الولايات والسناجق كيانات واقعية، وإذا كان من الطبيعي أن تندرج.. إلى دول مستقلة.. يجدر بنا أن [نسأل] لمَ لمْ تتدرج جميعها إلى الاستقلال؟ ولماذا اندمج بعضها مع بعض في كيان سياسي واحد؟.. ولماذا تكونت محل ست ولايات ونحو عشرين سنجقاً أربع دول فقط..؟». واعتبر ذلك دليلاً قاطعاً على بطلان نظرية الكيانات الواقعية التي تحاول تعليل تعدد الدول العربية بتدرج السناجق والولايات نحو تكوين دول مستقلة[٣٧].

وفي السياق نفسه، رد على وجهة النظر القائلة بتفسير نشوء تلك الكيانات بتعدد اللهجات التي تختلف اختلافاً بيناً من دولة إلى أخرى بعدم وجود لهجات عربية متجانسة داخل الحدود السياسية لكل قطر عربي، «فلو كان عدد الدول وحدودها من الأمور التي تتعين وتتقرر بعدد اللهجات وحدودها لوجب أن تنقسم كل واحدة من الدول العربية القائمة الآن أيضاً إلى دويلات عديدة»[٣٨].

ولا يترك هذا التحليل مجالاً للشك في أن الدول الأجنبية الاستعمارية سوف تعمل على إدامة هذه الفروق وتكريسها، «فإن الدول المحتلة والمنتدبة لا ترتاح إلى تكتل الشعوب العربية، فهي ترى من مصلحتها أن يستمر التباعد والتخالف بين هذه الشعوب، بل يتفاقم ويتأيد». وضرب مثالاً على هذا بالسلوك الفرنسي بصفة خاصة طوال مدة الانتداب على سوريا ولبنان، ونجاح هذا السلوك بالتأثير في بعض الناس، ومع ذلك فقد قدر أن العوامل السابقة لم تعد تسيطر على الموقف كلية لوجود عوامل معاكسة تعمل باتجاه الترابط، ويأتي التطور في وسائل المواصلات في مقدمة هذه العوامل، وهو ما أتاح مزيداً من التواصل العربي (ضرب مثالاً في هذا السياق بحركة الاصطياف في لبنان ودور الصحافة والإذاعة والشعر والآداب والتمثيل في تكوين

---

(٣٤) انظر: الحصري، «القومية العربية،» ص ٣٨ ـ ٤٠.

(٣٥) ساطع الحصري، «البلاد العربية،» في: الحصري، **العروبة أولاً!**، ص ١٤ ـ ١٥.

(٣٦) «تمهيد،» في: ساطع الحصري، **حول الوحدة الثقافية العربية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٨ (نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٥٩).

(٣٧) ساطع الحصري، «أسطورة الكيانات الواقعية،» في: الحصري، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**.

(٣٨) ساطع الحصري، «نظرية تعدد الدول حسب تعدد اللهجات،» في: المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٧.

شعور مشترك عام، وبخاصة في ضوء الدعوة التي يقوم بها القوميون والتي استجاب لها عدد من الحكومات التي أدخلت في مناهجها الأبحاث التي تخدم الغاية القومية)[٣٩].

ومع ذلك، فقد رصد الحصري بدقة كيف أن الدولة القطرية ذاتها بما تمارسه من سن للقوانين وتنظيم للاقتصاد وتوجيه للثقافة تؤدي إلى شيء كثير أو قليل من التباعد بين الشعوب التابعة لها، على الرغم من وحدة الأمة التي تنتسب إليها، وبخاصة مع تكون طائفة من الزعماء والحكام والساسة ترتبط بالأوضاع القائمة وتدعو للحفاظ عليها[٤٠]، بل لقد امتد الحصري بهذا التحليل إلى البيروقراطية الحكومية بالمعنى الواسع، فأوضح كيف أن «طائفة الموظفين تكون بوجه عام أشد ارتباطاً بالدولة القائمة، ولذلك تكون مرتعاً خصباً لنوازع الاقليمية، لأن الموظف يتطلع إلى الرقي الوظيفي في إطار النظام القائم، ولذلك يتهيب من تغير الأوضاع القائمة وينزع إلى مبدأ المحافظة على كيان الدولة، وقد ضرب مثالاً محدداً على هذا بما وقع في العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما غادره المعلمون الأتراك، وكان عدد حملة الشهادات العالية من العراقيين محدوداً جداً، فتولت طائفة من معلمي المدارس الابتدائية التدريس في المدارس الثانوية، وعندما تقرر اشتراط حيازة شهادة عالية للقيام بهذا التدريس استقدم المدرسون لهذا الغرض من سائر البلاد العربية، فجاء ذلك بمثابة ضربة لآمال هؤلاء، وصاروا يعتبرون المدرسين من خارج العراق «دخلاء» على البلاد».

وقد تساءل الحصري في كتاب وجهه إلى أحد كبار موظفي التعليم الذي استقال احتجاجاً على أمر الدخلاء: «إني لعاجز عن فهم معنى الوطنية التي تعتبر السوريين والمصريين دخلاء»، بل لقد وصل الأمر إلى حد القول بأن «فكرة الوحدة العربية دسيسة اختلقها السوريون ليتنعموا بخيرات العراق»، وراج في الفترة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٥ شعار «الوحدة دون توظف»[٤١] (أي دون جلب الموظفين من خارج القطر المعني)، وقد سبق الحصري بذلك منظري عملية الاندماج الدولي بعشرات السنين عندما لفت النظر إلى التأثير السلبي في مصالح نخبة ما كأحد معوقات الوحدة ومعاول هدمها حين تتم.

٣ ـ الرأي العام العربي وحالة التجزئة

ارتباطاً بتحليل ساطع الحصري لواقع التجزئة العربية، اهتم بأن يدرس انعكاسات هذا الواقع على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة، وقد قسم الحصري مواطني الدول العربية من المنظور القومي إلى ثلاث زمر أساسية:

---

(٣٩) ساطع الحصري: «نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية منذ نشوب الحرب العالمية الأولى حتى تكّون جامعة الدول العربية،» في: ساطع الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ (نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥١ وهو يمثل مجموعة محاضرات ألقيت في قاعة الجمعية الجغرافية بالقاهرة بدعوة من كلية الآداب سنة ١٩٤٨)، و«العلاقات الثقافية بين البلاد العربية،» في: الحصري، **آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة**، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٤٠) الحصري، «نشوء الفكر القومية في البلاد العربية منذ نشوب الحرب العالمية الأولى حتى تكوّن جامعة الدول العربية،» ص ١٦٣.

(٤١) ساطع الحصري، «ميول الموظفين،» في: ساطع الحصري، **الاقليمية: جذورها وبذورها**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢١ ـ ٢٣ (نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٦٣).

الزمرة **الأولى** تقول بوحدة الأمة العربية على الرغم من تعدد دولها، وترى من الضروري العمل لتوحيد الأمة بشكل من الأشكال، وفيما بعد أوجد الحصري تقسيماً فرعياً داخل هذه الزمرة بين من يرون وجوب اتحاد بعض الدول العربية «قبل غيرها» أو دون غيرها ـ في إشارة مبكرة إلى ظاهرة التجمعات الفرعية في الوطن العربي ـ وضرب أمثلة لذلك بالداعين إلى وحدة سوريا مع الأردن أو مع لبنان أو العراق.. الخ، مفرقاً بين من يعتبرون هذا الاتحاد الجزئي غاية لذاته ومن يعتبرونه تمهيداً لاتحاد أشمل، بل لاتحاد عام، ومن يعارضون هذه الاتحادات الجزئية من حيث الأساس لأنها تعرقل وتعيق الاتحاد التام المنشود.

والزمرة **الثانية** تتمسك بالاقليمية الناتجة من تعدد الدول العربية، وتعتبر أهالي كل دولة منها أمة قائمة بذاتها منتهية إلى وجوب بقاء هذه الدول منفصلة في الحال والاستقبال.

والزمرة **الثالثة** تسلم بوجود أمة عربية، ومع ذلك ترى المصلحة في بقاء كل دولة عربية مستقلة عن غيرها، ولذلك تعارض الاتحاد العربي، وإن وافقت على نوع من التكتل باتفاقيات خاصة أو عامة(٤٢).

نشر هذا التحليل لساطع الحصري لأول مرة في عام ١٩٥١، وفي كتابه **دفاع عن العروبة** الذي نشر للمرة الأولى في عام ١٩٥٦ كرر الحديث عن هذه المسألة، وإن حصر الاستقطاب الفكري في الأمة العربية بين فريق الاقليميين وفريق القوميين، واستعرض البلبلة الناشئة في الأفكار نتيجة الصراع بين الفريقين؛ فالاقليميون يتهمون القوميين بالتقصير في واجباتهم تجاه الدول القائمة والسير وراء الأوهام، بينما يتهم القوميون الاقليميين بعدم إدراك واجباتهم نحو الأمة وعدم إدراك سمو معاني الأمة والوطن. ورصد بين هؤلاء وأولئك فريق النفعيين الذين يسعون تارة لتقوية الإقليمية للاحتفاظ بالمنافع التي اكتسبوها أو الحصول على منافع جديدة، وتارة لارتداء مسوح القومية للوصول إلى أهداف شخصية على النحو الذي يسيء للفكرة القومية، وتارة ثالثة للتحلل من الإقليمية والقومية معاً.

ومع أن الحصري قد أشار بأسى إلى أن الأحوال لم تتغير في الأمة العربية (عام ١٩٥٦) منذ كتب تحليله الأول في عام ١٩٥١، إلا أنه رصد عدداً من التطورات الايجابية وعلى رأسها تلك التي أحدثتها الثورة المصرية بتقدير رجالها لعروبة مصر، وإدراكهم للقدرة الكامنة في فكرة الوحدة العربية لمستقبل مصر بوجه خاص ومستقبل سائر البلدان العربية بوجه عام، وإعلانهم لذلك كله إيمانهم بالعروبة. ومن ثم أخذت فكرة القومية العربية تنتشر في مصر بعد قيام الثورة بسرعة كبيرة محققة للحصري أمنية طال انتظاره لها على النحو الذي يدركه كل من تابع سجالاته الفكرية العديدة مع رجال الفكر في مصر حول قضية العروبة بعامة، وعروبة مصر بخاصة.

كذلك أشار الحصري إلى اشتداد الوعي القومي في جميع أنحاء المغرب العربي، ولكنه رصد في الوقت ذاته تعرض الفكرة القومية العربية في بعض الميادين لشيء من الفتور والاسترخاء الذي وصل إلى حد التراجع والارتداد في بعض الأحوال، ملمحاً إلى ارتباط العراق بحلف بغداد (دون أن يشير إلى ذلك صراحة) ومشيراً في الوقت نفسه إلى استمرار غياب

---

(٤٢) ساطع الحصري، «التيارات الفكرية حول القومية العربية،» في: الحصري، **آراء وأحاديث في القومية العربية**، ص ٢١ ـ ٢٢.

الإيمان لدى طائفة من الكتّاب والساسة بالوحدة العربية، ومنهم من يكتفي بموقف سلبي بينما يزدري آخرون كل من يؤمن بالوحدة العربية ويتهمهم بالخيالية وضعف التفكير وصولاً إلى الذين يعتبرون العروبة من الأمور الضارة التي يجب محاربتها(٤٣).

ثالثاً: بناء الوحدة العربية لدى ساطع الحصري

كانت الوحدة بالنسبة لساطع الحصري هي مشروع المستقبل. صحيح أنه يقوم على الخيال، لكنه لا يتردد في القول: «إن ثمة خيالاً هو أشد حيوية من الواقع، لأن الواقع الحالي كثيراً ما يمثل الماضي البالي، في حين أن الخيال الحالي قد يحمل في أحشائه الاستقبال الحقيقي. وأنا أعتقد أن فكرة العروبة والاتحاد العربي إنما هي من أحسن الأمثلة على هذا النوع من الخيال»(٤٤). نشر هذا الرأي للحصري لأول مرة عام ١٩٥١، ولذلك كان من حقه أن يكرر في عام ١٩٥٩ ما نشر في عام ١٩٥١، وأن يضيف إليه أن فكرة الوحدة العربية قد اجتازت طور «الخيال المحض» ودخلت في طور «التنفيذ والتحقيق»، «فإننا الآن لسنا في بداية الطريق المؤدي إليها، بل دخلنا فيه فعلاً، وقطعنا فيه شوطاً كبيراً، بعد اقتحام الكثير من العوائق والعقبات، وإن كان ما بقي أمامنا الآن لا يزال طويلاً شاقاً». وبعد أن يستعرض التطورات الإيجابية في حركة التحرر والتوحد العربيين في العقود الأربعة الأخيرة من التاريخ العربي المعاصر، وكذلك التطور الإيجابي في الوعي القومي، ينتهي إلى أن «ما تم تحقيقه من مستلزمات الوحدة العربية منذ ذلك التاريخ، ولا سيما خلال السنوات الخمس الأخيرة، لا يترك مجالاً لاعتبار القضية خيالية بعد الآن»(٤٥).

ومن الواضح من متابعة كتابات ساطع الحصري في صدد تحقيق الوحدة العربية أنه يعلي هذا الهدف في سلم أولوياته على باقي الأهداف دون تردد، وهو موضوع لم يشر إليه صراحة، ربما لأنه كان يعتبره بديهياً، وإن كان سيتضح بشكل صريح عندما تناول موقفه من بعض القضايا في هذا الجزء من الدراسة، وبصفة خاصة مسألة الاتحادات الجزئية.

ويتناول هذا الجزء في السياق السابق التصور الذي قدمه الحصري لعبور واقع التجزئة العربي إلى المثالية الوحدوية، ويضم أربع نقاط فرعية هي:

١ ـ منهج العمل الوحدوي

يثير البحث في منهج العمل الوحدوي لدى الحصري أكثر من مسألة فرعية تتعلق بطبيعة الوحدة كعمل طوعي سلمي يقوم على الدعوة ولا يقوم على العنف، وكذلك كعمل تدرجي يمكن أن يتم على مراحل، والنهج الوظيفي في تحقيق الوحدة، ونظرية الاقليم القاعدة أو الدولة القائد في تحقيق الوحدة.

وفيما يتعلق بالسعي لتحقيق الوحدة كعمل طوعي سلمي يقوم على الدعوة لا العنف، نفى الحصري على نحو قاطع ما ذهبت إليه صحيفة **العمل** (لسان حال الكتائب اللبنانية) في قولها

---

(٤٣) الحصري، **دفاع عن العروبة**، «مقدمة،» ص ٨ ـ ١١.

(٤٤) ساطع الحصري، «بين الخيالية والواقعية،» في الحصري، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، ص ١٠ ـ ١١.

(٤٥) الحصري، «أمنية الوحدة،» ص ٢٦٥ ـ ٢٦٩.

بأن «الدولة تنساق للتغاضي عن مصالح الشعب والأفراد يوم يكون همها الأول تثبيت وحدتها على جيش قوي مثلاً وعلى تحالفات أجنبية». وألمح إلى أن صحيفة **العمل** تخلط بين الدول القومية والامبراطوريات، فالأخيرة تحكم قوميات عديدة، ولذلك تحتاج إلى الجيش القوي لتثبيت حكمها على تلك القوميات. أما الدولة القومية، فلا تحكم إلا أمة واحدة، ولذلك لا تحتاج إلى مثل ذلك الجيش، «فإن الوحدة فيها تكون طبيعية وطواعية»[٤٦].

ولذلك أبدى الحصري دهشة واستنكاراً بالغين عندما أدلى ميشيل عفلق بحديث إلى الكاتب الفرنسي بنوامشان نشره في كتاب **ربيع عربي** جاء فيه «لقد نظمنا الشبيبة في حلقات وفروع وقوماندوسات» (أي فرق الفدائيين والمغاوير)، فهذه الفرق وفقاً للحصري يمكن أن تغتال أشخاصاً أو تصل بحزب إلى سدة الحكم، لكنها لا تستطيع أن تقضي على نوازع الأنانية والإقليمية أو بث الإيمان بوحدة الأمة العربية[٤٧]، وهي أول المهام التي كان يراها الحصري في الطريق لتحقيق الوحدة العربية، كما يتضح في إجابته عن سؤال: ما هي الوسائل العملية لتحقيق الوحدة العربية؟ بقوله: «إني أعتقد أن أول ما يجب عمله لتحقيق الوحدة العربية ـ في الأحوال الحاضرة ـ هو إيقاظ الشعور بالقومية العربية وبث الإيمان بوحدة هذه الأمة»[٤٨]، ويتطلب هذا بدوره «بذل الجهود الكثيرة لاستئصال جذور الآراء والمعتقدات المخالفة التي تسلطت على أذهان الكثيرين، مع مواصلة الجهود لوقاية هذا الإيمان من تأثير التيارات التي تعمل لزعزعته وإضعافه بوسائل شتى»[٤٩]. ولا تترك حياة الحصري ومجادلاته الفكرية شكاً في أنه يقصد بالاستئصال ذلك القائم على منازلة الحجة بالحجة، وليس أي شيء آخر يتصف بالعنف. ومع ذلك، فإن موقفه الإيجابي من تكوين الدولة السعودية على نحو ما سيجيء يدفع إلى الاعتقاد بأنه لم يعارض بشكل ضمني استخدام القوة لتحقيق الوحدة.

أما التدرج في تحقيق الوحدة، فقد أشار إليه الحصري في حديثه عن وحدة مناهج التعليم بقوله إنه لا شك في أن ذلك سيتحقق بصورة تدريجية[٥٠]، ويعني ذلك أنه لم يرفض مبدأ التدرج في تحقيق الوحدة، وهو ما يتسق مع موقفه من بعض المشروعات والخطوات الوحدوية الجزئية على سبيل المثال على نحو ما سيجيء.

أما النهج الوظيفي في تحقيق الوحدة، فيشير إلى ذلك النهج الذي ارتأى بعض علماء العلاقات الدولية أنه ييسر عملية تحقيق الوحدة بإجراء عملية التوحيد في مجالات محددة تتجنب في البداية الحساسيات السياسية، ويمكن عن طريق زيادة عددها تباعاً الوصول إلى الوحدة الشاملة. ويفهم من آراء الحصري في مواضع عديدة أنه كان مؤيداً لهذا النهج، وفي الواقع يمكن القول بأنه كان سباقاً في هذا السياق، فقد اعتبر أن تكوين الجامعة العربية جاء محصلة لعدد من المؤتمرات العربية المهنية المتخصصة في المجالات الطبية (منذ عام ١٩٣٧) والقانونية (منذ عام ١٩٤٤) والهندسية (منذ عام ١٩٤٥) والسياسية (منذ عام ١٩٣٧)، ويعلق الحصري على هذه المؤتمرات بقوله: «ولا حاجة إلى القول ان جميع هذه الاجتماعات والتشكيلات

---

(٤٦) الحصري، «قضايا مختلفة: كلمة الوحدة،» ص ٥٣.

(٤٧) ساطع الحصري، «نظرتي إلى حزب البعث،» في: الحصري، **الاقليمية: جذورها وبذورها**، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٤٨) الحصري، **العروبة أولاً!**، «مقدمة،» ص ٧.

(٤٩) الحصري، «حول الإيمان والمعرفة،» ص ١٩ ـ ٢٠.

(٥٠) الحصري، «العلاقات الثقافية بين البلاد العربية،» ص ٩٤.

الشعبية والحكومية المتفرقة والمؤقتة كان من الطبيعي أن تمهد السبل إلى منظمة دائمة تتولى تنسيق شؤون الدول العربية»[٥١].

كذلك أعلن الحصري اعتقاده بضرورة توحيد اقتصادات البلدان العربية لكي تكمل بعضها بعضاً، وتكون قوة اقتصادية ودولية كبيرة[٥٢]، غير أنه أعطى أهمية خاصة للوحدة الثقافية (وهو أمر مفهوم في إطار نظريته في القومية) إلى الحد الذي قال معه: «إني أعتقد أن توحيد الثقافة من أهم العوامل التي تهيئ سائر أنواع التوحيد، وأقول بلا تردد: اضمنوا لي وحدة الثقافة وأنا أضمن لكم كل ما بقي من ضروب الوحدة»[٥٣].

ومما سبق يتضح أن الحصري لم يعترض على الوظيفية، بل لقد اعتقد أن تطبيق النهج الوظيفي على المجال الثقافي جدير بأن يضمن تحقيق الوحدة العربية ككل، غير أنه يجب أن يكون واضحاً أنه إذا كان لم يعترض على الوظيفية، فإن هذا لم يكن يعني لديه أنه يمكن أن يكتفي بقبول وحدة في ميادين محددة، وإنما كان يعني فقط مجرد اعتقاده بأن الوحدة في ميدان أو غيره (كوحدة الثقافة مثلاً) سوف تؤدي إلى تفعيل عملية التوصل إلى الوحدة الشاملة، ويقول الحصري تأكيداً لهذا المعنى: «أكرر القول بأن الوحدة العربية التي نتوق إليها، والتي ندعو إلى المثابرة على العمل لتحقيقها، لا تعني «توحيد الأعمال والمساعي في ميادين محدودة لغايات معينة»، بل تعني: «توحيد الأعمال والمساعي في جميع الميادين»، وبتعبير أقصر وأشمل: انها تعني «توحيد الحياة القومية» بكل ما في هذه الكلمة من معان سامية»[٥٤]. ولذلك يمكن أن ينتقد ساطع الحصري في هذه الجزئية على أساس أنه لم يتوقف كما فعل غيره من علماء العلاقات الدولية فيما بعد عند حدود الوظيفية، وكيف أنها لم تستطع بحد ذاتها أن تنجز شيئاً يذكر على طريق تحقيق الوحدة دون توفر إرادة سياسية للدول الداخلة في عملية الوحدة.

أما نظرية الإقليم القاعدة أو دور الدولة القائد في تحقيق الوحدة، فلم يتعرض لها الحصري صراحة، ومع ذلك فقد اهتم بمصر ودورها في تحقيق الوحدة العربية على النحو الذي يمكن أن يقترب به من هذا المفهوم، وأشار صراحة إلى أنه يتمنى بكل جوانحه أن تعمل مصر للوحدة العربية ما عملته بروسيا في سبيل تحقيق الوحدة الالمانية أو «البياده مونته» في سبيل تحقيق الوحدة الإيطالية[٥٥]. وبعد نقاش للزعم بأن الوحدة العربية تطلب من مصر التنازل عن مصريتها يقول الحصري: «إن دعاة الوحدة العربية لم يقولوا ولن يقولوا لمصر «إنسي نفسك»، بل انهم يقولون وسيقولون لها «استزيدي من ثروة نفسك» بالعمل على توحيد أبناء لغتك. إنهم لم يقولوا ولن يقولوا لها «اتبعينا»، بل يقولون وسيقولون لها «سيري إلى الأمام ونحن نتبعك على الدوام»[٥٦]. ويتسق هذا الموقف من جانب الحصري مع اهتمامه بتفنيد كل الدعاوى التي تبعد عن الإيمان بعروبة مصر أو تشوش عليه[٥٧]، كما سبقت الإشارة إلى تطبيق رؤيته

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨، والحصري، «نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية منذ نشوب الحرب العالمية الأولى حتى تكوّن جامعة الدول العربية،» ص ١٦٩.

(٥٢) ساطع الحصري، «آراؤهم،» في: الحصري، **العروبة أولاً!**، ص ٩٤.

(٥٣) الحصري، **حول الوحدة الثقافية العربية**، «تمهيد،» ص ٧.

(٥٤) الحصري، «الوحدة القومية ووحدة الصراع،» ص ٢٥٨.

(٥٥) الحصري، «آراؤهم،» ص ٨٩.

(٥٦) الحصري، «بين مصر والعروبة: كتاب مفتوح إلى الدكتور طه حسين،» ص ٧٧.

(٥٧) انظر: المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٨١.

للعلاقة بين الوحدة والمصلحة (أو المنفعة) على مصر بصفة خاصة.

وقد نشرت للحصري عام ١٩٣٦ مقالة تظهر مبرراته لإعطاء مصر هذا الدور الذي ارتآه لها وطالبها به، ويبدأ الحصري مقالته هذه بقوله: «لقد زودت الطبيعة مصر بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة في إنهاض القومية العربية»، ويتحدث بعد ذلك عن موقعها الجغرافي المتوسط، وعن أنها تكوّن أكبر كتلة من الكتل التي انقسم إليها العالم العربي، ولديها حظ أوفر من غيرها من الحضارة العالمية الحديثة، فضلاً عن أنها أصبحت أهم مركز من مراكز الثقافة في البلاد العربية، وأنها أغنى هذه البلاد بأجمعها وأقدمها في تشكيلات الدولة العصرية، وأقواها في الأدب وأرقاها في الفصاحة(٥٨).

وقد أشار الحصري في محاضرة له أُلقيت في عام ١٩٤٨ إلى أن إحساس القوى الكبرى بهذا الدور المصري وتخوفها منه سبق إحساس مصر به، وذكّر في هذا السياق بإحجام الدولة العثمانية عن مشاركة انكلترا في احتلال مصر على الرغم من مطالبة الأخيرة لها بمشاركتها في هذا الاحتلال. ولم يجد الحصري سبباً لهذا الإحجام سوى ما ورد في المذكرات التي نشرها الصدران الأعظمان سعيد باشا وكامل باشا ـ وكانا قد تناوبا الحكم خلال أزمة احتلال مصر ـ من إشارات تكشف عن أن الوزارة العثمانية القائمة عندئذٍ قررت تلبية طلب الدول في إرسال جيش عثماني إلى مصر لتهدئة الأحوال، ووضعت الخطط اللازمة لذلك، ووافق السلطان عبد الحميد على ذلك، غير أنه عدل في صباح اليوم التالي قائلاً: «أخشى أن يؤدي ذلك إلى عواقب خطيرة، فإن الجنود الذين يذهبون إلى مصر قد يعجبون بها، وينجذبون إليها، ويتأثرون بها، وعندما يرجعون إلى بلادهم لا يرتاحون إلينا». وظل السلطان عبد الحميد وفقاً لتلك المذكرات متمسكاً بهذا الرأي.

وأضاف الحصري أمثلة أخرى بالإشارة إلى صورة من خطاب قنصل فرنسا في سوريا إلى سفيرها في الآستانة في عام ١٩١٣ يدل على مبلغ تخوف فرنسا من تأثير مصر في سوريا، إذ جاء في الكتاب رداً على شائعة تعيين الأمير عمر طوسون باشا المصري والياً على سوريا أن هذا التعيين «على فرض تحققه سيكون ضربة مدهشة على نفوذنا في سوريا»، وأنه سوف يكون «مضراً بحقنا بقدر ما يكون مضراً تعيين رجل ألماني بل أشد تأثيراً»، كما أشار إلى أن الخطاب نفسه تضمن أن إحدى التهم الموجهة إلى شكري العسلي، الذي حكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم شنقاً في دمشق، هي أنه ألقى خطاباً في ميدان إبراهيم باشا في القاهرة قال فيه: «إن مصر والشام أختان بينهما رابطة الدين واللسان والعنصرية، وهذا التمثال [أي تمثال إبراهيم باشا] يشير بيده إلى البلاد الشامية»(٥٩).

غير أنه إذا كان الحصري قد آمن بدور مصر القيادي في تحقيق النهضة القومية والوحدة العربية، فقد تصدى في الوقت نفسه للمبالغات الممجوجة أو الرؤى المنحرفة لهذا الدور، فعندما ذكر عبد الرحمن عزام في ندوة لمجلة **المصور** المصرية في عام ١٩٥٣ أن مصر «تستطيع أن تدّعي أن لها قرابة بكل الناس»، وأن الله قد «وضعها في وسط الدنيا لتستطيع أن تمد يدها

---

(٥٨) ساطع الحصري، «دور مصر في النهضة القومية العربية،» في: الحصري، **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية**، ص ٨٩.

(٥٩) الحصري، «نشوء فكرة القومية في البلاد العربية منذ نشوب الحرب العالمية الأولى حتى تكوّن جامعة الدول العربية،» ص ١٦٥ ـ ١٦٧.

للناس جميعاً»، وأن مصر مركز إشعاع عالمي مستمر «فنحن هنا في القاهرة إذا غضبنا غضب الناس لنا، وإذا رضينا رضي الناس من جميع الألوان والأفكار»، تساءل الحصري «لا أدري كيف يكون لمصر قرابة بكل الناس» و«ما معنى وسط العالم؟ أما كان اليونانيون يعتبرون بلادهم وسط العالم؟»، واعتبر أن حديثه عن مصر كمركز إشعاع عالمي مستمر من قبيل «المبالغات المضحكة»، «لأن الأمة أو الجماعة التي تستطيع أن تقول مثل هذا القول لا توجد على وجه البسيطة الآن، كما أنها لم توجد في الماضي، ولن توجد في المستقبل أيضاً».

كما أن الحصري رد بشدة على نظرية المجال الحيوي التي وردت ضمن آراء عبد الرحمن عزام، واعتبر بموجبها سوريا ساحة حيوية لمصر من المنظور الاستراتيجي، والبلاد العربية جمعاء ساحة حيوية لمصر من المنظور الاقتصادي، وذكر الحصري في هذا السياق أن تعبير الساحة الحيوية إنما هو من التعبيرات التي تستعملها الدول الطامحة لتبرير أعمالها الاستعمارية والاستفزازية، وبذلك فإن ما يقوله عبد الرحمن عزام لا يختلف عما يقوله الفرنسيون مثلاً لتبرير استيلائهم على الجزائر وتونس، واستمرارهم في استعمار تلك البلاد، وقارن الحصري بين آراء عبد الرحمن عزام وآراء زعماء الحركة القومية في بروسيا الذين كانوا يقولون دائماً «لا فرق بين بروسيا وبين سائر البلاد الألمانية» و«بروسيا في خدمة الفكرة الألمانية» و«رسالة بروسيا السامية هي تحقيق الوحدة الألمانية». وزاد الحصري على ذلك أن اعتبر أن هذه الآراء المنسوبة لأول أمين لجامعة الدول العربية، قضى في منصبه هذا سبع سنوات، تفسر إخفاق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أداء الرسالة القومية التي عهد بها إليها[٦٠]، وهو موضوع سنعود إليه فيما بعد.

٢ ـ نطاق العمل الوحدوي

ينصرف مفهوم نطاق العمل الوحدوي في هذا التحليل مباشرة إلى قضية الوحدة الشاملة والوحدات الجزئية، بمعنى: هل تكون الوحدة العربية المطلوبة بالضرورة شاملة لكل الدول العربية القائمة أم أن ثمة أشكالاً للوحدة يمكن أن تبدأ جزئية بوحدتين أو أكثر استناداً إلى توفر مقومات الوحدة بشكل أعمق في هذه الوحدات. وتتصل هذه الأسئلة كما هو واضح بقضايا مطروحة في الواقع العربي الراهن، وبصفة خاصة قضية التجمعات الإقليمية أو الفرعية العربية وموقف الفكر العربي القومي إزاءها. وبينما اتسم موقف هذا الفكر إزاء تلك الأسئلة بشيء من الحيرة التي أدت بدورها إلى نوع من أنواع الانقسام، كان لساطع الحصري موقفه المحدد المبني على إيمانه الايديولوجي بقضية الوحدة العربية ووضوح الرؤية لديه بهذا الخصوص.

الأمر الذي لا شك فيه بداية أن مجمل نظرية ساطع الحصري في القومية يفضي إلى أن يكون مطالباً بالوحدة الشاملة مؤيداً لها، وفي هذا السياق رد على القائلين بأن ما هو شائع في الأذهان من أن القوة بالوحدة أو الاتحاد يجب ألا يؤخذ على علاته لأنه «لا يحدد مدى الوحدة ولا عدد المتوحدين»، فأولى به أن ينطبق على أصغر عدد وأضيق مجال «استناداً إلى أن العمل «يسهل.. ويعمق ويعطي النتائج المجدية، كلما انحصر مجاله وضاق». وقد رد الحصري على هذا المنطق بمنطق مضاد يستند إلى الحجة ذاتها: «إنهم يقولون ذلك، ولكنهم لا يسيرون مع

(٦٠) الحصري، «آراؤهم» ص ٨٣ ـ ٩٠.

مقتضيات قولهم هذا إلى النهاية، ولا يقولون لماذا يتوقفون في هذا المضمار عند حدود الدول القائمة، ولا يقترحون تجزئة هذه الدول أيضاً إلى أجزاء أصغر فأصغر، ما داموا يزعمون أن النتائج تكون أجدى كلما انحصر وضاق»(٦١).

وفي إطار موقف الحصري البديهي المؤيد لخيار الوحدة الشاملة بنى مواقفه من مشروعات الوحدة الجزئية استناداً إلى موقعها من هذا الخيار، فلم يعترض على ما يمكن أن يكون منها مفضياً إلى الوحدة الشاملة، وتصدى لتلك التي بدا بوضوح أنها تتنافس مع الوحدة العربية الشاملة بإقامة وحدات جزئية تستند إلى مفاهيم مناقضة لمفهوم القومية العربية، فتجعل من تلك الوحدات الجزئية غاية في ذاتها. بعبارة أخرى، فإنه لم يعترض على الوحدات الجزئية في ذاتها، وإنما بنى اعتراضه أو موافقته على موقعها من عملية تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

ومما يدل على أنه لم يعترض على الوحدات الجزئية في ذاتها موقفه من الدعوة إلى الوحدة الأردنية ـ العراقية، والتي راجت بصفة خاصة في أعقاب اغتيال الملك عبد الله. وقد استعرض حجج المعارضين لهذه الدعوة سواء تلك القائلة بأن الوحدة الأردنية ـ العراقية تخل بالتوازن القائم بين الدول العربية بتقويتها للهاشميين على حساب السعوديين، أو بأن الاتحاد يجب أن يكون شاملاً لجميع الدول العربية، أو بأنه خير للشعوب العربية أن تسعى إلى التحرر من قيود المعاهدات والاحتلالات قبل أن تفكر في الاتحادات، أو أن الحفاظ على الوضع القائم هو أفضل الحلول، ثم بيّن اختلافه مع هذه الحجج، وتأييده من ثم لفكرة اتحاد يشمل الأردن والعراق فقط، بمجموعة من التساؤلات حول مصير سوريا لو كانت مثل هذه الآراء قد ظهرت على مسرح السياسة السورية قبل عقود ثلاثة من السنين. ومن التفصيلات التي طرحها في أسئلته يتضح أنه يقول بجلاء إن هذه الحجج لو استخدمت في العشرينيات والثلاثينيات لكان معناها إبقاء سوريا دويلات متعددة، وهو ما يعني أنه يقف بوضوح إلى جوار الاتحادات الجزئية كخطوة في العملية الوحدوية الشاملة، وهو ما يتضح من قوله: «كان من حسن حظ الشعب السوري والأمة العربية أن أمثال هذه الآراء والنظريات من نظرية «لا اتحاد قبل التحرر» إلى دستور «إبقاء ما كان على ما كان» لم تستول على الأذهان في تلك الأزمان»(٦٢).

ومن الأهمية بمكان في هذا السياق الإشارة إلى ما يبدو واضحاً من أن الحصري يعطي أولوية لهدف الوحدة حتى على هدف التحرر، ناهيك عن الديمقراطية أو العدالة الاجتماعية التي لم يناقش علاقتهما أصلاً بالوحدة، وهو ما يشير إلى أولوية الوحدة لديه في منظومة أهدافه أو سلم أولوياته، وهي قضية سيقدر لها أن تثير حتى وقتنا هذا جدلاً فكرياً وسياسياً واسعاً ومتشابكاً.

كما استند الحصري في موقفه الرافض للحجج السابقة إلى موقف معترض على إعمال مبدأ التوازن أصلاً في تحليل السياسة العربية، إذ أبدى أسفه غير المحدود لمعارضة فكرة الوحدة أو الاتحاد بزعم أنها تخل بالتوازن بين الدول العربية، وتؤدي بذلك إلى تصدع الجامعة العربية، واعتبر هذا التفكير مخالفاً لروح القومية العربية مخالفة أساسية، لأن مفهوم التوازن في الطبيعة يتضمن في حد ذاته وجود تخالف وتعاكس بين قوتين أو أكثر، وفي السياسة يتضمن وجود تنافس وتخاصم بين دولتين أو كتلتين من الدول.

---

(٦١) الحصري، «فوائد ومضار،» ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٦٢) ساطع الحصري، «بين حلب وبين عمان،» في: الحصري، **العروبة أولاً**، ص ٢٧ ـ ٣٠.

ومن اللافت للنظر أن الحصري لم ينف صراحة وجود هذا التخالف أو التعاكس في الواقع العربي، وإنما استنكره، «فهل يجوز أن تقوم بين الدول العربية أمثال هذه الخصومات والمنافسات التي تستلزم إعمال الذهن لإيجاد التوازن بينها؟». ثم قرر أن هذه الخصومات التي يشير إليها دعاة التوازن في الوطن العربي ليست في حقيقة الأمر قائمة بين الشعوب العربية، حتى ولا بين الدول العربية، وإنما هي قائمة بين رؤساء بعض الدول، ولذلك دعا إلى بذل أقصى الجهود لإزالة تلك المنافسات عوضاً من اتخاذها ذريعة لتوقيف حركات الاتحاد، واعترض على القائلين بأن من شأن تكوين وحدات ثنائية أو ثلاثية أن يطيح بالجامعة العربية ويقسم الوطن العربي إلى معسكرين يتناصبان العداء السافر الصريح بعد أن كان مقنعاً، واعتبر على العكس أن إخراج التناقضات الخفية المقنعة إلى العلن هو السبيل لحلها[٦٣]. وسوف يتأكد موقف الحصري من الوحدة أو الاتحادات الجزئية عندما نتناول لاحقاً موقفه من تجربة الجمهورية العربية المتحدة.

ولأن هذا الموقف الواضح المساند للوحدات والاتحادات الجزئية انبثق من نظرته إليها كخطوة في عملية تحقيق الوحدة العربية الشاملة، فإن الحصري على العكس قد تصدى لمشروعات الوحدة الجزئية التي تستند إلى مفاهيم معادية أو معارضة لمفهوم القومية العربية، لما سيكون لها بداهة حال تحقيقها من تأثيرات سلبية أكيدة في الوحدة العربية. وفي هذا السياق نعرض لموقفه من المشروع الوحدوي للحزب القومي السوري، ومن المشروعات الداعية إلى تجزئة عملية الوحدة العربية إلى نطاقات فرعية بدا أن منطق الدعوة لها يستند إلى خصوصيات معينة، وأن المقصود بها أن تكون دائمة لا أن تكون خطوة إلى الوحدة العربية الشاملة.

كان الحصري قد حمل في كتابه **العروبة بين دعاتها ومعارضيها** على مفهوم القومية السورية الذي استند إليه الحزب القومي السوري (الحزب السوري القومي الاجتماعي فيما بعد) لما يعتبره من أن القومية السورية التي يدعو إليها مستقلة عن القومية العربية كل الاستقلال[٦٤]، وبالتالي وقف طويلاً أمام هذا «الضلال الفكري» كما سماه، والذي تتم الدعوة بموجبها إلى تحرير أجزاء الوطن الضائعة، وهي فلسطين وقبرص وسيناء وكيليكية والاسكندرون. ويعلق الحصري على هذه الآراء بقوله: «طبيعي أن إنقاذ فلسطين إنما يعني تحريرها من حكم الصهيونيين، وإنقاذ قبرص يعني تخليصها من حكم الانكليز، وإنقاذ الاسكندرون وكيليكية يعني تحريرهما من الأتراك، وأما إنقاذ سيناء فلا يمكن أن يعني إلا تخليصها من حكم المصريين! إذن فإن مصر التي تحكم سيناء أجنبية... مثل الإنكليز والأتراك والصهيونيين!». وتذكر الحصري في هذا السياق ما كان قد كتبه تحت عنوان «غزة بعد الاسكندرونة» بعد أن قرأ ما سطره أحد مريدي انطون سعادة بمناسبة خبر إنشاء إدارة مصرية في غزة، واعتباره ذلك بمثابة كارثة قومية نزلت على رأس سوريا مثل كارثة انتقال الاسكندرون إلى حكم الأتراك[٦٥].

---

(٦٣) ساطع الحصري، «العروبة في ميثاق جامعة الدول العربية،» في: الحصري، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، ص ١١٤ ـ ١١٦.

(٦٤) ساطع الحصري، «نقد آراء انطون سعادة مؤسس الحزب السوري القومي،» في: المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ١٠٨.

(٦٥) ساطع الحصري، «القومية الاعتباطية التي يدعو إليها مريدو انطون سعادة،» في الحصري، **دفاع عن العروبة**، ص ١٥ ـ ١٦.

ومع ذلك، فقد راود الحصري الأمل حيناً من الوقت بأن أنطون سعادة مع ازدياد اطلاعه على أحوال البلدان العربية سوف يقترب أكثر وأكثر من مفهوم القومية العربية ولو من منظور عملي، ودلل على إمكانية هذا الاحتمال بتوسيع سعادة لمفهوم سوريا الطبيعية بإدخال العراق فيه بعد أن لاحظ الروابط الوثيقة بين سوريا والعراق، ثم إدراكه ـ أي سعادة ـ ضرورة تأسيس جبهة عربية، تقوم سوريا بالدور الأهم في تكوينها وتوجيهها وتقويتها. وتكونت لدى الحصري فكرة في عام ١٩٤٨ بعد اجتماعه بسعادة أن التطور الذي حدث في آرائه على النحو السابق بيانه كان من شأنه أن يوصله ـ عندما يستمر ـ إلى تطور آخر، ويحمله على تحويل فكرة الجبهة العربية بصورة تدريجية إلى نوع من الفدرالية العربية، غير أن هذا لم يحدث على أي حال لاعتبارات لم يتوقف الحصري عندها تفصيلاً[٦٦].

وفي السياق نفسه مع خلاف في التفاصيل، اعترض الحصري على تمييز د. محمد أنيس بين ثلاث وحدات داخل الوحدة العربية العامة، وهي وحدة الشرق العربي، ووحدة حوض النيل، ووحدة المغرب، في دراسته عن القومية العربية، فلم ير سبباً معقولاً لهذا التقسيم، وبصفة خاصة لم يجد أي مبرر علمي لترك حوض وادي النيل خارج الشرق العربي، وإن كان قد لاحظ أن د. أنيس قد خفف من قطعية التقسيم المذكور إلى حد ما عندما وصفه بأنه ليس تقسيماً قديماً وأصيلاً، ولا يعدو قرناً ونصف قرن من الزمان في التاريخ الطويل للوطن العربي، واعتبر أن هذه الملاحظة كان يجب أن تحمل د. أنيس على التخلي عن فكرة التقسيم هذه، خصوصاً وقد رآها الحصري منطبقة على أحوال الوطن العربي ما قبل الحرب العالمية الأولى عندما كانت آسيا العربية تابعة للدولة العثمانية، وكان وادي النيل خاضعاً لحكم بريطانيا، والمغرب لحكم فرنسا. أما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد تغيرت الأحوال تماماً بانقسام آسيا العربية إلى عدة وحدات، قسم منها دخل تحت الانتداب البريطاني، وقسم آخر دخل تحت الانتداب الفرنسي، بل لقد حدثت انقسامات داخل كل من القسمين، كما أن وادي النيل قد شهد تطورات مهمة بخروج مصر عن عزلتها العربية[٦٧].

وبصفة عامة حذر الحصري من خطورة فكرة التقسيم هذه لخطورتها على المكانة الدولية للوطن العربي، لأن «المكانة التي يتمتع بها العالم العربي في السياسة الدولية تستند ـ في الدرجة الأولى ـ إلى وقوعه في ملتقى القارتين، وإلى سيطرته على هذا الملتقى بمخالب قوية واضحة واسعة تمتد من طرفيه إلى مسافات شاسعة. وان انشطار العالم العربي على النمط الذي أشرت إليه آنفاً يفقده هذه المكانة الخطيرة، ويذهب بكل ما له من أهمية سياسية واستراتيجية». وأشار الحصري إلى مسؤولية السياسة الدولية، وبصفة خاصة البريطانية، عن الترويج لهذه الأفكار، ووضع المشروع الصهيوني بدءاً من وعد بلفور، وانتهاءً بإنشاء دولة إسرائيل، في سياق وضعها موضع التطبيق[٦٨].

٣ ـ شكل دولة الوحدة

تظهر عملية المراجعة والنقد الذاتي والخارجي التي تعرض لها الفكر القومي العربي في العقود الأخيرة أن ثمة اعتقاداً بأن هذا الفكر يؤمن بالدولة المركزية البسيطة كشكل أمثل لدولة

---

(٦٦) الحصري، «نقد آراء انطون سعادة مؤسس الحزب السوري القومي،» ص ٦٠.

(٦٧) ساطع الحصري، «نظرات انتقادية حول كتاب القومية العربية للدكتور محمد أنيس،» في: الحصري، **حول القومية العربية**، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١٠٩. انظر أيضاً: الحصري، **دفاع عن العروبة**، «مقدمة،» ص ١٠ ـ ١١.

الوحدة، أو ما عرف اصطلاحاً بالصيغة الاندماجية للوحدة. واعتبر على نطاق واسع أن الدعوة للأخذ بالشكل الاتحادي (الفدرالي) في تحقيق الوحدة العربية يمثل تطوراً كبيراً في الفكر الوحدوي العربي، والواقع أن مراجعة أفكار ساطع الحصري تظهر أن الرجل آمن منذ اللحظة الأولى بالشكل الفدرالي لدولة الوحدة العربية.

ويبدأ هذا الإيمان باعترافه بحقيقة التنوع بين البلدان العربية، ورفضه في الوقت نفسه أن يكون هذا التنوع مدعاة لمعارضة فكرة الوحدة. وشبّه الحصري أقوال السائرين في هذا الاتجاه بمن يقول: «إن العظام تختلف عن الأعصاب كثيراً، واللحم لا يشبه الدم أبداً، والدماغ يختلف عن الأمعاء اختلافاً كلياً، فهل يمكن تكوين وحدة من هذه الأشياء التي يختلف بعضها عن بعض كل هذا الاختلاف. وإذا طلبنا توحيد هذه الأشياء المتخالفة ألا نكون قد طلبنا إزالة الفوارق القائمة بينها، وحاولنا إرجاع الدماغ إلى دركة الأمعاء، والدم إلى دركة الشحم؟».

وواصل الحصري منطقه بمثال آخر قائلاً: «لو قال قائل إن الطبل يختلف عن البوق، والمزمار لا يشبه الكمان، والكمان يختلف عن البيان اختلافاً كبيراً، فكيف يمكن تكوين وحدة من هذه الآلات المختلفة؟ لا شك في أن كل الناس يهزأون به ويشفقون عليه»[٦٩].

ومن إيمانه بحقيقة التنوع والوحدة معاً، يمكن فهم رفضه لاعتبار الوحدة والمركزية شيئين متلازمين[٧٠]، ونفيه لأن تكون الدعوة للوحدة العربية هي دعوة لبناء «دولة شديدة التمركز»، وانتقاده لنظام المركزية الذي تسير عليه الدول العربية القائمة، ودعوته إلى اللامركزية في مناسبات عديدة، ليس فقط بمعنى توسيع سلطات رؤساء الدوائر الإدارية، وإنما بمعنى توسيع سلطات المجالس التمثيلية المختلفة إلى حد يخولها حق فرض ضرائب خاصة.

وأعلن الحصري بوضوح (في مطلع الخمسينيات) أنه عندما أثيرت قبل بضع سنوات قضية اتحاد سوريا والعراق، لم يتردد في القول بوجوب إقامة الاتحاد المذكور على أساس النظام الفدرالي، بحيث يترك لكل من الحكومتين الحرية الكاملة لتنظيم وتصريف شؤونها الخاصة وفق قوانينها الخاصة بحسب النظم المعتادة في الدول الفدرالية[٧١]. ويلاحظ أنه في مناقشته بعدما يزيد على عقد من الزمان للمشروع الوحدوي الذي تضمنه بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في أعقاب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة قد حرص على أن يبين ـ ولو على نحو غير مباشر ـ أن الأخذ بالنظام الفدرالي لا يسوغ لكل إقليم داخل في الوحدة حرية التشريع على «ضوء أحوال الإقليم الواقعية» على النحو الذي يزيد ما بين الأقاليم من فوارق، فسوف يترتب على هذه الحرية ـ وفقاً للحصري ـ أن يأخذ إقليم مثلاً بنظام الحرية الاقتصادية، والآخر بنظام الاقتصاد الموجه، وأن يسمح إقليم بتكوين الأحزاب ويمنعها الآخر، وهكذا. واعتبر أن مثل هذا النهج لا يمكن أن يؤدي إلى دولة قابلة للحياة، وإنما إلى دولة للوحدة الإسمية[٧٢]. كذلك اعتبر الحصري أن التأكيد على أن اتحاد الأقطار العربية

---

(٦٩) الحصري، «العلاقات الثقافية بين البلاد العربية،» ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٧٠) ساطع الحصري، «حول الوحدة الثقافية العربية،» في: الحصري، **حول الوحدة الثقافية العربية**، ص ٢٥.

(٧١) ساطع الحصري، «ردود على جريدة العمل «لسان حال الكتائب اللبنانية»،» في: الحصري، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، ص ٣٢.

(٧٢) ساطع الحصري، «ملاحظات حول البيان الصادر باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي والمنشور في الجرائد البيروتية في ١٩٦٢/٦/٤،» في: الحصري، **الاقليمية: جذورها وبذورها**، ص ٨٢ ـ ٨٣.

سيكون ـ ويجب أن يكون ـ على أساس النظام الفدرالي لا يمنع من أن يحدث «اندماج تام» بين بعض الأقطار، وإن كان ذلك بحسب اعتقاده لن يكون عاماً[٧٣].

٤ ـ نظام الحكم في دولة الوحدة

يلاحظ أن ساطع الحصري لم يتبن موقفاً محدداً إزاء مسألة نظام الحكم الذي يتعين أن تأخذ به دولة الوحدة، ومن الواضح أن مجيء هدف الوحدة على سلم أولوياته جعله لا يركز على هذه المسألة. بعبارة أخرى، فإنه من الممكن أن يُستنتج بسهولة على نحو ما سيجيء أنه لم يمانع في أن يكون نظام الحكم في دولة الوحدة ملكياً، ومع ذلك فقد أعطى بعض الإشارات العامة التي ترجح وجود نظرة تقدمية ديمقراطية عامة من جانبه إلى طبيعة نظام الحكم في دولة الوحدة المنشودة دون أن يصل هذا إلى حد الزعم بأنه شدد أو أكد على الديمقراطية كأساس لنظام الحكم في دولة الوحدة أو كشرط للتوصل إليها.

وقد سبقت الإشارة إلى رفض الحصري المركزية كأساس للعلاقة بين المركز والأطراف في دولة الوحدة، وإن كان هذا الأمر ربما يعود إلى شكل الدولة أكثر مما يعود إلى نظام الحكم فيها. كذلك رفض الحصري أن تؤدي الوحدة حتماً، كما زعم خصومها، «إلى بسط إقطاعية شديدة تكمن فيها المحاذير التي تستدعي الشيوعية وتوابع الشيوعية»[٧٤]. ودلل على ذلك بأن «صغر الدولة لا يضمن خلاصها من الإقطاعية، كما أن كبرها لا يحول دون تأسيس الحكم الشعبي فيها». كما أشار في موضع لاحق إلى أن «الفكرة القومية يجب أن تكون مقترنة بالنزعة التقدمية، ويجب أن تتجرد عن كل أنواع النزعات الرجعية». وعندما أتى على شرح المقصود بالنزعة التقدمية، ركز على مفهوم «التجديد» الشامل[٧٥]، وفي مكان ثالث أعرب عن اعتقاده بأنه «سيأتي يوم يقوم فيه برلمان عربي عام فوق البرلمانات التي نشاهدها الآن»[٧٦].

ومع ذلك، فإن الإشارات السابقة للحكم الشعبي أو البرلمان العربي وغيرها يجب ألا تؤخذ ـ كما سبقت الإشارة ـ على أنها تعني أن الحصري كان من أنصار النظام الديمقراطي لدولة الوحدة، فقد كانت الوحدة لديه هي الهدف الأعلى الذي يسمو على الاشتراطات الأخرى كتلك المتعلقة بنظم الحكم، كما أن نزعته التقدمية العامة وتأكيده على ضرورة التجديد لم تكن تعني شيئاً محدداً بالنسبة لنظم الحكم العربية القائمة، وحتى عندما أشار في عام ١٩٥٥ إلى أن الثورة المصرية بقضائها على الحكم الملكي قد أزالت أحد عوائق الاتحاد، لم يزد في تفسيره لهذا القول على أن ذلك الحكم كان أقدم العروش القائمة في الشرق العربي، ولم يحدد ما إذا كان يقصد أن الحكم الملكي بعامة من عوائق الاتحاد، أم أن الحكم الملكي المصري بخاصة كان كذلك[٧٧]. والواقع أن القراءة الشاملة لفكر الحصري ترجح التفسير الثاني، حيث إن الحصري لم يعترض من حيث المبدأ على قيام وحدة بين نظام جمهوري وآخر ملكي (حالة سوريا والعراق)، أو بين نظامين ملكيين (حالة الأردن والعراق)، كما اتخذ موقفاً إيجابياً على نحو ما سيجيء من عملية التوحيد التي تمت في الدولة السعودية في إطار النظام الملكي.

---

(٧٣) ساطع الحصري، «حول الوحدة والاتحاد،» في: المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٧٤) الحصري، «فوائد ومضار،» ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٧٥) الحصري، «قضايا مختلفة: كلمة الوحدة،» ص ٥٢ ـ ٥٤.

(٧٦) الحصري، «حول الوحدة والاتحاد،» ص ٦٠.

(٧٧) الحصري، **دفاع عن العروبة**، «مقدمة،» ص ١٠.

رابعاً: ساطع الحصري والتجارب الوحدوية العربية المعاصرة

شهد ساطع الحصري في حياته عدداً من محاولات تجسيد هدف الوحدة العربية على أرض الواقع، ويبقى ضرورياً لعملية التحقق العلمي من أفكاره بصدد مسألة الوحدة العربية أن ننظر في الكيفية التي طبق بها هذه الأفكار على موقفه من تلك المحاولات الوحدوية العربية، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ الحصري وتجارب التوحيد في سوريا والسعودية وليبيا

على الرغم من أن جل اهتمام الحصري قد انصرف إلى تحليل واقع التجزئة العربي إلى دول والاهتمام بالكيفية التي يمكن بها عبور هذا الواقع إلى المثالية الوحدوية، فقد كان من الضروري أن يتوقف عند تلك العملية التاريخية الوحدوية التي تم من خلالها تكوين الدول العربية ذاتها. وقد تناول الحصري في أكثر من موضع تكوين الدولة السورية في المدة الواقعة بين سنتي ١٩١٨ و١٩٤٣ على نحو إيجابي بطبيعة الحال. وقد سبقت الإشارة إلى استخدامه لهذه الحالة في تفنيد آراء الرافضين للوحدات الجزئية[٧٨]، غير أنه توقف بعد ذلك بصفة خاصة عند حالتين: الحالة السعودية، والحالة الليبية.

فقد نبه الحصري إلى أن حركات «التوحد والتوحيد» التي حدثت في الأقطار العربية لم تنحصر بما ذكره عن سوريا، بل حدث ما يماثل ذلك في الجزيرة العربية أيضاً، ورأى أنه من المفيد تذكر تلك الأحداث في ذلك الوقت (نشرت آراؤه بهذا الخصوص أول مرة في عام ١٩٥٥). وقد بدأ تناوله للتجربة السعودية في التوحيد بوصف لحالة الانقسام السياسي التي ميزت أراضي العربية السعودية الحالية قبل حركات التوحيد العسكرية التي قام بها عبد العزيز بن سعود خلال عشر سنوات من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٣٠، واعتبر أن مرور حوالى ربع قرن على هذه الأحداث يمكّن الباحث من النظر إليها بنوع من الحياد الفكري.

وقد بدأ الحصري بحثه للحالة السعودية بتساؤل بسيط: «هل كان توحيد البلاد الأربعة المذكورة [إمارة آل الرشيد، وسلطنة آل السعود، والمملكة العربية الهاشمية، وإمارة الادريسي] وادماجها في دولة واحدة موافقاً لمصلحة الأمة العربية أم مخالفاً لها؟... وبالتالي هل يجب أن نقول: «نعم ما حدث»، أم نقول «يا ليت لم تتوحد تلك البلاد»، واعتبر أنه لا مجال للتردد في الجواب. كلا لا يسوغ لنا أن نقول: «يا ليت لم تتحد تلك البلاد»، إذ من بديهيات الأمور أنه لو كان هناك أربع دول عوضاً عن هذه الدولة الواحدة لزادت عوامل التنازع والاختلاف في السياسة العربية، كما زاد عدد الوفود في مجلس جامعة الدول العربية، ولأصبحت الأمور فيها أشد تعقداً وأكثر تبلبلاً مما هي عليه الآن بدرجات».

وخلص الحصري بعد أن استعرض الوقائع التي أحاطت بتكوين الدولة السعودية، والتعقيدات التي نجمت بصفة خاصة عن ضمها إلى المملكة الهاشمية في الأراضي الحجازية، إلى رأي محدد مؤداه أنه «لا شك أن الحركات التوحيدية التي قام بها الملك عبد العزيز بن السعود انتهت إلى أوضاع موافقة لمصلحة الأمة العربية».

وقد أكد الحصري على أن حكمه هذا لا يتعارض مع إجلاله وتعظيمه لدور الملك حسين

---

(٧٨) انظر: الحصري، «بين حلب وبين عمان،» ص ٢٩ ـ ٣٠.

ابن علي في بعث الأمة العربية، لأنه كان أول من دعم الفكرة العربية بقوة عسكرية، وأقدم على إعلان الثورة العربية في ظروف خطيرة، بل لقد انتهى إلى القول مشيراً إلى أن قوله هذا سيبدو في منتهى الغرابة بأن «ما حدث على يد عبد العزيز بن السعود كان بمثابة تتمة لأعمال حسين ابن علي، لأن ذلك كان بمثابة خطوة من الخطوات الضرورية في سبيل تحقيق الوحدة العربية»(٧٩).

أما الحالة الليبية، فكان الحصري قد تناولها في عام ١٩٥٠ ضمن تفسيره لأسباب التجزئة العربية على النحو السابق بيانه، موضحاً تعرض ليبيا لخطر التجزئة نتيجة الصراع بين جيوش المحور وجيوش الحلفاء، ومشيراً إلى قرار مجلس الأمن بعدم تجزئتها على أن تؤسس فيها دولة مستقلة سنة ١٩٥٢، وإلى استمرار مخطط الدول الاستعمارية في محاولة تكريس انقسام ليبيا إلى أجزاء ثلاثة(٨٠)، ومنبهاً إلى تغلب ليبيا بعد ذلك على جميع العقبات بمساعدة جامعة الدول العربية من ناحية، وكتلة «محبي الحق» في هيئة الأمم المتحدة من ناحية أخرى، واستقلالها على شكل دولة اتحادية جعلت كل واحدة من المناطق الثلاث ـ التي كان حددها الاستعمار وفق مطامعه ـ ولاية تتمتع بسلطات خاصة.

ولذلك رحب الحصري كل الترحيب بتحول ليبيا في عام ١٩٦٣ بعد عشر سنوات من التجربة إلى دولة موحدة، وانتقد موقف جريدة البعث التي وصفت هذا التحول بعنوان «ليبيا تعود القهقهرى للمركزية»(٨١)، وهو موقف يتسق مع ما سبق وأشرنا إليه من أن الخيار الفدرالي الذي حبذه الحصري لشكل دولة الوحدة العربية لا يمنع من أن يحدث اندماج تام بين بعض الأقطار.

٢ ـ جامعة الدول العربية

يظهر البحث في موقف ساطع الحصري من جامعة الدول العربية، كيف تطور هذا الموقف من التأييد القوي الواضح عندما أثارت في بدايتها الأمل في تجسيد فاعل للرابطة العربية إلى الانتقاد اللاذع الصريح عندما بدا عجزها عن تحقيق ذلك الأمل.

وقد اعتبر الحصري في عام ١٩٤٧ أن جامعة الدول العربية هي وليدة احتياج حقيقي في مختلف الأقطار العربية، ذلك أن تلك الأقطار التي تكونت ـ وفقاً له ـ في إطار السياسات الاستعمارية كانت قد أخذت تتباعد بعضها عن بعض في اتجاه مخالف للروابط المعنوية التي تربطها، والتي أحدثت بدورها من الحركات الشعبية والتيارات القومية ما يعاكس اتجاه التباعد السابق. وقد بدأت هذه الحركات مستقلة عن الحكومات، ثم أخذت بعد ذلك تنال منها التحبيذ، فالتأييد، فالتشجيع، فالمساندة بحسب تقدم الحكومات المذكورة في سبيل الاستقلال السياسي والإداري وتشبعها بالروح القومية والوطنية، وصار نطاق التأييد الرسمي والمساعدة الحكومية يتوسع تدريجياً حتى شمل جميع الدول العربية.

---

(٧٩) ساطع الحصري، «من حائل إلى العسير ومن جدة إلى الظهران،» في: الحصري، **العروبة أولاً!** ص ٣١ ـ ٣٩.

(٨٠) الحصري، «القومية العربية،» ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٨١) ساطع الحصري، «وحدة ليبيا في نظر جريدة البعث،» في: الحصري، **الاقليمية: جذورها وبذورها،** ص ٦٧ ـ ٧٠.

وقد أشار الحصري في هذا السياق إلى الدور الذي لعبته محنة فلسطين وأحداث الحرب العالمية الثانية في تعزيز الاتجاه السابق، وانتهى إلى أن جامعة الدول العربية «ما هي إلا الجهاز الرسمي الذي وجد لتحقيق هذا التنظيم القومي العام، فهي بهذا الاعتبار بمثابة منظمة طبيعية تكونت بتأثير عوامل قومية غزيرة المنافع عميقة الجذور». وبتعبير آخر، إنها «عضوية حية نامية تمخضت منها مشيمة العالم العربي تمخضاً طويلاً، وقد ولدت هذه العضوية ولادة طبيعية زودتها بجميع شروط النمو والحياة». وميز الحصري جامعة الدول العربية بهذا الوصف مما سماه بالمنظمات الاصطناعية، كالحلف البلقاني الذي سعت تركيا لتكوينه منها ومن دول البلقان دونما اشتراك في اللغة والتاريخ والنزعات القومية والمنافع الأساسية، مما جعل من الطبيعي أن ينفرط عقد هذه الدول المتحالفة حالما تتغير الظروف السياسية الطارئة التي جمعتها.

وحرص الحصري على أن ينبه إلى أن الجامعة لا تزال في بدء تكوينها، فلا يزال أمامها مجالات واسعة من النمو والتطور والتقدم، كما أنها قد تتعرض في المستقبل إلى بعض الأزمات المتأتية «من كيد الأعداء والموتورين»، غير أنه اعتقد أن روح العروبة من القوة والمناعة بما يكفل لها التغلب على هذه الأزمات(٨٢).

وبعد حوالى ثلاث سنوات من التحليل السابق، توقف الحصري عند نقاط الضعف في بنية الجامعة، فلاحظ أن الرابطة التي أوجدها الميثاق بين الدول المشتركة فيه رابطة ضعيفة، بل واهية، لأن الميثاق لم يمنح مجلس الجامعة أية سلطة تنفيذية، كما أنه لم يجعل مقرراتها ملزمة للجميع، وأرجع هذا الضعف إلى اضطرار معظم الدول العربية التي كانت تريد رابطة أقوى إلى قبول هذا الضعف في الميثاق مراعاة لنزعة التحفظ والحذر التي بدت من بعض الدول العربية، وأملاً في تعديل الميثاق فيما بعد عندما تطمئن هذه الدول وتترك التحفظ والحذر، إلا أنه لاحظ أن شيئاً من هذا التعديل إلى الأفضل لم يحدث بعد مرور ست سنوات على توقيع الميثاق على الرغم من نصه الصريح على ذلك(٨٣).

وقد انتهى الحصري إلى أن جامعة الدول العربية بتطورها على النحو السابق (بعد حوالى ست سنوات من نشأتها) قد خيبت آمال الكثيرين من القوميين بعد الحماسة الشديدة التي قوبلت بها في جميع البلدان العربية، مما ساعد على انتشار فكرة القومية العربية وازدهارها. وحلل التيارات الفكرية ـ السياسية التي ترتبت على هذا التطور في مسار الجامعة مشيراً إلى التيار المنادي بالإصلاح الجذري بما يجعلها آلة صالحة لخدمة القومية العربية خدمة حقيقية، والتيار الذي لا يأمل منها خيراً، فينادي بحلها، والتيار الذي يشارك في عدم توقع شيء من الجامعة، وإن كان لا يحبذ إلغاءها ويرى الانتظار إلى سنوح فرص أكثر ملاءمة لإصلاحها جذرياً، والتيار الذي يضع اللوم على جميع الدول المشتركة في الجامعة أو يحصر المسؤولية في البعض منها، والتيار الذي يعتبر الأمانة العامة هي المسؤولة عن الأوضاع التي آلت إليها الجامعة، وأخيراً التيار الذي يرى أنها برهنت على بطلان الفكرة القومية العربية، ويدعو لذلك إلى العدول عن الفكرة نفسها، وهو التيار الوحيد الذي عني الحصري بتفنيده باعتباره أخطر التيارات السابقة وأبعدها عن الصواب «لأن جامعة الدول العربية.. لم تكن «جامعة عربية» ولا

---

(٨٢) ساطع الحصري، «جامعة الدول العربية،» في: ساطع الحصري، **صفحات من الماضي القريب**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٦٧ ـ ٧٠ (نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٤٨).

(٨٣) الحصري، «العروبة في ميثاق جامعة الدول العربية،» ص ١١١ ـ ١١٣.

«جامعة للشعوب العربية» بل هي جامعة «للدول العربية»، فلا يجوز أن تعتبر ممثلة للأُمة العربية، كما أن الإخفاق الذي منيت به هذه الجامعة لا يجوز أن يعتبر دليلاً على بطلان فكرة القومية العربية بوجه من الوجوه». وشبّه الحصري هذا الإخفاق بإخفاق «الدييت» الألماني الذي تكوّن بعد معاهدة فيينا في جمع كلمة الدول الألمانية، وكيف أن هذا الإخفاق لم يحل دون اتحاد الألمان اتحاداً فعلياً بعد مدة من الزمان.

ومع تفنيد الحصري لمقولة أن إخفاق جامعة الدول العربية يبرهن على بطلان فكرة القومية العربية، فإنه اعترف بالضعف الذي اعترى هذه الفكرة نتيجة تركيز مجلس الجامعة على القضايا السياسية، وبعد الأمانة العامة عن تقدير واجباتها القومية، في الوقت الذي اعتمد الكثيرون من القوميين عليها في نشر الفكرة القومية، فانقطعوا عن العمل في سبيلها، مما أوجد نوعاً من الفتور في الحركات القومية أعقبه شيء من الارتداد في بعض البلاد(٨٤).

وفي عام ١٩٥٥ بدأ الحصري يركّز على تفسير الإخفاق الذي آلت إليه جامعة الدول العربية، ومن أوضح مساهماته في هذا الصدد رفض «نظرية المرآة»، بمعنى القول بأن الجامعة قد فشلت لأنها مرآة لأوضاع الدول العربية، وقد انتقد الحصري على نحو لاذع في هذا السياق الرأي الذي ذهب إليه عبد الرحمن عزام أول أمين عام لجامعة الدول العربية في أواخر عهده في الأمانة العامة من «أن الأمانة العامة ما هي إلا مرآة الدول العربية، والأحوال التي تشاهد فيها ما هي إلا ما ينعكس عليها من أحوال الدول العربية»، وتساءل ساخراً: «ما دام الأستاذ عبد الرحمن عزام يريد أن يشبّه الأمانة العامة بالمرآة، بقي عليه أن يقول لنا: من أي نوع من أنواع المرايا هي؟»، ثم أردف موضحاً: «هناك مرايا مستوية تعكس الأشعة كما وردت عليها، ومرايا مقعرة تقرب الأشعة الواردة عليها وتجمعها، ومرايا محدبة تبعد الأشعة الواردة عليها وتبعثرها، ومرايا غير منتظمة السطوح، تقرب بعض الأشعة، وتبعد بعضها، وتترك بعضها على حالها، وتشوه بذلك صور الأشياء الخارجية بشتى ضروب التشويه»، وواصل هجومه بتساؤل آخر: «هل يجوز للأمانة العامة أن تعتبر نفسها مرآة، وتعمل على الدوام عمل المرآة؟».

ومع اعتراف الحصري بأن ثمة قضايا عديدة تقع مسؤوليتها بكل تأكيد على دولة عربية أو مجموعة من الدول العربية أو جميع الدول العربية، إلا أنه أكد أنه يستطيع أن يسوق عشرات من الأمور المهمة التي لم تتدخل فيها دولة من الدول العربية بوجه من الوجوه، والتي تقع مسؤوليتها على الأمانة العامة نفسها، بل إن ثمة أعمالاً أقدم عليها الأمين العام مخالفاً اقتراحات ومقررات ممثلي الدول العربية مخالفة صريحة.

وحمل الحصري بعد ذلك بشدة على عبد الرحمن عزام لأنه من وجهة نظره تولى الأمانة العامة ولديه كل شروط النجاح ووسائل العمل المادية والمعنوية: منظمة جديدة لا يقيده في بنائها شيء من قيود الماضي، وتقدير الجميع لشخصه وثقتهم به، وموارد مالية كبيرة وسلطة مالية واسعة. فكانت النتيجة أنه أسس إدارة من أسوأ الإدارات في مختلف البلدان العربية، ووضع تقاليد مالية من أسخف ما يمكن أن يخطر على البال، وركز جهوده على المسائل السياسية

---

(٨٤) الحصري، «التيارات الفكرية حول القومية العربية،» ص ٢٢ ـ ٢٣. انظر أيضاً: ساطع الحصري، «مصر والعروبة،» في: الحصري، **آراء وأحاديث في القومية العربية**، ص ٧١ ـ ٧٢. وقد ركز الحصري في هذا المصدر على نقد الخلط الشائع بين «جامعة الدول العربية» ومفهوم «الجامعة العربية». انظر أيضاً: الحصري، «نحو الولايات المتحدة العربية فالدولة العربية الكبرى،» ص ١٠٦ ـ ١١٠.

وحدها مع أن الميثاق اهتم بالأمور الاقتصادية والقانونية والثقافية، ومع أن قليلاً من التفكير الجدي في القضايا القومية كان يكفي للتأكد من أن التقدم الذي يحصل في تنسيق وتوحيد شؤون الدول العربية في هذه الميادين كان لا بد من أن يسهل التنسيق والتوحيد في ميدان السياسة. وحتى في الأمور السياسية اتهم الحصري عزام بأنه توهم بأن القضايا السياسية تعالج بالخطب والأحاديث المرتجلة وحدها، فلا تحتاج إلى شيء من الدرس، وتستغني عن كل أنواع الوثائق والمعلومات[٨٥]. وفيما بعد أضاف الحصري إلى انتقاداته لعبد الرحمن عزام تشكيكه في سلامة آرائه القومية أصلاً بسبب نزوعه الواضح إلى اعتبار الوطن العربي مجالاً حيوياً لمصر، واعتبر ذلك من أهم أسباب إخفاق الأمانة العامة[٨٦].

ولا ينبغي أن تدفع حدة هذا الهجوم إلى الاعتقاد بأن الحصري قد حصر أسباب إخفاق جامعة الدول العربية في أداء الأمانة العامة وحده، فالواقع أنه اعترف بداية كما سبقت الإشارة بأن ثمة قضايا عديدة تقع مسؤوليتها بكل تأكيد على دولة عربية أو مجموعة من الدول العربية أو جميعها، ولذلك اهتم بتوضيح هذه المسألة عندما أشار د. محمد أنيس في دراسته عن القومية العربية إلى أنه ـ أي ساطع الحصري ـ يعتبر الأمانة العامة وعبد الرحمن عزام بالذات مسؤولاً عن فشل جامعة الدول العربية ووصف ـ أي محمد أنيس ـ هذا الرأي بالقصور[٨٧].

وقد طبق الحصري تفسيره السابق لإخفاق جامعة الدول العربية ودور الأمانة العامة فيه على عمل الجامعة في مجال الوحدة الثقافية العربية، فخصص كتاباً بأكمله من كتبه[٨٨] رصد فيه أداء الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية، معتمداً في ذلك على وثائق صادرة عن هذه الإدارة. وعرض بشكل تفصيلي ودقيق لتقصير الإدارة في تنفيذ العديد من المقررات والمشاريع المحددة، بل ولعدم استخدامها للمصطلحات القومية الواجبة، كما في استخدامها لتعبير الأمم العربية بدلاً من الأمة العربية، أو الشرق العربي بدلاً من العالم العربي أو الأمة العربية[٨٩].

وفي تفسير هذا التقصير والخلط، انتهى الحصري إلى القول بفقدان روح المثابرة وشيمة العمل التقني في الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية، ورد هذا إلى النقص الأساسي الذي لازم تنظيماتها وأبقاها محرومة من جهاز فني يضمن إنجاز الأعمال وفق خطط مدروسة، والازدواجية بينها وبين المكتب الدائم للجنة الثقافية الذي أشارت إليه المذكرة الإيضاحية المرفقة بمشروع المعاهدة الثقافية، والذي أحيلت عليه أعمال تنفيذية مع أنه يضم مندوبي الدول (بينما لا يضم مدير الإدارة الثقافية)، مما يخالف ـ وفقاً للحصري ـ أوليات الإدارة السليمة، ويعرقل أعمال التنفيذ، وبخاصة أن المندوبين الدائمين كان يفترض فيهم أن يكونوا من ذوي الرأي والخبرة في الشؤون الثقافية، بينما انتهى الأمر إلى أن يكونوا من موظفي سفارات الدول العربية في القاهرة، وفي أحسن الأحوال الملحقين الثقافيين بهذه السفارات والمثقلين بمهام الإشراف على شؤون الطلبة الذين يدرسون في القاهرة. وفي كل الأحوال، لم يكن هناك حد فاصل بين مهام وصلاحيات كل من المكتب الدائم والإدارة الثقافية، ولذلك صار نطاق أعمال المكتب الدائم

---

(٨٥) ساطع الحصري، «مرآة عبد الرحمن عزام،» في: الحصري، **العروبة أولاً!**، ص ٥٢ ـ ٥٥.

(٨٦) الحصري، «آراؤهم،» ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٨٧) الحصري، «نظرات انتقادية حول كتاب القومية العربية للدكتور محمد أنيس،» ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٨٨) ساطع الحصري، **ثقافتنا في جامعة الدول العربية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥) (نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٦٤).

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ٩٤.

يتوسع أو يتقلص بحسب آراء واجتهادات رئيس اللجنة الثقافية ومدير الإدارة الثقافية، ويختلف كثيراً باختلاف الظروف. وبالإضافة إلى ذلك أكد الحصري على مسؤولية الأمانة العامة مباشرة عن ذلك التقصير في عمل الإدارة الثقافية في بعض الأحوال(٩٠)، كما أنه لم ينف ـ كما فعل من قبل ـ مسؤولية الحكومات العربية في هذا الصدد، ولكنه حصر مسؤوليتها في عدم توجيه اللوم إلى الأمانة العامة والإدارة الثقافية العربية، وليس في عدم توفير أسباب العمل(٩١).

وبغض النظر عن حدة النقد الذي وجهه الحصري إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ثم لإدارتها الثقافية فيما بعد، فإنه مما تجدر ملاحظته أنه بنى نقده على وقائع محددة وحقائق تتعلق بمدى توفر مقومات العمل المؤسسي فيهما، وبالذات في مجال تقويم عمل الإدارة الثقافية. وقد فتح بهذا باباً مهماً للنقاش حول الدور الذي ينبغي ويمكن أن تقوم به الأمانة العامة في تفعيل جامعة الدول العربية بغض النظر عن الأحوال السائدة في الدول العربية أو في علاقاتها البينية.

٣ ـ الوحدة المصرية ـ السورية

كان من البديهي أن يتحمس الحصري للوحدة المصرية ـ السورية باعتبارها نواة للوحدة العربية الكبرى التي نذر نفسه للدعوة إليها والمناداة بها، وقد اختار الحصري أن يكون تأييده لهذه الوحدة من خلال حوار نشر لأول مرة في عام ١٩٦١ (أغلب الظن قبل وقوع الانفصال) بينه وبين عدد من معارضي الوحدة. ويمكن تلخيص موقف الحصري من هذه الوحدة وما أثير حولها من تحفظات فيما يلي:

أ ـ إن الوحدة ليست سابقة لأوانها، بل إننا كنا ننتظرها، ونتوق إلى ما هو أوسع وأشمل منها منذ مدة طويلة.

ب ـ إن التحجج بوجود تمايزات وفروق بين مصر وسوريا في الثقافة أو مستوى المعيشة كمشاكل تعترض سبيل الوحدة لا يستقيم، لأن هذه التمايزات موجودة أيضاً داخل البلد الواحد، أي داخل كل من مصر وسوريا على حدة.

ج ـ إن القول بأن عدم وجود اتصال جغرافي بين مصر وسوريا يشكل معوقاً للوحدة بدوره غير دقيق، فالاتصال البحري موجود، والاتصال البري وحده هو الغائب، ولن تختلف دولة الوحدة في هذا عن أية دولة يضم إقليمها جزراً أو تتكون هي ذاتها من مجموعة من الجزر (اندونيسيا)، بالإضافة إلى وجود حالة مشابهة لحالة الجمهورية العربية المتحدة، وهي دولة باكستان.

د ـ إن العوامل التي تجمع بين مصر وسوريا عديدة، فأهالي كل منهما يشتركون في اللغة والثقافة، والقطران كونا في عهود عديدة وطويلة من التاريخ دولة واحدة أو كانا داخل نطاق وحدات أوسع منهما، بالإضافة إلى الاشتراك في نظم الحكم (النظام الجمهوري) وتوجهات السياسة الخارجية والتشبع بروح القومية العربية.

هـ ـ إن القول بأن الوحدة بين سوريا والعراق أكثر طبيعية منها بين سوريا ومصر لا

---

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ١٠٤.

(٩١) انظر: المصدر نفسه، ص ٥٠.

ينبغي أن يقام حجة على الوحدة، لأن المفروض أنه إذا كان الأصعب قد تحقق، فيجب أن يتم العمل على تحقيق الأسهل. أما القول بأن مصلحة العروبة تقتضي اتحاد سوريا والعراق دون مصر، فهو مخالف لأبسط مقتضيات الإيمان بوحدة الأمة العربية.

و ـ إن التحجج بالشك في صميمية المصريين في أمر العروبة، كونهم قد تغيروا فجأة تغيراً عظيماً نحو الإيمان بالعروبة، غير سليم أو دقيق، فهو غير سليم لأن المؤمنين بالوحدة العربية يجب ألا يستغربوا هذا التغير، بل إن الغريب هو تأخر المصريين في هذا الإيمان، وهو غير دقيق لأن التغير المشار إليه لم يحدث فجأة، وإنما بدأت تباشيره قبل الوحدة بمدة غير قصيرة منذ زوال ظروف الحرب العالمية الأولى[٩٢].

وكما كان حماس الحصري لتأييد الوحدة المصرية ـ السورية بديهياً، كان موقفه القوي الصارم من الانفصال ومن أيدوه بدورهم موقفاً بديهياً. وقد وصف الحصري الانفصال بأنه «نكسة أليمة»[٩٣]، وتصدى لتفنيد حجج أنصاره أو المبررين له، وطالب بضرورة نقد تجربة الوحدة شريطة عدم التركيز على أخطائها، وألا تحمل بأخطاء ليست لها: وانحاز إلى عبد الناصر دون حزب البعث في هذا السياق، وقدم رؤيته الخاصة لتفسير ما وقع.

وفيما يتعلق بتفنيد آراء مؤيدي الانفصال أو مبرريه، استنكر الحصري أن يبرر الانفصال، كما ذهب شكري القوتلي بأنه «من المحقق المؤكد أن النظام الذي يجوز تطبيقه في مصر لا يمكن ولا يجدي تطبيقه في سوريا لاختلاف البيئات جغرافياً وبشرياً واجتماعياً». ورفض هذا المنطق على أساس أن الدولة الواحدة تضم بيئات متنوعة عديدة لم تحل دون الخضوع لنظام واحد[٩٤]. كذلك استنكر الحديث عن الكيان السوري واتخاذه ذريعة لطلب استمرار الوجود السوري، مؤكداً أن حقائق التاريخ لا تؤيد هذه المزاعم بوجه من الوجوه، بل تشهد على أن سوريا الحالية حديثة الوجود والكيان، فقد تكونت بمعناها الحالي بين عامي ١٩١٨ و١٩٤٣[٩٥].

ولم يكن تفنيد الحصري للمقولات السابقة يعني أنه يرتفع بالوحدة عن مستوى النقد، بل على العكس طالب بوجوب التعمق في دراسة تجربة الوحدة والتوسع في استقصاء عوامل انفصالها، على أن يتم ذلك بنظرات علمية حقيقية مجردة عن نوازع الحقد والحزبية، وبحيث لا يتم التركيز على أخطاء الوحدة دون غيرها. وقد حمل الحصري حزب البعث المسؤولية في هذا الصدد بسبب استرسال قادته في الحديث عن «الأخطاء والانحرافات والتسلط الفردي والتسلط الإقليمي»[٩٦]. كذلك لفت الحصري النظر إلى ظاهرة تحميل الوحدة بأخطاء ليست لها: فصدور أحكام ظالمة من محاكم سورية يتولى أمرها قضاة سوريون خطأ للوحدة؛ وتشكيل لجان للمصالحة في ظل الوحدة قطع لأرزاق المحامين؛ واعتراض الأساتذة المصريين في اجتماعات

---

(٩٢) ساطع الحصري، «حول وحدة مصر وسوريا،» في: الحصري، **حول القومية العربية**، ص ٣٣ ـ ٤٧.

(٩٣) انظر: الحصري، **الاقليمية: جذورها وبذورها**، ص ٢٩.

(٩٤) ساطع الحصري، «حول بيان القوتلي،» في: المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٦.

(٩٥) ساطع الحصري، «حول قصة الكيان السوري،» في: المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٩٦) الحصري، «ملاحظات حول البيان الصادر باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي والمنشور في الجرائد البيروتية في ١٩٦٢/٦/٤،» ص ٧٩ ـ ٨٠ انظر أيضاً: ساطع الحصري، «موقف قادة حزب البعث،» في: المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٣.

تنسيق شؤون الجامعات على استخدام تعبير الأمين العام المقترح من أستاذ سوري بدلاً من السكرتير العام خطأ للوحدة، على الرغم من أن الاجتماعات انتهت بموافقة الأغلبية على تعبير الأمين العام؛ وحرمان الأساتذة السوريين من مكافآت الساعات الإضافية نتيجة استقدام عدد كبير من المعلمين المصريين خطأ للوحدة، على الرغم من أن تحميل الأساتذة بساعات إضافية يخل بحسن سير العملية التعليمية، وعدد الساعات الدراسية تمت زيادته خصيصاً لجلب أولئك المدرسين المصريين على الرغم من أنه تقرر منذ ما قبل الوحدة؛ ومحاولات النيل من الكرامة السورية خطأ من أخطاء الوحدة دونما تحديد لماهية هذه المحاولات، وإن كان بعض مؤيدي الانفصال قد أشار إلى صعوبة الاتصال المباشر بين المواطنين ورئيس الجمهورية عكس التقاليد السورية، وهو الأمر الذي نفاه ساطع الحصري لمخالفته للواقع، إذ كانت الحكومة السورية قد تباعدت عن التقاليد العشائرية منذ مدة طويلة، فضلاً عن مخالفة ما يطالبون به للأسس الإدارية المقررة(٩٧).

ومع ذلك، فأياً كانت الأخطاء التي يمكن أن تنسب للوحدة، فإنها ـ أي الأخطاء ـ لا يمكن أن تبرر الانفصال، ومن يفعل ذلك فإنه «يرتكب خطأ عظيماً يدل على تقصير كبير في الفهم السياسي، فضلاً عن ضعف شديد في الإيمان القومي»، فالخطأ والصواب من الأمور الدارجة والمألوفة في الحياة الفكرية والسياسية، ولو صارت أخطاء الحكومات سبباً لقيام الحركات الانفصالية لتفككت أوصال الدول، ولما بقي على وجه الأرض دولة واحدة(٩٨).

وإذا كان الحصري قد فند آراء أنصار الانفصال أو مبرريه، وطالب بنقد موضوعي لتجربة الوحدة، فكيف كان تفسيره للانفصال؟ ركز الحصري على مسؤولية الاستعمار وأعوانه في هذا الخصوص، سواء باستخدام سلاح المال لشراء الذمم، أو الأسلحة النفسية لإثارة النعرات الإقليمية، وانتقد عدم التفات حزب البعث لهذه المسألة ومشاركة قادته في الانتقادات على النحو الذي سهل انخداع الناس بإشاعات عملاء الاستعمار(٩٩)، وكذلك أشار إلى دور الخلافات بين الجماعات السورية المتنافسة ذاتها في الانفصال، لأنه كان من الطبيعي أن «تحتار مصر أمام هذه الأحوال، وتصبح ـ في آخر الأمر ـ كبش الفداء بين هذه التيارات المتخاصمة»(١٠٠). ومن ناحية ثالثة، ألمح الحصري إلى أن صدور قوانين التأميم وما نجم عن ذلك من اختلال مصالح الرأسماليين يفسر تحول البعض إلى المعسكر المعادي للوحدة(١٠١).

كذلك أشار الحصري إلى أن «حسابات الموظفين النفعية» لم تخل من التأثير في قضايا الاتحاد والانفصال في سوريا، مذكراً بما سبقت الإشارة إليه من تعبير «الوحدة دون توظف» الذي ذكره في سياق الحديث عن الاتجاهات السياسية في العراق تجاه استقدام مدرسين مصريين وسوريين في العشرينيات(١٠٢).

---

(٩٧) ساطع الحصري، «نماذج من التفكير الضال والمضلل،» في: الحصري، **الاقليمية: جذورها وبذورها**، ص ١٣٠ ـ ١٤٨.

(٩٨) ساطع الحصري، «الأخطاء في الحياة،» في: المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٩٩) الحصري، «ملاحظات حول البيان الصادر باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي والمنشور في الجرائد البيروتية في ١٩٦٢/٦/٤،» ص ٨٠ ـ ٨٢.

(١٠٠) ساطع الحصري، «ملاحظات حول الحديث المنشور في جريدة الكفاح البيروتية بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤،» في: الحصري، **الاقليمية: جذورها وبذورها**، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(١٠١) الحصري، «حول بيان القوتلي،» ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١٠٢) الحصري، «ميول الموظفين،» ص ٢٣.

وبصفة عامة، دخل الحصري بمناسبة الانفصال في واحد من أكثر صداماته السياسية حدة، وهو صدامه مع حزب البعث وتحميله له الكثير من المسؤولية عن الانفصال، وقد كتب الحصري في الأيام الأولى التي أعقبت الانفصال أن أحكام التاريخ «ستكون بالغة الصرامة ـ بوجه خاص ـ على قادة حزب البعث الذين كانوا يتباهون بحمل الوحدة العربية ونشرها بين الناس»(١٠٣). واتهم قادة الحزب بأنهم «وقفوا ثلاثة مواقف مختلفة خلال مدة تقل عن خمس سنوات: إنهم قالوا أولاً: إما وحدة وإما بلاش. بعد ذلك قالوا: لا وحدة، بل اتحاد، ثم قالوا: لا وحدة ولا اتحاد بل تعاون»(١٠٤). واتهم المشروع الذي وضعه الحزب في أوائل سنة ١٩٦٢ لإعادة الوحدة بين سوريا ومصر على أسس جديدة، بأنه إقليمي الطابع، لاشتراطه ألا يكون الرئيس ونائبه من إقليم واحد، وترك حرية التشريع للحكم الإقليمي فيما يتعلق بالحريات العامة والتنظيم الشعبي والأوضاع الاقتصادية، بما يفسح في رأيه المجال لزيادة الفوارق بين الإقليمين، وبالتالي يؤدي إلى إضعاف الرابطة القوية التي يجب أن تكون العامل الأساسي في بناء دولة الوحدة(١٠٥).

وفي مقابل الصدام الحاد مع حزب البعث وقياداته وصف الحصري النقد الذاتي الذي قام به عبد الناصر في خطابه بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٦ في أعقاب الانفصال بأيام بأنه «مشبوب بحرارة الإيمان، ومقرون بشجاعة أدبية لا مثيل لها في التاريخ»، وأشار إلى أن كل من ينعم النظر في مواد هذا النقد الذاتي «قد لا يقر البعض منها، وقد يراها غير كافية... ولكن مهما كان الأمر لا يستطيع أن يمنع نفسه من الانحناء أمام هذا الإخلاص وهذه الصراحة بكل تقدير وإعجاب وإجلال»(١٠٦).

خاتمة

قدم ساطع الحصري ما يشبه النظرية المتكاملة في الوحدة العربية تتضمن رؤيته لمفهوم الوحدة العربية وعلاقته بدوائر الانتماء الأخرى، وكذلك موقعه على سلم أولويات الأهداف العربية الأخرى، وتعطيه التفرد والأولوية في الحالتين على التوالي، وكذلك تحليله للعلاقة بين هذا المفهوم ومفهوم المصلحة في إطار نظرته «المثالية» إلى مفهوم القومية. واستناداً إلى هذا، حلل الحصري واقع التجزئة العربية وفسره بعوامل خارجية في الأساس من دون أن يهمل أثر العوامل «العربية» التي ترتبت على ظهور الدول القطرية العربية.

ثم راح الحصري يعرض رؤيته لبناء الوحدة المنشودة: أساليب تحقيقها، فركّز على الدعوة، ووافق صراحة على النهج الوظيفي، وضمناً على استخدام القوة لتحقيقها، ورأى لمصر دوراً قيادياً في تحقيقها ونطاقها، فانحاز بداهة إلى الوحدة الشاملة من دون أن يعترض على الوحدات الجزئية شريطة أن تكون خطوة في الطريق إلى هذه الوحدة الشاملة، بحيث إنه اعترض صراحة على الدعوة إلى وحدات جزئية قامت على مفاهيم مناقضة لمفهوم القومية العربية. وشكّل دولة الوحدة، فاختار صراحة الشكل الفدرالي إيماناً منه بحقيقة التنوع في الواقع العربي، على أن

---

(١٠٣) الحصري، **الاقليمية: جذورها وبذورها**، ص، ٢٩.

(١٠٤) الحصري، «حول الوحدة والاتحاد،» ص ٦٢ ـ ٦٦.

(١٠٥) ساطع الحصري: «مشروع الوحدة الاتحادية الذي وضعته القيادة القومية لحزب البعث،» ص ٤٣ ـ ٤٧، و«نقاش مع أستاذ بعثي،» ص ٥١ ـ ٦٢، في: الحصري، **الاقليمية: جذورها وبذورها**، ص ٥١ ـ ٥٢.

(١٠٦) ساطع الحصري، «النقد الذاتي في خطاب الرئيس جمال عبد الناصر،» في: المصدر نفسه، ص ١٠٩.

يؤخذ بالمضمون الحقيقي لهذا الشكل، فلا يتخذ ستاراً لتفريغ الوحدة من مضمونها، ومن دون أن يعني هذا الاختيار استبعاد إمكانية الاندماج التام لبعض الأقطار العربية. أما نظام الحكم في دولة الوحدة، فقد سكت الحصري عن تقديم نظرة متبلورة له، ربما لأنه كان يعطي هدف تحقيق الوحدة الأولوية على ما عداه من الأهداف، فيقبل الوحدة بغض النظر عن طبيعة النظم الداخلة فيها.

وقد انعكست الأبعاد الفكرية والتحليلية السابقة على موقف الحصري من التجارب الوحدوية العربية، فأيد عمليات التوحيد في شكل دولة وطنية على نحو ما شهدته سوريا والعربية السعودية وليبيا، وتحمس للجامعة العربية في بدايتها، ثم أخضعها للنقد الموضوعي بعد ذلك رافضاً أن يرد عجزها إلى واقع الدول العربية فحسب، ومحملاً الأمانة العامة للجامعة مسؤولية محددة بهذا الخصوص، ودافع عن الوحدة المصرية ـ السورية ضد معارضيها، وأدان انفصال سوريا عنها وكل من شارك في تبريره أو تأييده، وفند حججهم من دون أن ينفي ضرورة النقد الذاتي الموضوعي للتجربة، مع رفضه اتخاذ الأخطاء التي وقعت فيها الوحدة أياً كانت مبرراً للانفصال الذي رده أساساً إلى عوامل خارجية استعمارية، بالإضافة إلى عدد من العوامل الأخرى التي تعود إلى تجربة الوحدة ذاتها.

ومن الظاهر أن الحصري قد نجح بتطوير نظرية أو شبه نظرية للوحدة العربية اتسقت في عناصرها بسبب وضوح منطلقاتها الفكرية، ولم تكن نظريته (أو شبه النظرية) هذه مجرد موقف ايديولوجي، ولكنها استكملت مقوماتها أو كادت على أساس تحليل علمي راق، وإن كانت هنات قد شابته هنا وهناك.

ومن الواضح كذلك أن الحصري، بسبب إيمانه الحقيقي بالقومية العربية وضرورة تحقيق الوحدة العربية المبنية عليها من ناحية، واستخدامه للمنهج العلمي من ناحية أخرى، قد نجح ببلورة مواقف متقدمة من قضية الوحدة العربية بمعايير الظرف الراهن الذي تمر به حركة النضال العربي ما زالت بصفة عامة صالحة للتطبيق حتى وقتنا هذا. ويظهر إمعان النظر في موقفه من قضية الوحدة والمصلحة على رغم منطلقه المثالي، وضرورة اعتماد الشكل الفدرالي للوحدة، وكذلك موقفه مما يمكن تسميته بلغة اليوم التجمعات الإقليمية أو الجهوية أو الفرعية، كيف أن الرجل قد نجح بأن يقدم منذ عقود من الزمان أجوبة صحيحة عن أسئلة ما زالت جماعات من المفكرين القوميين مختلفة بشأنها عاجزة عن تقديم إجابات واضحة لها.

ولا يعني ما سبق أن ثمة اتجاهاً لتقديس ما أتى به الحصري، فقد عانت أفكاره هنات هنا وهناك تمت الإشارة إليها في سياق هذه الدراسة، وقد تعامل مفكرون عروبيون لاحقاً مع بعض هذه الهنات، وطوروا أفكاراً سليمة بشأنها. وبصفة عامة، فإن الفكر القومي العربي مطالب من خلال رموزه المعاصرة بأن يواصل الجهود الرائدة والعظيمة والمثيرة للاحترام والتقدير التي بذلها ذلك المفكر القومي الكبير من أجل السير بخطى أكثر علمية وأصح اتجاهاً نحو تحقيق أغلى أهداف الأمة العربية □

الفكر التربوي عند ساطع الحصري

عبد الله عبد الدائم

مفكر تربوي قومي،
ووزير سابق، سوريا.

أولاً: الحصري بين القومية والتربية

كثيراً ما يظن أن الفكر التربوي عند ساطع الحصري ليست له منزلة فكره القومي، ولا سيما أن الكثرة الكاثرة من المثقفين العرب عرفت هذا الرائد القومي الفذ من خلال ما كتب حول القومية العربية، وحول القومية بوجه أعم.

والحق، إن الفكر التربوي لدى هذا العلامة الذي أحاط بالعديد من جوانب المعرفة الإنسانية، من رياضية وعلمية واجتماعية وتربوية، لا يقل شأواً وشأناً عن فكره القومي، بل قل، بتعبير أدق، إن الفكرين، القومي والتربوي، متآخذان عنده ومتكاملان يصعب الفصل بينهما. وتلك هي أهم صفة من الصفات المميزة لعطائه.

فهو أولاً **يؤمن بتضامن المعرفة الإنسانية**، ولا يجيز الفصل بين جوانبها المختلفة. وقد كان هو نفسه مثالاً يحتذى بهذا الشأن، حين أحاط منذ بواكير عمره بالعلوم الرياضية وتولع بها ولعاً شديداً على حد قوله في ترجمة حياته، ثم أولع بالعلوم الطبيعية واشتغل بتشريح الحيوانات وتحنيطها، ودرس العلوم السياسية والحقوقية، وأتبع ذلك كله بدراسة علم النفس والتربية والاجتماع، بعد أن كان قد قطع شوطاً كبيراً في دراسة العلوم الطبيعية[1]. وقد كتب وألف في هذه المجالات جميعها، سواء باللغة التركية أو باللغة العربية.

وهو ثانياً وبخاصة ينطلق في فكره التربوي من خلال فكره القومي، وينطلق في فكره القومي من خلال فكره التربوي. فالتربية العربية عنده تعني أولاً وقبل كل شيء التخلص من التبعية الثقافية، سواء في العراق أو سوريا أو مصر أو السودان. وفي حديث له مع الدكتور جميل صليبا عام ١٩٤٤ عن تجربته في العراق ـ على سبيل المثال ـ أكد دون لبس أن همه الأول هناك كان تطهير مناهج التربية من رواسب الثقافة الإنكليزية، وإحياء الروح العربية، وبث

(١) ساطع الحصري، «خلاصة ترجمة حالي،» **المعلم العربي** (دمشق، وزارة التربية)، عدد خاص بالمفكر العربي الكبير ساطع الحصري بمناسبة الذكرى المئوية لميلاده (١٩٦٠)، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٣.

الفكرة القومية في النشء[٢].

وأهم أهداف التربية لديه ـ كما سنرى ـ توثيق الصلات الثقافية بين البلدان العربية، ووضع نظام تربوي موحد عربي الوجه واللسان، من شأنه أن يجمع أوصال الأُمة العربية، عن طريق وحدة الثقافة أولاً وقبل كل شيء. وقد كان هذا الهدف جوهر عمله كله في ميدان التربية. أوليس هو القائل: «اضمنوا لي وحدة الثقافة، وأنا أضمن لكم ما تبقى من ضروب الوحدة»؟[٣]

وقد تجلى ذلك بوجه خاص في حركة الإصلاح التربوي التي قادها في العراق (من ٥/٣/ ١٩٢٢ ـ ١١/٦/١٩٤١)، وفي تقاريره ومشروعاته من أجل تطوير التربية في سوريا (من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٧) وفي حوليات الثقافة العربية الست التي أصدرها بين عامي ١٩٤٩ و١٩٦٣، وفي سائر أعماله ومؤلفاته وكتاباته. وحسبنا أن نذكر ـ من قبيل المثال لا الحصر ـ بعض ما ورد في المقدمة التي صدّر بها للحولية الثقافية الأولى (والتي أعاد نشرها كاملة في مقدمة كل من الحوليات الخمس)، حيث أشار إلى أن أهم أهداف هذه الحولية القضاء على الفروق القائمة بين نظم التعليم العربية ـ بسبب مخلفات الاستعمار ـ وتعديل تلك النظم والأوضاع القائمة في البلدان العربية، وفق ما تقتضيه مصالحها الحقيقية، بنظرات شاخصة نحو المستقبل البعيد والمثل الأعلى الذي تنطوي عليه فكرة العروبة الخالدة[٤]. وفي نهاية هذه المقدمة يرجو أن يكون قد تمكن من إقناع من بيده زمام أمور التربية والثقافة في مختلف البلدان العربية، بأهمية العمل من أجل إزالة تلك الفروق الثقافية بكل اهتمام واندفاع، من أجل الوصول إلى وحدة تربوية وتعليمية وثقافية، تقود بالتالي إلى تحقيق الوحدة الشاملة بين أقطار الوطن العربي.

وبوجيز القول، لقد انطلق ساطع الحصري في فكره وعمله في مجال التربية من فكرة أساسية، وهي أن وضع أُسس تربوية سليمة، مبدعة لا متبعة، قادرة على امتصاص التجربة التربوية العالمية في كيانها الذاتي، هي نقطة البدء لخلق أجيال واعية قادرة على تحقيق أماني الأُمة العربية. فالعروبة عنده إيمان وعقيدة، والسبيل إليها هي سبيل التربية والتربية القومية بالذات.

لقد ناضل ساطع الحصري نضالاً فكرياً دائباً موصولاً من أجل نشر الوعي القومي والتبشير بوحدة الأُمة العربية. وتسلح في سبيل تلك الدعوة بشتى الأسلحة العلمية والفكرية. وربح معركته هذه بقلمه وفكره، دون أن يلجأ إلى سلاح الدعوة السياسية أو الحزبية أو سواهما. ولكنه لم يهمل، كما قد يظن، النضال العملي اليومي من أجل فكرته القومية هذه. فلقد كانت التربية عنده هي مسرح النضال العملي الميداني المباشر من أجل نشر دعوته القومية.

لقد خاض في سبيل هذا النضال العملي ـ بل السياسي ـ معارك تربوية كبرى. أبرزها صراعه العنيد مع الإنكليز وممثليهم في العراق، انطلاقاً من إيمانه بأن أمور المعارف ـ التربية والتعليم ـ يجب أن تكون في مقدمة الأمور التي ستؤخذ من الإنكليز[٥]. وهو في هذا الصراع قد

---

(٢) جميل صليبا، «تجربتي مع ساطع الحصري،» **المعلم العربي**، السنة ٣٠، العددان ٢ ـ ٣ (شباط/ فبراير ـ آذار/مارس ١٩٧٧)، ص ١٠٣.

(٣) ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية** (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٤)، ص ١٢٠.

(٤) **حولية الثقافة العربية الأولى**، المقدمة، ص ٩.

(٥) ساطع الحصري، **مذكراتي في العراق**، ٢ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨)، ج ١: **١٩٢١ ـ ١٩٤١**، ص ١٣ ـ ١٤.

اختار في الواقع طريق «الجهاد التربوي» من أجل القضية العربية، كما اختار عدد من زملائه في بلاد الشام طريق الجهاد السياسي والثورة المسلحة بعد أن صرع الفرنسيون الدولة العربية السورية الوليدة في «ميسلون» عام ١٩٢٠[٦]. وقد تجلى هذا الجهاد التربوي بوجه خاص في معركته مع «فارل» الإنكليزي الذي كان قابضاً على مقدرات وزارة المعارف العراقية ومع سواه، حول توزيع المساعدات على المدارس الأهلية والطائفية والأجنبية، وفي نقده الشهير لتقرير لجنة «مونرو» الأمريكية، وفي جملة الإصلاح التربوي الذي قام به في العراق. ومثل هذا النضال الميداني ساقه في سوريا، حين تم اختياره عام ١٩٤٤ مشاوراً فنياً لوزارة المعارف. فلقد كان همه الأول ـ إلى جانب بل من خلال إصلاح نظام التعليم إصلاحاً شاملاً ـ تخليص سوريا من النظام التعليمي الذي خلفه الانتداب، وتصفية آثار النفوذ الثقافي الفرنسي، وتحرير سوريا من القيود والشوائب التي خلفها الانتداب، ممهداً السبيل بذلك إلى توحيد الأهداف والمناهج مع العراق ومصر وسائر البلدان العربية. ولا أدل على ذلك من المحاضرة المهمة التي ألقاها على مدرج الجامعة السورية عام ١٩٤٧، عن «الاستقلال الثقافي وسياسة التعليم في سورية»[٧]. وفيها يتحدث عما خلفه الحكم الأجنبي من جذور خانقة في مختلف ميادين الحياة، لعل أسوأها وأخطرها تلك التي انتشرت وامتدت في أرض الثقافة والمعارف، الأمر الذي حمله على سن قانون جديد للمعارف، يلغي في جملة واحدة جميع نظم المعارف الموضوعة في عهد الانتداب، ويقرر الأُسس التي يجب أن يبنى عليها صرح المعارف الجديد[٨]. ويصف الحصري قانون المعارف العام هذا، الذي وضعه لهذا الغرض، بأنه، بمثابة صك الاستقلال الثقافي في هذه البلاد[٩]. ويضيف دون لبس أن أهم الغايات التي سعى لتحقيقها قانون المعارف الجديد هي: رفع الموانع وهدم الحواجز التي أقامتها سياسة الانتداب بين سوريا وبين سائر الأقطار العربية، في ميدان التربية والثقافة[١٠].

وتشهد كذلك على الطابع النضالي للتربية عند الحصري على نحو ما تجلت طوال عمله في سوريا (لمدة ثلاثة أعوام)، مقاومته العنيدة لمشروع «الاتفاقية الجامعية» التي حاول الفرنسيون ـ في بداية عهد الاستقلال ـ فرضها على سوريا.

فلقد حاولت فرنسا، قبل أن تتخلى عن الانتداب أن تفرض على سوريا معاهدات ثقافية واقتصادية وعسكرية، تحفظ لها مكانتها المتميزة في سوريا. وهكذا قدمت للحكومة السورية مشروع اتفاقية دعتها باسم «الاتفاقية الجامعية» ترمي من ورائه إلى توسيع نطاق امتيازاتها. فوقف الحصري في وجه تلك الاتفاقية المجحفة وسارع فوراً إلى تسليط الأضواء على بنودها، وبيّن أنها تهدف إلى ربط الحكومة السورية بـ «مصلحة المؤسسات الفرنسية» القائمة في سوريا ولبنان، فضلاً عن منحها اللغة الفرنسية والمعاهد الفرنسية امتيازات كبيرة. وقد أدى نقده الموضوعي لهذه الاتفاقية إلى رفض الحكومة السورية لها.

---

(٦) يحسن الرجوع إلى: ساطع الحصري، **يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف، ١٩٤٧)، ص ١٨٨.

(٧) ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٥٥ ـ ٧٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٧٧.

والأدلة كثيرة تشهد جميعها على أن ميدان التربية عند الحصري، كان ساحة للنضال القومي، وأن الترجمة العملية لأفكاره القومية تجلت في أفكاره التربوية بوجه عام وفي نضاله الميداني اليومي من أجل توليد نظم تربوية متحررة من رواسب الاستعمار، قادرة على إبداع ثقافة عربية موحدة، هي حجر الأساس في بناء الكيان العربي القومي الموحد.

ولم يقتصر نضاله هذا من أجل توليد تربية عربية أصيلة موحدة، على الصراع بينه وبين سلطات الانتداب في العراق وسوريا ومصر وسواها، بل شمل القيمين على النظم التربوية وعلى الثقافة في البلدان العربية نفسها. ويتجلى ذلك واضحاً في صراعه مع الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية، وفي المعركة التي شنها من أجل الحفاظ على الأهداف القومية الأصيلة لمعهد الدراسات العربية العليا، ذلك المعهد الذي تولى إنشاءه والتدريس فيه وإدارته ثم هجره يائساً بعد سنوات قليلة، لئلا يكون شريكاً في جريمة انحرافه عن هدفه القومي وانقلابه إلى «مؤسسة تمنح الشهادات لجماعة من الطلاب، وتوزع أجور المحاضرات لطائفة من الأساتذة»[١١]. ومن خلال هذه الصورة التي رسمناها لعطاء هذا المربي القومي الكبير، يمكن الرد على قولين:

الأول هو أن عطاءه التربوي لم يكن في مستوى عطائه القومي.

والثاني هو أن دعوته القومية كانت مجرد دعوة فكرية نظرية لم تناضل من أجل تغيير الواقع نضالاً عملياً ميدانياً.

فأستاذنا الكبير، كان يوازن موازنة دقيقة بين النظر والعمل، بين الفكر والتطبيق. وسنرى أن أهم ملامح نظرته التربوية إيمانه بضرورة «التوزين» بين العوامل المختلفة على حد قوله... وهو يدرك أعمق الإدراك أن النظر بلا عمل مُقعد، وأن العمل بلا نظر أعمى.

وهو يملك بالإضافة إلى ذلك كله عقل العالم المدقق، صاحب المنطق الصارم، الأمر الذي يجعله قادراً دوماً على ربط الأسباب بالمسببات، وعلى وضع نظام دقيق للأوليات، وعلى التمييز بين المستحيل والممكن. وهذا كله من خلال إيمان قومي قادر على أن يعبئ كل الطاقات والعوامل والوسائل في سبيل الهدف المنشود.

لقد كان سعيه التربوي حقاً أداة إيمانه القومي وسلاحه، وكان إيمانه القومي مصدر نضاله التربوي فكراً وعملاً. لقد كان ـ بكلمة واحدة ـ قومياً مربياً ومربياً قومياً. وتلك هي أهم معالم أصالته.

ثانياً: مسيرة ساطع الحصري التربوية

لنتريث الآن عند العطاء التربوي للمفكر الكبير، عبر المراحل التي مر بها، ومن خلال الصوى الأساسية التي تحدد مسيرة ذلك العطاء.

وفي وسعنا ـ لهذا الغرض ـ أن نقسم هذا العطاء إلى قسمين أساسيين: **أولهما** يشتمل على أنظاره التربوية العامة وعلى أُمهات أفكاره في حقل التربية والتعليم، على نحو ما نجدها في

---

(١١) ساطع الحصري، **ثقافتنا في جامعة الدول العربية** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

أبحاثه ودراساته النظرية التي تضمها كتبه ومقالاته في المجالات المختلفة. **وثانيهما** يتصدى لبلائه المشخص وعمله الميداني في مجال تطوير النظم التربوية في بعض البلدان العربية، على نحو ما نجد ذلك في الإصلاحات التربوية التي قام بها في العراق وفي سوريا وفي بعض البلدان الأُخرى.

١ ـ أنظاره التربوية العامة

على عكس مما كتب الكثيرون من المتحدثين عن ندرة العطاء التربوي الفكري لمربينا الكبير، قدم هذا المربي زاداً كبيراً وغنياً من الدراسات التربوية النظرية، تتجلى بوجه خاص في طائفتين من الأبحاث: أبحاث تتصل بمبادئ التربية العامة، وأبحاث تعالج المسائل المتعلقة بفن التربية وطرائقه ووسائله.

أ ـ الأبحاث المتصلة بأسس التربية ومبادئها

نقع على هذه الأبحاث بوجه خاص في اثنين من كتبه المنشورة، كما نقع عليها متفرقة ومبثوثة عبر نتاجه كله.

وأهم كتبه المنشورة التي تتصدى لمبادئ التربية العامة كتابان:

أولهما **أحاديث في التربية والاجتماع**[١٢]. وثانيهما كتاب **آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة**[١٣].

والكتاب الثاني هو الذي يشتمل على أمهات الأنظار التربوية لساطع الحصري، بينما يقتصر الكتاب الأول على معالجة موضوعات تتصل بالثقافة العربية بوجه عام (الثقافة العربية وما يسمى ثقافة البحر الأبيض المتوسط ـ العلاقات الثقافية بين البلدان العربية ـ التعاون الثقافي بين الأُمم المتحدة، اليونسكو ـ الثقافة العربية وثقافة الشرق الأدنى) بالإضافة إلى بحث لصيق بالتربية يتصل بالاستقلال الثقافي وسياسة التعليم في سوريا، وهو بحث عاود الحديث عنه في الكتاب الثاني، وستكون لنا عنده وقفات عبر حديثنا عن العمل التربوي الميداني للمربي الكبير. لهذا سوف نقتصر فيما يلي على عرض أمهات الأفكار التربوية لساطع الحصري على نحو ما وردت في كتاب **أحاديث في التربية والاجتماع**.

ويتناول هذا الكتاب بوجه خاص موضوعات ثلاثة أساسية (بالإضافة إلى موضوعات فرعية):

(١) العلاقة بين علم الاجتماع والتربية وفيه يبين الصلة الوثيقة التي ينبغي أن تقوم بين التربية وحاجات المجتمع، مؤكداً أن نجاح المدرسة في مهمتها يجب أن يقدر بمبلغ خدمتها للمجتمع الذي أنشأها. فالمدرسة عنده ـ كما هي عند أصحاب المدرسة الاجتماعية في التربية وعلى رأسهم عالم الاجتماع الفرنسي دوركهايم (Durkheim) ـ مؤسسة اجتماعية تعكس

---

(١٢) ساطع الحصري، **أحاديث في التربية والاجتماع**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٢، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

(١٣) ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٦، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

حاجات المجتمع وتحقق أغراض وغايات المجتمع الذي ولدها. وبتعبير آخر، كما يقول بعض علماء الاجتماع الفرنسيين اليوم (من أمثال بورديو (Bourdieu) وباسرون (Passeron) وإيستابليه (Establet)) مهمة المدرسة (ولا سيما في البلدان الرأسمالية) أن تعيد توليد المجتمع الذي ولدها.

ويضرب الحصري أمثلة عن نشوء نظام التعليم الثانوي في مختلف البلدان الأوروبية، تبين التشابك الشديد والترابط المحكم الذي يقوم بين مسائل التربية والتعليم وبين قضايا السياسة والاجتماع. وهذا كله لينتهي إلى القول بأن البلدان العربية تسير في عكس هذا الاتجاه، فلا تربط نظمها التربوية بطبيعة مجتمعاتها، وتقتبس من سواها اقتباساً منقوصاً في هذا المجال مولّدة نظماً تربوية هجينة لا أصلية.

ثم ينتقل الحصري من تأكيد هذه الحقيقة إلى تأكيد حقيقة ثانية تتصل بالعلاقة بين التربية والمجتمع. وقوام هذه الحقيقة أن التربية الملبية لحاجات المجتمع ينبغي أن تنمي روح «النحنية» على حد تعبيره، أي أن تغلب «النحن» على «الأنا» وأن تربي الأطفال منذ نعومة الأظفار على الإيثار بدلاً من تربيتهم على «الأثرة» وحب النفس.

ومن هنا ينتقل إلى الوسائل التربوية التي من شأنها أن تقوي «الاجتماعية» في نفوس الناشئة وعلى رأسها الألعاب الاجتماعية المشتركة، وتعويد الأطفال والشبان العمل المشترك و«الإلبي» على حد تعبيره، وإشراك الطلاب في الإدارة والمراقبة، وسوى تلك من وسائل تنمية إرادة العمل المشترك، تلك الوسائل التي أكدها المربون المحدثون. ويضيف إلى هذه الوسائل وسيلة يهب لها شأناً خاصاً، ولا سيما في بلداننا العربية، هي الخدمة العسكرية، ويطنب في امتداح هذه الوسيلة، وفي أهمية الحياة العسكرية بوصفها حياة تضحية وإيثار وعمل مشترك، ويتحدث عن تجربة «كتائب العمل» في بلغاريا. وقد بلغ من اهتمامه بهذه التربية أنه أوصى في التقارير التي وضعها لإصلاح التعليم في سوريا، بإنشاء «نظام الفتوة» في المدارس الثانوية. وقد لقيت وصيته هذه أذناً صاغية، وما يزال هذا النظام سائداً في سوريا حتى اليوم، لدى البنات والبنين على حد سواء.

(٢) والموضوع المهم الثاني الذي يتناوله الكتاب الذي نحن بصدده، هو الحديث عن **«تيارات التربية والتعليم» الكبرى في عصره**، منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى تاريخ كتابة كتابه.

وليس المجال مجال التفصيل في الحديث عن تلك التيارات، ولا سيما أن كتب التربية، وكتب تاريخ التربية بوجه خاص[١٤]، حافلة بوصفها ونقدها. وحسبنا أن نشير عابرين إلى أن الحصري يتريث فيها عند بزوغ «عصر الطفل» (على حد تعبير المربية السويدية إيلين كي (Ellen Key))، وعند التعليم العام الإلزامي، وعند تنويع المدارس وتخصيص التعليم، وعند دور الأطفال ودور الحضانة ودور الرضاعة، وعند ما يعرف اليوم باسم التربية الخاصة (أو تربية المعوقين) والاهتمام بالمعلولين والعجزة والأغبياء والعميان، وعند الاهتمام بالأطفال «الشواذ» ووضعهم في صفوف خاصة.

---

(١٤) انظر على سبيل المثال: عبد الله عبد الدائم، **التربية عبر التاريخ: من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين**، ط ١٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٦).

وفي إطار هذا الموضوع الثاني الذي يتناوله الكتاب، نعني التيارات الكبرى في التعليم في عصر الحصري، يتحدث عن طرق التدريس، وعن تطورها بحكم عاملين أساسيين: توسع الدراسات النفسية من جانب، وتطور وجهات النظر الاجتماعية من جانب آخر، الأمر الذي يقوده إلى الحديث عن أهم المراحل التي قطعتها «أصول التربية والتعليم» تحت تأثير هذين العاملين.

وينتقل من ذلك إلى الحديث عن المدارس التي طبقت نتائج هذه الدراسات الخاصة بطرق التدريس وأصول التربية والتعليم، وعلى رأسها المدارس التي عرفت باسم «المدارس الحديثة» و«المدارس الفعالة» (إشارة منه إلى تلك التي استخدمت ما عرف باسم «الطرق الفعالة» (Méthodes actives) في التربية).

ثم يختم هذا الموضوع بالحديث عن عظماء المربين الذين أطلقوا روح التربية الحديثة هذه، في شتى البلدان.

ويقف وقفة خاصة عند حدائق الأطفال ودور الصغار. ويتريث عند التعليم الاقتباسي والأساليب الإفرادية في التعليم (وما يتحقق حول ذلك من حديث عن نظام الصفوف، وعن الفوارق النفسية والفردية، وعن المدرسة «المفصلة على قد الطلاب» (Sur mesure)، وعن الصفوف المتوازية، والصفوف المتحركة والمتحولة، والدروس الإضافية). وفي هذا المجال يخص خطة دالتون بوقفة مستأنية، كما يتحدث عن خطة ونتكا وسائر الطرائق التي تجعل التعليم إفرادياً.

(٣) والموضوع المهم الثالث الذي يخصه بالعناية في كتابه هذا هو موضوع «**نظم التعليم في سياسة الاستعمار**» والتي يلخصها وصفه لها بأنها نظم تقدم تعليماً من غير تثقيف. ولن نتوقف طويلاً عند هذه المسألة التي يمكن اعتبارها محوراً أساسياً من محاور الفكر التربوي عند ساطع الحصري، فلقد رأينا منذ حين كيف ترجمها إلى نضال ضد التربية التي أشاعها الانتداب في كل من سوريا والعراق. كما أننا سنعود إلى الحديث عنها، عند تصدينا للشق الثاني من عطاء ساطع الحصري التربوي، نعني شق عمله الميداني لإصلاح نظم التربية في البلدان العربية. وحسبنا أن نشير هٰهنا إلى أنه يتصدى لهذه المسألة في كتابه هذا في نطاقها العالمي الشامل، لا في نطاق الوطن العربي وحده، متحدثاً عن غايات الاستعمار بوجه عام ومشيراً إلى انعكاس هذه الغايات على تعليم أبناء المستعمرات. ومن أجل ذلك يستشهد بما فعلته سياسة الاستعمار الأمريكية مع الزنوج، حين حرمت عليهم تعلم القراءة والكتابة، معرجاً على مناهج التعليم التي وضعها الفرنسيون لأبناء الجزائر، متريثاً عند موقف السلطات التربوية الإيطالية من التعليم الديني في طرابلس الغرب. على أنه يتوقف عند نقطة مهمة، تظهر من جديد ترابط العمل التربوي والقومي عنده، تتصل بدعوة الاستعمار في البلدان العربية إلى تغليب اللغة العامية على الفصحى، وهي دعوة لقيت بعض الآذان الصاغية لدى بعض الكتّاب العرب، وما يزال لها مؤيدوها وأنصارها. وهٰهنا يقول بوضوح وعزم: يجب على كل مفكر عربي أن يحارب اللغة العامية التي يرجو المستعمرون من ورائها خيراً عظيماً لسياستهم، على حساب الضرر البالغ بمصالح الأمة العربية ومستقبلها[١٥].

(٤) وثمة قسم ثان من الكتاب الذي نحن بصدده، جعل مؤلفه عنوانه: **مشاهدات**

---

(١٥) الحصري، **أحاديث في التربية والاجتماع**، ص ٩١.

وملاحظات. وفيه يبدي ملاحظات تربوية حول بعض المشاهدات التي كانت له في زيارته للمدارس. غير أن أهم ما فيه ذلك البحث الخاص بـ «**التاليف والتوزين في أعمال التربية والتعليم**». وفي هذا البحث يقدم فكرة لعلها من أهم مقومات فلسفته التربوية، قوامها أن التربية السليمة ينبغي أن تنأى عن «الأحكام الثابتة» و«القواعد المطلقة» وأن تأخذ بـ «التوزين بين غايات التربية المتنوعة» وأساليبها المتعددة. وذلك لا يتيسر إلا بالجمع بين وجهات النظر المختلفة، والإحاطة بالنتائج المتنوعة. فأفاعيل الحياة النفسية في منتهى الدقة والإعضال، كما أن مطالب الحياة الاجتماعية في غاية التنوع والتعقيد، و«هذا التعقيد وهذه الدقة وهذا التنوع، يحتم على كل مربٍ - يروم القيام بواجباته حق القيام - أن ينظر في كل أمر من الأمور من وجوه عديدة...».

(٥) ويشتمل الكتاب الذي نتحدث عنه على قسم ثالث أفرده صاحبه لتراجم كبار «أساطين التربية الحديثة»، كما يشتمل على قسم رابع جعل عنوانه «انتقادات» يتحدث فيه ناقداً عن كتاب **روح التربية** لغوستاف لوبون الذي ترجمه الدكتور طه حسين، كما يقدم فيه نقده الشهير المهم لكتاب طه حسين **مستقبل الثقافة في مصر** الذي صدر عام ١٩٣٨.

ب - الأبحاث الخاصة بفن التربية وطرائقه ووسائله

سبق أن قلنا إن الأنظار التربوية التي أتى بها ساطع الحصري تشمل نوعين من الأبحاث: **أولهما** الأبحاث المتصلة بمبادئ التربية العامة، وقد أتينا على الحديث عنها. **وثانيهما** الأبحاث المتصلة بفن التربية، وهي التي سنعرض لها الآن، مدركين أن الفصل بين هذين النوعين من الأبحاث هو من قبيل تسهيل العرض، ما دامت مسائل التربية متشابكة متداخلة عنده.

ولقد كتب ساطع الحصري الشيء الكثير - منذ طور مبكر - عن فن التدريس وطرق التدريس. ولا عجب في ذلك، فهو دوماً أقرب إلى الأمور العملية المشخصة في ميدان التربية منه إلى الأنظار الفكرية (التي لم يهملها كما رأينا) وذلك بحكم تكوينه العلمي وروح الدقة والوضوح عنده.

(١) وقد بدأ أبحاثه في هذا الميدان منذ الفترة التي قضاها في تركيا، وكانت كتبه كلها بهذه اللغة حتى نهاية الحرب العالمية الأُولى.

وبالإضافة إلى سلسلة الكتب المدرسية التي كتبها آنذاك (في العلوم الطبيعية والزراعية وعلم الحيوان والنبات)، وبالإضافة إلى مقالاته العلمية التي نشرها في المجلات (نحو القطب - التلغراف اللاسلكي - الأشعة المجهولة - الخ...) كتب كتاباً في مجلدين عن **فن التربية**[١٦] (يتضمن مجموعة الدروس التي ألقاها في دار المعلمين)، وكتاباً في **علم الأقوام** (وهو مجموعة دروس له في المدرسة الملكية)، وكتاباً عنوانه **الوطن** يتناول قضايا التربية المدنية والوطنية.

(٢) أما في اللغة العربية فقد كتب الكثير من الكتب والمقالات عن فن التربية بدءاً من مغادرته تركيا إلى سوريا عام ١٩١٩ مشاركاً في الحكومة الفيصلية. وعلى رأس تلك الكتب:

- **دروس في أصول التدريس** (في جزأين): أولهما عن أصول التدريس العامة، وقد صدر

---

(١٦) ترجم الكتاب إلى اللغة العربية كامل نصري عام ١٩٢٥.

في بغداد عام ١٩٢٤، وثانيهما عن أصول تدريس اللغة العربية، وقد صدر في بيروت عام ١٩٤٨. وقد لقي الكتاب بجزأيه رواجاً كبيراً وكان المعين الأول للمعلمين في العراق وسوريا وسواهما (ولا سيما في أقطار المغرب العربي). وقد صدرت منه طبعات عديدة.

ـ **مبادئ القراءة الخلدونية** (الألفباء) وقد صدر في بغداد عام ١٩٢٢ (ثم في البصرة عام ١٩٢٣).

ـ **طريقة تعليم الألفباء** ـ مرشد القراءة الخلدونية. وقد صدر في بغداد عام ١٩٢٢.

ـ **دروس الأشياء** للسنة الخامسة الابتدائية (بغداد ١٩٢٨ ثم ١٩٣١).

ـ **دروس الأشياء** ـ مبادئ العلوم للسنة السادسة الابتدائية (بغداد ١٩٢٩).

ـ **دروس الأشياء** للسنة الرابعة الابتدائية (بغداد ١٩٣٠).

ـ **مساعد القراءة الخلدونية** (بغداد ١٩٣٤).

ـ **دروس الأشياء** ـ مبادئ الزراعة للسنة السادسة الابتدائية (بغداد ١٩٣٩).

ـ **الإحصاء** (ملخص محاضرات ألقاها في كلية الحقوق في بغداد خلال العام الدراسي ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩).

هذا، وقد أصدر منذ عمله في عهد الدولة العثمانية مجلة تربوية مهمة باللغة التركية في ثلاثة مجلدات، كانت أول مجلة تربوية تصدر باللغة التركية، هي **مجلة التدريسات الابتدائية** التي يدل عنوانها على مبلغ عنايتها بفن التدريس وطرائقه. كما أصدر مجلة **التربية** التي ظهر منها عشرة أعداد: الأربعة الأولى منها مصورة.

وقد كتب في تلك الفترة مقالات مهمة، معظمها تربوية واجتماعية، في مختلف الجرائد والمجلات.

وبعد انتقاله إلى البلدان العربية، أصدر خلال عمله في العراق **مجلة التربية والتعليم** (التي ظهر منها خمسة مجلدات بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣١).

(٣) ومن خلال هذا النتاج المهم الذي تناول الحصري فيه «فن التربية» وطرائقها، نستخلص الكثير من مقومات التربية الحصرية وخصائصها في هذا المجال:

ـ فهو يؤكد أولاً الطابع الإنساني للتربية عنده، ويدعو إلى البحث في طبيعة الإنسان العربي، ما دام لكل طفل «سحنته» (profil) النفسية، وما دامت للطالب العربي سحنته الخاصة به.

ـ وهو يبين ـ في حديثه عن فن التربية ـ أهمية التربية الجسمية والفكرية والخلقية والاجتماعية، ويبين وسائل هذه التربية وعلى رأسها: الأسرة ـ رياض الأطفال ـ معاهد التعليم. وفي هذه الأخيرة، نعني معاهد التعليم، يتريث عند طرائق التربية البدنية والخلقية والاجتماعية.

ـ وفي حديثه عن دور طرق التدريس يفصل البحث في أمور ثلاثة: قواعد التعليم العامة (معدداً لها) ـ طرق التدريس الأساسية (مشيراً إلى أهمية الاستقراء) ـ خطوات الدرس، متحدثاً حديثاً مفصلاً عما ينبغي أن يتوافر في المقدمة، وفي مادة الدرس، وفي الإلقاء، وفي الاستجواب، وفي وسائل الإيضاح، وفي استعمال الكتب، وفي تلخيص الدرس، وفي الواجبات الكتابية المنزلية.

(٤) وإن ننس لا ننسى عناية الحصري بالاختبارات العقلية (الروائز كما نسميها (Tests)). فقد يتبادر للذهن أن رجلاً كالحصري قد لا يخطر بباله أن يغوص في هذا الجانب التقني الدقيق الخاص بالاختبارات العقلية. ولكنه ـ كما قلنا ونقول ـ إنسان جامع لجوانب المعرفة التربوية (وسواها)، يأبى عليه عقله العلمي إلا أن يحيط بسائر جوانب التربية، نظريها وعمليها.

وهكذا وقف وقفة طويلة عند الاختبارات العقلية (وكانت آنذاك في بواكيرها) وصنفها في اختبارات فردية خاصة، وفي اختبارات جمعية عامة. واعتمد على نماذج من الاختبارات الفردية والجمعية وضعها مربون عالميون.

وعني بوجه خاص بالاختبار العقلي الجمعي الذي وضعه المربي الإنكليزي بالارد (Ballard) وطبقه على مدارس إنكلترا عام ١٩٢٣. وهو اختبار يتألف من مائة سؤال، بل قام بنفسه بترجمة كتاب بالارد **التربية عن طريق الاختبار** إلى العربية. ووضع انطلاقاً منه نماذج مختارة من الأسئلة، وطبقه في المدارس الابتدائية في بغداد، وأتاح للمربين العرب تطبيقه في سائر البلدان العربية.

(٥) وقبل أن نختم حديثنا عن عطاء الحصري في ميدان «فن التربية» وأساليب التعليم، لا بد من أن نتريث عند جانب من هذا العطاء، جدير بكل إكبار واهتمام. ونعني به ما أتى به من عمل فذ في مجال تعليم اللغة العربية. فلقد أشرنا عابرين منذ حين إلى اثنين من مؤلفاته: **مبادئ القراءة الخلدونية وطريقة تعليم الألفباء**. ولكن هذه الإشارة العابرة لا توفيه حقه في هذا الميدان.

لقد عني الحصري بطرائق تعليم اللغة العربية، لأن تعليم القراءة والكتابة مفتاح التعلم والتعليم، ولأن إتقان تعليم اللغة العربية عنده ولا سيما اللغة الفصحى ـ وهي أهم مقوم من مقومات القومية العربية، وأهم عامل من عوامل الوحدة ـ لا بد من أن يحتل مقام الصدارة عند المربين العرب.

ومن هنا، وبعد الدراسة الفنية والعلمية لهذا الموضوع، اختار الطريقة الصوتية في تعليم الألفباء العربية (بدلاً من الطريقة الهجائية التي كانت سائدة)، ورأى لذلك وجوب الابتداء في تعليم الألفباء بالكلمات المعلومة. وهكذا أدخل الطريقة الصوتية (التحليلية والتركيبية) في تعليم الألفباء العربية إلى المدارس الابتدائية في سوريا والعراق، الأمر الذي أحدث ثورة في مجال تعليم اللغة العربية.

وفوق هذا وذلك، تحدث الحصري عن سبل وضع مصطلحات علمية عربية جديدة حديث العليم بفقه اللغة العربية وقواعدها، مستهدفاً من وراء ذلك تطوير اللغة العربية وإنماءها بحيث تغدو لغة موحَّدة وموحِّدة. وقد ألف لهذه الغاية لجاناً اختصاصية لتقرير المصطلحات العلمية في سوريا منذ عام ١٩٢٠، وفي العراق منذ عام ١٩٢٦.

ونقول هنا عابرين إن مما يثير الدهشة والعجب والإعجاب ما كتبه الحصري «حول قواعد اللغة العربية» و«حول الاصطلاحات العلمية» وحول ما سماه «ملاحظات لغوية»[١٧]. وقد

---

(١٧) يحسن الرجوع في هذا إلى كتاب: ساطع الحصري، **في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١١، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

لا يتوقع المرء من رجل تعلم العربية في مرحلة غير مبكرة من حياته، أن يكتب كتابات فقهية لغوية دقيقة في الاشتقاق والتعريب والنحت، وأن يرجع في ذلك إلى كتب فقه اللغة القديمة (مثل كتاب الصاحبي وكتاب الثعالبي وسواهما)، وأن يتبع ذلك بالحديث عن النحت في الكتب الحديثة (مثل كتب جرجي زيدان ومحمود شكري الألوسي وعبد القادر المغربي ومصطفى صادق الرافعي)، وأن يفرد بحثاً مفصلاً لأساليب النحت، وأن يربط ذلك كله بمسألة الاصطلاحات العلمية.

ومنها نجد عنده طائفة من الترجمات الموفقة لبعض المصطلحات العلمية الأجنبية، لا ندري إن كانت مجامع اللغة العربية في البلدان العربية قد أفادت منها.

ولا يقف عند هذا الحد، بل يقدم دراسة نقدية لبعض الاصطلاحات العربية الشائعة، مبيناً تصورها عن أداء المعنى الذي تشتمل عليه الاصطلاحات الأجنبية.

وأعجب العجب ما نقرأه في كتابه الذي أشرنا إليه، تحت عنوان: **قطوف لغوية في تونس**، على أثر رحلة إلى تونس قام بها عام ١٩٥٠، حيث ينقد المصطلحات التونسية الشائعة ويعددها.

٢ ـ العمل الميداني لساطع الحصري

قلنا منذ بداية القسم الثاني من بحثنا، وهو القسم الذي أفردناه للحديث عن مسيرة ساطع الحصري التربوية، اننا سوف نتحدث عن جانبين في هذه المسيرة: **الأول** هو أنظاره وأفكاره ومبادئه التربوية العامة التي يمكن أن نصفها بأنها نظرية على الرغم من أن لها مضمونها العملي، **والثاني** هو ما قام به من عمل ميداني مباشر في ميدان التربية، ولا سيما عن طريق الإصلاحات الكبرى التي تعهدها في العراق وسوريا وفي مصر إلى حد ما وفي بعض البلدان العربية الأخرى وفي جامعة الدول العربية. وهذا الجانب الميداني العلمي هو الذي سوف نتحدث عنه في هذا الجزء من دراستنا.

ونخف إلى تأكيد ما قلناه في الجزء الأول من بحثنا، وهو أن الجانب النظري والجانب الميداني العملي في عطاء الحصري التربوي، متشابكان بل متضامنان، يرفد كل منهما الآخر، ويغتذي فيهما النظر بالعمل، والأفكار والمبادئ بالتجربة الميدانية، ويرتد فيهما في الوقت نفسه حصاد الفكر النظري والمبادئ التربوية المستمدة من التجربة العالمية، ارتداداً معكوساً ـ بضرب من التغذية الراجعة ـ على العمل الميداني وعلى الإصلاحات التربوية الفعلية، الأمر الذي يجعل مسيرة ساطع الحصري التربوية مسيرة متلاحمة الجوانب، يؤلف كل منها متناسقاً مؤتلفاً. وهذا أيضاً جانب آخر من جوانب الأصالة في التربية عند ساطع الحصري، وفي هذا رد على بعض الاحكام المتعجلة التي قد يؤدي إليها التقري السريع والناقص لأفكاره التربوية، كالاعتقاد بأن مربينا الكبير لم يعد أن نقل الأفكار التربوية العالمية التي كانت شائعة في عصره، في حين أن مربينا الكبير قد استطاع ـ بفضل مصفاته العقلية المنطقية الرائعة، وبفضل نظريته القومية الثاقبة التي كانت تضيء له الطريق، وبفضل هضمه وتمثله للتجربة العربية والعالمية، وبفضل ممارسته للعمل الميداني بوجه خاص ـ أن يولد تربية نظرية عملية ذات طابع فريد، أهم ما فيها تكامل عناصرها، حتى لكأنها البنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً.

وسنعود إلى هذا كله في خاتمة بحثنا، عند حديثنا عن أصالة التربية الحصرية. أما الآن فسوف نمضي في عرض جوانب عطائه التربوي الميداني، وسنرى أنه يجاوز كماً وكيفاً عطاءه

النظري، على الرغم من تكامل العطاءين في خاتمة المطاف.

ويشمل هذا العطاء محطات رئيسية كبرى سوف نتحدث عن كل منها ونوجزها هٰهنا فنقول:

إنها تضم ـ بالإضافة إلى عمله الميداني في الحقبة العثمانية ـ ما قام به في سوريا الفيصلية (من ١٩١٩ ـ ١٩٢٠) ـ وما قام به بعد ذلك من دراسة ونقد للنظم التربوية المصرية، ومن بيان لسبل الإصلاح المقترحة (من كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ ـ آب/أغسطس ١٩٤١) ـ والإصلاحات الكبرى التي قام بها خلال نيف وعشرين سنة قضاها في العراق (من ١٩٢١ ـ ١٩٤١) ـ والإصلاح التربوي المهم الذي وضع أسسه في الجمهورية العربية السورية أيام عمل مشاوراً فنياً فيها (من ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧) ـ وعمله التربوي والإداري في الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية (من ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧) وما رافق ذلك من إصدار حوليات للثقافة العربية (بين عام ١٩٤٩ ـ وعام ١٩٦٣)، ومن تأسيس متحف للثقافة العربية (عام ١٩٤٩) ومن إحداثه لمعهد الدراسات العربية العليا (عام ١٩٥٣).

ومن العسير أن نتحدث حديثاً وافياً عن هذه الساحات المختلفة للعمل التربوي الميداني الذي قام به ساطع الحصري وحده خلال سنوات معدودات، والتي تعجز الهمم الكثيرة والكبيرة عن القيام بطرف منه. ولا عجب، فقد كان دأبه على العمل نادر المثل، يشد من أزره إيمانه برسالته القومية والتربوية. ويروي عنه من عرفوه عن كثب، أيام عمله مشاوراً فنياً في سوريا، أنه كان يعمل في اليوم الواحد قرابة عشرين ساعة[١٨].

ومن هنا فإن حديثنا عن هذا العمل الميداني الجبار سوف يكون بالضرورة حديثاً مخلاً، أقرب ما يكون إلى لغة البرقيات. فالحديث الوافي عن ذلك يستغرق مجلدات برأسها[١٩].

لنمض إذن ـ على الرغم من ذلك كله ـ في عرضنا المقتضب للمراحل المختلفة ـ التي أشرنا إليها ـ التي مر بها العمل الميداني لساطع الحصري.

أ ـ ساطع الحصري في الدولة العثمانية (١٩٠٠ ـ ١٩١٩)

فيما يتصل بالحقبة العثمانية: أبلى الحصري خلالها بلاءً حسناً، منذ أن بدأ حياته في وظائف الحكومة قبل انقلاب المشروطية، أي قبل انقلاب الدستور عام ١٩٠٠، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ومغادرته الدولة العثمانية إلى سوريا عام ١٩١٩. ونكتفي بأن نشير إلى عملين ميدانيين مهمين (سيكون لهما بعدهما) قام بهما خلال تلك الحقبة: **أولهما** حين تولى مديرية دار المعلمين عام ١٩٠٩ وأسسها على أسس جديدة وألفها من ثلاثة أقسام، الأمر الذي أحدث، كما يقول هو نفسه، «انقلاباً جذرياً في اتجاهات التعليم في جميع الممالك العثمانية، وطورها من أساسها»[٢٠].

---

(١٨) انظر: محمد كمال عياد، «ذكريات عن ساطع الحصري»، **المعلم العربي**، السنة ٣٠، العددان ٢ ـ ٣ (شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٧٧)، ص ١٠٦.

(١٩) من حسن الطالع أن ثمة بعض الدراسات التي تناولت هذا العمل التربوي الميداني، ولعل أبرزها الرسالة التي قدمتها السيدة مسرة الأمير عام ١٩٧٧ لنيل درجة الماجستير من كلية التربية بجامعة دمشق، وموضوعها «ساطع الحصري والتربية»، وتقع في خمسمائة صفحة من القطع الكبير.

(٢٠) الحصري، «خلاصة ترجمة حالي،» ص ٢٤٩.

وثانيهما الإصلاح الجذري الذي قام به لـ «دار الشفقة» التي كانت تابعة لجمعية التدريس الإسلامية، والذي قاده إلى تأسيس «المدرسة الحديثة» التي كانت تضم ثلاثة أقسام: «عش الأطفال»، أي روضة الأطفال ـ والمدرسة الابتدائية الجديدة ـ و«دار المربيات» لتخريج مربيات ومعلمات يتولين تربية الأطفال في الأعشاش.

ب ـ ساطع الحصري في سوريا خلال الحقبة الفيصلية (١٩١٩ ـ ١٩٢٠)

أما في الحقبة الفيصلية في سوريا، فقد تولى منصب مفتش المعارف العام (من ١٦/٤/١٩١٩ إلى ٣٠/٤/١٩١٩) ثم منصب مدير المعارف العام (من ١/٥/١٩١٩ إلى ٢٦/٣/١٩٢٠) حتى إعلان استقلال سوريا، ثم منصب وزير المعارف (من ١٠/٣/١٩٢٠ إلى ٢٧/٩/١٩٢٠)، أي منذ إعلان الاستقلال حتى استيلاء الفرنسيين على البلاد. وقد أصدر خلال تلك الفترة ـ باسم مديرية المعارف ـ مجلة سماها **التربية والتعليم** (١٩١٩ ـ ١٩٢٠) نشر فيها عدة مقالات واستهدف من ورائها تدريب المعلمين بوجه خاص. وكانت اللغة العربية هي المشكلة الرئيسية التي واجهت الحكومة الفيصلية في أول عهدها، إذ كانت اللغة التركية هي اللغة الرسمية في الدولة وفي التعليم. لذلك كان لا بد من تعريب الدوائر الحكومية والمدارس. وقد تم ذلك بسرعة مذهلة، إذ تم إنشاء الشعبة الأولى للترجمة والتأليف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، ثم ضمت إليها أمور المعارف وأصبحت «ديواناً للمعارف» تولى أمره ساطع الحصري، مستعيناً بأساتذة اللغة العربية وأدبائها من أجل مراجعة الكتب العربية القديمة ونشرات الحكومة المصرية، وبغية اختيار أفضل المصطلحات وتقرير أحسن الأساليب. واستحدثت الحكومة، بفضل توجيهات الحصري، دروساً خاصة بالموظفين تستهدف تعليم الإنشاء العربي. وقد عهد إلى هذا الديوان من جهة ثانية أمر العناية بأساليب التربية الحديثة، والنظر في بعض قوانين المعارف وترجمتها، وتصحيح الكتب المدرسية المعدة للطبع وإحداث مدارس جديدة وتفتيشها وتنظيم ميزانيتها وتعيين معلميها[٢١].

ومن أجل ذلك بدأ الحصري ـ كعادته ـ بدراسة لنظام التعليم في سوريا. وسافر إلى القاهرة لدراسة نظم التربية والتعليم هناك. وبعد الدراسة والتقصي، وجه عنايته إلى تعليم القراءة العربية بالطريقة الصوتية (كما سبق أن ذكرنا) مستفيداً من تجربته في تركيا في هذا المجال.

وعني منذ تلك الفترة عناية كبرى بالمعلم وإعداده، بوصفه عصب العملية التعليمية وأداتها الأساسية، فنظم دورة تدريبية خلال صيف ١٩١٩، دعا لها مفتشي المدارس الابتدائية ومديريها ومعلميها وطلاب دور المعلمين، وألقيت خلال الدورة محاضرات في طرق التدريس، وقدمت بعض الدروس النموذجية. وأتبع ذلك كله بوضع خطة لتوسيع التعليم، وزيادة عدد المدارس والمعلمين، وإعداد المعلمين. والتفت فوق هذا كله إلى التعليم العالي، فأعاد إحياء المعهد الطبي (في أيلول/سبتمبر ١٩١٩) في بناء المستشفى الوطني في دمشق، وافتتح معهد الحقوق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩، على أن يجري التدريس فيهما باللغة العربية.

---

(٢١) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**، مكتبة الدراسات التاريخية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ٢٣٤، والحصري، **يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث**، ص ٢٣.

ج ـ ساطع الحصري في العراق (١٩٢١ ـ ١٩٤١)

لا شك في أن العمل الميداني الكبير والفريد الذي قام به ساطع الحصري هو عمله في العراق. فبعد الاحتلال الفرنسي لسوريا، وبعد فترة قصيرة قضاها في مصر (من كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٠ ـ آب/أغسطس ١٩٣١) قام خلالها بدراسة النظم التربوية المصرية ونقدها، توجه الحصري إلى بغداد في شهر آب/أغسطس ١٩٢١، تلبية لدعوة الملك فيصل له من أجل إرساء ركائز التربية في العراق على أسس حديثة. وطبيعي أن تلقى هذه الدعوة هوى في نفسه، وأن يجعل منها نقطة انطلاقه لإحياء الأُمة العربية، وأن يجد في البيئة العراقية مكاناً خصباً لتطبيق أفكاره وخططه التربوية التي كانت تعتمل في فكره منذ أمد طويل.

وقد شغل خلال تلك الفترة مناصب تربوية عديدة مهمة، لا مجال لتعدادها هنا، أبرزها عمله مديراً عاماً للمعارف، وأستاذاً للتربية في دار المعلمين العالية، ومراقباً للتعليم العام، ورئيساً لكلية الحقوق، ومديراً للآثار القديمة، ومستشاراً للملك في شؤون المعارف.

ولقد كانت فترة عمله في العراق عامرة بالإصلاحات التربوية المهمة التي حققها، وعامرة كذلك بالصراعات ولا سيما تلك التي قامت بينه وبين الخبراء الإنكليز العاملين في وزارة المعارف ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية، من أمثال فارل ونجاربيت والآنسة جرترودبل وكورنواليس والمستر غلين وسواهم[٢٢].

والحديث عن إصلاحاته التربوية في العراق حديث ذو شجون، ولكنه يلتهم صفحات طوالاً. لذلك سوف نمر مروراً عابراً بأهم الصوى والمعالم في تلك الإصلاحات، مكتفين برؤوس أقلام خاطفة:

(١) بدأ الحصري ـ جرياً على تقاليده العلمية ـ بمسح شامل وتقويم كامل لمجال التربية في العراق عام ١٩٢١ (بعد دراسة الواقع العام لذلك القطر والتعرف على مواطن الضعف فيه).

(٢) وبدأ بعد ذلك ـ على الرغم من العراقيل التي وضعتها السلطات البريطانية ـ في وضع خطة لإصلاح التعليم، شملت مراحل التعليم المختلفة[٢٣]:

(أ) **ففي التعليم الابتدائي** عني بتطوير نوعية هذا التعليم (فضلاً عن العناية بتوسعه الكمي)، ووضع لهذه الغاية منهجاً جديداً (استهدف بوجه خاص القضاء على ثنائية التعليم الابتدائي التي أحدثتها السلطات البريطانية والتزمت بها). ورفد هذا المنهج الجديد بكتب مدرسية ملائمة، وبتوفير وسائل الإيضاح الضرورية. كما وضع خطة لإعداد المعلمين وتدريبهم في أثناء الخدمة، وبالتالي لتطوير دور المعلمين والمعلمات.

كما عني ـ في إطار منهجه الجديد هذا ـ بتوجيه المعلمين وإرشادهم وبالارتقاء بأساليب التوجيه (التفتيش).

ومن أهم ما تضمنته خطته الجديدة في ميدان التعليم الابتدائي إدخال المدارس الأهلية

---

(٢٢) يحسن في هذا المجال الرجوع إلى: ليلى صباغ، «ست سنوات من كفاح ساطع الحصري للانكليز في العراق،» **المعلم العربي**، السنة ٣٠، العدد ١٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧)، ص ٩٦٤ ـ ٩٧٧.

(٢٣) من أجل مزيد من التفصيل حول إصلاحات الحصري التربوية، يحسن الرجوع إلى: الأمير، «ساطع الحصري والتربية،» ص ٢٧ ـ ١٠٧.

والطائفية في الخط القومي العام للتربية. وقد خاض من أجل ذلك ـ كما رأينا ـ معارك ضارية مع السلطات البريطانية، كان له النصر فيها في النهاية (بحكم حنكته وإيمانه وقوة حجته وبراعته في الحوار)، وذلك حين تمّ له إصدار «نظام المدارس الأهلية والأجنبية» الجديد.

ومن الأمور الشائكة التي نجح بعلاجها في هذا المجال مشكلة مدارس الطائفة الإسرائيلية، ومشكلة المدارس الإيرانية، ومشكلة المدارس الكردية.

(ب) **وفي التعليم الثانوي** أعاد الحصري تنظيم التعليم الثانوي العام والتعليم المهني. ففي **الأول** قام بتوسيع التعليم الثانوي العام في المدن الكبرى بوجه خاص، ودعا إلى إنشاء مدرسة ثانوية داخلية تستطيع أن تجمع الطلاب من مختلف الألوية. كما قام بتطوير المناهج في هذا النوع من التعليم، ووجّه عناية خاصة إلى العلوم الطبيعية (وأثار استغرابه تجاهل تقرير مونرو التام لهذه المادة عند وضعه منهجه). وفي **الثاني** ـ نعني التعليم المهني ـ تصدى لمشكلة عزوف الطلاب عن التعليم الصناعي، ولجأ في سبيل حلها إلى إحداث قسم داخلي في مدارس الصناعة يقيم فيه بعض الطلاب مجاناً. كما عارض فكرة إلغاء «مدرسة الهندسة» معارضة شديدة. وتصدى للتعليم الزراعي وحاول إقناع وزارة الزراعة بتأسيس كلية للزراعة، دون أن يمضي مع القائلين بأن من الممكن إحداث نهضة زراعية عن طريق تعليم الزراعة في المدارس القروية. فهو يعتقد أن أهم ما يمكن أن تقوم به الدولة من أجل تطوير الزراعة تأسيس حقول تجريبية زراعية نموذجية، ومدارس زراعية من مستويات مختلفة وأنواع متعددة (مع الاستمرار في تطوير التعليم الزراعي في المدارس الابتدائية كوسيلة تربوية فقط).

(ج) **وفي مجال الامتحانات** أدخل الحصري إصلاحات جذرية، تتفق مع التطور العالمي في هذا المجال. ورأى أن ما يدعى باسم «الامتحانات الموضوعية» (Objective tests) يفيد في تقدير المعلومات القطعية والمكتسبات الواقعية، ولكنه لا يغني عن الامتحانات العادية. والطريقة المثلى عنده هي مزج الأساليب المختلفة تبعاً لمقتضى الحال.

(د) **وفي التعليم العالي** أسس الحصري «دار المعلمين العالية» عام ١٩٢٣، وقام بالتدريس فيها، قبل أن تقرر وزارة المعارف إلغاءها. وقد اعتبر الحصري هذا الإلغاء من أعظم الأخطاء التي ارتكبتها الوزارة. وفي عام ١٩٢٣ قررت الحكومة العراقية تأسيس جامعة تسمى باسم «جامعة آل البيت» وخصصت لها أراضي شاسعة من ممتلكات الأوقاف. وشيدت وزارة الأوقاف مبنى إحدى كلياتها، وهي «الكلية الدينية». وكان القصد من تأسيس هذه الكلية التقريب بين المنتسبين إلى المذهبين السني والجعفري. وقد أراد بعض المسؤولين أن يلحق بتلك الجامعة على الفور «دار المعلمين العالية»، ومدرسة الهندسة، ومدرسة الحقوق التي كانت قائمة فعلاً في ذلك التاريخ. فاعترض الحصري بشدة على إلحاق دار المعلمين العالية بجامعة آل البيت.

وأما مدرسة الحقوق فقد جرى تأسيسها في العام الدراسي ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ وكانت تابعة لوزارة العدل. وفي عام ١٩٢٦ ربطت بوزارة المعارف. وقد درّس الحصري فيها مادة الإحصاء، وتولى رئاستها سنوات أربع، وحاول إعادة تنظيم فروعها، وقام بإصلاحها جذرياً عندما تولى وظيفة «مدير الآثار القديمة ومراقب التربية والتدريس العام» (من ١٩٣٥/٩/١٦ إلى ١٩٤١/٦/١١).

ولقد كانت فكرة تأسيس **كلية الطب** تراود الحصري منذ مطلع وصوله إلى بغداد في

النصف الثاني من عام ١٩٢١. غير أنه وجد، بعد دراسته لأوضاع التعليم الثانوي، أن من الخطأ تأسيس مدرسة للطب على الفور.

وفي عام ١٩٢٧ أُنشئت «كلية الطب» على الأُسس المتينة التي وضعها الحصري.

(٣) وبالإضافة إلى هذه الإصلاحات التي تناولت مراحل التعليم الثلاث، قام الحصري بالإضافة إليها أو من خلالها بإصلاحات أخرى وأعمال ميدانية عديدة.

من أهمها وعلى رأسها خطته التربوية الخمسية التي قدمها في ١٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٦. ومن جدائدها الأبحاث التربوية والنفسية التي قام بها، والتي قادته - فيما قادته - إلى وضع اختبارات عقلية (روائز) وتطبيقها كما سبق أن ذكرنا، ومن أبرزها تطبيق مقياس «كلاباريد» (Claparéde) في الحساب على ٩٧٢ طالباً في مدينة بغداد، وتطبيق مقياس مونرو واختبار تمييز السخافات، واختبار دوكرولي (Decroly) لترتيب الصور. كما أنه طبع - أثناء قيامه بالتدريس في «دار المعلمين العالية» - كمية من الكراسات اللازمة لبعض الاختبارات الأساسية. ومن منجزاته كذلك، أثناء عمله في «دار المعلمين العالية» تأليف كتاب عن «أصول التدريس» يعتبر في ذلك الحين فريداً في مجال المؤلفات التربوية باللغة العربية.

(٤) على أن علينا ألا ننسى إصلاحات الحصري الإدارية والتنظيمية، ونقده فيها للبيروقراطية السائدة، ودعوته إلى منح مديري المعارف صلاحيات واسعة، وعنايته الخاصة بالأبنية المدرسية.

(٥) وأخيراً وليس آخراً، لا بد من أن نذكر سعيه الموصول آنذاك (وفيما بعد) لتوثيق الروابط الثقافية بين البلدان العربية، واهتمامه باللغة العربية وبتوحيد مصطلحاتها العلمية والفنية (كما سبق أن رأينا)، وتشجيع تبادل المدرسين والطلاب، وإحياء التراث الثقافي العربي. وظل هذا الهم القومي همه الدائم الأول. وفي هذا المجال لا بد من أن نذكر كيف سارع الحصري إلى القيام بالدراسة اللازمة من أجل وضع قاموس عربي عام ١٩٣١، حين طرحت هذه الفكرة، وكيف وضع خطة عمل لتحقيق هذا المشروع. ولم تكن غايته من ذلك مجرد وضع ألفاظ عربية تقابل المصطلحات العلمية والفنية الأجنبية، بل كان هدفه أيضاً وبخاصة توحيد الألفاظ واستخدامها من قبل سائر البلدان العربية[٢٤].

وبعد، هيهات أن نكون قد استنفدنا في هذه العجالة الأعمال التربوية الضخمة التي قام بها الحصري أثناء عمله في العراق، بل لعلنا لم نقدم إلا عرضاً خاطفاً منقوصاً ومشوّهاً لعطائه التربوي الميداني الرائع في ذلك القطر. وعزاؤنا في ذلك أن في وسع من يريد التزيد من هذا العطاء، أن يرجع بوجه خاص إلى مذكراته في العراق. وتقع هذه المذكرات في جزأين: الجزء **الأول** (من ١٩٢١ - ١٩٢٧) نشر في بيروت عام ١٩٦٧ في ٦٢٨ صفحة. والجزء **الثاني** (من ١٩٢٧ - ١٩٤٧) نشر في بيروت أيضاً عام ١٩٦٨، في ٦٢٧ صفحة.

د - ساطع الحصري في سوريا (١٩٤٤ - ١٩٤٧)

بعد حصول سوريا على استقلالها - مبدئياً - عام ١٩٤٤، استدعت حكومتها، برئاسة سعد الله الجابري آنذاك، المربي الكبير ساطع الحصري للعمل مشاوراً فنياً لوزارة المعارف، من

(٢٤) انظر: الحصري، **مذكراتي في العراق**، ج ٢: ١٩٢٧ - ١٩٤١، ص ٨١ - ٨٥.

أجل إصلاح التربية والتعليم في ذلك البلد، وأسندت إليه وظيفة مشاور فني في وزارة المعارف، ليقوم بدراسة أحوال المعاهد العلمية والتعليمية في الجمهورية السورية، ودرس جميع الشؤون المتعلقة بالتربية والتعليم والآثار والثقافة العامة في البلاد، وتقديم ما يراه لازماً من الاقتراحات بهذا الصدد، واقتراح ما يجب لتنظيم العلاقات الثقافية ما بين سوريا والبلدان العربية الأخرى. وقد قدم خلال السنوات الثلاث التي قضاها في سوريا محض تجاربه التربوية وخلاصة أنظاره ومواقفه. واستطاع خلال ذلك الوقت القصير أن يضع خطة كاملة لإصلاح التعليم بمراحله المختلفة، وما تزال عناصرها الأساسية واتجاهاتها الكبرى باقية حتى اليوم.

ومن العسير هُهنا أيضاً أن نلخص عطاءه خلال هذه الفترة دون أن نخل به أو نغمطه حقه. ولكن لا بد مما ليس منه بد، في حدود هذا البحث. وهُهنا أيضاً في وسع من أراد الزيادة في هذا المجال الرجوع إلى بعض المظان الأساسية التي سوف نشير إليها عابرين، ولا سيما تقاريره التي بلغت ١٦ تقريراً، وقانون المعارف العام الذي لخص معظم مقترحاته، بالإضافة إلى تلك الرسالة الجامعية التي أشرنا إليها أكثر من مرة، نعني رسالة السيدة مسرة الأمير عن «ساطع الحصري والتربية» التي قدمتها لنيل شهادة الماجستير من كلية التربية في جامعة دمشق، عام ١٩٧٧.

وما علينا الآن إلا أن نشد الرحال إلى ساحة العمل الميداني والإصلاحات التربوية التي اضطلع بها مربينا الكبير في سوريا، مقتصدين في ذلك اقتصاد المضطر:

(١) بدأ الحصري الإعداد لإصلاحاته ـ شأنه دوماً ـ عن طريق دراسة نظم التعليم، وخرج من هذه الدراسة بستة عشر تقريراً، أصدرها بين شهري آذار/مارس وتموز/يوليو من عام ١٩٤٤، وطبعت كلها في مجلد واحد. وقد ألحق بتقاريره هذه اقتراحات عملية مهمة.

وكان التقرير **الأول**[٢٥] حول «ماكينة المعارف» وبيروقراطية المعاملات الإدارية، نبه فيه إلى بطء المعاملات الجارية، وكثرة الأمور المتراكمة نتيجة عدم توزيع الأعمال والصلاحيات بين الموظفين توزيعاً معقولاً، ونتيجة سوء التنظيم في الإدارة. وقد قدم لهذه الغاية مشروع مرسوم تنظيمي حول تعيين الموظفين.

وتناول التقرير **الثاني** موضوع «ملاك موظفي التعليم» مبيناً نقائض المرسوم التشريعي الذي ينظمه، والإجحاف الذي أصاب الموظفين بسببه، وذلك بسبب اتخاذه كلاً من مصدقات الإجازة الجامعية الأربع على حدة أساساً للتصنيف، بدلاً من اتخاذ الإجازة الجامعية جملة أساساً له.

وتناول التقرير **الثالث** تشكيلات وزارة المعارف، وقدم مقترحات من أجل إعادة تنظيم هذه الوزارة، مقسماً إياها إلى ثلاثة أقسام: الهيئات العلمية، والهيئات الإدارية، والهيئات التفتيشية.

وتناول التقرير **الرابع** تشكيلات المعاهد التعليمية وتحدث في مطلعه عن النظام التعليمي القائم وقدم إحصاءات عن رواده.

---

(٢٥) حول مزيد من التفصيل يحسن الرجوع إلى: ساطع الحصري، **تقارير عن أحوال المعارف في سورية خلال سنة ١٩٤٥** (دمشق: وزارة المعارف، ١٩٤٦)، وإلى البحث القيم الذي نشرته: مديحة العنبري، «تقارير الأستاذ ساطع الحصري في حالة المعارف في سورية،» **المعلم العربي**، السنة ٣٠، العددان ٢ ـ ٣ (شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٧٧)، ص ٢٠٤ ـ ٢١٤.

وتريث في التقرير **الخامس** عند التعليم الابتدائي، واقترح بوجه خاص إلغاء اللغة الأجنبية في هذه المرحلة من التعليم.

كما تحدث في التقرير **السادس** عن التعليم الثانوي، وفي التقرير **السابع** عن «المعلمين ودور المعلمين»، مبيناً الخطط اللازمة لإصلاح هذه الدور، مؤكداً على ضرورة تنشئة معلمين لبعض الفروع الاختصاصية، داعياً إلى جعل دور المعلمين داخلية. وتحدث في التقرير **الثامن** عن «المباني المدرسية» التي يجب أن يلاحظ في تصميمها ما تقتضيه قواعد الصحة وأهداف التعليم وأصول التربية (أي أن تكون «أبنية وظيفية» (Functional). كما يقال اليوم). أما التقرير **التاسع** فكان حول «الآثار القديمة والمتاحف». وتعرض التقرير **العاشر** للتعليم المهني، داعياً إلى إصلاحه وتوسيعه وتنويعه. وخص التقرير **الحادي عشر** بالحديث عن «التفتيش» (التوجيه)، مقترحاً أن يتضمن تفتيش كل مدرسة من المدارس تنظيم ثلاثة أنواع من التقارير: تقرير عام عن المدرسة ـ وتقرير خاص عن المدير والإدارة ـ وتقارير شخصية عن كل معلم على حدة. وتناول التقرير **الثاني عشر** موضوع «التعليم العالي والجامعة السورية» (وسوف نعود إليه فيما بعد). وتحدث التقرير **الثالث عشر** عن «الامتحانات العامة» ورأى في الامتحانات الأربعة التي يمر بها الطالب خلال سبع سنوات إفراطاً لا مسوغ له. وكان التقرير **الرابع عشر** حول «تنويع المدارس وتكييف المناهج» داعياً إلى أن تكون المدرسة الابتدائية مدرسة موحدة وفق منهاج أساسي عام ولكنه مرن يتكيف تبعاً لحاجات المدن والقرى، وتبعاً لحاجات البنين والبنات، كما أكد على ضرورة العناية بالتعليم الزراعي والتعليم النسوي. وتصدى التقرير **الخامس عشر** لموضوع «الأنظمة والقوانين في أمور المعارف والمدارس» وبين فيه الأُسس والمبادئ التي اعتمدها حين وضع مشروع «قانون المعارف العام» الذي قدمه في التاسع من أيار/مايو ١٩٤٤ ليكون قانوناً أساسياً ينظم أعمال وزارة المعارف ومعاهدها التعليمية ويوجهها. أما التقرير **السادس عشر** والأخير فكان حول «توثيق الصلات الثقافية بين سوريا والبلاد العربية» ذلك الموضوع الأثير إلى نفسه. وقد قدم فيه مقترحات لرفع الحواجز وضمان التقارب وتوثيق التعاون مع وزارات المعارف في البلدان العربية الأخرى لتكوين ثقافة موحدة بين الأقطار العربية جميعها.

تلك هي إذن التقارير الستة عشر التي أعدها الحصري وقدمها ما بين السادس من آذار/مارس والتاسع من تموز/يوليو عام ١٩٤٤، وقد عرضنا هيكلها العظمي دون أن يتسع المجال لبيان ما اشتملت عليه من مضمون تربوي غني وحصيف.

(٢) ولئلا يفوتنا تماماً ما دعت إليه هذه التقارير من إصلاحات تربوية مهمة، وما تعرضت له من مشكلات التعليم في سوريا، وما وصلت إليه من نتائج، حري بنا أن نقدم ـ بإيجاز شديد ـ لائحة بأهم المشكلات التي تصدى لها مربينا الكبير وبأبرز الحلول التي قدمها لها (ولا سيما من خلال قانون المعارف العام):

(أ) تعرض الحصري للنظام التعليمي في سوريا في عهد الانتداب مبيناً بنية المعاهد التعليمية حتى عام ١٩٤٣، مشيراً إلى أهم أغراض السياسة التعليمية آنذاك. ولقد جعل هدفه الأساسي، كما يستبين من قانون المعارف العام الذي انتهى من إعداده عام ١٩٤٤، تصفية آثار النفوذ الثقافي الفرنسي.

(ب) تناولت الإصلاحات التربوية ـ فيما تناولت ـ رياض الأطفال والتعليم الابتدائي (أهدافه، مناهجه، وطرائقه) ووسائل تطبيق المناهج (المعلمون وإعدادهم ـ توجيه المعلمين وإرشادهم ـ أبنية المدارس ومكتباتها) وتوسيع حجم التعليم الابتدائي. كما تصدى لمشكلة التعليم الأهلي والأجنبي.

(ج) وتصدت هذه الإصلاحات للتعليم الثانوي بنوعيه العام والمهني. وفيما يتصل بالتعليم الثانوي العام تعرضت لحال هذا التعليم في عهد الانتداب، وقامت بجملة من الإصلاحات أهمها: تقصير مدة الدراسة الثانوية ـ تعديل المناهج ـ تطوير الامتحانات ـ إدخال نظام الفتوة ـ إحداث التعليم النسوي ـ تقليص ساعات اللغة الأجنبية.

وفي التعليم الثانوي المهني، تعرضت لحال هذا التعليم في عهد الانتداب ووضعت جملة من الإصلاحات أهمها: وضع مناهج جديدة لمدارس الصناعة ـ إحداث التفتيش الثانوي الاختصاصي (المهني).

(د) وفي التعليم العالي والجامعة السورية أعاد الحصري تأسيس مدرستي الطب والحقوق كما سبق أن ذكرنا خلال فترة وجوده في سوريا خلال الحقبة الفيصلية. وفي إصلاحاته الجديدة قدم الحصري اقتراحات لإصلاح الجامعة السورية، وبين سبل الإصلاح، ووضع مشروعاً لإعادة تنظيم الجامعة، وأحدث المعهد العالي للمعلمين (عام ١٩٤٦) وحدد غاياته وجعله داخلياً من حيث الأساس. وفي عام ١٩٥٣ أطلق على المعهد العالي اسم كلية التربية. وعرفت هذه الكلية بعد ذلك إصلاحات عديدة إلى أن آلت إلى ما هي عليه اليوم. وقد أوصى الحصري بضرورة تفرغ أساتذة الجامعة وزيادة رواتبهم، وقد تحققت توصيته مؤخراً بدءاً من العام الجامعي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

(هـ) وفي حقل الإدارة والتنظيم درس الحصري النظام الإداري في سوريا (أو ماكينة الإدارة على حد تعبيره) وحدد سبل إصلاح دوائر الدولة بوجه عام، ودرس النظام الإداري في وزارة المعارف، وبين سبل إصلاحه. وقد ترجمت معظم مقترحاته إلى عمل بعد صدور قانون المعارف العام رقم ٤٠، في ١٩٤٤/٢/٢١، الذي تضمن ثلاثة جوانب أساسية: الواجبات ـ الأعمال ـ التشكيلات. وقد صدرت التشكيلات بمرسوم تنظيمي بناءً على اقتراح وزارة المعارف وقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٤٥/٣/٣، ويتألف المرسوم من ٤٧ مادة موزعة على سبعة فصول.

(٣) وقد لقيت بعض إصلاحات الحصري بعض الاعتراضات، وأثارت ضجة في الأوساط التعليمية. وتناولت هذه الاعتراضات بوجه خاص موضوع إلغاء اللغة الأجنبية من التعليم الابتدائي، وموضوع تقصير مدة التعليم سنة واحدة وإلغاء القسم الثاني من البكالوريا (شهادة التعليم الثانوي)، وإلغاء تدريس مادة الفلسفة (نتيجة إلغاء القسم الثاني من البكالوريا). وليس المجال مجال مناقشة هذه الاعتراضات. وأياً كان الأمر فقد تركت إصلاحات الحصري بصماتها على نظام التعليم في سوريا (وفي البلدان العربية بعد ذلك)، وما يزال النظام التعليمي القائم حتى اليوم منطلقاً في أهدافه وبنيته وروحه من الإصلاحات التي قام بها الحصري، على الرغم مما أصابته التربية في القطر العربي السوري من تقدم متزايد خلال العقود الأخيرة.

هـ ـ ساطع الحصري في جامعة الدول العربية (١٩٤٨ ـ ١٩٥٧):

في ١٩٤٧/٢/٢٥ استدعت وزارة المعارف المصرية ساطع الحصري لإلقاء محاضرات في معهد التربية في القاهرة، بصفة أستاذ زائر. وتولى هناك إلقاء محاضرات في اجتماعات التربية مدة ثلاث سنوات (حتى عام ١٩٥٠). وفي الوقت نفسه عين مشاوراً فنياً للإدارة الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية في ١٩٤٨/١/١. بيد أنه استقال من منصبه للتفرغ للعمل في **حوليات الثقافة العربية** التي كان قد بدأ بإصدارها منذ عام ١٩٤٩. وقدم خلال الثلاثة عشر عاماً التي تلت ظهور الحولية الأولى خمسة مجلدات أخرى.

إلا أنه عاد ثانية إلى ممارسة العمل الرسمي الإداري في جامعة الدول العربية عام ١٩٥٣،

عندما عين مديراً لمعهد الدراسات العربية العليا الذي أسسه، وأستاذاً دائماً للقومية العربية فيه. ولكنه استقال من إدارة المعهد عام ١٩٥٦ بعد أن شهد انحرافه عن مقاصده واستقال في العام نفسه من التدريس فيه أيضاً.

وكانت الحكومة السعودية قد دعته عام ١٩٥٤ لدراسة أحوال المعارف فيها وتقديم تقرير عن إصلاحها، فقام بهذا الواجب أيضاً.

وفي وسعنا أن نلخص أهم الإنجازات التي حققها في هذه الفترة في الأمور الآتية:

(١) **إصدار حوليات الثقافة العربية** (بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٦٣). وقد سبق أن أشرنا إلى المقدمة المهمة التي صدّر بها الحولية الأولى، والتي أعاد نشرها كاملة في مقدمة كل من الحوليات الخمس التالية، والتي تكشف الأهداف القومية للحولية بوجه خاص مبينة أن الهدف الأساسي للحولية تسليط الضوء على نظم التعليم واتجاهات الثقافة في البلدان العربية، ليتضح بجلاء أن الفروق القائمة لم تكن وليدة طبيعة البلاد الأصلية وحاجاتها الحقيقية.

(٢) **تأسيس متحف الثقافة العربية** (عام ١٩٤٩). وقد جرى الاحتفال بافتتاح هذا المتحف في القاهرة، بحضور ممثلي جميع الدول العربية عام ١٩٤٩. وكان الهدف من إنشائه إظهار الفروق القائمة بين نظم التعليم ومناهج الدراسة في مختلف الأقطار العربية، واستثارة الهمم للسعي وراء إزالة تلك الفروق.

(٣) **إحداث معهد الدراسات العربية العليا** (عام ١٩٥٣). وقد حدد الحصري في نظام المعهد (المؤلف من أربع عشرة مادة) أغراض المعهد في أربع نقاط (وردت في المادة الأولى):

إعداد شباب عربي مثقف ثقافة عربية عالية ـ نشر الثقافة العربية عن طريق التدريس والتأليف والنشر والمحاضرات العامة ـ إقامة القومية العربية على أسس صحيحة ـ تكييف أُسس الثقافة العربية بحيث تنتفع من تقدم المدنية الحديثة.

وقد حدد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تراعى في دراسات المعهد لتحقيق الأغراض المبينة في النظام الأساسي (وذلك في النظام الداخلي للمعهد المؤلف من مقدمة وثماني عشرة مادة). والغاية القصوى من كل ذلك تقوية الوعي القومي في الوطن العربي مع إشاعة الشعور بوحدة الأُمة العربية وبث الإيمان بمستقبلها.

ولما تبين للحصري أن المعهد انحرف عما أراده له، ويئس من إمكان تعاون المسؤولين في الجامعة العربية، آثر تقديم استقالته على الرضوخ للانحراف والتحريف. واعتزل بذلك كل عمل رسمي فيه، من إدارة (عام ١٩٥٦) وتدريس (عام ١٩٥٧)، وانصرف إلى التأليف والنشر منذ ذلك الحين.

٤ ـ **نقد أعمال الإدارة الثقافية (عام ١٩٦١)**: أُنشئت الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية عام ١٩٤٦. وذكر الحصري أن هذه الإدارة أظهرت نشاطاً كبيراً في السنوات الأولى من تأسيسها (وقد سبق أن ذكرنا أنه عين مشاوراً فنياً لهذه الإدارة من ١٩٤٨/١/١ إلى ٣٠/ ١٢/ ١٩٥٠)، غير أنه أضاف أن هذا النشاط أخذ يخبو سريعاً مع الزمن. يضاف إلى هذا أن هذه الإدارة، حتى في سنوات نشاطها الأولى، كانت تكثر من المشاريع دون أن تقرنها بدراسات جادة ودون أن تتبعها بأعمال تنفيذية. وفي الجملة، كان يعوز الإدارة الثقافية أمران: **أولهما** «روح المثابرة»، **وثانيهما** «شيمة العمل التقني» التي تتطلب دراسة الأحوال ورسم الخطط

بالطرق العلمية، مع تثبيت الغايات بصورة واضحة[٢٦].

ونظراً لكون السبب الأصلي في تخلف الإدارة الثقافية في نظر الحصري يكمن في النقص الأساسي الذي لازم تنظيماتها وحرمها من جهاز فني يضمن إنجاز الأعمال وفق خطط مدروسة، اقترح إجراء بعض الإصلاحات الأساسية في تشكيلات جهاز التعاون الثقافي، بوجه عام، والإدارة الثقافية بوجه خاص، لكي يستطيع الجهاز المذكور أن يضطلع بدور مثمر وفعال في تطوير الثقافة العربية وترقيتها[٢٧].

وبهذا ننهي الحديث عن المحطات الأساسية في مسيرة الإصلاح التربوي الميداني الذي قام به الحصري، دون أن نزعم أننا توقفنا عندها جميعها، وأننا أحطنا بكامل مضمونها.

وإذا نحن أضفنا مسيرة الإصلاح الميداني هذه إلى ما ذكرناه من قبل عن أُمهات أنظاره وأفكاره التربوية، تتوافر لدينا صورة شاملة، وإن لم تكن كاملة، عن مسيرته التربوية نظراً وعملاً، مبادئ وتطبيقات. كما أننا ندرك بيقين وبوضوح، بعد أن تحدثنا عن جانبي المسيرة، تكامل هذين الجانبين، ورفد كل منهما للآخر، الأمر الذي يشير إلى سمة أساسية بارزة من سمات الأصالة التربوية لدى هذا المربي الفذ. وهذه الأصالة هي التي سنختم بحثنا بالحديث عنها في الخاتمة التالية.

ثالثاً: أصالة التربية عند الحصري: خاتمة

أشرنا منذ بداية بحثنا وفي تضاعيفه وصلبه إلى أن ثمة من يماري في أصالة التربية الحصرية، ومن يزعم بأنه لا يعدو أن يكون ناقلاً للتجربة التربوية العالمية، متأسياً خطاها، وأنه لم يأتِ بنظرية جديدة في ميدان التربية، أو بفلسفة تربوية ذاتية متميزة.

ولعلنا استطعنا، أن ندرك ـ من خلال عرضنا لأنظاره وأفكاره التربوية، ومن خلال اقتفائنا لخطوات عمله الميداني من أجل إصلاح التربية في البلدان العربية ـ أن شأنه مع التجربة التربوية العالمية كان شأن من يتمثلها، وينقدها ويدرك خلفياتها، ويتخير منها في النهاية ما يسعفه في تقديم العلاج الناجع للنظم التربوية العربية، وذلك عن طريق تسليط فكره النقدي المنطقي الصارم عليها من جانب، وعن طريق دراسة حاجات المجتمع العربي وحاجات التربية العربية من جانب آخر، وتخير ما يستجيب لتلك الحاجات بالتالي.

بل إننا نذهب إلى أبعد من ذلك. فهو لم يطلع وينقد ويتخير ما يصلح للتربية العربية فحسب، بل كان غوصه هذا في شعاب الواقع التربوي العربي وفي دروبه، وتبينه لحاجات ذلك الواقع، عامل إبداع وخلق لأنظار وأفكار وممارسات جديدة. وقد تأتى له ذلك بفضل الهم الذي أرقه دوماً، همّ توحيد الأُمة العربية وتحقيق نهضتها. فهذا الهمّ المؤرق ـ حين احتك بزناد التجربة العالمية وحين تفاعل مع الملكات العقلية والعلمية التي كان يتصف بها الحصري ـ أطلق شرارة الإبداع عنده من خلال الواقع وبفضل معاناة مشكلات الواقع، لا الإبداع المجاني الدعي.

وإذا نحن حاولنا أن نتقصى جوانب الأصالة والإبداع في التربية الحصرية، أمكننا أن نرصد الأمور الآتية:

١ ـ الربط الوثيق بين التربية والثقافة وبين القومية: وقد يقال إنه في هذا قد تأسّى خطوات الفيلسوف الألماني فخته (Fichte) ولا سيما في «رسائله إلى الأُمة الألمانية». وهذا

---

(٢٦) الحصري، **ثقافتنا في جامعة الدول العربية**.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١١١.

الضرب من النقد كثيراً ما يوجه إلى الفكرة القومية العربية بوجه عام، سواء عند الحصري أو سواه. وهو نقد يختار طريق المقاومة السهل، وتثوي وراءه غالباً رغبة في تشويه أصالة الفكرة القومية العربية.

والحق، ان الحصري ما فتئ يقول ـ في شتى كتبه القومية والتربوية ـ ان فكرته القومية نابعة من حاجات الأُمة العربية أولاً وقبل كل شيء، بل إنه قال في أكثر من موضع ودون أي لبس، ان الفكرة القومية في أوروبا نفسها وسواها تختلف باختلاف البلاد، بل زاد على ذلك أن معظم النظريات القومية التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر، كانت تسعى وراء تبرير سياسة الحكومات أكثر مما تعنى باستقراء الوقائع الاجتماعية واستجلاء حقائقها(٢٨).

ويعني هذا أن نظريات القومية تختلف باختلاف أحوال الدول والقوميات التي كانت تتنازع الحياة والبقاء في ميدان الحكم والسياسة. ولهذا السبب تعددت وتنوعت النظريات حول مفهوم القوميات، منذ مدة تزيد على قرن (٢٩).

وهكذا يستبين أن الحصري قد أحاط علماً بعوامل نشأة القوميات المختلفة، غير أنه صاغ الفكرة القومية العربية من خلال الواقع العربي، ومن خلال طبيعة الثقافة العربية وتاريخ الأُمة العربية، وانتهى إلى القول بأن قوامها متميز من سواها، وله نسيجه الخاص به، وسحنته الفريدة. وأهم ما فيه عنصران: اللغة والتاريخ (أي الثقافة المشتركة والتاريخ المشترك). ومن هنا جاء ارتباطها الوثيق بالتربية. فالتربية العربية ـ إذا هي أرادت أن تكون ذات طابع ذاتي، وإذا هي أرادت أن تستقي بذورها من حاجات الواقع العربي، وإذا هي حزمت أمرها على أن تغير الواقع العربي وتطوره من خلال ذاته ـ لا بد من أن تكون تربية قومية أولاً وقبل كل شيء، ولا بد من أن تكون مهمتها الأولى نقل تراث الأجداد إلى الأحفاد، والحفاظ على رابطة اللغة العربية، وتأكيد روح العمل المشترك من أجل يقظة الأُمة العربية.

وبتعبير آخر، تكمن أصالة الحصري في أنه لم يفصل بين القومية والتربية، حتى ولو كان هذا الفصل فصلاً بين الهدف والوسيلة. فالتربية العربية عنده ليست مجرد وسيلة للقومية، بل هي ذات قوام قومي قائم بذاته، وبحكم طبائع الأشياء، حين تضطلع بالمهمة الأساسية للتربية لدى أُمة كالأُمة العربية، نعني مهمة تفتيح طاقات الإنسان العربي من أجل بناء الحضارة العربية النابعة من صبوات الوجود العربي وحاجاته الحاضرة والآنية.

وفي مقابل ذلك ليست القومية عنده غاية في ذاتها، بل هي الأداة المثلى لإيقاظ الوجود العربي وشحذ قواه وطاقاته من أجل الكيان العربي الموحد والمنيع والمبدع. وهٰهنا تلتقي مع التربية.

أفنكون مغالين أو متقولين على الرائد القومي الكبير إن قلنا إن التربية عنده هي القومية وإن القومية هي التربية؟

٢ ـ الربط بين الأنظار التربوية والممارسة التربوية الميدانية: قد لا نغلو إذا قلنا إن هذا التأليف بين القومية والتربية الذي هو أحد مظاهر الأصالة في التربية الحصرية، ولّد ضرباً آخر من الأصالة، تجلى في اللحمة التي تقوم عنده بين النظر التربوي والعمل التربوي. فالالتحام بين القومية والتربية قاده بالضرورة ـ كما سبق أن رأينا ـ إلى أن يجعل من التربية ساحة

---

(٢٨) ساطع الحصري، «حول مفهوم القومية العربية،» في: ساطع الحصري، **في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١١، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٤٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

نضاله القومي، وأن يجعل من إصلاح التربية في البلدان العربية معركة لا تقل عن أي معركة سياسية. وقد رأينا ـ في أكثر من موضع ـ كيف أبى أن يقبل أي تزييف وأي تقصير في العمل التربوي، وكيف استقال من مناصبه مرات عديدة حين حيل بينه وبين تحقيق إصلاحاته أو آرائه التربوية.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك استقالته من إدارة «معهد الدراسات العربية العالية» حين انحرف عن أغراضه القومية. ومثل ذلك يصدق على استقالته من عمله في الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية، وعلى مغادرته سوريا مستقيلاً من منصب المشاور الفني لوزارة المعارف، وعلى ما كان بينه وبين المسؤولين عن المعارف في العراق، وجلّهم من الانكليز، من صراع دائم أدى إلى انتقاله من منصب إلى منصب، إلى أن حرم من جنسيته وغادر العراق.

فالتربية عنده ليست أفكاراً جميلة وأفكاراً حالمة، وليست مجرد «ابتغاءات» كما يقول بعضهم اليوم (أي مجرد قول «ينبغي»)، ولا هي ضرب من التأنق العلمي المترف. إنها رسالة، وإنها عرق وجهد وكدّ، في سبيل تحقيق أهداف التربية الحقيقية القادرة على بناء أُمة.

ولا عجب بعد ذلك أن نجد من يصفه بالعناد، فهو مؤمن بما يفعل، مدرك للأبعاد الإنسانية والقومية لعمله التربوي. وعناده لا يتأتّى إلا بعد أن يكون قد قلّب الرأي على وجوهه المختلفة، وبعد أن يكون قد ناقش وحاور (وما أكثر حواره وأبرعه).

لقد كان يشعر بأن على المسؤولين عن شؤون التربية في البلدان العربية أن يستغلوا كل دقيقة وثانية من أجل تطوير التربية تطويراً سليماً. وكم شكا من الوقت الضائع والجهد المهدور (ومن أبرز الشواهد على ذلك نقده لعمل الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية)؟

ولعله كان يردد في أعماقه قول النبي العربي (ﷺ): «اللهم إهد قومي فإنهم لا يعلمون».

ولقد كان في الوظائف المهمة التي شغلها مثالاً صارخاً على روح الشعور بالمسؤولية، حتى لكأنه يحاول أن يقوم بما لا يستطيع أن يقوم به أفراد مجتمعون. ولا أدل على ذلك مما أعطى في العراق، ومما أعطى في سوريا خلال سنوات ثلاث، ومما أعطى في «معهد الدراسات العربية العالية» خلال فترة وجيزة جداً، ومن حولياته التي ينوء بإصدارها العصبة أولو القوة والعزم.

وبقول موجز لم تكن التربية عنده عملاً قومياً فحسب، ولم تكن القومية عنده فقط تربية تبني أُمة، بل كانت التربية والقومية عنده، مؤتلفين، عملاً وجهداً موصولاً ونضالاً يومياً.

ومن حصاد هذا الجهد تنبع أصالته.

٣ ـ أصالة فلسفته التربوية: هل نتساءل بعد هذا كله عن فلسفة الحصري التربوية؟ أنقول مع من قال بأنه لم يكن صاحب فلسفة تربوية أو نظرية تربوية؟

إن هذا الربط الدقيق الذي حققه بين القومية والتربية هو صلب فلسفته. فإذا كانت غاية التربية ـ في كل عصر ومصر ـ تفتيح قابليات الإنسان وقواه العقلية والجسدية والجمالية والأخلاقية وسواها، إلى أقصى حد ممكن، على نحو يقرب الفرد والمجتمع من أقصى حد من الكمال في شتى جوانب الحياة، فإن صهر الإنسان العربي في كيانه القومي، هو ـ في نظر الحصري ـ سبيل تحقيق تلك الغاية. وبتعبير آخر، قوام فلسفة الحصري التربوية أن الإنسان العربي لا يزكو ويتفتح ويعطي ويبدع إلا من خلال ارتباطه بتربته القومية، حتى لكأنه يربط بين التربية والتربة. والأصل الاشتقاقي الواحد بينهما واضح. أوليست هذه فلسفة تربوية عميقة؟ أوليست هي الفلسفة التربوية التي تثبت الأيام صدقها وبعد نظرها وعمق أصالتها؟

قد يحسب بعضهم من أصحاب النظرة السطحية أن مثل هذا القول ضرب من تحصيل الحاصل. غير أنهم حين يربطونه بما استطاع الحصري أن يفعله بفضل إيمانه بهذه الفلسفة، يدركون ما تشتمل عليه هذه الفلسفة من كوامن الإبداع والتقدم.

ونرجو ألا نُتهم بالإقلال من شأن النظم التربوية العربية القائمة، اليوم، إن نحن قلنا إنها عجزت حتى الآن عن بناء الحضارة العربية الحقة، لأنها لم تنطلق من مثل هذا الربط العضوي الحميم بين الأهداف التربوية والأهداف القومية على نحو ما أراد الحصري...

وبعد، إن الفلسفة التربوية الحقة ليست هي الأفكار والأنظار الباهرة، ولكنها الأفكار ـ القوى (idées-forces)، الأفكار التي تنغمس وتتغذى من تربة الواقع الاجتماعي الحضاري لدى الأُمة ومن صبواته وتطلعاته، والتي تعمل فوق ذلك على تغيير ذلك الواقع بالكد والعمل. إنها الفلسفة التربوية الإجرائية الفعالة الدؤوب.

وهذا ما فعله الحصري □

جلال عبد الله معوض

صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨). ٣٥٠ ص.

هيثم الكيلاني

رئيس تحرير مجلة «شؤون عربية».

ـ ١ ـ

لم يعد وارداً في الفكر السياسي العربي أن يطوي هذا الفكر جوانب من قضاياه طياً مصدره الإهمال أو التناسي أو التغاضي أو الانشداد إلى جانب من الصراعات والنزاعات دون جوانب أخرى. ولقد مرت فترة طويلة من الزمن، أدار فيها الفكر السياسي العربي ظهره لمصادر مهمة ولدت قضايا ومشكلات كان لا بد من أن يعالجها، ويستشرف مستقبل تطورها. ويرجع ذلك إلى أن الفكر السياسي العربي شدته وقائع الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتطوراته شداً بلغ حد الاستقطاب والاقتناص، حتى كاد يهمل القضايا الأخرى التي تشكل له رديفاً أو خصماً. فهو، أي الفكر السياسي العربي، تناسى بعض دول الجوار، مثل تركيا وإيران واثيوبيا واريتريا، في حين كانت العلاقات العربية مع دول الجوار قد أخذت تراكم قضايا ومشكلات تعقدت بمرور الزمن. وحينما اقتربنا من إيران على أثر الثورة الإسلامية في مطلع عام ١٩٧٩، كان اقترابنا منها بوسيلة النار لا بوسيلة الفكر، لأن الفكر السياسي العربي يوم ذاك كان مغلقاً تجاه إيران وقوتها، فلم يستطع أن يكسبها إليه. ولست أود أن أستعرض نتائج تلك الواقعة، فهي معروفة وملموسة، لكن ما أود أن أقوله هو أن عطالة الفكر السياسي العربي تجاه دول الجوار الثلاث (تركيا وإيران واثيوبيا) تركت الأرض صالحة لغرس المشكلات ثم إنمائها، وهذا ما حدث للعلاقة العربية ـ التركية. فلقد صحونا في الثمانينيات لنجد أن تركيا تنشد إلى عالم غير عالمنا، وتسعى إلى أهداف لا نشاركها فيها، وترنو إلى طي حقوق تاريخية طبيعية لسوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات. وحينما نشبت حرب الخليج الثانية انكشف الستر عن مطامع تركية إقليمية في منطقة الموصل ـ كركوك العراقية، وعن توجه مقايضة النفط بالماء، بعد أن عرضت تركيا أن تضخ مياهها إلى دول شبه الجزيرة العربية، مروراً بسوريا والأردن وإسرائيل، وراحت تنادي بأن الماء كالنفط، سواء بسواء، ملك لصاحبه يتصرف فيه بيعاً أو حجباً أو تدفقاً.

أشرت إلى هذه الحال لأنتهي إلى أن الفكر السياسي العربي تنبه إليها مؤخراً، فأخذ في الثمانينيات والتسعينيات يستدرك ما فاته، وراح ينشط في إقامة الندوات وتعزيز

التبادل الثقافي بين تركيا والفكر العربي. وكمثال على ذلك، نشير إلى الندوات التي أُقيمت في بيروت والقاهرة وتونس، ومن أهمها ندوة مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، وندوة معهد البحوث والدراسات (القاهرة)، وندوة مؤسسة التميمي المتخصصة بالدراسات العثمانية (تونس). ولقد تلاقى في هذه الندوات بعض أهل الفكر من العرب والأتراك، وفي هذا فتح جديد.

ـ ٢ ـ

في إطار هذا المنحى الجديد نفسه، يأتي الكتاب موضع العرض وهو **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية**. وقد ألفه باحث متخصص في الشؤون التركية، ومتميز في تخصصه. فمؤلفه جلال عبد الله معوض عاش فترة من الزمن داخل تركيا ومع شؤونها ومشكلاتها وخططها التنموية وتوجهاتها وأحزابها ومؤسساتها وعلاقاتها مع الدول العربية، فجاءت دراساته عن تركيا وليدة خبرة ومعايشة ونظرة قومية. وقد هدف معوض في كتابه إلى الإسهام في تقديم تحليل يغطي العناصر الرئيسية في عملية صنع القرار التركي، ويكشف أوجه الاستمرار والتغير فيها ومصادر كليهما، ومدى ارتباط ذلك بتقدير النخبة آليات تحقيق مصالح تركيا وإدارة علاقاتها مع الدول العربية. فمن الطبيعي أن تتغير هذه الآليات طبقاً لتغير القيادة السياسية أو العسكرية أو تغير عناصر أُخرى مؤثرة من النخبة، أو بفعل حدوث تطورات إقليمية أو دولية كانتهاء الحرب الباردة واندلاع حرب الخليج الثانية، وبدء عملية التسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، والترتيبات المرتبطة بـ «مشروع الشرق أوسطية»، وتأزم المشكلة العراقية، إضافة إلى احتواء تركيا تحت مظلة حلف شمال الأطلسي وما نجم عنه من تنظيم تعاون تعاقدي عسكري بين تركيا وإسرائيل، واحتمال توجه هذا التعاون ـ حينما تسنح الظروف وتتوافر العوامل اللازمة لذلك ـ نحو صوغ تنظيم أمني إقليمي، يكون محور أنقرة ـ تل أبيب أحد أضلاعه أو يكون له بمثابة القاعدة.

ولقد بذل الموقف جهداً متواصلاً من أجل استيعاب مستجدات الحياة السياسية التركية وتأثيرها في عملية صنع القرار. ولهذا فقد أدخل على مؤلفه تعديلات متتابعة، امتدت منذ عام ١٩٩٥ حين أعدت الصورة الأولى للكتاب، حتى خريف عام ١٩٩٧ حين دفع بالكتاب إلى المطبعة.

ولقد صاغ الباحث كتابه في قسمين: خص **الأول** منهما بـ «الإطار العام لتحليل عملية صنع القرار في تركيا»، وفيه ثلاثة فصول. في حين حمل القسم **الثاني** عنوان «مشكلات البيئة الداخلية والخارجية لعملية صنع القرار في تركيا والعلاقات التركية العربية»، وفيه أربعة فصول.

ويمكن القول ان ثمة ثلاثة عوامل وضعها الباحث في اعتباره حين صاغ الكتاب. يتلخص العامل **الأول** في تركيزه على مشكلات ذات صلة مباشرة بالعلاقة مع العرب أو ذات تأثير فيها عند تحليله مشكلات البيئتين الداخلية والخارجية لعملية صنع القرار في تركيا. والعامل **الثاني** يتمثل في تبنيه محدودية تأثير التغيرات السياسية والاجتماعية الداخلية في ثوابت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية وقضاياها. أما العامل **الثالث** فهو رصده تلك السيولة المميزة للتطورات والتغيرات داخل تركيا وخارجها. وهكذا تناول الباحث في كتابه الإطار الدستوري والقانوني لعملية صنع القرار التركي، وعلاقة القيادة والنخبة السياسية بهذه العملية والقوى السياسية المؤثرة فيها، والتأثير المتبادل بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية (وبخاصة

مشكلة المياه والأكراد) والعلاقات التركية ـ العربية. وخصص فصلاً لكل من التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي ومشكلات تركيا مع اليونان والاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار مشكلات البيئة الداخلية والخارجية لعملية صنع القرار في تركيا وصلتها بالعلاقات العربية ـ التركية.

ـ ٣ ـ

والواقع أن التعرف على الهيكل الرسمي/القانوني لعملية صنع القرار في تركيا، بما ينطوي عليه من دستور ومؤسسات رسمية وغير رسمية لا يكفي في حد ذاته لفهم طبيعة هذه العملية وديناميكياتها، كونه يتم بمعزل عن الهيكل الفعلي الذي يختلف، في نواح عدة، عن الهيكل الرسمي/القانوني. وقد وعى المؤلف هذه الحقيقة، ومن ثم فإنه لفت الانتباه إلى أن مستجدات ما بعد الحرب الباردة قد غيرت المناخ السياسي والاقتصادي والفكري والاستراتيجي سواء في العلاقات الدولية أو في العلاقات بين دول منطقة الشرق الأوسط، ومنها تركيا. ففي ظل هذا المناخ الجديد ازداد التفاعل، وربما التصادم، بين التيارات السياسية والاجتماعية والفكرية الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار التركي. فقد انشغلت النخبة التركية الحاكمة، المتحركة مع الدبابة وفي ظل السيف، باستثمار مخرجات المناخ الجديد وتوظيفها في خدمة مطامحها، وفي مقدمتها الالتصاق بأوروبا.

ولا ريب في أن سعي تركيا إلى الدور والمكانة الإقليميين كان، ولا يزال، مطمحاً ثابتاً، ولكنه كان يطفو أو ينغمر بحسب ظروف الحرب الباردة وعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن الوضع الإقليمي. وحينما تغيرت تلك الظروف، انفتحت أمام تركيا أبواب جديدة لصوغ توجه إقليمي يبرزها قوة رئيسية في مناطق نفوذها، وعنصراً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط وما حولها. وهكذا رأت تركيا أن ضمان أمنها ـ على الرغم من تعهد حلف الأطلسي والولايات المتحدة تحديداً بضمانه ـ وتحقيق مطامحها السياسية والاقتصادية والنفوذية في الشرق الأوسط لا توفره إلا مناطق التخوم التي أصبحت في إطار المناخ الجديد نفسه، مناطق تنافسية جديدة، تجذب القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة. وهذا ما حفز صانع القرار التركي على هجر القيود التي فرضتها عليه الحرب الباردة، وعلى لفظ الفكرة القائلة إن تركيا ليست مركزاً للفعل، وإنما هي مركز لتقاطع أقواس الأفعال خارج إقليمها. وهنا برز العامل العسكري ليقدم تركيا كقوة إقليمية مهابة، قادرة على القفز فوق العوامل الجغرافية لتصل إلى حيث تجد مصالحها. ويوضح سلوك تركيا أثناء حرب الخليج الثانية وبعدها ما ذهبنا إليه بخصوصها.

ـ ٤ ـ

وإلى جانب العامل العسكري الفاعل في صنع القرار التركي، ثمة أربعة عوامل إضافية أثرت في صنع ذلك القرار: **أولها** ذلك الموقع الجغرافي المتميز، فتركيا تمثل الممر البري بين أوروبا وآسيا، وهمزة الوصل بين البحرين الأسود والمتوسط. وقد كان لهذا الموقع أهمية كبيرة في رفع مكانة تركيا من دولة محلية إلى دولة مفتاح تمتلك مكانة إقليمية ودولية. والعامل **الثاني** هو تلك الثروة المائية الغزيرة، حتى غدت تركيا تتحكم بالمياه الدولية النابعة من أراضيها والمتجهة إلى دول الجوار، وازدادت أهمية هذا العامل حين استخدمته تركيا سلاحاً سياسياً وسلعة للبيع. والعامل **الثالث** يتمثل في تلك الروابط التي تنسج نمط العلاقات مع الجيران. فروابط الدين والثقافة والتاريخ المشترك تمتد خيوطها إلى الدول العربية

والإسلامية، ورابطة اللغة تسري إلى دول عدة كانت من جمهوريات الاتحاد السوفياتي. أما العامل **الرابع** فيتمثل في الجاليات التركية في تلك الجمهوريات كما في إيران وسواها من الدول. ولهذا أطلق الرئيس الراحل تورغوت أوزال على العاملين الآخرين عنوان «العالم التركي». ولقد استطاع صانع القرار التركي، بسبب تأثير العامل العسكري، أن يبلور مفهوماً أمنياً خاصاً قادراً على التعامل مع الأوضاع المضطربة في منطقة الشرق الأوسط. وعلى هذا مدَّت تركيا مجال أمنها إلى خارج حدودها، واستدعى منها ذلك أحياناً القيام باستفزازات وتهديدات واعتداءات، كمثل ما فعلته ـ ولا تزال ـ مع العراق بانتهاك حدوده الشمالية والاعتداء على أراضيه، ومطالبتها بمنطقة الموصل، وتهديدها سوريا بعمل عسكري، إلى غير ذلك من أفعال ومواقف.

ولقد جرَّها سلوكها هذا، إضافة إلى بحثها عن دور ومكانة إقليميين، إلى الاتجاه نحو إسرائيل، فوطدت علاقاتها ووسعت من نطاقها، أساساً في مجال التعاون العسكري، حتى انها أنشأت معها محوراً إقليمياً يسعى إلى أن يطور نفسه حتى يبلغ مستوى النظام الأمني الإقليمي، بعد أن تتم تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفصولها. ولقد ركبت تركيا هذا المركب بإرادة عسكرييها، وطمعاً في بلوغ أهدافها الإقليمية، واسترخاصاً للأمن القومي العربي والمصالح والعلاقات العربية.

وإذ تتجه تركيا نحو إسرائيل، متخطية محيطها العربي والإسلامي، فإنها تبقى مشدودة إلى خيارين: **أولهما** رابطة الشعوب التركية، وهو خيار مشت في دربه خطوات اتصفت بالبطء بسبب ما تعانيه من أزمات داخلية واقتصادية واجتماعية، تتعلق بهويتها ومقومات تلك الهوية. والخيار **الثاني** هو العالم الإسلامي، ولا تستطيع تركيا إيثاره حتى يحسم الاتحاد الأوروبي مسألة انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة.

ـ ٥ ـ

إن ثمة عوامل متعددة تمسك بتركيا وهي عند مفترق طرق، وتجعلها تتردد في صوغ هويتها ونهجها. وفي مقدمة هذه العوامل تأتي الازدواجية التي تعانيها الدبلوماسية التركية، ما بين السياستين الداخلية والخارجية، مع غياب رؤية استراتيجية واضحة إزاء مشروع النظام الشرق أوسطي. والانقسامات الحادة في المجتمع التركي، وما أدت إليه، أحياناً، ومن مظاهر دموية خلافاً على خيارات تركيا وهويتها الحضارية. يضاف إلى ما سبق تلك الاختلالات المزمنة في بنية الاقتصاد التركي، فالبطالة والتضخم في ازدياد، ومعدلات النمو ومتوسط الدخل الفردي في تناقص. أما علاقات تركيا بدول الجوار جميعها ـ باستثناء جورجيا ـ فهي نموذج في السوء والتوتر والاضطراب. ويدخل في هذا الإطار، أي اضطراب علاقات تركيا بدول الجوار، ذلك الجانب الذي يخص الجوار العربي. ففي حين يرى طرف تركي أن المتغيرات الدولية والإقليمية شرّعت الباب أمام تركيا لتمسك بزمام المبادرة في صوغ علاقة متميزة مع العرب ونظامهم الإقليمي، يرى طرف تركي آخر مقاربة العلاقة مع العرب بحذر شديد. وما يجذب النظر في رؤية هذا الطرف الأخير أنه يسعى إلى تنمية التناقض بين الأمن القومي العربي ونظيره التركي مقابل افتعال التطابق بين الأمنين القوميين التركي والإسرائيلي، بتأثير لا يغفل من الجنرالات الأتراك.

وفي هذا السياق، فإنه بقدر ما كان الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي خطوة مهمة قطعتها إسرائيل في اتجاه فرض مفهومها لمشروع النظام الشرق أوسطي في

المنطقة، بقدر ما جَسَّد رغبة تركيا في تعزيز تأثيرها في نطاق هذا المشروع وتدعيم طموحاتها الأوروبية.

وفي التحليل الأخير، يمكن إيراد الملاحظات التالية:

أ ـ إن الظروف الراهنة في تركيا ومنطقة الشرق الأوسط تجعل العسكرية التركية الصانع الأول للقرار الاستراتيجي التركي، أو في أقل تقدير المؤثر الأول في صنع هذا القرار.

ب ـ يمتلك الجيش التركي، في الوقت الراهن، بالنسبة إلى تدخلاته السابقة، أدوات أكثر تعقيداً وتأثيراً لإدارة العملية السياسية، وذلك من خلال مجلس الأمن القومي، والخطط التي تضعها قياداته لمواجهة التطورات المتوقعة، حتى انه يمكن القول إن مجلس الأمن القومي هذا يشكل حكومة أُخرى، وبخاصة فيما يتصل بالسياسة الخارجية. ومن المرجح أن يستمر الجيش في فرض نفسه على الساحة السياسية في حدود المستقبل المنظور. وفي حين أن البيئة الدولية لا ترحب بمثل هذه التدخلات العسكرية المباشرة، فإن الجيش التركي استحدث قنوات مؤسسية في صلب النظام التركي يستطيع من خلالها أن يمارس تأثيراً سياسياً واسعاً وشاملاً، دون أن يصل إلى حد التدخل المباشر، على أساس «أن آخر الدواء الكي».

ج ـ إن توجه السياسة التركية بتأثير وضغط مباشرين من قيادة الجيش، من أجل تعزيز التعاون العسكري مع إسرائيل، بل وتطوير ذلك التعاون إلى عقد تحالفات عسكرية وأمنية معها، وجعلها قاعدة لنظام أمني في إطار التصورات الأمريكية لترتيبات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، ينذر حتماً باحتمالات تغيير الخريطة الاستراتيجية والجغراسياسية للمنطقة العربية وما حولها.

د ـ إن حالة العلاقات العربية ـ التركية، وأصالة الوجود التركي في المنطقة، وطبيعة الجوار، وجوهر المصالح العربية، جميعها عوامل تدعو الجانب العربي إلى ضرورة منهجة موقفه، والتخطيط لعقلنة علاقاته مع الطرف الآخر بما يعزز إيجابيات تلك العلاقة ويُحَجِّم سلبياتها. وفي إطار هذا التوجه، يأتي كتاب جلال معوض، ليسهم إسهاماً علمياً متميزاً في تحليل العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار التركي، مجلياً أوجه التغير والاستمرار في قرارات السياسة التركية إزاء المنطقة العربية وقضاياها، وفي كيفية إدارة تركيا أزماتها وعلاقاتها مع جوارها العربي □

توفيق بن أحمد القصير

على مشارف القرن الحادي والعشرين: رؤية استراتيجية للمتغيرات الدولية

(الرياض: مكتب الآفاق المتحدة، ١٩٩٣). ٣٥٥ ص.

مجدي محمد محمود عيسى

خبير دراسات استراتيجية، الرياض.

شهدت الفترة التي تمتد ما بين أواخر عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات مجموعة من التحولات الدولية الكبرى في الشرق والغرب تمخضت عن ظهور هيكلية دولية جديدة تتسم بالقطبية الواحدة، وحلول الوفاق والتعاون بين الشرق والغرب بدلاً من الصراع الذي ساد في حقبة الحرب الباردة، وتحول مسار الصراع في العالم إلى صراع بين الشمال والجنوب، وذلك على نحو ما ظهر في حرب الخليج الثانية. ويعد كتاب **على مشارف القرن الحادي والعشرين** محاولة علمية ـ غير مسبوقة ـ لرصد هذه التحولات وتحليلها، وإبراز ما تنطوي عليه من تحديات للوطن العربي والعالم الإسلامي، وسبل التعامل مع هذه التحديات من موقع الشريك الند وليس من موقع التابع.

ـ ١ ـ

يتألف الكتاب من مقدمة وتسعة فصول. تتضمن **المقدمة** تأملات في سمات عقد التسعينيات، واستشرافاً للتغير المحتمل للنظام الدولي في هذه الفترة. وأبرز هذه السمات قيام تكتلات اقتصادية واتحادات سياسية بين مجموعات الدول الإقليمية المتقاربة جغرافياً، في الوقت الذي تبرز فيه النزعات الانفصالية القائمة على أسس عرقية أو طائفية أو إقليمية.

يتناول الفصل **الأول** «الوحدة الأوروبية وتأثيراتها العالمية»، التطور التاريخي لمشروع الوحدة الأوروبية، بدءاً من معاهدة روما لتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية وانتهاءً بقيام السوق الأوروبية الموحدة في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٣[١]. وقد عرض المؤلف لإمكانات الاتحاد الأوروبي والتي ستجعل منه قوة لها وزنها، منافسة لكل من اليابان والولايات المتحدة. فالاتحاد الأوروبي يشغل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة من حيث إجمالي الناتج القومي، ويحتل المركز الثالث بعد كل من الولايات المتحدة واليابان في متوسط دخل الفرد. وفضلاً عن ذلك، فإن المجموعة الأوروبية تتمتع بتكامل زراعي وصناعي وتقني،

(١) يلاحظ نشر الكتاب قبل ست سنوات من تتويج الوحدة الأوروبية بإصدار العملة الموحدة: اليورو.

وتحظى بتقدم أنظمة المال والاقتصاد والعمل والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية. وعن تأثير مشروع الوحدة الأوروبية في العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية، أشار المؤلف إلى أن المشروع خطوة على طريق استغناء أوروبا عن المظلة الأمنية الأمريكية، وأن الولايات المتحدة منزعجة من هذا المشروع الذي سيعزز من قدرة المنتجات الأوروبية على منافسة نظيراتها الأمريكية في أسواق العالم، وكذلك منافسة العملة الأوروبية (يورو) للدولار الأمريكي. وحول انعكاسات مشروع الوحدة على المصالح العربية، أوضح المؤلف مجموعة من التحديات في هذا الشأن أبرزها منافسة السلع والعمالة الأوروبية لنظيراتها العربية، ومنافسة المصارف الأوروبية لمثيلاتها العربية، وفرض قيود على الصادرات الزراعية المغاربية المتجهة إلى السوق الأوروبية. ويختم المؤلف هذا الفصل بالتأكيد على ضرورة التكامل الاقتصادي العربي، وإقامة سوق عربية مشتركة، وزيادة صلاحيات الجامعة العربية.

وننتقل إلى الفصل **الثاني** «التحولات السياسية في أوروبا الشرقية»، حيث استعرض المؤلف تتابع سقوط الحكومات الماركسية في دول أوروبا الشرقية في أواخر عقد الثمانينيات، والذي ترتب عليه تحول هذه الدول إلى الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، وانخراطها تدريجياً في المؤسسات المالية والاقتصادية والأمنية الغربية. وأشار المؤلف إلى ما لهذه الأحداث من نتائج على هيكل النظام الدولي، حيث انهارت البنية الجيواستراتيجية التي قام عليها ميزان القوى التقليدي بين الشرق والغرب، وظهرت مراكز قوة جديدة في النظام الدولي. ثم حلل المؤلف العوامل المحلية والإقليمية والعالمية التي أدت إلى التحولات الجذرية في أوروبا الشرقية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول، وتزايد قوة الرأي العام والتنظيمات الشعبية، والتزام القيادة السوفياتية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أوروبا الشرقية، وهو ما يعني التخلي عن دور حماية الحكومات الماركسية فيها، وذلك بفعل عجز موسكو عن تحمل تكلفة قيادة المعسكر الاشتراكي في ضوء استشراء عوامل الضعف في الكيان السوفياتي (تفاقم الأزمة الاقتصادية، ونمو حركة القوميات، وإصرار جمهوريات البلطيق على الاستقلال عن موسكو... الخ).

وقد استعرض المؤلف علاقات كل من إسرائيل والعرب بدول أوروبا الشرقية. وذكر أن التحولات المذكورة قد أدت إلى تقليص الاستثمارات والمساعدات والقروض الغربية التي كانت تقدم للدول العربية، وذلك لأنها ستخصص لدول أوروبا الشرقية، كما أدت التحولات إلى إيقاف أو تقليص المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأوروبية الشرقية لمنظمة التحرير الفلسطينية في مقابل الانفتاح على إسرائيل الذي وصل إلى حد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها، وفقدان الدعم التصويتي الذي كانت تحصل عليه البلدان العربية من دول الكتلة الشرقية في المحافل الدولية لصالح القضية الفلسطينية.

ـ ٢ ـ

وفي الفصل **الثالث** «الوحدة الألمانية ومكانها في الصراع العالمي»، تتبع المؤلف مجهودات توحيد الألمانيتين بدءاً من انهيار حائط برلين وحتى إعلان قيام جمهورية ألمانيا الموحدة في صيف عام ١٩٩٠، وذلك بموافقة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي. ويرصد المؤلف بشكل موجز التاريخ السياسي لألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، ويستعرض مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الكيان الوليد. ثم يتناول الدور المتوقع لألمانيا أوروبياً وعالمياً.

ويتطرق أيضاً إلى القوى المتخوفة من إعادة توحيد شطري ألمانيا، وخصوصاً بريطانيا واليهود والإتراك.

وعن موقف ألمانيا من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أشار المؤلف إلى أن ألمانيا متحيزة لإسرائيل ضد العرب. فهي تقدم مساعدات عسكرية سخية لإسرائيل وتقوم ببناء غواصات لصالحها في المسافن الألمانية. وساق المؤلف واقعة مهمة تبرز هذا التحيز، وهي ما حدث في أواخر عام ١٩٩١ من كشف النقاب عن قيام جهاز الاستخبارات الألماني بتهريب صفقة أسلحة إلى إسرائيل بالتنسيق مع الموساد. بينما قامت السلطات الألمانية في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، باحتجاز شحنة دبابات تي ـ ٧٢ وهي في طريقها من تشيكوسلوفاكيا إلى سوريا، وكانت شركة ألمانية هي التي تتولى عملية نقلها.

وفي الفصل **الرابع** «الماركسية تنهار في التسعينيات»، تعرض المؤلف بالتحليل والنقد لمضمون الايديولوجيا الماركسية وعلاقتها بالدين، ونجح بكشف تهافت النظرية الماركسية التي تتبنى تفسيراً مادياً للتاريخ، وترد انتقال المجتمعات من شكل إلى آخر إلى التناقض بين نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج. ثم تناول المؤلف المضامين المحلية والإقليمية والعالمية لسقوط الماركسية. وختم هذا الفصل بنبذة عن دور الإسلام في سد الفراغ الذي خلفه سقوط الماركسية.

وننتقل إلى الفصل **الخامس** «النظام الدولي الجديد بين الشعارات والواقع»، الذي يتضمن تعريفاً بالنظام الدولي الجديد وهيكليته، التي وصفها المؤلف بأنها قطبية واحدة ممثلة في الولايات المتحدة وشركائها أعضاء حلف الناتو، ومقومات القوة التي تؤهل الولايات المتحدة لتبوؤ هذه المكانة وهي: الايديولوجيا الليبرالية، والقوة العسكرية العالية التقنية، والاتصالات والنفط. ووفقاً للمؤلف فإن خصائص النظام الدولي الجديد تتمثل فيما يلي:

تعاظم تأثير الولايات المتحدة في السياسات الدولية وفي الأُمم المتحدة، وظهور أنماط من التفاعلات الدولية ليست محكومة بالتوازن النووي، وتزايد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول النامية من خلال آليات جديدة (كالتدخل باسم الأُمم المتحدة أو الرقابة على الانتخابات العامة، وتقديم الدعم المالي والعسكري لحركات المعارضة)، وتنامي أهمية القوة الاقتصادية في التوازنات الدولية، وإدارة الأزمات وليس حلها.

ووفقاً للمؤلف، فإن أهم تحديات النظام الدولي الجديد للوطن العربي والعالم الإسلامي هي: تهميش القضايا العربية كالمشكلة الفلسطينية، وظهور بوادر المواجهة الحضارية بين الإسلام والغرب، وإشاعة الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب، وكسر عزلة إسرائيل الدولية، وهجرة اليهود السوفيات، والاحتكار النووي الإسرائيلي الذي يكمله تفوق إسرائيل على الغرب في مجال الصواريخ البالستية، وانكشافية الوطن العربي إزاء عمليات الاختراق الإعلامية والاستخبارية والتبشيرية، خصوصاً تلك التي تقوم بها وكالة الموساد الإسرائيلية.

وعن كيفية مجابهة هذه التحديات، يرى المؤلف ضرورة تجاوز ترتيبات الأمن القطرية إلى استراتيجيا عربية للأمن الجماعي، وتحويل النفط من سلعة تجارية إلى سلاح سياسي، وزيادة التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية، والاستمرار في مقاطعة إسرائيل، واتخاذ خطوات جادة لتحقيق مصالحة عربية، وتوحيد الصف العربي انطلاقاً من تقوية التجمعات شبه الإقليمية الحالية (مجلس التعاون الخليجي ـ اتحاد الدول المغاربية)، وتطوير روادع فوق تقليدية لموازنة الرادع النووي الإسرائيلي، وتبني استراتيجيا عربية ـ إسلامية لمكافحة

هجرة اليهود من جمهوريات الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية إلى إسرائيل.

وعن مستقبل النظام الدولي الجديد، يرى المؤلف أن هيكلية القطبية الواحدة لن تدوم أكثر من عقد أو عقدين لتظهر بعدها هيكلية توازن القوى. ويعزو المؤلف ذلك إلى عدة عوامل بعضها يتعلق بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة، وبعضها يتعلق بنمو قوى الصف الثاني في النظام الدولي ويقصد بها المؤلف اليابان والاتحاد الأوروبي وألمانيا. ويرى أن اليابان وألمانيا ستصبحان قوتين إقليميتين، وأن ظاهرة التجمعات الاقتصادية الكبرى كالنافتا ورابطة آسيان سوف تحد من الهيمنة المركزية الأمريكية الدولية.

وفي الفصل **السادس** «رابطة الدول المستقلة ـ الكومنولث الروسي»، يتناول المؤلف آليات تفكك الاتحاد السوفياتي وأسباب ذلك، ومن أهمها: تردي الوضع الاقتصادي، وتفاقم مشكلة القوميات. كما يتناول الفصل انعكاسات التفكك على العالم الإسلامي ومسلسل أحداث قيام الكومنولث. ثم يركز المؤلف على الجمهوريات الإسلامية الأعضاء في الكومنولث وأبعاد مظاهر الصحوة الإسلامية فيها، ومجالات التعاون الممكنة بين العالم الإسلامي وهذه الجمهوريات، والخطوط العريضة لاستراتيجية التعامل مع مسلمي آسيا الوسطى والقوقاز. ويختم الفصل باستشراف مستقبل الكومنولث، حيث يتوقع المؤلف لهذه الرابطة ألا تستمر طويلاً وأن تتفكك إلى مجموعات أخرى من الاتحادات الإقليمية التي تدخل فيها دول أخرى مجاورة لها اهتماماتها وروابطها بدول الكومنولوث مثل إيران وتركيا وبولندا.

ـ ٣ ـ

وبالنسبة للفصل **السابع** «الأمة في مواجهة التحديات» فقد خصصه المؤلف لعرض مجموعة أخرى من التحديات تشمل: التحديات الإعلامية (من خلال الأقمار الصناعية)، والفراغ الفكري (بعد سقوط الايديولوجيات)، وتضخم مديونيات الدول الإسلامية بشكل يهدد استقرارها الاقتصادي ويجعلها عرضة لتسلط الدول الصناعية الدائنة، وتزايد الفجوة التقنية بين البلدان الإسلامية وبين الدول الصناعية المتقدمة، وسعي الغرب إلى تطوير مصادر طاقة بديلة للاستغناء تدريجياً عن النفط العربي.

ونصل إلى الفصل **الثامن** «الخيار التقني للأُمة الإسلامية»، والذي يتضمن شرحاً لمفهوم التقنية وحيازتها ومستويات وقنوات نقلها. وقد تطرق المؤلف إلى فرص العالم الإسلامي في التقدم التقني، وخلص إلى أن هذا العالم يفتقر إلى معظم متطلبات نقل وحيازة التقنيات المتطورة نتيجة افتقار معظم الدول الإسلامية إلى جهات متخصصة تعمل على وضع سياسات علمية وتقنية فعالة، وذلك على الرغم من أن العالم الإسلامي يتمتع بإمكانات عظيمة في هذا الشأن، كالموقع الجغرافي ومصادر الطاقة والعنصر البشري ورسالة الإسلام.

أما الفصل **التاسع** «واجهات حتمية»، فيتضمن توصيات بضرورة إعداد العدة للتعامل مع تحديات الواقع الدولي، حيث يدعو المؤلف إلى الاستعداد العلمي والسياسي والدعوي والثقافي والعسكري والاقتصادي، مع تركيز على المنهجية والواقعية.

ـ ٤ ـ

إن أهم ما يميز الكتاب هو التغطية الشاملة لمختلف التحولات الدولية التي وقعت منذ أواخر عقد الثمانينيات وحتى الأعوام الثلاثة الأولى من التسعينيات، والتي شملت سقوط الماركسية في أوروبا الشرقية، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وإعادة توحيد شطري ألمانيا، وقيام السوق الأوروبية الموحدة. وقد

قدم المؤلف تحليلاً معمقاً لمختلف هذه التحولات، ولم يكتفِ بوصف ما حدث، بل بتفسير الأحداث والتنبؤ بالمستقبل على نحو ما فعل بالنسبة لتوقعاته لمستقبل الوحدة الألمانية ومستقبل النظام الدولي الجديد (الصفحات ١٤٩، ٢٣٢ ـ ٢٤٩). لكن ترد على منهاجية الكاتب في التعامل مع موضوعات الكتاب، وكذلك على مادة الكتاب جملة الملاحظات التالية:

ـ يرى المؤلف أن نهاية الحرب الباردة تعني انتهاء الصراع الايديولوجي في العالم بين الشيوعية والرأسمالية وظهور مرحلة الصراع الحضاري بين الإسلام من ناحية، وسائر الديانات والايديولوجيات الأخرى من ناحية ثانية (ص ١٩٦ ـ ١٩٨). والحقيقة أن هذا ينطوي على مبالغة واضحة، فعلى رغم وجود بعض صور الصراع الحضاري (كالحرب البوسنية ـ الصربية) مثلاً، إلا أن هناك أوجهاً أخرى للتعاون بين القوى الإسلامية والقوى الأخرى ذات الايديولوجيات المغايرة كالتعاون الروسي ـ الإيراني في مجال الطاقة النووية، والتحالف الكرواتي ـ البوسني الذي تم في عام ١٩٩٣ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ في حديثه عن كيفية التعامل مع تحديات النظام الدولي الجديد، يدعو المؤلف إلى وجوب الاعتماد على الذات في الدفاع عن أمن البلدان العربية والاستغناء عن التحالف مع القوى الدولية ـ غير الإسلامية (ص ٢١٦). ولا شك في أن قدرات المسلمين الدفاعية لم ترق حتى الآن إلى هذا المستوى الذي يطمح إليه المؤلف. وبالتالي فلا بأس من التعاون مع قوى كالصين وروسيا للحصول على الأسلحة العالية التقنية والاستفادة من الخبرات العسكرية لها.

ـ وقع المؤلف في تناقض عندما تناول ظاهرة التجمعات العربية شبه الإقليمية، وهي مجلس التعاون الخليجي، واتحاد الدول المغاربية، ومجلس التعاون العربي (ص ٣٤، ٣٥، ٢٢٥). فبينما أشار إلى وجود صراع خفي بين هذه التجمعات، مما أدى إلى إضعاف إحداها (وهو اتحاد الدول المغاربية)، وتجميد نشاط مجلس التعاون العربي تماماً، نجد أنه (أي المؤلف) يدعو إلى تقوية هذه التجمعات كخطوة نحو الوحدة العربية الشاملة.

ومع التسليم بمشروعية قيام تجمعات عربية محدودة وأن ميثاق الجامعة العربية يبيح ذلك، إلا أننا نرى ضرورة فتح قنوات للتنسيق بين هذه التجمعات، وأن تُعْطَى الجامعة العربية سلطات عليا للإشراف على نشاطاتها وفض منازعاتها البينية، حتى لا تؤدي هذه التجمعات إلى تقويض النظام العربي.

ـ يرى المؤلف أن تحقيق الوحدة العربية يجب أن يمر عبر قنوات ثلاث هي: الشورى، وتعديل ميثاق الجامعة العربية، وزيادة صلاحياتها (ص ٢٢٥)، ولكن لم يوضح ماذا يقصد بالشورى. كما أن هذا المدخل لتحقيق الوحدة يظل مدخلاً حكومياً، وقد أخفقت التجارب الوحدوية التي قامت في الوطن العربي على المستوى الحكومي فقط ودون وجود انفعال شعبي بها إخفاقاً تاماً. ولذلك فإن أي مشروع لتحقيق الوحدة العربية يجب أن يتضمن إزالة الحواجز النفسية بين الشعوب العربية وتوثيق الأواصر بين التنظيمات الشعبية كالنقابات المهنية واتحادات الطلبة والمجالس الشعبية □

جيف سيمونز

التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨). ٤٠٢ ص.

عبد الوهاب حميد رشيد

باحث عراقي مقيم في السويد.

ـ ١ ـ

هذا الكتاب «سجل حافل بالجرائم الرهيبة المستمرة، يصدم القارئ... ومن شأنه أن يُشعرنا جميعاً بالعار». إنه يسلط الضوء على أكثر جرائم الإبادة الجماعية وحشية في القرن العشرين، ويضم مادة غزيرة موثقة عن هذه الحرب الصامتة تكفي لإدانة الولايات المتحدة.. من هنا وجبت قراءته على الجميع.

هذه آراء وردت بشأن هذا الكتاب الذي يتابع آثار حرب الخليج والحصار الاقتصادي لغاية عام ١٩٩٧: نقص الغذاء والأدوية، وانتشار الأمراض، وتزايد الوفيات.. ويتهم مؤلف الكتاب الولايات المتحدة باعتبارها «المهندس الواعي» لعملية الإبادة هذه التي أدت إلى مليون إصابة، بل وربما تسببت في موت مليوني عراقي معظمهم من الأطفال والنساء والضعفاء.. هذا الواقع البشع لا تنفيه الولايات المتحدة، فقد سبق لوزيرة خارجيتها مادلين أولبرايت أن أقرّت بأن قتل نصف مليون عراقي كان عملاً مبرراً! (ص ١٣).

كما أن دور الولايات المتحدة في إعاقة إيصال الغذاء والدواء إلى أطفال العراق وشعبه واضح ومعروف من خلال المماطلة واستعمال حق النقض في لجنة العقوبات ومضايقة العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، بل والتهديد بفرض غرامات تصل إلى مليون دولار والسجن ١٢ سنة للمواطنين الأمريكيين الذين يحملون الأدوية واللعب إلى الأطفال الرضع في العراق! (ص ١٣).

يقول سيمونز في مقدمة كتابه «إنني افترض نظرية استفزازية وغير تقليدية، وهي أن أي طفل عراقي مهم مثل أي طفل أمريكي أو بريطاني. وهذا يعني أننا نتسم بالتقصير الأخلاقي بحيث بات ينبغي أن يُعلن ذلك».

يهدف الكتاب إلى الكشف عن أحداث حرب الخليج والحصار الاقتصادي، والأهداف الحقيقية للإصرار الأمريكي على مواصلة تدمير الشعب العراقي. ويحاول البرهنة على أن الحصار يتناقض والمواثيق الدولية بما فيها ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق الطفل وحقوق الإنسان. أما محتويات الكتاب فتشتمل على خمسة فصول: يلخص الفصل **الأول** تأثيرات حرب الخليج البشرية والمادية، واستخدام الأسلحة المحرّمة دولياً،

ومخاطر تلوث البيئة. ويتابع الفصل **الثاني** التسلسل الزمني للعقوبات و«لعبة» قرارات مجلس الأمن بشأن التصدير الجزئي للنفط العراقي. ويؤكد الفصل **الثالث** على الهدف التدميري للحصار الاقتصادي بما يسببه من موت بطيء متعمد للأطفال والنساء والضعفاء من الأغلبية الكبرى لشعب العراق. ويناقش الفصل **الرابع** التطور التاريخي للعقوبات والحصار الاقتصادي، مع متابعة الأسلوب الأمريكي في تطبيق هذا السلاح الفتاك ضد الدول التي تتجرأ على معارضتها. وكشف الفصل **الخامس** والأخير طبيعة هذه المحرقة الجديدة باعتبارها وسيلة غير مسبوقة للإبادة الجماعية، ويلقي الضوء على تزايد عزلة الولايات المتحدة، وصعوبة تبرير موقفها المنافي للقانون وللأخلاق في الدفاع عن هذا «الحصار الشديد». كما يضم الكتاب ثلاثة عشر ملحقاً (ص ٢٩٥ ـ ٣٧٣) زاخرة بالوثائق والمعلومات والقرارات والأحكام المتعلقة بالحرب والمقاطعة.

ـ ٢ ـ

قال الجنرال نورمان شوارتزكوف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ان «الولايات المتحدة قد تمحق العراق». وقال الجنرال ميدل مكبيك «نحن نقترب من الحرب مع دولة من العالم الثالث ولكننا نضع خططاً وكأنها ستكون الحرب العالمية الثالثة». وهدد وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ مثيله العراقي بقوله «سنعيدكم إلى العصر ما قبل الصناعي» ص ٢٧.

لولا الغزو لما حدثت حرب الخليج عام ١٩٩١، على رغم أن الصراع كان سيبقى مستمراً. ومن المحتمل أنه لولا موقف الولايات المتحدة وإصرارها (ووضعها جدولاً سرياً للحرب) لأمكن تجنب هذه الحرب (ص ٣١). وتتوافر أدلة عن الفترة من أواخر عام ١٩٩٠ إلى أوائل عام ١٩٩١، بأن واشنطن كانت تخطط لخوض الحرب مع العراق (ص ٢٨).

وخلال فترة الستة أسابيع لحرب الخليج (١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ـ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١) قامت طائرات «قوات التحالف» بأكثر من ١٠٠ ألف طلعة شملت العراق كله، وأسقطت ما زنته ٨٨ ألف طن من القنابل على العراق، أي ما يعادل القوة التفجيرية لسبع قنابل ذرية من زنة قنبلة هيروشيما.

استخدمت الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من الأسلحة الأكثر دماراً، من ضمنها تلك غير المجربة نسبياً، كما في قذائف اليورانيوم الناضب (سببت موت ٥٠ ألف طفل عراقي..)، علاوة على قنابل النابالم وقنابل روك آي العنقودية ومتفجرات الوقود ـ الهواء FAEs (مسببة «مستويات شبه نووية من التدمير...») وأسلحة كيميائية، بالإضافة إلى احتمالات استخدام أجهزة الفوسفور الأبيض الحارقة (ص ٣٣ و٤٨).

كما استهدفت حملة القصف تدمير البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتحطيم معنويات الشعب العراقي وتماسكه الاجتماعي، بحيث وصفت مصادر عديدة نتائجها الكارثية على أنها «أصابت البلاد بالعجز» (ص ٥٨).. «محقت قدرة العراق على البقاء» (ص ١٣٦)... «أكثر الحروب تدميراً في التاريخ.. وحوّلت البلاد إلى معسكر إبادة» (ص ٥٥).. وأدت إلى «شل عمل زهاء ٩٠ بالمئة من العمال الصناعيين» (ص ٥٧).

وشملت أعمال التدمير مرافق الحياة العراقية كافة: الماء والكهرباء والمجاري والمصافي والمنشآت البتروكيماوية والصناعية (بما فيها المنتجة للحليب والغذاء) والطبية والمستشفيات والمناطق السكنية (٢٠٠ ألف شقة وبيت ووحدة سكنية) والمساجد والكنائس والمدارس (٢٠٥ روضات و١٧٦٧ مدرسة ابتدائية) وملاجئ المدنيين (كما في ملجأ العامرية) ودور المرضى والمعوقين

والمنشآت الزراعية (بما فيها معمل أبو غريب لبذور البطاطا ـ تقاوي) ومصادر الثقافة العراقية والمواقع الأثرية (تعرضت كذلك لسرقة الجنود الأمريكان لقطع أثرية لا تقدر بثمن (ص ٤٢)، والثروة الحيوانية (ص ١٧٣). وقدرت خسائر العراق بين ١٩٠ ـ ٢٠٠ مليار دولار (ص ٢١، ٣٩).

آثار الحرب في الناس والبيئة تجاوزت الزمن الحاضر إلى سنين قادمة طويلة. فبالإضافة إلى القتل المتعمد لآلاف المدنيين من جراء القصف المباشر، فقد تحولت ميادين القتال إلى ساحة مذبحة للجنود العراقيين، إذ تراوحت الإصابات العراقية بين ١٠٠ ـ ١٥٠ ألف إصابة بحسب تقديرات غير رسمية و٤٠٠ ألف إصابة وفق تقرير وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية. وحرصت السلطات الأمريكية على إخفاء حجم المجزرة، إذ أُبعد الصحفيون من معظم ميادين القتال. ولكن لم يكن بالإمكان إخفاء مجزرتي المطلاع والجهراء بحق القوات العراقية المنسحبة. واختفت آلاف الجثث من ساحات القتال بعد أن استخدمت الجرافات لدفن القتلى في مقابر جماعية. «إن مثل هذه المشاهد التي لا بد أنها تشبه التخلص من الجثث في معسكرات الإبادة النازية، لم تُعلنْ». (ص ٣٦).

إن توقعات آثار الحرب في البيئة العراقية، بل وفي المنطقة برمتها، مخيفة ومرعبة حقاً. فالحرب أدت إلى تحويل جزء كبير من العراق إلى بيئة ملوثة ونشيطة إشعاعياً بسبب مخلفاتها.. ويشير تقرير سري لسلطة الطاقة الذرية البريطانية إلى «وجود ما يكفي من اليورانيوم الناضب... ليسبب ما يحتمل أن يصل إلى نصف مليون وفاة» (ص ٤٩).. وذكرت وثائق رسمية أمريكية وجود ٣٠٠ طن متري من اليورانيوم المشع المسبب للسرطان والأمراض الخطيرة الأخرى في مناطق شاسعة من ساحات المعارك (ص ٥١)... وعلق روس ب. ميركاريمي، خبير البيئة الأمريكي، على النتائج البيئية للحرب قائلاً «... قد يصبح عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء على بعد يصل إلى ١٠٠٠ ميل إصابات إضافية» (ص ١٤٠)... وبعد أن أشار بحث مركز توثيق (ستتشنغ لاكا/ امستردام) إلى أن تجهيز القوات الأمريكية بذخيرة اليورانيوم الناضب ـ بعد نجاح استخدامها ضد العراق ـ يشكل أرخص طريقة للتخلص من النفايات النووية، فقد أكد على «... ان النوع الجديد من الموت البطيء الذي نقلته أكثر الحروب تسميماً في التاريخ يشمل ما يقدر بثمانمائة طن من غبار وجزيئات اليورانيوم الناضب المستمر الهبوب عبر شبه الجزيرة العربية لعقود عدة في المستقبل...» (ص ٥١).

وبالإضافة إلى هذا الخراب لبيئة العراق، فقد قامت الطائرات الأمريكية كذلك بالقصف المتواصل للمفاعلات النووية العراقية، على رغم أن القرارات الدولية تحرم قصف هذه المواقع (ص ١٠٥). كما شمل القصف الأمريكي مصادر النفط العراقي، من ضمنها خمس ناقلات نفط عراقية عملاقة، مما أحدث تسرباً نفطياً في الخليج. هذا قبل أن يلجأ «النظام العراقي» إلى «الإرهاب البيئي» (ص ٤١). كما أن الساعات الأخيرة من الحرب البرية شهدت إنزالاً أمريكياً في حقول النفط الكويتية بدعوى حمايتها.. وفي الأيام الأولى بعد انتهاء الحرب تسربت أخبار على أن شهوداً عياناً كويتيين لاحظوا القوات الأمريكية وهي تستكمل حرق وتدمير هذه الحقول[١].

---

(١) انظر مراجعة عبد الوهاب حميد رشيد لكتاب: **الغزو العراقي للكويت: المقدمات، الوقائع وردود الفعل.. التداعيات: ندوة بحثية**، في مجلة: **النهج** (دمشق)، السنة ١٣، العدد ٤٦ (١٩٩٧)، ص ٢٣٩.

- ٣ -

قال الرئيس وودرو ويلسون «كلا ليس الحرب، بل شيء آخر أكثر هولاً من الحرب. طبقوا هذا العلاج الاقتصادي السلمي الصامت القاتل ولن تعود هناك حاجة إلى القوة. المقاطعة هي البديل عن الحرب..» (ص ٦٣). وذكرت وثيقة للأمم المتحدة «واضح أن أول فئة تعاني أكثر من غيرها هي الأطفال والحوامل والمرضعات» (ص ١٦٧).

ومع أن الحرب المدمرة القصيرة نسبياً قد انتهت، إلا أن الهجوم على الشعب العراقي بقي مستمراً. وشمل الحصار كل شيء من المكائن والأجهزة والأدوات الاحتياطية إلى الإبر والمسامير، ومن حليب الأطفال إلى البنسلين والأنسولين، بالإضافة إلى القرطاسية (أقلام الرصاص..) والمجلات العلمية، بل وحتى مواد تكفين الموتى! (ص ١٥١). وعلى رغم الاستثناء الإنساني في القرار ٦٦١، إلا أنه لم يعد يعني شيئاً، بسبب الإصرار الأمريكي على الحصار الشامل، إذ أكد البيت الأبيض غير مرة بأن الغذاء يدخل ضمن الحظر (ص ٧٠). هذا على رغم أن جهات ومنظمات إنسانية ودولية عديدة أعلنت بعد الحرب (١٩٩١): تدهور الوضع الغذائي والصحي.. الظروف القريبة من المجاعة... انخفاض معدلات السعرات الحرارية من ٣٤٤٠ سعرة إلى أقل من ألف سعرة (حوالى ثلث ما توصي به منظمة الصحة العالمية (ص ١٧٠).. ظهور وانتشار حالات سوء تغذية لم تكن موجودة سابقاً (ص ١٣٧).. معاناة مليون طفل من سوء التغذية (ص ٤٦).. توقع موت ١٧٠ ألف طفل عام ١٩٩١ (ص ٨١).

استمر تدهور الوضع العراقي في السنوات التالية، وصدرت عشرات أو مئات التقارير خلال الفترة، ولا زالت مستمرة، مؤكدة تدهور الحالة الغذائية والصحية لأغلبية سكان العراق، بعد أن أعاق الحظر جهود الإعمار الاقتصادي والاجتماعي: تدهور واسع في تجهيز الغذاء وارتفاع أسعاره وانتشار البطالة (ص ١٣٩).. بحيث إن زيادة رواتب العاملين بمقدار الضعفين أو ثلاثة أضعاف منذ عام ١٩٩٠ لم تعد تعني شيئاً في مواجهة زيادة أسعار المواد الغذائية بمقدار ٣٢ ـ ١٠٠٠ ضعف للفترة نفسها(ص ١٨٢).. توقع موت عدد بعد الحرب يماثل ٣٠ ضعفاً أثناء الصراع العسكري نفسه (ص ١٩٦).. تدهور الوضع التعليمي والصحي (مدارس بلا كهرباء أو ماء أو مرافق صحية) (ص ١٥٩ ـ ١٦٠).. «أصبح ما يتناوله عدد كبير من العراقيين أقل مما يتناوله سكان الأقطار الافريقية المبتلية بكوارث.» (ص ١٧٩).. وفاة «أكثر من مليون عراقي بينهم ٥٦٧ ألف طفل.. (١٩٩٥)» ارتفاع معدل وفاة الأطفال بمقدر ستة أضعاف (١٩٩٦).. كما أعلنت منى هامان، المدير الإقليمي لبرنامج الغذاء العالمي، «ثمة ما يزيد على ٤ ملايين شخص... يواجهون خطراً غذائياً شديداً. ويشمل هذا العدد ٢,٤ مليون طفل دون الخامسة وزهاء ٦٠٠ ألف من النساء... وان ٧٠ بالمئة من السكان... لا يحصلون إلا على طعام قليل» (ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

أما أوضاع الأمومة والطفولة في العراق فتجسد أكثر وجوه جريمة المقاطعة بشاعة.. لقد حرم أطفال العراق من فرصة التمتع بحياتهم. فبالإضافة إلى سوء التغذية والجوع والمرض، تفشّت بينهم الأمراض النفسية نتيجة الآثار «المدمرة» التي سببتها الحرب للأطفال: فقدان الثقة والخوف، الشعور بالانعزال، المعاناة من الصدمة، ظهور وزيادة الميل للانتحار. وهذه نماذج حية من شهاداتهم: «لا أصدق أن أصدقائي ماتوا... أحلم وأحلامي عن الجثث دوماً... أتذكر منظر الجثث، الجثث جميعاً... لماذا لا يأخذني

الله كما أخذهم. أود أن التخلص من هذه الحياة...» (ص ص ١٥٦ و١٦٠).

لا تقتصر معاناة المرأة العراقية على معاناة طفلها فحسب، بل تتحمل معاناة أسرتها، لأنها تشكل محور العائلة العراقية. ولا تستطيع سوى الأم الجائعة جداً، الإحساس بألم، بمعاناة جنينها من سوء التغذية واحتمال ولادته ميتاً أو معوقاً... لقد اضطرت العراقيات (أكثر من ١٠ بالمئة أرامل) تحمل عبء ثقيل. وبسبب البطالة الواسعة أصبح صعباً عليهن إيجاد العمل وكسب المال لأسرهن.. لقد «عانت المرأة العراقية هذه الأزمة كلها ليس بوصفها ضحية فحسب، بل بوصفها عنصراً مهماً، إذ تحملت مسؤولية العائلة والمجتمع... على الرغم من حرمانها الاقتصادي والاجتماعي والعاطفي والنفسي» (ص ١٦٤).

- ٤ -

إن النهج الأمريكي الذي يسبب الإبادة الجماعية لشعب العراق نموذج واضح «لاستراتيجيا أمريكية أوسع من مهمة إخراج القوات العراقية من الكويت أو حقوق الإنسان. انها استراتيجية «إحكام قبضة عسكرية وتجارية على منطقة غنية بالنفط». من هذا المنطلق عملت الولايات المتحدة باستمرار على استغلال الأمم المتحدة. واعترفت مادلين أولبرايت بقولها «سنعمل مع الآخرين على نحو مشترك عندما نستطيع وعلى نحو فردي عندما ينبغي» (ص ١٩).

وهكذا فإن أحد أسباب منع عودة النفط العراقي إلى الأسواق هو احتمالات انهيار الإيرادات السعودية «مما يجعل من الصعب دفع ثمن الأسلحة الأمريكية الذي يبلغ مليارات الدولارات» (ص ٢٣). ويرتبط بذلك أيضاً دفع الأزمة بصورة مستمرة مستقبلاً، نتيجة الموقف الأمريكي من ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية، إذ علق خبير مستقل بقوله: ان لجنة الأمم المتحدة بمنحها فائدة الشك في التفسير التاريخي للخصم في مسألة الحدود» أشعلت نيران توترات سياسية أخرى في المستقبل (ص ٨٣). وفوق ذلك واصلت الولايات المتحدة ابتزازها للأنظمة الخليجية بزعم حمايتها من النظام العراقي، كما حدث في عام ١٩٩٤ عندما أعادت حشد قواتها في المنطقة لمنع هجوم عراقي مزعوم على الكويت. فقد كشف موظفو الأمم المتحدة أن طائرات الاستطلاع «لم ترصد دبابة أو ناقلة جنود واحدة». وحتى اسرائيل أشارت إلى أن الولايات المتحدة افتعلت «الأزمة» (ص ٩٤). وكان ثمن هذه المناورة الأمريكية دفع الكويت مليار دولار، كما ذكر الدكتور كاظم حبيب[٢].

أما شروط إنهاء الحصار، فقد تطورت من إخراج القوات العراقية من الكويت إلى شروط أخرى وفي مقدمتها نزع سلاح العراق، ولغاية انهيار «النظام العراقي». عليه، فعلى رغم أن مفتشي الأمم المتحدة أكدوا عام ١٩٩٥ تدميرهم لأسلحة الدمار الشامل العراقية، بعد أن أعلن باكو الثالو، المسؤول الميداني للجنة الخاصة للمراقبة في بغداد (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) «ان الأمر قد أنجز وهو محكم» (ص ١٢٣)، فإن عمليات التفتيش والمقاطعة الشاملة بقيت مستمرة.. وأثبتت الأيام في إطار لجنة الأسلحة ان الاتهامات العراقية صحيحة بأن مفتشي الأمم المتحدة يعملون، كجواسيس لوزارة الخارجية الأمريكية. وذكر أن دور

(٢) كاظم حبيب، **ساعة الحقيقة: مستقبل العراق بين النظام والمعارضة** ([د. م.]: المؤلف، ١٩٩٥)، ص ٩٨.

ديفيد كاي سبب قلق مسؤولي الأمم المتحدة! (ص ١١٠). كما أن دور الحصار في إسقاط «النظام العراقي» قد نفته الولايات المتحدة قبل غيرها. إذ أكد ناطق باسم حكومة جورج بوش أن العقوبات لا تضعف قدرة «النظام» على البقاء «جليّ أنه أقوى مما كان قبل عام واحد...» (ص ٨٣). يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة سبق وحزمت أمرها منذ أوائل عام ١٩٩٠، على الأقل، الإبقاء على رأس «النظام العراقي» وتدمير قوته بدلاً من إزاحته مع الإبقاء على قوته[٣].

وهكذا أيضاً لم يكن القرار ٩٨٦، المتضمن التصدير الجزئي للنفط العراقي، سوى «مناورة سياسية ماكرة» ومحاولة جديدة لتحويل الأنظار عن الجهود الأمريكية المتواصلة لزيادة أحكام الحظر، إذ لم يؤد تنفيذه إلى توفير الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية والدوائية لشعب العراق، بعد نسبة الاستقطاعات العالية من العائدات لصالح صندوق التعويضات والمصروفات الأخرى للأمم المتحدة. يقول سيمونز «وهدف القرار جزئياً إلى دفع أموال النفط العراقي إلى الكويت عن طريق صندوق التعويضات لتسهيل دفع الأموال إلى المقاولين الأمريكيين (ولا سيما مجهزي الأسلحة)...» (ص ٢٧٦).

ـ ٥ ـ

واجهت الولايات المتحدة معارضة وانتقادات متزايدة، على رغم مواصلة «بريطانيا وإسرائيل والكويت» دعمها لواشنطن (ص ٢٨٩). ومنذ أوائل ١٩٩٤ زادت حالات تفكك التحالف ضد العراق. وأخذت تركيا تدعو إلى إنهاء الحصار لأسباب منها خوفها من تعزيز «الملاذ الآمن الكردي». وهذا ما دفع دوغلاس هيث وزير الخارجية البريطاني إلى أن يعلن في التلفزيون التركي «اننا لا نعتقد بإمكان قيام كردستان مستقلة» (ص ٨٩). وتحركت دول أخرى مثل روسيا وفرنسا وإيطاليا، وشركات تجارية غربية منها أمريكية وبريطانية، بالإضافة إلى منظمات إنسانية ودولية وشخصيات مستقلة لزيادة الضغط على صانعي السياسة الأمريكية لرفع الحصار.

أدان رامسي كلارك، المدعي العام الأمريكي الأسبق، المقاطعة بقوله «بوصفي محامياً... أعتبر الحصار بوضوح جريمة ضد الإنسانية... وسلاحاً للتدمير الشامل...» (ص ١٣٥ و٣٥٨).. وقال النائب الفرنسي ايف بونيت «... أشعر بالخزي والغضب على نفسي وعلى جبني وصمتي وتواطؤي مع أولئك الذين قتلوا مئات الآلاف من المدنيين... من دون أن يثيروا غضب محكمة جرائم الحرب في لاهاي، ويواصلون بعنادهم عملهم القذر والشرير» (ص ١٦٣). وأصدر فرنسيس بول، أستاذ القانون الدولي في جامعة ايلينوي، وثيقة إدانة رسمية ضد جورج بوش والولايات المتحدة باسم «٤ ملايين ونصف المليون طفل في العراق». وأشار الصحفي ادوارد بيرس إلى الحرب البيولوجية التي تشنها الولايات المتحدة ضد شعب العراق، وأوضح أن عمليات التدمير والحصار لا تختلف «... عن تعمد زرع فيروس الكوليرا بأحدث طريقة...» (ص ٢٠٧). وأدان عبد الله مطاع، وهو محام في مجال حقوق الإنسان، الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان الذي يمثله الحظر «... إن

(٣) للتوسع انظر مداخلتي خير الدين حسيب ومحمود عبد الفضيل في: «ثانياً: إدارة الأزمة،» في: **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩١)، ص ٢٣٠ و٢٣٤ على التوالي، وعبد الوهاب حميد رشيد، **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة** (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

العراق مثال واضح لسماح مجلس الأمن بانتهاك حقوق الإنسان عن طريق فرض العقوبات على الجميع...» (ص ٢٦١). كما أصدر المؤتمر الماليزي (أيار/مايو ١٩٩٤) قراره بإدانة المقاطعة (ص ٣٤٦).

وأخيراً، يقدم جورج كاباسيو، أحد ناشطي السلام (أصوات في البرية)، مشاهدات عديدة لأطفال العراق المرضى، تشكل إدانة حية للحصار وللولايات المتحدة «حملت إليها تحياتي... وبذلت محاولات سمجة للمداعبة وسط معاناة شديدة، وحاجتي العميقة والأكيدة إلى بذل الرعاية والمداواة وإصلاح ما حطمته وشوهته سياسة رسمية لا تعرف قسوتها حدوداً... إنه يشعر بكآبة شديدة ويحتضر لإصابته بسرطان الدم... رفع جسمه على مرفقيه وبعد جهد كبير همس محيياً أطفال العالم جميعاً وعبّر عن أمله بأن تعم الصحة والرفاهية وينتهي الحصار... وقفت لكي تلتقط لها صورة ليرى الآخرون ويفهموا ما يحدث لأطفال العراق لئلا يكون موتها الوشيك بلا جدوى» (ص ٢٧٠ ـ ٢٧١).

لقد «أفلحت الولايات المتحدة في تحويل العراق إلى بلد الموتى والمحتضرين... وتجري إبادة جيل أطفال برمته...». وبعد هذه السنوات الطويلة والمريرة لاستمرار المقاطعة «فإن عشرات الآلاف من الأطفال الرضع العميان ـ بسبب شحة الأنسولين ـ ذوي العيون السود الغائرة والأطراف التي تشبه العصي والأدمغة التالفة، في غيبوبة أو آلام الحمّى. وكلهم هزيل ينتظر موته المبكر... ويموت أطفال عراقيون بعيداً عن مستشفيات المدن، إذ كيف ينقل الآباء الجياع أطفالهم المحتضرين إلى المراكز الطبية البعيدة؟ وما هي الجدوى إذا كانت المستشفيات محرومة من الأدوية والمعقمات والضمادات وأغطية الأسرة، حيث يرقد الأطفال المحتضرون على أسرة فراشها بلاستيك أو ملطخ بالدم وجروحهم ملفوفة بالورق المقوى القذر؟» (ص ٢٩١).

وختاماً، فهذا الكتاب شهادة حية من مصدر غربي لإدانة هذه المجزرة الجماعية البشعة المستمرة.. ومحاولة لكسر حاجز التعتيم المفروض على هذه المحرقة الأمريكية ضد شعب العراق.. وهو أيضاً رسالة إلى الجميع بهول المأساة ـ الكارثة.. ودعوة عميقة إلى كل ذات إنسانية لا زالت تحتفظ بقدر من المشاعر الوطنية والقومية، إلى مواجهة هذه الحرب الصامتة بالحد الأدنى الممكن، على الأقل، وهو مقاطعة المنتجات الغربية، ولا سيما الأمريكية والبريطانية □

Samuel P. Huntington
Le Choc des civilisations
(Paris: Odile Jacob, 1997). 402 p.

صدام الحضارات

محمد سعدي

باحث جامعي، كلية الحقوق
في جامعة محمد الأول، المغرب.

أطروحة «صدام الحضارات» التي يتناولها هذا الكتاب[1] أصبحت إحدى الأطروحات الأكثر إثارة للنقاش والجدال بخصوص استشراف مستقبل العلاقات الدولية عند اقتراب الألفية الثالثة. فالمكانة الأكاديمية الرفيعة لصموئيل هانتنغتون في مجال العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، وجرأة تحليلاته الفكرية وجدتها في هذا الموضوع ساهمت في منح هالة واهتمام كبير لهذا الكتاب في الأوساط الفكرية والسياسية في كل بقاع العالم.

ينقسم الكتاب إلى مقدمة وأربعة أقسام تضم اثني عشر فصلاً. في المقدمة يؤكد هانتنغتون أن هدفه الأساسي من هذا الكتاب هو توضيح وتطوير أفكاره التي صاغها في مقالته الشهيرة[2] في مجلة **شؤون خارجية** سنة ١٩٩٣، ومحاولة تفسير تطور السياسة العالمية بعد الحرب الباردة، من خلال تقديم منظور جديد للسياسة الدولية قد يفيد الباحثين والسياسيين في مجال الشؤون الدولية.

- ١ -

في القسم **الأول** «عالم منقسم إلى حضارات»، يحلل الكاتب طبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة، ويعتبر أن السياسة العالمية أصبحت مرتبطة بشكل متزايد بالثقافة. ولذلك فإن الاختلافات الكبرى بين الشعوب لن تكون إيديولوجية أو اقتصادية بل ثقافية، فكل الأمم تحاول الإجابة عن السؤال الأساسي بالنسبة لكل الناس:

من نحن؟ ويجيبون عبر استحضار انتمائهم الحضاري بكل مكوناته. وهذا ما سيجعل العالم متعدد الأقطاب ومتعدد الحضارات.

إن «براديغم» الحضارات هو أفضل نموذج إرشادي لفهم الأحداث المهمة في

(١) الكتاب صدر في الأصل بالإنكليزية: Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

(٢) Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilizations?,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993), pp. 22 - 43.

العالم، فهو يمنح خريطة واضحة مبسطة لفهم الشؤون الدولية، أساسها أن الانقسام المركزي اليوم هو بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى، وأن الدول/الأُمم حتى لو بقيت الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، إلا أن مصالحها وتحالفاتها وصراعاتها ستكون محددة بفعل عوامل حضارية.

ويحلل هانتنغتون طبيعة ومميزات الحضارات، حيث يعرّف الحضارة باعتبارها كياناً ثقافياً يحتوي مجموع القيم، والمؤسسات، وأساليب التفكير التي تتشبث بها أجيال متتالية داخل مجتمع ما. ثم يبين أن للحضارات مجموعة خصائص: فهي كيانات شمولية تشكل المستوى الأعلى للهوية الثقافية لدى البشر، وتتحدد ماهيتها من خلال مكونات موضوعية: اللغة، والتاريخ، والدين، والمؤسسات، والعادات. ومثال ذلك أن العناصر الموضوعية للحضارة الغربية تكمن في المسيحية الغربية، والمؤسسات التمثيلية، والفردانية، والعلمانية، واللغات الأوروبية، والتعددية الاجتماعية. كما أن للحضارات حدوداً واقعية وفعلية، وهي تتطور وتتكيف على رغم أنها تشكل أحد أنماط التجمع الإنساني الأكثر استمرارية وتجذراً. ويعتقد هانتنغتون أن السياسة الدولية ستتشكل عبر التفاعل بين ثماني حضارات كبرى: الحضارة الإسلامية، والصينية، والهندية، واليابانية، والغربية، والسلافية الأرثوذكسية، والأمريكية اللاتينية، وربما الافريقية. وعلى طول صفحات الكتاب يتردد الأكاديمي الأمريكي كثيراً فيما يخص اعتبار السلافية الأرثوذكسية والأمريكية اللاتينية حضارتين مستقلتين أم تابعتين للحضارة الغربية.

ويقوم هانتنغتون برصد تاريخي للعلاقات التي جمعت بين مختلف الحضارات عبر التاريخ، ففي مرحلة تاريخية أولى تمتد حتى عام ١٥٠٠ بعد الميلاد كانت الاتصالات والتفاعلات بين الحضارات محدودة ومتقطعة بفعل التباعد الزمني والجغرافي في ما بينها، ثم تبدأ مع صعود الحضارة الغربية انطلاقاً من القرن الخامس عشر مرحلة جديدة جوهرها تزايد نفوذ وقوة الغرب واكتساحه باقي الفضاءات الحضارية، وعند نهاية هذا القرن تبدأ مرحلة نظام دولي متعدد الحضارات والأقطاب يتميز بتراجع الغرب واستيقاظ الحضارات الأخرى.

ويعالج الكتاب قضية مهمة تتعلق بإشكالية العلاقة بين التحديث والتغريب ومدى كونية الحضارة الغربية، حيث يرى هانتنغتون أن اعتبار انتشار الثقافة الغربية والمواد الاستهلاكية عبر العالم انتصاراً للحضارة الغربية، هو في الواقع تتفيه لهذه الحضارة باختزالها في المأكولات والمشروبات. إن جوهر الحضارة الغربية هي القيم الثقافية وليس ثقافة الماكدونالد، والشعوب غير الغربية لن تتغرب لمجرد انجذابها واستهلاكها للمنتوجات الأمريكية. وخارج الغرب فقط حوالى خمسين مليوناً من البشر، أي ما يعادل ١ بالمئة من ساكنة العالم يتبنون الثقافة الغربية، والنخب عادة هي التي تتغرب أكثر داخل المجتمعات غير الغربية. وحتى اللغة الإنكليزية التي لا يتحدث بها إلا ٧,٦ بالمئة من سكان العالم هي لغة غريبة عن ٩٢ بالمئة منهم، ولا يمكن أن تشكل رمزاً للثقافة الغربية العالمية. كما أن الانتشار الواسع لوسائل الإعلام، والذي يراه الغربيون تجسيداً لعالم أكثر توحداً واندماجاً، يراه غير الغربيين على العكس تكريساً للإمبريالية الغربية. ويخلص هانتنغتون إلى أن التحديث لا يعني ـ ولا ينتج بالضرورة ـ التغريب، فبإمكان الشعوب غير الغربية أن تتبنى التحديث دون أن تتخلى عن قيمها الخاصة، ودون أن ترتبط

بالقيم والمؤسسات الغربية. لهذا فإن العالم بصدد التحول ليصبح أكثر تحديثاً وأقل تغريباً.

- ٢ -

في القسم **الثاني** «التوازن المتغير للحضارات»، يتناول الكاتب تراجع نفوذ الغرب وإمكانية انهياره، مقابل انبعاث الحضارات الأخرى عند نهاية القرن العشرين. فمن جهة ما زالت هناك سيطرة شبه مطلقة للغرب، إذ أصبح العالم محكوماً وفق أولويات ومصالح الأمم الغربية، ومن جهة أخرى فإن الحضارة الغربية آيلة للانحطاط، وتأثيرها في السياسة والاقتصاد والتوازن العسكري العالمي يتضاءل بالمقارنة مع الحضارات الأخرى، حيث أصبح الغرب معرضاً بشكل متزايد لمشاكل داخلية تجعله يفقد ثقته في إمكانياته وفي إرادته لسيادة العالم. وكلتا الصورتين صحيحة، فالغرب ما زال مهيمناً وسيبقى كذلك حتى في القرن الحادي والعشرين، إلا أن تحولات مهمة سيعرفها ميزان القوى بين الحضارات، بحيث ستتراجع قوة الغرب ونفوذه أمام انتعاش الثقافات الأخرى. فالثقافة دائماً تتبع القوة، وتوزيع الثقافات في العالم يعكس موازين القوى الجديدة التي ستطبع السياسة العالمية.

إن التحديث الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي الذي انتشر في العالم بأكمله منذ النصف الثاني من القرن العشرين، خلق رغبة ملحة لدى الشعوب لتجديد ثقافاتها وتعبئة دياناتها قصد تأكيد استقلالها الثقافي عن الغرب. ويتوقف الكتاب عند ظاهرة انبعاث الديانات حيث أصبحت تعرف انتعاشاً مهماً فيما يخص الالتزام، والاعتقاد، والممارسة الدينية. ويعود هذا إلى أنها تمنح منابع جديدة للهوية ومفاهيم أخلاقية جديدة كفيلة بإيجاد المعنى ومنح الأمن في ظل المتغيرات الاجتماعية السريعة. ولهذا فإن هذا الانبعاث هو رد فعل ضد العلمنة، والفردانية، والتفسخ الأخلاقي، وتأكيد لقيم النظام، والانضباط، والعمل، والتضامن الإنساني، وهو ليس رفضاً للحداثة بقدر ما هو رفض للثقافة الغربية العلمانية ولما يسميه هانتنغتون «التسميم الغربي» (L'occidentoxication).

يناقش الكتاب بعد ذلك التحديات الأساسية للغرب، والتي تتمثل في الشعوب الإسلامية والآسيوية، باعتبارها أكثر الشعوب عداءً للغرب وثقة في نفسها وفي قيمها. فقد استطاعت الصين والعديد من الدول الآسيوية تحقيق نمو اقتصادي كبير، والمنطقة الاقتصادية الصينية أصبحت في التسعينيات رابع قطب عالمي للنمو الاقتصادي بعد الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا. وبحسب جل التقديرات فإن الاقتصاد الصيني سيصبح الأول في العالم في القرن الحادي والعشرين، ومعظم الاقتصادات الحيوية ستكون في آسيا. ونتيجة نجاحهم في المجال الاقتصادي لم يتردد الآسيويون في الدفاع عن تميز ثقافتهم والتأكيد على تفوق قيمهم الثقافية. وقد شجع هذا على تطور نوع من الكونية الآسيوية، مفادها أن القيم الآسيوية هي قيم كونية، والقيم الغربية هي قيم غربية فقط.

ويعتقد هانتنغتون بأن انبعاث الإسلام (La Résurgence de L'Islam) هو محاولة من جانب المسلمين لتأكيد الذات من خلال الأخذ بالحداثة، ورفض الثقافة الغربية، والالتزام بالدين كموجه للحياة. وهو أيضاً تنديد بالركود وفساد المؤسسات السائدة، ودعوة للعودة إلى دين أكثر نقاء وصرامة، وإلى تكريس قيم الانضباط والنظام. إن هذا الانبعاث هو في عمقه معتدل وغير متقوقع على ذاته وهو مرتبط بالتزايد الديمغرافي الكبير في العالم الإسلامي والذي يمس

بالخصوص الفئة الشابة النشيطة والقابلة للانخراط في حركات التمرد والاحتجاج والهجرة نحو الغرب.

ـ ٣ ـ

في القسم **الثالث** «النظام الجديد للحضارات»، يؤكد هانتنغتون أن السياسة العالمية يعاد اليوم تركيبها وفق محاور ثقافية، حيث إن الشعوب والدول التي لها الثقافات نفسها تتقارب فيما بينها، والتحالفات الايديولوجية يتم تعويضها بتحالفات محددة، على أساس ثقافي، والحدود السياسية أصبحت تتشكل لتتوافق مع الحدود الثقافية، والإثنية، والدينية. وإذا كانت ثمة مرونة في اختيار طبيعة التحالفات أثناء الحرب الباردة، فإن الولاءات أصبحت الآن ذات طابع ثقافي وهي لا تقبل منطق الاختيار أو المساومة.

وتعرف سنوات التسعينيات بداية أزمة هوية عالمية، ففي كل مكان يكثر التساؤل حول «من نحن؟ ومع من نحن؟ وممن نتميز؟»، وأمام هذه الأزمة ما يهم هي روابط الدم والمعتقدات، والقيم. والإنسان ينضم ويتحالف مع أولئك الذين يقاسمونه الديانة، واللغة، والقيم نفسها. وفي هذا الإطار يمكن فهم رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وقيام تحالف أورثوذكسي بين بلغاريا وصربيا واليونان لمواجهة الإسلام، وقيام تركيا بدور حماية المسلمين في البلقان، ومساندة روسيا الصرب، وألمانيا الكروات في حرب البوسنة.

ينتقل هانتنغتون بعد ذلك للحديث عن دور العوامل الثقافية في إرساء السياسات التعاونية، فقد أصبح البعد الجهوي محل اهتمام واسع في السياسة الدولية، إلا أن الجهات حتى تكون أساساً للتعاون بين الدول يجب أن تتوافق وتلتقي داخلها الجغرافيا والثقافة. ففي غياب أية قرابات ثقافية فإن مجرد الجوار الجغرافي لا يحفز على التعاون السياسي أو الاقتصادي أو العسكري. وهذا ما يجعل المنظمات التعاونية التي تتأسس على روابط ثقافية أكثر فعالية (الحلف الأطلسي، والاتحاد الأوروبي). ويثير الكتاب قضية الدول الممزقة التي ما زالت مترددة ومنقسمة حول ماهية هويتها وخيارها الحضاري. وهذا شأن تركيا بين عمقها التاريخي الإسلامي وانجذابها نحو الغرب، والمكسيك بين انتمائها الأمريكي اللاتيني وطموحها إلى الاندماج الثقافي والاقتصادي مع أمريكا الشمالية، وروسيا بين ريادتها للعالم السلافي الأورثوذكسي وتطلعها للالتحاق بالغرب، وأوستراليا بين جذورها الحضارية الغربية وإرادة الاندماج مع المجتمعات الآسيوية. ويبدو أن الزعماء السياسيين الذين يعتقدون بكبرياء أنه يمكنهم القيام بتغيير عميق لثقافة مجتمعهم، مصيرهم الإخفاق وخلق دول ممزقة مطبوعة بالفصام الثقافي (La schizophrénie culturelle).

ـ ٤ ـ

القسم **الرابع** «الصراعات بين الحضارات»، يتناول مصير ومكانة الغرب في ظل الصراعات الحضارية وعلاقته بالحضارات الأخرى المنافسة له. ويعتقد هانتنغتون أنه على المستوى الجهوي فإن المواجهات الأكثر عنفاً ستجمع المسلمين بباقي الحضارات، وعلى المستوى العالمي فإن الانقسام الأساسي سيكون نتيجة التفاعل بين الكبرياء الغربي واللاتسامح الإسلامي والرغبة في تأكيد الذات من جانب الصين. ويؤكد الباحث الأمريكي وجود محور تعاوني إسلامي كونفوشيوسي يجمع مجموعة من الدول الإسلامية والكونفوشيوسية (الصين وكوريا الشمالية) التي تتعاون فيما بينها خصوصاً في مجال

التسلح العسكري، وهذا ما يشكل تهديداً للمصالح الغربية في العالم. ولذلك يحاول الغرب الحد من أسلحة الدمار الشامل لدى الدول غير الغربية وخصوصاً الإسلامية والكونفوسيوشية التي أصبحت تقوي بشكل كبير ترسانتها العسكرية. ويستنتج هانتنغتون أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ظاهرة أساسية مرتبطة بالانتشار البطيء والحتمي للقوة في عالم متعدد الأقطاب.

ويرى الكاتب أن الجهود الأوروبية والأمريكية من أجل توسيع ونشر الديمقراطية عرفت نجاحاً محدوداً، خصوصاً في الدول الإسلامية والآسيوية. فأثناء المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا أخفق الغرب في فرض مفهومه الإطلاقي الكوني لحقوق الإنسان. والفرضية الغربية التي مفادها أن حكومات منتخبة بشكل ديمقراطي ستكون متعاونة وحليفة للغرب هي غير صحيحة، لأن الانتخابات أصبحت تحمل إلى الحكم وطنيين وأصوليين معادين للغرب. وبعد أن أدرك ذلك رجال السياسة في الغرب أصبحوا يبذلون جهدهم للتأثير في الانتخابات ولم يعودوا يتحمسون للدفاع عن الديمقراطية في المجتمعات غير الغربية.

ومن أجل حماية الوحدة الثقافية والاجتماعية للمجتمعات الغربية، يحث هانتنغتون على ضرورة الحد من الهجرة نحو الغرب، لأنها تساهم بنسبة كبيرة في النمو الديمغرافي داخل المجتمعات الغربية، مما يهدد هويتها الوطنية.

بعد هذا ينتقل الكاتب للحديث عن الحرب الباردة الجديدة بين الإسلام والغرب، حيث إن التدخلات المستمرة للغرب في العالم الإسلامي أدت إلى خلق عداء حاد لدى المسلمين تجاهه، والتزايد السكاني الكبير للمسلمين يشجع على الهجرة نحو الغرب أو الانخراط في صفوف الحركات الإسلاموية. كما أن انهيار الأنظمة الشيوعية أدى إلى غياب العدو المشترك للغرب والإسلام، ولذلك انتقل العداء واحتد فيما بينهما، هذا بالإضافة إلى أن الاتصال والتفاعل الواسع بين المسلمين والغربيين يؤدي إلى تعزيز الوعي بالهوية وبالتمايزات الموجودة بينهم، وهذا ما أدى إلى تراجع قيم التسامح فيما بينهم في الثمانينيات والتسعينيات من هذا القرن.

ويتناول هانتنغتون موضوع العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة من جهة، واليابان والصين من جهة أخرى، فثمة عدة مشاكل اقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة تؤثر في علاقتهما في التسعينيات إلى درجة أن مسؤولين كباراً في اليابان بدأوا يعيدون النظر في الوجود العسكري الأمريكي في بلادهم، كما أصبحت العلاقات الصينية ـ الأمريكية جد متوترة عند مشارف نهاية هذا القرن، فالأمريكيون يعتقدون أن الشرق الأقصى سيصبح قلب الاقتصاد العالمي، لذلك فإنهم لن يسمحوا للصين كقوة جهوية بالهيمنة على المنطقة وتهديد المصالح الحيوية الأمريكية. ويرى هانتنغتون أن الاختلافات الثقافية لها دور مهم في تحديد طبيعة العلاقة بين الآسيويين والأمريكيين، فالروح الكونفوشيوسية السائدة في عدة مجتمعات آسيوية تعلي من شأن السلطة، والتراتبية، والتراضي، والقناعة، والتربية والقيم الاجتماعية، وهذا ما يتناقض مع الثقافة الأمريكية التي تمنح الأولوية للحرية، والمساواة، والديمقراطية، والفردانية، والمنافسة، وهوس المكاسب الآنية.

ويتطرق هانتنغتون إلى موقع الإسلام في «صدام الحضارات» حيث يعتبر أن للإسلام «حدوداً دموية»، فالنزاعات الواسعة والصراعات العنيفة خاصية مرتبطة بالمسلمين دون غيرهم من الشعوب. فهم دائماً متورطون في أعمال العنف أكثر من شعوب الحضارات الأخرى. ويعزز

هانتنغتون رأيه بأرقام وإحصاءات تبين النسبة المرتفعة لمشاركة المسلمين في الصراعات سواء فيما بينهم أو مع الحضارات الأخرى. ويفسر ذلك بنزوع المسلمين للحرب والعنف وصعوبة اندماجهم مع شعوب الحضارات الأخرى وتزايدهم الديمغرافي الكبير، وهذا ما يجعل من الإسلام مصدراً لعدم الاستقرار في العالم.

ويتساءل الكاتب في الختام وبقلق عن قدرة الغرب على تجديد ذاته لتفادي انهياره أو خضوعه لحضارات أخرى أكثر حيوية اقتصادياً وثقافياً، ويطرح مجموعة من الإجراءات للحفاظ على قوة الحضارة الغربية وتماسكها:

- مجابهة مشاكل ومضاعفات التفسخ الأخلاقي والتشتت السياسي وانهيار القيم العائلية والاجتماعية في الغرب.

- ترسيخ وحدة الهوية الثقافية للولايات المتحدة باعتبارها هوية أوروبية خالصة، لذلك يجب الوقوف ضد تيار التعددية الثقافية الذي يدافع عن الخصوصيات الثقافية للمجموعات الإثنية داخل الولايات المتحدة، وهو ما يشكل تهديداً لوحدتها السياسية والثقافية.

- التوجه نحو الاندماج السياسي، والثقافي، والاقتصادي، والعسكري بين أوروبا والولايات المتحدة.

- الحد من القوة العسكرية للدول الإسلامية والكونفوشيوسية.

ومن أجل تلافي حرب عالمية كبرى بين الحضارات، من الضروري امتناع الدول الكبرى داخل كل حضارة عن التدخل في الصراعات التي تجمع الحضارات الأخرى، واتخاذ الوساطة كأساس لاحتواء ووقف النزاعات الحدودية بين الدول ذات الحضارات المختلفة، وتشجيع ونشر القيم والمبادئ المشتركة بين شعوب الثقافات المختلفة. لهذا لا بد من احترام تعددية الثقافات وتنوعها قصد تحقيق الأمن العالمي.

وينهي الكاتب كتابه بنبرة تشاؤمية كارثية، حيث يلاحظ أن القانون والنظام، وهما الشرطان الأوليان لكل حضارة، في تراجع مستمر، ولذلك فإن الحضارة الإنسانية أصبحت في انحطاط ودخلت عصر البربرية والظلمات.

- ٥ -

يحظى كتاب **صدام الحضارات** باهتمام كبير من طرف المهتمين بالشؤون الدولية، وفي الولايات المتحدة حظي باهتمام خاص نظراً لكون صناع القرار ورجال السياسة الأمريكية لم يعيروا من قبل اهتماماً كبيراً للأبعاد الثقافية للعلاقات الدولية، ولم يبذلوا أي جهد لمحاولة فهم الفضاءات الثقافية في العالم، وذلك يرجع ربما إلى افتقاد الولايات المتحدة الرؤية التاريخية للتاريخ الإنساني. وهذا الكتاب دعوة صريحة لإعادة النظر في الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة على أساس أن الحضارة الغربية ليست كونية، والمستقبل سيتبلور وفق رؤى حضارية مختلفة في ظل عالم متعدد الحضارات.

إن قراءة متفحصة للكتاب تبين أن هانتنغتون بذل مجهوداً كبيراً للدفاع عن أطروحته وتعزيزها بالوقائع والأدلة، وقد نجح بذلك إلى حد بعيد من خلال تقديمه تحليلاً متماسكاً ومنظماً لرؤيته الاستراتيجية. ويثير الكتاب مجموعة من الاستفهامات، نكتفي إزاءها بتقديم بعض الملاحظات الأولية:

- قدم هانتنغتون أطروحة تبسيطية بشكل مفرط، وهذا ما لا يمنحها القوة التفسيرية اللازمة لفهم الاضطرابات والمتغيرات العالمية، فالتركيز الشديد على

الثقافة كعامل أحادي حتمي محدد للسياسات الدولية، هو نوع من الخمول الفكري الذي يتخفى وراء طروحات ثقافوية تريد تحويل البشر إلى سجناء أبديين لثقافاتهم التي تحفزهم على الدخول في حروب وعداوات فيما بينهم. والواقع أن الثقافة لا يمكن أن تكون الفاعل الأساسي المتحكم في سير العلاقات الدولية، فالسياسة الدولية نتاج تفاعل مستمر، ومعقد، وجدلي بين مؤثرات متعددة يتداخل فيها الثقافي، والاقتصادي، والسياسي، والأيديولوجي بغيره من العوامل.

- لا يمكن للمرء أن يفهم صدور مجموعة من الأحكام غير الموضوعية بخصوص الإسلام من قبل مفكر أكاديمي كبير بحجم صموئيل هانتنغتون، حيث تعامل مع الإسلام كموضوع للإثارة الإعلامية من خلال التحفيز على التخويف من المسلمين وكراهيتهم عبر تقديم صورة سلبية عن الإسلام، باعتباره ديناً دموياً عنيفاً يشجع على الإرهاب وعدم التعايش والاندماج مع الشعوب الأخرى. وهذه مغالطات تنم عن جهل واضح بالإسلام ومبادئه، وهو يساهم بذلك في موجة الإسلاموفوبيا التي تجتاح العديد من الأوساط الفكرية، والسياسية، والاستراتيجية في الغرب.

- يتميز الحقل الأكاديمي للعلوم السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة بهاجس البحث عن إضفاء الصبغة العلمية الموضوعية والكمية على مجال العلوم الإنسانية. وهذا ينطبق على كتاب **صدام الحضارات** حيث تتوزع على طول صفحات الكتاب عدة خرائط، وجداول، وبيانات، وإحصاءات، وأرقام يعزز بها هانتنغتون فرضيته ليمنحها قوة تفسيرية وعلمية تجعل منها أفضل براديغم لتفسير الشؤون الدولية. ولكن تبقى هذه الأطروحة مجرد محاولة تنظيرية لاستشراف خطوط المستقبل خاضعة في ذلك لمنطق النسبية واللايقين.

أخيراً، قد نختلف مع النتائج التي توصل إليها هانتنغتون في كتابه، إلا أن تحليله مهم جداً لفهم المرحلة الانتقالية التي تميز الوضع الدولي الراهن، ونحن في الوطن العربي والعالم الإسلامي معنيون مباشرة بخطاب «صدام الحضارات»، لذلك يجدر بالباحثين والمهتمين فتح نقاشات واسعة وجدية حول الموضوع □

(١)

ابراهيم أبو شقرا. **الحاج أمين الحسيني منذ ولادته حتى ثورة ١٩٣٦**. اللاذقية: دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٨. ٣٣٦ ص.

يؤرخ هذا الكتاب لتاريخ العائلة الحسينية منذ ظهورها في القدس عام ١٣٨٠هـ وحتى تولي الحاج أمين الحسيني مهام الإفتاء ورئاسة المجلس الإسلامي الشرعي. ويقسم المؤلف كتابه إلى أربعة أقسام هي على الترتيب: تاريخ العائلة، والمناخ العام الذي وُلي فيه الحاج أمين الحسيني منصبه، والدور السياسي لهذا الأخير في عدد من أهم أحداث المدينة من قبيل ثورة البراق عام ١٩٢٩ والمؤتمر الإسلامي عام ١٩٣١ والإضراب الكبير عام ١٩٣٦، فضلاً عن تحليل علاقة الحاج الحسيني بعز الدين القسام وتأثره به.

(٢)

ابراهيم دبدوب، رمزي زكي وجودة عبد الخالق. **الأزمات الاقتصادية الراهنة في العالم.** عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٨.

يضم الكتاب أعمال الندوة التي عقدت بالعنوان نفسه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، للبحث في التطورات الاقتصادية الراهنة وأثرها في موازين القوة العالمية. وفي هذا السياق انقسم الكتاب إلى محاور ثلاثة أساسية، حلل **أولها** بعض آثار ظاهرة العولمة مع التركيز على تفكيك الدول القومية من جانب، وتعزيز الانفتاح الاقتصادي من جانب آخر. واستعرض **ثانيها** أبعاد الأزمة الاقتصادية في دول شرق وجنوب شرق آسيا وعزاها إلى بعض نواتج العولمة (تدفق الاستثمارات الأجنبية دون ضوابط، والمضاربة في البورصات، والاعتماد على القروض القصيرة الأجل.. الخ). وناقش **ثالثها** امتداد أعراض الأزمة نفسها إلى روسيا وعالج بعض عواملها الداخلية (تقليص الإنتاج الصناعي الروسي، وتراكم المديونية الخارجية... الخ). واختتم الكتاب بعرض اتجاهات المناقشة في الدائرة المستديرة التي أنهت بها الندوة أعمالها حول الدروس المستفادة من الأزمات الاقتصادية السابقة.

(٣)

السيد يسين. **الزمن العربي والمستقبل العالمي**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٨. ٣٧٥ ص.

في هذا الكتاب يناقش المؤلف عدداً من التحديات المرتبطة بمرحلة ما بعد الحرب الباردة، من قبيل أثر هذا التطور في هيكل النظام الدولي، وتنامي المد الديمقراطي مع استمرار موجته الثالثة، ودلالات الثورة الهائلة التي يشهدها مجال تكنولوجيا المعلومات. ومن مناقشة هذه التحديات بالنسبة لعموم الدول، ينتقل يسين إلى الوطن العربي تحديداً ليثير السؤال التالي: هل يعيش العرب زمان العالم أم زمانهم؟ وللإجابة عن هذا السؤال يقارن المؤلف بين مشكلات الوطن العربي ونظيراتها العالمية، ويحاول على ضوء ذلك استشراف مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي.

(٤)

تركي علي الربيعو. **في خيارات المثقف.** بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٨. ١٤٣ ص.

يهتم هذا الكتاب بالمثقف العربي من حيث الخطاب الذي يستخدمه ومفرداته، ورؤيته للديمقراطية، وعلاقته مع السلطة متخذاً من رموز مثل محمد عابد الجابري ونصر حامد أبو زيد والطيب تزيني نماذج لدراسته، ومستعيناً بمثال نوال السعداوي لتحليل الخطاب النسائي المعاصر. وينهي المؤلف كتابه بتقديم تصوراته الناقدة للمشروع النهضوي العربي ومقترحاته لتفعيله.

(٥)

سمير مرقص، مترجم ومعلق. **الغرب والشرق الأوسط: سجال وتباين.** القاهرة: ميريت للدراسات وللنشر، ١٩٩٩.

يعد هذا الكتاب ترجمة لمقال المستشرق المعروف برنارد لويس، وهو المقال الذي نشرته مجلة **السياسة الخارجية** في عدد شباط/فبراير ١٩٩٧. يعرض مرقص في الجزء **الأول** من الكتاب الفكرة الرئيسية للمقال، والتي تقوم على إصدار حكم مسبق مؤداه أن صراع الحداثة قد حُسم لصالح الغرب، وأن هذا يفرض على الشرق الأوسط الانصياع لنموذج التحديث الغربي ونقله دون تحوير. ويعلق مرقص في الجزء **الثاني** من الكتاب على الأطروحة السابقة، فيشرح قواعد الاستشراق، ويضع في سياقها الرؤية الغربية لمنطقة الشرق الأوسط، ويُشَدد على الهائلة التي يشهدها مجال تكنولوجيا المعلومات. ومن مناقشة هذه التحديات بالنسبة لعموم الدول، ينتقل يسين إلى الوطن العربي تحديداً ليثير السؤال التالي: هل يعيش العرب زمان العالم أم زمانهم؟ وللإجابة عن هذا السؤال يقارن المؤلف بين مشكلات الوطن العربي ونظيراتها العالمية، ويحاول على ضوء ذلك استشراف مستقبل الصراع العربى ـ الإسرائيلي.

(٦)

عبد الوهاب المسيري. **موسوعة اليهود واليهودية.** القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨. ٨ مج.

في هذه الموسوعة يقدم المؤلف نموذجاً تفسيرياً للموضوع محل البحث، وذلك من خلال ثمانية مجلدات للموضوعات التالية: مفهوم النموذج (paradigm) كأداة للتحليل، وتاريخ العبرانيين وعلاقة الجماعات اليهودية في مختلف أنحاء العالم بالصهيونية، وأعلام اليهود، والفرق اليهودية من حيث شعائرها وطقوسها، ونشأة الحركة الصهيونية وتنظيمها وتطورها، ومؤسسات الدولة الإسرائيلية وسياساتها وأزماتها.

(٧)

كاظم حبيب. **المأساة... والمهزلة في عراق اليوم**. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩. ٢٥٦ ص.

يقدم هذا الكتاب رؤية بانورامية للأوضاع العراقية الراهنة. فيبدأ بتحليل الأوضاع الاقتصادية معبراً عنها بالتطورات في قطاعات النفط والزراعة والصناعة، كما يعرض للعلاقة الاقتصادية العراقية ـ الدولية. ويثني بدراسة الأوضاع الديمغرافية وحالة حقوق الإنسان في العراق، ثم يناقش الآثار المدمرة للحصار الاقتصادي في شعب العراق. وينهي بتسليط الضوء على النظام السياسي العراقي ودور المعارضة مع التركيز على الأوضاع في إقليم كردستان.

(٨)

مجدي حماد [وآخرون]. **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. ٤٢٤ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤)

يصدر هذا الكتاب في إطار اهتمام مركز دراسات الوحدة العربية بالمساهمة الفعالة في صياغة «المشروع الحضاري النهضوي العربي»، من خلال بلورة عناصره الرئيسية وآليات تنفيذه. تتوزع موضوعات الكتاب على ثلاثة أقسام يسهم فيها ستة عشر باحثاً عربياً من تخصصات مختلفة. يناقش القسم **الأول** العلاقة بين الإسلام والسياسة من حيث نقاط التماس بينهما فيما يتعلق بشكل الدولة الإسلامية وموقفها من الديمقراطية. وينتقل القسم **الثاني** إلى تحليل رؤى الحركات الإسلامية متخذاً من نماذج المغرب العربي والأردن ومصر حالات للدراسة. أما القسم **الثالث** والأخير فإنه يقدم رؤية مستقبلية للمشروع الحضاري النهضوي العربي في ضوء التمييز بين مراحل تطور هذا المشروع، وتبين علاقة الإسلاميين باليسار، وقراءة موقف الفكر الناصري من الدين، والاستفهام عن دلالات الصحوة الإسلامية.

(٩)

مجموعة مؤلفين. **المرأة والقانون والتنمية**. القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة، ١٩٩٧. ١٧٦ ص.

يمثل هذا الكتاب أعمال ورشة العمل العربية التي نظمها مركز دراسات المرأة الجديدة بالقاهرة في الفترة بين ٢٤ ـ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥. وقد انتظمت أعمال الندوة وبالتالي محاور الكتاب في جزأين أساسيين: **الأول** يستعرض وضع المرأة في التشريعات العربية. **والثاني** يتناول علاقة المرأة العربية بالتنمية من خلال تسليط الضوء على المتغيرين الخاصين بالتكيف الهيكلي من ناحية، وصعود بعض التيارات الدينية المتطرفة من ناحية أخرى. وتحتوي خاتمة الكتاب على عدد من التوصيات التي تقدمت بها المشاركات العربيات بهدف إدماج المرأة في عملية التنمية، وهو الاتجاه المعاصر في مقاربة القضايا النسائية، فيما كان الاتجاه التقليدي يتعامل مع المرأة وعملية التنمية.

(١٠)

منى قاسم. **الإصلاح الاقتصادي في مصر.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

يعالج هذا الكتاب واحدة من أكثر القضايا الخلافية على الساحة العربية، ومصر في عدادها، ألا وهي قضية الإصلاح الاقتصادي. وفي هذا الإطار، يبدأ الكتاب بذكر العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي، ومضمون هذه السياسات، والآثار الناجمة عنها والتحديات التي تواجه استمراريتها.

(١)

Abraham Ben-Zvi. *Decade of Transition: Eisenhower, Kennedy and the Origins of the American-Israeli Alliance*. New York: Columbia University Press, 1998. xii, 219 p.

يسلط هذا الكتاب مزيداً من الضوء على علاقة التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، نافياً الفكرة الشائعة عن امتداد جذور هذا التحالف إلى إدارة الرئيس كنيدي. ففي تقدير زيفي أن بدايات هذا التحالف تعود إلى عهد الرئيس أيزنهاور انطلاقاً من رهانه على محورية الدور الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، قاصداً من ذلك إبراز تأسيس هذه العلاقة على إدراك المصالح القومية الأمريكية وليس على التأثر بضغوط اللوبي الصهيوني في الداخل.

(٢)

Ehud Sprinzak. *Brother Against Brother: Violence and Extremism in Israeli Politics from Altalena to the Rabin Assassination.* New York: Free Press, 1999. xii, 366 p.

ينطلق هذا الكتاب من حكم مسبق ينفي الطبيعة الإرهابية عن الدولة الإسرائيلية، ويختزل سياسات العنف التي تألفها في ممارسات أقليات يمينية «متطرفة» قد تنجح بتعبئة ممثليها داخل الكنسيت من أجل الضغط في الاتجاه ذاته، وقد لا تنجح. ويعزو سبيزاك تورط «بعض» الحكومات أحياناً في أعمال العنف السياسي إلى غياب المعايير الدولية التي تمنع مثل هذا السلوك.

(٣)

Henri J. Barkey and Graham E. Fuller. *Turkey's Kurdish Question*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 1998. xix, 239 p.

يكتسب هذا الكتاب أهمية كبيرة في ضوء مستجدات قضية عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، إذ يفتح المؤلفان ملف العلاقة بين تركيا والحزب المشار إليه، وذلك بدءاً من تتبع تاريخ الوجود الكردي في تركيا ومناطق تركزه الجغرافي، ومروراً بالجهود التركية المتتالية لقمع الأكراد حيث يقيمون، وانعكاس ذلك على الاقتصاد التركي وعلى العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، وانتهاءً برفض المؤلفين الحل العسكري للمشكلة ودعوتهما إلى إيلاء الأكراد استقلالاً ذاتياً في إطار دولة كونفدرالية.

(٤)

H. D. Forbes. *Ethnic Conflict: Commerce, Culture and the Contact Hypothesis*. New Haven, CT: Yale University Press, 1997. 304 p.

مثلما ولدت نظرية التحديث في الستينيات انطباعاً مؤداه زيادة التفاهم بين البشر بتقديم وسائل الاتصال وتزايد فرص التلاقي والاحتكاك، تعيد الاجتهادات الخاصة بتفسير آثار ظاهرة العولمة التبشير بالنتيجة نفسها. ومثلما أثبتت تحليلات مختلفة قابلية مقولات دعاة التحديث للدحض، كذلك فعلت التعقيبات الخاصة بالعولمة، ومن بينها الكتاب موضع العرض. فوفقاً للمؤلف، يمكن للاتصال الشخصي أن يثمر تفاعلاً إيجابياً بين طرفيه، لكن الاتصال الجماعي قد يؤدي إلى نتيجة عكسية، إذ قد يتنبه أطرافه إلى تمايزهم الثقافي، بل ويزيد من وعيهم بهذا التمايز إذا اقترن بنوع من التمييز السياسي أو الاقتصادي ـ الاجتماعي. وللتدليل على وجهة نظره يمثل المؤلف بالمد القومي في العديد من دول العالم وارتباطه بالصراعات السياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

(٥)

Moheb Zaki. *Egyptian Business Elite: The Visions and Investment Behavior*. Cairo: Konrad Adenauer Stiftung; Arab Center for Development and Future Research, 1999. 318 p.

يستطلع هذا الكتاب آراء نخبة من رجال الأعمال المصريين حول عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية التي كانت ولا تزال موضع جدل حاد على الساحة المصرية. وفي هذا السياق يبدأ المؤلف بتحديد إطاره النظري القائم على استخدام الاقتراب الاقتصادي المؤسسي الجديد. ثم يقسم كتابه إلى جزأين: في **الأول** يستعرض التطورات المؤسسية التي اجتازها المجتمع المصري على مدار الفترة من ١٩٢٠ وحتى ١٩٩٥ وموقع رجال الأعمال في كل منها. وفي **الثاني** يبسط آراء نخبة رجال الأعمال المصريين في الفترة من ١٩٩٦ وحتى ١٩٩٨ تجاه القضايا التالية: الدولة، والاقتصاد، والأحزاب، والثقافة، والأيديولوجيا، كما يناقش علاقاتهم بالبيئة الخارجية (وتحديداً الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية).

(٦)

Richard N. Haass. *The Reluctant Sheriff: The United States after the Cold War*. New York: Council on Foreign Relations Press, 1997. 148 p.

يسهم ريتشارد هاس المسؤول السابق في إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش من خلال هذا الكتاب في مناقشة قضية حدود الدور الدولي للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فبين أولئك الداعين إلى اعتزال الولايات المتحدة العالم الخارجي والانكفاء على شؤونها الذاتية، وأولئك المطالبين بقيام الولايات المتحدة بدور الشرطي العالمي، يقف هاس موقفاً وسطاً، بدعوته إلى دور أمريكي نشط حيثما تكون له أهمية من دون أن يعني ذلك التورط في كل الأزمات الدولية دون استثناء.

(٧)

Richard C. Longworth. *Global Squeeze: The Coming Crisis for First-World Nations*. Foreword by Adele Simmons. Lincolnwood, IL: Contemporary Books, 1998. x, 293 p.

يناقش هذا الكتاب تأثير العولمة في الدول الصناعية المتقدمة ممثلاً لها بكل من الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي. ومن القضايا ذات الصلة التي يتطرق إليها المؤلف قضية التنافس الاقتصادي بين هذه الدول على مستوى العمالة ونشاط الشركات الكبرى، معتبراً أن هذا التنافس يتأثر في جانب منه برؤى الأطراف المعنية لعملية العولمة. فعلى حين تتبناها الولايات المتحدة بالمطلق، فإن اليابان تقاومها، فيما يدعو الاتحاد الأوروبي لمراجعتها. ويربط المؤلف تشكل هذه الرؤى بطبيعة المنظومة الثقافية في الحالات الثلاث موضع التطبيق.

(٨)

Stanley Hoffmann. *World Disorders: Troubled Peace in the Post-Cold War Era*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, ᶜ1998. viii, 279 p.

يحلل هذا الكتاب التحول في بعض المفاهيم السياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومنها مفهوم حقوق الإنسان (وخصوصاً حق تقرير المصير) ومفهوم السيادة، مميزاً في هذا التحول بين آراء المدرستين الواقعية والليبرالية وناقداً لكليهما.

فإذا كان الواقعيون ينطلقون من نظرية القوة في تعريفهم تلك المفاهيم والمصطلحات فيما يتعذر إعمال القوة بعد انتهاء القطبية الثنائية، فإن الليبراليين يتبنون الانفتاح الاقتصادي الذي لا يؤدي بالضرورة إلى الرفاهة أو يحل المشكلات الإثنية أو حتى ينفي ازدواجية المعيارية في التعامل مع القضايا نفسها في مناطق مختلفة من العالم.

(٩)

Sunil Khilnani. *The Idea of India*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 1998. xi, 263 p.

يهتم هذا الكتاب بالتطور السياسي للهند منذ الاستقلال. وفي هذا الإطار يناقش المؤلف ـ وهو هندي الأصل ـ الموضوعات التالية: مركزية السلطة في العاصمة نيودلهي وانعكاس ذلك على تنظيم مجمل الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية، وتطور حزب المؤتمر من نهرو حتى أنديرا غاندي وتحوله من حزب قومي يمثل مختلف الطوائف إلى حزب هندوسي طائفي النزعة، ومسار التجربة الديمقراطية في عهد راجيف غاندي وتحول الممارسة السياسية (الانتخابية بالذات) إلى مصدر للتربح والإثراء.

(١٠)

Virginia Postrel. *The Future and Its Enemies: The Growing Conflict over Creativity, Enterprise, and Progress.* New York: Free Press, 1998. xviii, 265 p.

تتبنى مؤلفة هذا الكتاب مقولات الفكر الليبرالي الجديد وتفند معارضيه. ففي رأيها أن التقدم التكنولوجي والرفاهة الاقتصادية والإبداع الثقافي لا تستقيم بغير إذكاء التنافسية وإنماء النزعة الفردية، وكلاهما مربوط بالليبرالية المطلقة. وعلى رغم أن المؤلفة لا تنكر أن إطلاق الحريات دون ضابط يؤدي إلى تنازع المجتمعات فيما بينها، إلا أنها تخلص إلى أنه لا رخاء في المستقبل إلا عن هذا الطريق □

بيان صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، بيروت، ١٥ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٩

عقدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي دورة اجتماعاتها في بيروت يومي ١٥ و١٦ أيار/مايو ١٩٩٩ برئاسة الأمين العام الأستاذ عبد الحميد مهري وحضور الأمين العام السابق الدكتور خير الدين حسيب والأعضاء السادة (مع حفظ الألقاب) حسن عبد العظيم (سوريا)، حمد الفرحان (الأردن)، خالد السفياني (المغرب)، رسول الجشي (البحرين)، سليم الزعبي (الأردن)، شفيق الحوت (فلسطين)، صلاح صلاح (فلسطين)، ضياء الدين داوود (مصر)، ضياء الفلكي (العراق)، طلعت مسلم (مصر)، علي خليفة الكواري (قطر)، ليث شبيلات (الأردن)، مجدي حماد (مصر)، محسنة توفيق (مصر)، محمد مسعود الشابي (تونس)، معن بشور (لبنان)، منير الحمش (سوريا)، وميض نظمي (العراق).

وقد ركزت الأمانة في مداولاتها على أبرز الأوضاع والمستجدات العربية والدولية التي برزت في الآونة الأخيرة بعد انعقاد المؤتمر القومي العربي التاسع في أواسط آذار/مارس المنصرم، كما درست سبل تنفيذ القرارات والتوصيات التي اتخذها المؤتمر التاسع، وناقشت وسائل تفعيل عمل المؤتمر ودوره في إحياء العمل القومي.

في الصراع العربي ـ الصهيوني

ناقشت الأمانة العامة تطورات القضية الفلسطينية ومستجداتها في ظل التراجعات المتلاحقة، وفي ظل التلكؤ الإسرائيلي عن تنفيذ حتى ما التزم به من اتفاقات ومواثيق، فرأت في كل هذه التطورات ما يؤكد دقة التحليل الذي اعتمده المؤتمر القومي عشية مؤتمر مدريد مما يسمى بـ «مسيرة السلام» وكل تداعياتها وإفرازاتها حين أكد التزامه بالثوابت والحقوق الفلسطينية والقومية مستشرفاً أن هذه المسيرة في ظل موازين القوى الدولية والإقليمية لن تقود إلا إلى تكريس الاغتصاب والاحتلال الصهيوني والهيمنة الأمريكية في المنطقة.

في هذا المجال توقفت الأمانة العامة بإكبار وإجلال أمام العمليات النوعية للمقاومة المجاهدة في جنوب لبنان المستندة إلى صمود الشعب والدولة وإلى وحدة المسار والمصير مع سوريا، ورأت في ذلك كله تأكيداً ملموساً لسلامة نهج المقاومة وقدرته على الإرباك الفعلي للعدو، كما أبدت اعتزازها بالتحركات اليومية لشعب فلسطين داخل الوطن

وخارجه تمسكاً بحقوقه، ودفاعه اليومي عن بقائه في وطنه، حيث جاءت معركة «بيت الشرق» في القدس رمزاً للتمسك بعروبة القدس ورفضاً لمخططات تهويدها.

أكدت الأمانة على ضرورة قيام مراجعة عربية شاملة لمسيرة التسوية الراهنة، تقود إلى الخروج من اتفاقات الإذعان التي جرى توقيعها، كما تقود إلى وقف كل عمليات التطبيع القائمة مع بعض الأنظمة العربية ولا سيما في ظل مستجدات مقلقة على هذا الصعيد تتمثل باستقبال مسؤولين صهاينة في المغرب وتونس على هامش مؤتمرات يهودية، كما في تطورات متسارعة تشهدها موريتانيا سواء في مجال الاتصال بالكيان الصهيوني أو في مجال تهميش اللغة العربية واعتماد اللغة الفرنسية لغة رسمية في البلاد. وقد دعت الأمانة في هذا الصدد إلى وقف كل عمليات التطبيع وإقفال كل مكاتب التمثيل على مستوياتها المختلفة في بعض العواصم العربية.

في الانتخابات الإسرائيلية

ورأت الأمانة العامة عشية الانتخابات الإسرائيلية أن الرهان القائم حالياً في بعض الأوساط الفلسطينية والعربية على نتائج هذه الانتخابات يظهر أن هذه الأوساط لم تستفد على ما يبدو من الخبرات والتجارب السابقة، كما لم تدرك حتى الآن طبيعة المؤسسة السياسية الصهيونية بمختلف أحزابها وأطيافها التي لا تختلف عن بعضها البعض في جوهر رؤيتها للصراع، وإن ما يظهر أحياناً من اختلاف مظهري لا يعدو كونه مناورة خادعة تهدف إلى تضليل الرأي العام العربي والدولي.

وأبدت الأمانة العامة تخوفها من أن يقود بعض التغيير في الواجهة الحكومية الإسرائيلية، سواء من خلال مجيء حزب العمل إلى السلطة، أو قيام حكومة ائتلافية، إلى مساعدة تل أبيب على الخروج من عزلتها الإقليمية والدولية التي قادتها إليها سياسة نتنياهو، وبالتالي إلى ممارسة مناورات وضغوط سياسية وعسكرية على المواقع العربية المقاومة والصامدة ولا سيما في لبنان وسوريا حيث المحاولات حثيثة لفك وحدة المسار بين البلدين.

في الأوضاع الديمقراطية والانتخابات في الوطن العربي

ولقد وقفت الأمانة العامة أمام مفارقة لافتة تتمثل في تزايد الاهتمام الرسمي العربي والفلسطيني بالانتخابات الإسرائيلية في وقت تصر فيه المؤسسات الحاكمة في الوطن العربي على الاستمرار في تعطيل أية محاولات جدية لإجراء انتخابات حرة رئاسية أو نيابية أو حتى بلدية وإصرارها على تجويف هذه العملية الديمقراطية من معانيها وتحويلها إلى انتخابات صورية، معروفة النتائج سلفاً، تحول دون أي تداول حقيقي للسلطة، وتعمد إلى تمديد الأوضاع الراهنة إلى ما لا نهاية.

وجددت الأمانة دعوتها إلى إطلاق الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وذلك لإتاحة الفرصة أمام القوى الشعبية في الأمة لممارسة دورها في مواجهة التحدي الصهيوني وكل التحديات المماثلة بعيداً عن الأوهام السائدة والمشاريع المشبوهة المطروحة على غير صعيد.

في القضية العراقية

توقفت الأمانة العامة أمام استمرار الحصار الجائر المفروض على العراق، وتصاعد العدوان العسكري الأمريكي والبريطاني اليومي على شمال العراق وجنوبه، انطلاقاً من أراض عربية وإسلامية مجاورة، وبذريعة فرض حظر جوي لا

أساس له حتى في قرارات الشرعية الدولية.

واطلعت الأمانة العامة على تقارير موثوقة ومنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية تفيد أن عدد ضحايا الحصار والعدوان على العراق خلال السنوات الماضية قد فاق حجم كل ضحايا أسلحة الدمار الشامل، بما فيها ضحايا الأسلحة النووية، في كل أرجاء العالم، مما يؤكد على هول الجريمة التي يتعرض لها شعب العراق، كما على فداحة العجز والتواطؤ اللذين يحكمان السياسة العربية والدولية تجاه قضيته.

وحذرت الأمانة من مخطط أمريكي يهدف إلى إثارة اضطرابات كبرى داخل العراق تبرر تدخلاً عسكرياً خارجياً على غرار النموذج البلقاني، وأبدت تخوفها من أن يكون وراء هذا المخطط نوايا لحملات إبادة جماعية، وحروب مذهبية وعنصرية، وتدمير كامل للعراق ولمقومات وجوده، كما رأت في هذا المخطط الأمريكي أبعاداً تتجاوز العراق لتشمل المنطقة بأسرها في إطار سياسة الإخضاع والهيمنة الأمريكية والصهيونية. فالقضية العراقية باتت مرتبطة اليوم أشد الارتباط بالقضية الفلسطينية والعربية والإسلامية ومصيرها يحدد مصير الصراع في المنطقة إلى حد كبير.

ولاحظت الأمانة تراجعاً مقلقاً في موقف العديد من الدول العربية والإسلامية تجاه العراق، وأبدت تخوفها من أن يكون ذلك نتاج الضغوط الأمريكية المتزايدة الرامية إلى إبقاء هيمنتها السياسية والأمنية والاقتصادية على المنطقة ومواردها وطموحاتها. وفي هذا المجال دعت الأمانة كل القوى الشعبية الحية في الأمة والعالم إلى تصعيد تحركاتها الرامية لرفع الحصار ووقف العدوان على العراق واتخاذ مواقف جريئة وحاسمة، وذلك بهدف تشكيل قوى ضاغطة وفاعلة توازن الضغوط الأمريكية المتزايدة.

وإذ أبدت الأمانة ارتياحها للبيان السوري - الإيراني المشترك الصادر إثر زيارة الرئيس الإيراني إلى دمشق حول القضية العراقية، ودعوته إلى إلغاء الحصار والعقوبات، ووقف العدوان، ورفض التدخل الأجنبي، والتمسك بوحدة العراق وسلامة أراضيه، فإنها تدعو لأن يكون هذا الموقف قاعدة لموقف عربي وإسلامي شامل يشكل مدخلاً لموقف لخرق الحصار من جانب دول المنطقة ويوقف العدوان، ويمنع استخدام الأراضي والمياه والأجواء العربية والإسلامية للاعتداء على العراق.

في هذا المجال دعت الأمانة العامة حكومات الكويت والسعودية وتركيا إلى عدم السماح للطائرات المعتدية باستخدام أراضيها ومياهها وأجوائها لشن غاراتها على العراق، وقتل أبنائه كل يوم.

كما دعت كل الدول العربية، وفي مقدمتها مصر وسوريا ولبنان، إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع العراق.

وفي وقت جددت الأمانة العامة تحيتها لصمود العراق في وجه الحصار والعدوان، دعت القيادة العراقية للانفتاح الجاد والديمقراطي إزاء كل القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية العراقية المعروفة بمواقفها المعادية للعدوان والحصار والتقسيم، والمتميزة عن تلك المعارضة المشبوهة والمرتبطة بالأجهزة الغربية. وأكدت الأمانة أن مثل هذا الانفتاح يسهم في إنجاز تعبئة وطنية شاملة تقطع الطريق أمام المخططات المشبوهة الهادفة إلى التلاعب بوحدة العراق.

كما تؤكد الأمانة العامة على ترحيبها بأي حل سلمي وديمقراطي للقضية الكردية بما يحقق الاحترام الكامل للحقوق القومية للأكراد في إطار وحدة العراق وعبر إنجاز تحول ديمقراطي جاد يشكل تعزيزاً للتماسك

الوطني داخل العراق، كما يسد أية ذريعة يحاول أعداء العراق والأمة استخدامها لضرب العراق.

في العلاقات العربية ـ العربية

أبدت الأمانة العامة ارتياحها للانفراجات الحاصلة على صعيد العلاقات الثنائية بين بعض الدول العربية، ولا سيما العلاقات الأردنية ـ السورية، والعلاقات الكويتية ـ الأردنية، والكويتية ـ اليمنية، والمصرية ـ السودانية، ومحاولات إحياء الاتحاد المغاربي، ورأت في ذلك خطوات إيجابية على طريق التضامن العربي، داعية إلى استكمالها وتوسيعها لتشمل كل الساحات والعلاقات العربية بما يعيد إحياء التضامن العربي الشامل وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك التي باتت اليوم أكثر من ضرورة لمواجهة التحديات الإقليمية، والمتغيرات الدولية.

وإذ أبدت الأمانة ارتياحها للقرار السوري بالتزويد الفوري للأردن بالمياه، شددت على أهمية مثل هذه المبادرات في كل المجالات العربية لتجسيدها العملي لمعاني الأخوة العربية ووحدة المصير القومي.

كما وقفت الأمانة العامة أمام المخاطر التي تنطوي عليها تنامي ظاهرة العمالة الأجنبية في دول الخليج وتأثيراتها في تغيير التركيبة السكانية للمنطقة وتهديد هويتها العربية وأمنها، فرأت الأمانة العامة أهمية وضع خطط عملية على المستوى القومي لمعالجة هذه الظواهر وإصلاح الخلل السكاني لصالح المحافظة على الهوية العربية لدول الخليج.

رفع الحصار عن ليبيا

أبدت الأمانة ارتياحها البالغ لرفع الحظر الجوي عن ليبيا داعية مجلس الأمن إلى إلغاء نهائي لكل العقوبات المفروضة عليها. كما أبدت تأييدها للمساعي التي تقوم بها ليبيا لحل بعض الأزمات المتفجرة داخل القارة الأفريقية ورأت في ذلك إضافة للرصيد العربي في تلك القارة.

واستغربت الأمانة في الوقت ذاته المعلومات المتداولة حول إقدام السلطات الليبية على فرض تأشيرات دخول على رعايا بعض الدول العربية، وهو إجراء غير مسبوق في ليبيا منذ ثلاثين عاماً، ودعت القيادة الليبية إلى إعادة النظر بهذا القرار.

المحادثات السودانية ـ السودانية

توقفت الأمانة العامة بارتياح أمام الأنباء الواردة عن محادثات تجري بين الحكم في السودان، وبعض أركان المعارضة، ورأت في ذلك استجابة لدعوات العديد من الجهات الحريصة على وحدة السودان ومستقبله وتطوره الديمقراطي. ودعت الأمانة إلى تعزيز هذا النهج التحاوري وشموله كل القوى الفاعلة في السودان باعتباره الضمانة الحقيقية بوجه كل ما يهدد السودان من مخاطر ولا سيما خطر الانفصال في الجنوب.

كما دعت الأمانة العامة العديد من الحكومات والمعارضات العربية إلى اعتماد هذا الأسلوب في الحوار وصولاً إلى ترسيخ الوحدة الوطنية داخل أقطارهم، وتطوير الحياة الديمقراطية، وقطع الطريق أمام أعداء الأمة المتربصين شراً بوحدتها وتقدمها وحريتها وتنميتها واستقلال كياناتها الوطنية.

الانتخابات الرئاسية في الجزائر

درست الأمانة العامة باهتمام الظروف التي نظمت فيها الانتخابات الرئاسية في الجزائر، وسجلت أنه على رغم اختلاف آراء الأطراف الجزائرية في تقييم مصداقيتها

فإنها أبرزت طموح غالبية الشعب الجزائري إلى حل الأزمة عن طريق مصالحة وطنية شاملة وتحقيق التحول الديمقراطي الذي يضع الجزائر في موقعها الطبيعي ويطمئن أشقاءها الذين يتألمون لطول محنتها.

وان الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي ترجو أن تعمل كل الأطراف الجزائرية على تحقيق رغائب الشعب الجزائري.

العلاقات العربية ـ الإيرانية

رأت الأمانة العامة في التحسن الذي طرأ على علاقات إيران مع عدد من الدول العربية علامة إيجابية في الواقع العربي والإسلامي، ودعت لأن يشمل هذا التحسن علاقات إيران بكل الدول العربية دون استثناء وذلك في إطار حل سلمي لكل المشكلات العالقة ولا سيما مع العراق وإيران، وعلى طريق قيام نظام أمن إقليمي (عربي ـ إسلامي) في منطقة الخليج يؤدي إلى إجلاء القوات والقواعد العسكرية الأمريكية ـ البريطانية من المنطقة ويوفر كل العناصر الموضوعية لنشر الطمأنينة والأمن بين كل دول المنطقة وشعوبها.

حرب البلقان

في الوقت الذي تبدي فيه الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي تعاطفها الكامل وتضامنها مع مسلمي كوسوفو وتدعو إلى عودتهم الفورية إلى ديارهم مدينة كل أشكال التطهير العرقي، تدين أيضاً انفراد حلف الأطلسي بالقصف على يوغسلافيا دون أي غطاء دولي مما يشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية.

ومما يزيد من خطورة هذه السابقة أنها جاءت عشية «إعلان واشنطن» في الذكرى الخمسين لتأسيس حلف الأطلسي والذي وسع مهمات الحلف ونطاق عمله وحوله إلى أداة بيد واشنطن لتنفيذ سياساتها في العالم، وإذا كان هذا التطور يشير في مظهره إلى توسع النفوذ الأمريكي، إلا أنه في العمق يعبر عن بدايات عجز أمريكي عن استخدام الشرعية الدولية كغطاء لتحركاته العسكرية، كما جرى ضد العراق عام ١٩٩١، وهو عجز قد يزداد تفاقماً مع تزايد التململ العالمي من سياسة الهيمنة الأحادية الأمريكية على العالم ولا سيما إذا عرفت القوى المتضررة من هذه الهيمنة كيف تنسق الجهود للحد من تأثيراتها السلبية □

تقرير(*) عن:

20th Seminar on International Security, Politics and Economics–Facing the Next Century: Defining the Central Issues, «Programme for Strategic and International Security Studies» – The Graduate Institute of International Studies

الندوة العشرون حول القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية الدولية ـ مواجهة القرن القادم: تحديد القضايا المركزية، «برنامج دراسات قضايا الأمن الاستراتيجية والدولية»، جنيف، ١٢ ـ ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٩

مجدي حماد

معاون المدير العام ـ مركز دراسات الوحدة العربية.

مقدمة

تأسس «معهد الدراسات الدولية» في جنيف في عام ١٩٢٧. وهو معهد علمي مستقل، اختط لنفسه منذ البداية اعتماد منهج النظم المتداخلة (Interdisciplinary Think Thank) لدراسة مشكلات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبخاصة في إطار «برنامج دراسات قضايا الأمن الاستراتيجية والدولية» الذي يمثل قسماً متميزاً داخل المعهد، حيث تتفاعل في أنشطته خبرات المفكرين والأكاديميين والكتّاب والباحثين والسياسيين بصفاتهم الشخصية.

ولقد شاركت في أعمال «الندوة السنوية» رقم (٢٠) التي ينظمها ذلك «البرنامج»، والتي عقدت في مقره في جنيف، في المدة من ١٢ ـ ١٧/٤/١٩٩٩، في سياق مناسبة خاصة، حيث تتهيأ البشرية لاستقبال الألفية الثالثة. ومن هذا المعنى اشتقت تلك الندوة عنوانها الفرعي: «مواجهة القرن القادم: تحديد القضايا المركزية». وقد شارك في أعمال هذه الندوة ٥٨ مشاركاً ينتمون إلى ٤٠ دولة من قارات ومناطق العالم المتعددة، من كوبا إلى الصين ومن فنلندا إلى سنغافورة، ومن بينهم ٣ مشاركين ينتمون إلى الوطن العربي: سفير ليبيا لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف، وسفير من الخارجية السودانية قدم خصيصاً من الخرطوم للمشاركة في الندوة، وكاتب هذا التقرير.

وقد تضمنت الندوة ستة محاور:

أولها عن الاقتصاد العالمي بين الفرص والمخاطر: وتضمن دراسات عن: الاقتصاد

(*) الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز دراسات الوحدة العربية.

العالمي حاضراً ومستقبلاً ـ الأزمة في جنوب شرقي آسيا ـ اليورو: الوعود والتحديات والمخاطر.

وثانيها عن دور القوى المركزية، وتضمن دراسات عن: مستقبل الهيمنة الأمريكية ـ مستقبل روسيا: قوة عالمية أم إقليمية؟ ـ الاتحاد الأوروبي في مواجهة القرن الحادي والعشرين.

وثالثها عن النظام الدولي، وتضمن دراسات عن: الأُمم المتحدة وهل هناك حاجة إلى أُمم متحدة جديدة في القرن القادم؟ ـ انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ورابعها عن مستقبل المناطق الأساسية في العالم، وتضمن دراسات عن: الشرق الأوسط ـ الصين واليابان ـ افريقيا.

وخامسها عن الأبعاد الجديدة للأمن، وتضمن دراسات عن: الاتجاهات العالمية السياسية والاقتصادية والبيئية ـ مستقبل الإرهاب الدولي ـ انتشار الأسلحة الصغيرة.

وسادسها عن الأبعاد الإنسانية للصراعات الدولية، حيث قدمت دراسة عن حروب المستقبل وضحاياها.

وقدم المحاضرة **الرئيسية** في الندوة د. رينـاتـو روجـيـرو (Renato Ruggiero) المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، بعنوان «مستقبل التجارة العالمية: مهمة من أجل البشرية». وهي أول محاضرة علنية يقدمها خارج الإطار الرسمي لمنظمة التجارة العالمية التي يتولى منصب مديرها العام منذ عام ١٩٩٥ غداة إنشائها، وهو ما يعكس المكانة المرموقة التي يشغلها «معهد الدراسات الدولية»، وبشكل خاص «مشروع دراسات قضايا الأمن الاستراتيجية والدولية»، في الأوساط الأوروبية.

كانت هذه الندوة السنوية رقم (٢٠) حول «القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية الدولية»، هي آخر ندوة تعقد في هذا القرن. ومن ثم فقد كانت بمثابة فرصة لتدارس خبرات قرن يمضي، وتحديد بعض التحديات والاتجاهات التي من المحتمل أن تتحكم في تشكيل أوضاع قرن يجيء. ومن الواضح أن هذا النوع من الاستشراف بمقدار ما هو ضروري ينطوي على مخاطرة. فكثيراً ما أخذ العالم على حين غرة بأحداث لم يكن من المتصور حدوثها مطلقاً. وعلى سبيل المثال، فإن أحداً لم يكن يتوقع انهيار الاتحاد السوفياتي، أو إعادة توحيد ألمانيا، أو الأزمة الآسيوية، وبخاصة من ناحيتي التوقيت ـ بمعنى بدء الحدث واكتماله ـ أو الأسلوب ـ بمعنى الكيفية التي تم بها الحدث ـ وما يزال الباب مفتوحاً أمام مثل هذه المفاجآت، وهو أمر ينبغي التحسب له، في حدود المستطاع، حتى يمكن تهيئة استعدادات أفضل لمواجهته.

مستقبل الاقتصاد العالمي

وكانت تلك هي الغاية الأساسية لمحاضرة الافتتاح التي ألقاها ألوا بيشوفبرغر (Alois Bischofberger) ـ بنك كريدي سويس بزيورخ ـ والذي عمد بدوره إلى تقديم استشراف إذا لم يكن ينطوي على خطأ كامل فإنه يمكن أن يكون محل تساؤل على الأقل، حين ذهب إلى القول بأن القرن القادم سيكون قرناً آسيوياً. وفي ضوء ما يجري في دول كان يبدو أن لديها قدرة عالية على المقاومة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، يقتضي الأمر مزيداً من التأني.. وربما من الحكمة. فعلى العكس من ذلك يبدو أن الولايات المتحدة ـ في أي مستقبل منظور ـ ستبقى في موقع «الدولة القائد»، وهي وجهة النظر التي عبر عنها فاريد زكريا (Fareed Zakaria)، مدير تحرير مجلة **شؤون خارجية** (Foreign Affairs) الذائعة الصيت. ولقد أكد كلاهما ـ الأول من منظور

التخصص الاقتصادي، والثاني من منظور التخصص السياسي ـ مدى اعتماد دول العالم إما على النمو الاقتصادي الأمريكي أو على القيادة الاستراتيجية الأمريكية.

وطبقاً لما ذكره بيشوفبرغر فإن مساهمة العديد من الدول الصناعية المتقدمة في النمو الاقتصادي العالمي بلغت أدنى معدل لديها منذ الخمسينيات. ولقد تعرض لظاهرة العولمة الاقتصادية المتسارعة الخطى وحدد عدداً من أبرز الاتجاهات التي تنطوي عليها مثل: توحيد الخدمات، وانفتاح الأسواق التي كانت مغلقة لفترة طويلة، وعالمية التقانة الحديثة ـ بمعنى تدفق خدماتها بغض النظر عن مكان المشروع ـ وتضاؤل السيطرة الحكومية لصالح القطاع الخاص. كما أشار إلى أن هيمنة الدولار الذي لا يزال يسيطر على ٦٠ بالمئة من احتياطي العملات الأجنبية في العالم ستستمر حتى إذا نجحت «مغامرة اليورو»، على أساس أن الديناميات الأوروبية في هذا العالم من المنافسة الشرسة لا يزال يعرقلها بطء عملية صنع القرار السياسي، بالإضافة إلى أن اليابان أمامها فترة طويلة وقاسية من التكيف، كما أن أغلبية الدول الآسيوية ستشق طريقها إلى الانتعاش من جديد ببطء شديد. وفضلاً عن ذلك يبدو أن المرحلة الأكثر صعوبة من الإصلاح السياسي لم تبدأ بعد، كما يرى د. يوسف واناندي (Jusuf Wanandi) رئيس مجلس أمناء مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجاكارتا. ففي أمريكا اللاتينية تتعرض ثلاث دول ـ البرازيل وفنزويلا وإكوادور ـ إلى حالة من الكساد العميق، وبينما تعاني الدول الأخرى انخفاض أسعار سلعها، فإن أداء بعضها يتحسن. ومن وجهة نظر بيشوفبرغر، التي تخالف الانطباع السائد، ينطبق ذلك أيضاً على العديد من الدول الأفريقية. ولكن في جميع الحالات، فإن الحذر في إطلاق التصورات والتنبؤات ـ إذا لم نقل الشك ـ أمر واجب، في مواجهة التنبؤات المتفائلة بشأن النهاية الوشيكة للأزمة الآسيوية.

العولمة والتعاون الإقليمي

لقد أكد د. ريناتو روجيرو ـ المدير العام لمنظمة التجارة العالمية ـ في كلمته أن العولمة أدت إلى انهيار الحواجز بين دول العالم، وتصاعد معدلات التجارة بينها، فضلاً عن تدفق التقانة عبر الحدود، واتساع نطاق الاعتماد المتبادل فيما بين تلك الدول. فقد تضاعفت التجارة حوالى ١٤ ضعفاً منذ عام ١٩٥٠، كما أن حركتها تشتمل على ربع الناتج العالمي، بالإضافة إلى أن ما يزيد على تريليون دولار تتحرك يومياً عبر الكرة الأرضية. وفي الوقت نفسه أضاف أن تلك العولمة كانت لها تبعاتها وتكاليفها أيضاً؛ وفي بعض الدول والمناطق كانت تلك التبعات والتكاليف ثقيلة للغاية، حيث تكفي الإشارة إلى الحالات التي شهدتها آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد تكون روسيا، على الأقل جزئياً، هي الضحية القادمة.

وفي السياق ذاته ذكر د. واناندي أربعة ميادين أساسية تقتضي الأزمة السائدة فيها إصلاحات جذرية وتفكيراً جديداً، في العديد من الدول الآسيوية بما فيها إندونيسيا؛ **أولها:** إعادة هيكلة الاقتصاد، وبخاصة النظام المصرفي وما يرتبط به. **وثانيها:** إدراك أفضل لقضية العدالة الاجتماعية. **وثالثها:** إصلاح النظام السياسي لكي يصبح نظاماً ديمقراطياً. **ورابعها:** على المستوى العالمي، تعزيز المنظمات القائمة مثل «آسيان»، التي يعتقد أنها الإطار المناسب لتحقيق تعاون أفضل وأكثر فعالية في مجال الأمن بين الدول الأعضاء فيها، على الرغم من أن المنطقة لم تشهد تحديات أمنية جسيمة.

وأشار البروفسور لويجي فيراريس

(Luigi Ferraris) ـ السفير السابق والاستاذ ومستشار الدولة، روما ـ إلى التوجهات نفسها، مع اختلاف نقاط التركيز والتوجهات، عندما استعرض أوضاع الاتحاد الأوروبي، والوعد الذي لم يحققه بعد بشأن صياغة «سياسة موحدة في مجالي الأمن والشؤون الخارجية». فمثل هذه السياسة لا غنى عنها في الأزمات الدولية كما الأزمة المأساوية والخطيرة التي تشهدها كوسوفو، من ناحية، كما أنها ستصبح أمراً حاسماً عندما يعزز اليورو مكانته في محيط العملات الأجنبية باعتباره يمثل ثاني أكبر احتياطي في العالم، من ناحية أخرى.

كذلك يرى البروفسور تشارلز ويبلوزي (Charles Wyplozy) ـ معهد الدراسات الدولية بجنيف ـ أن احتمالات تحقق ذلك تعتبر جيدة، حيث يذهب إلى أن إحدى منافع اليورو، إن لم تكن أهمها، تتمثل في أنه يساعد على تجنب الأزمات النقدية وما يرتبط بها من تضخم. وإن كان الاهتمام الأساسي سيتحول من التضخم إلى البطالة التي تعانيها جميع الدول الأوروبية؛ بينما لا يبدو الاتحاد الأوروبي مؤهلاً بعد لمعالجتها. وأضاف أن التحدي الثاني، بالإضافة إلى البطالة، يتمثل في عملية صنع القرار البالغة الصعوبة فيما يتصل بالتطبيق العملي للوحدة النقدية. وهكذا سيكون من الصعوبة بمكان تعيين حدود نسبة العجز المقدرة بحد أعلى ٣ بالمئة بالدقة الواجبة، وما يمكن أن يحدث إذا ما عمدت إحدى الدول الأعضاء إلى تجاوز تلك النسبة. ومع ذلك فقد ذهب إلى أن الوحدة النقدية ستواصل تقدمها، وأن جميع الدول الأعضاء، بما فيها بريطانيا، ستنضم إليها في غضون ٤ ـ ٥ سنوات.

وعلى العكس من هذه التنبؤات المفعمة بالثقة عبر البروفسور فيراريس عن شكوكه بالنسبة لقدرة الاتحاد الأوروبي على السير قدماً نحو الوحدة السياسية. وهو يعتقد أن الحرب حول كوسوفو، ودور الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى تسوية سلمية بشأنها، يمكن أن يغيرا من صورة الاتحاد، فضلاً عن الطريق الذي سيسير فيه نحو القرن القادم. وإن كان هناك أمر مؤكد لديه وهو أن الاتحاد الأوروبي سيكون في حاجة إلى دول قومية تتمتع بالقوة والثقة بالنفس للتحرك في الاتجاه الصحيح، فكلاهما يمثل القاعدة الأساسية لبناء النظام الأوروبي في المستقبل، من ناحية، وتحقيق درجة أكبر من المساواة مع الولايات المتحدة، من ناحية أخرى.

الهيمنة الأمريكية والضعف الروسي

هل يعتبر مثل هذا المستقبل الأوروبي مجرد خيال «يوتوبيا» أم أن لديه الفرص ليصبح حقيقة؟

يذهب د. زكريا إلى ترجيح الاحتمال الأول، لسبب بسيط: إن الولايات المتحدة ستبقى في موقع الهيمنة في أي مستقبل منظور، لأن «مركب القوة» المتاح لها ـ عسكرياً واقتصادياً وتقانياً وسياسياً ـ لم يتوافر لأية «امبراطورية» سابقة في التاريخ، ولذلك فقد ثبت خطأ التنبؤات بانهيارها. إن الولايات المتحدة تستخدم اليوم أساساً أداتين لتأكيد هذه الهيمنة وتحقيق أهدافها: **الأولى:** العقوبات، **والثانية:** القصف الجوي، وكلتاهما تؤدي إلى تحقيق الهدف بدون أية التزامات.

إن هذه السياسات، إذا ما كانت تمثل بالفعل الأدوات الرئيسية للدبلوماسية الأمريكية، يبدو أنها تقف على طرفي نقيض لما اقترحه البروفسور شتاينباخ (Steinbach) ـ مدير المعهد الألماني لدراسات الشرق في هامبورغ ـ بالنسبة للاتحاد الأوروبي، على الأقل في الشرق الأوسط. فهو يقترح أن يتبنى الاتحاد

سياسات الشراكة والوفاء بالالتزامات تجاه الطرف الآخر مهما كانت الصعوبات التي يمثلها.

هل يمكن القول إن السياسة الأمريكية تولد نزعة معادية للولايات المتحدة (Anti-Americanism)؟ الإجابة هي نعم إلى حد ما، ولكن د. زكريا يعتقد أن تلك النزعة ليست بالقوة الكافية أو التماسك اللازم لإضعاف الهيمنة الأمريكية أو تحديها. وعلى العكس من ذلك يرى أن التغيير يمكن أن يحدث من الداخل: إن صناع القرار في الولايات المتحدة تواجههم اليوم جماهير أكثر تجاوباً. إنهم غالباً ما يتأثرون بجماعات الضغط التي تسعى إلى تحقيق مصالح محددة وفئوية - مثل جماعات الضغط الكوبية، والصينية، واليهودية، وغيرها. وهو ما يمكن أن يدفع السياسة الخارجية الأمريكية إلى السعي من أجل تحقيق مصالح خاصة ضيقة أكثر فأكثر، لا المصالح التي ينبغي على القوة العظمى وحدها أن تسعى إلى تحقيقها من أجل مصلحتها ومصلحة العالم أجمع.

إن روسيا في حالتها الراهنة ليست بالتأكيد في الموقع الذي تتمكن منه من أن تلعب هذا الدور. ومع ذلك فإن د. سيرجي روغوف (Sergy Rogoov) - مدير معهد موسكو الكندي الأمريكي - يؤكد أن روسيا ليست مجرد قوة إقليمية أيضاً. إن التناقض الحاد بين قوتها الاقتصادية وقوتها العسكرية ينعكس بدقة في حقيقة أن الناتج القومي الإجمالي الروسي يشكل ٢ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي العالمي، بينما تستحوذ على ٥٥ بالمئة من ترسانة الأسلحة النووية في العالم. وإذا كانت روسيا قد طورت علاقاتها مع الصين بعد أن كان يغلب عليها طابع الصراع، إلا أنها تشعر أنها قد استبعدت من عملية التوسع شرقاً الجارية الآن للمؤسسات الغربية، والتي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، والأكثر خطورة التي يقوم بها الناتو. وأشار إلى أن روسيا تنظر إلى توسع الناتو باعتباره يمثل تهديداً لها. ويلاحظ أن الحرب حول كوسوفو قد عمقت لديها ذلك الإحساس بالاستبعاد عن القرارات الأساسية فيما يتصل بالمستقبل السياسي للقارة الأوروبية. ولقد ذهب د. روغوف إلى أبعد من ذلك حين خلص إلى أن مستقبل الدور الروسي يمكن أن يتقرر إلى درجة بعيدة وفقاً للطريقة التي سيعالج بها الغرب صراع كوسوفو، والدور الذي سيسمح لروسيا بأن تلعبه في هذا المجال، ومن ثم في أوروبا ككل.

الأمم المتحدة

إن روسيا كما الولايات المتحدة ليست مجرد دولة، سواء أكانت ضعيفة أم قوية. إن روسيا - باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن - من المفترض أن تضطلع بمسؤوليات عالية تتجاوز مصالحها القومية، وإن كان الواقع يكشف عن أمر مغاير. فالأمم المتحدة، كما وصفها البروفسور فكتور إيف جيبالي (Victor-Yves Gebali) - معهد الدراسات الدولية - تعاني حالة إفلاس، ومن ثم يثور التساؤل حول مدى احتياج العالم لمثل هذه المنظمة العرجاء. ويرى أن الإجابة ستكون بالنفي إذا ما تصورنا أن سياسة توازن القوى التقليدية هي الأفضل لتنظيم الحياة الدولية، وأن الإجابة ستكون بالإيجاب إذا ما كانت هناك رغبة في الحفاظ على النظام الدولي والأمن الجماعي لجميع الدول. ولكنه أضاف أن هناك توجهين أساسيين يمثل كل منهما تحدياً لهذا الدور التقليدي للأمم المتحدة: على المستوى الدولي حيث تعمل ظاهرة العولمة الاقتصادية على تقويض دور السياسة والدولة القومية، وفي داخل الدول حيث تتصاعد حدة ظاهرة «القومية - الإثنية» (Ethno-nationalism)، بمعنى بزوغ الوحدات الفرعية القديمة التي سبقت ظهور

الدولة القومية، والتي يمكنها، إذا لم يكبح جماحها، أن تقوض تلك الدولة.

ويضيف أن الأمم المتحدة ليست مهيأة لمواجهة مثل هذه التحديات، لا من الناحية الدستورية، ولا من المؤسسية، ولا الإجرائية. ولذلك فإن الإصلاحات التنظيمية المجردة ليست كافية. إنما ينبغي السعي من أجل الحد من استخدام حق الاعتراض (الفيتو)، سواء من الناحيتين الكمية والكيفية، بالإضافة إلى تحويل السلطة إلى المنظمات الإقليمية.

ومن ثم فإنه يذهب إلى أنه ينبغي الحفاظ على الأمم المتحدة باعتبارها المنتدى الدبلوماسي للعالم، وصمام أمان، بل و«حائط مبكى». كما أنها ينبغي أن تستمر في أداء دورها باعتبارها الإطار القانوني للترخيص باستخدام القوة، ومنع انتشار الأسلحة، وبخاصة أسلحة الدمار الشامل.

ويخلص إلى أنه ليس هناك علاج كامل لمواجهة هذه التحديات للأمن الدولي، ولكن هناك على الأقل بعض الدروس من الماضي القريب، التي يمكن أن تحدد الاتجاه الذي ينبغي على الجماعة الدولية أن تسير فيه: **أولاً** ينبغي عليها أن ترد بسرعة - ومبكراً - إذا ما حدث اختراق لآليات الضبط (Control) القائمة. **وثانياً** ينبغي استخدام الرقابة الميدانية بأفضل الطرق الممكنة. **وثالثاً** ينبغي أن تترافق تدابير معينة لتحقيق الضبط مع اتفاقيات عامة لضمان الأمن. **ورابعاً** ينبغي إعطاء تدابير الشفافية المزيد من الأهمية. **وخامساً** لا ينبغي التسامح إزاء أي خرق للاتفاقيات من قبل أي طرف. وإذا كان صعود النازية يحمل العديد من الخبرات التي تؤكد مصداقية هذا «العلاج»، فإن الوقائع الجارية تضيف المزيد من التأكيد.

مناطق الاضطراب: الشرق الأوسط وافريقيا

ليست هناك منطقة في حاجة إلى إعمال هذه التدابير مثل «الشرق الأوسط» الذي يعج بصنوف الاضطراب. وكما أشار البروفسور ستاينباخ، فإن مستقبل المنطقة ليس مشرقاً، بل وطبقاً لبعض التقديرات فإنه يبدو مرعباً. إن مستقبل «عملية السلام في الشرق الأوسط»، وأية فرصة متاحة لاستمرارها، يعتمد كلياً على نتائج الانتخابات في «إسرائيل». إن الفلسطينيين لم يحصلوا حتى الآن سوى على الشيء النذير، مما لا يتوازى مع اعترافهم بدولة «إسرائيل». وحتى إذا ما أجل الرئيس عرفات إعلان الدولة، وحتى إذا ما وصلت «عملية السلام» إلى نتيجة مقبولة من الطرفين، فإن ذلك لا يمثل سوى بداية فقط لعهد جديد وصعب على طريق التكيف المتبادل والقبول الثقافي.

كذلك فإن الوطن العربي بدوره تواجهه مهمات جسام؛ فبعض الدول - مثل الجزائر والأردن - مطالب بأن يعيد تحديد العلاقة بين الحكام والمحكومين. إن هذه الدول - وغيرها مثل السعودية - تواجهها مشكلة تحويل هذه العلاقة إلى عنصر مدعم لبناء دولة عصرية. إن الأوضاع الاقتصادية في معظم الدول تعترضها على الأقل ثلاث عقبات: **الأولى**، الافتقاد إلى الأمن مما يحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية. **والثانية**، النمو السكاني بنسب ما تزال عالية. **والثالثة**، النقص المتزايد في المياه، والذي قد يشعل الحرب وبخاصة في حالة إذا لم تتوصل تركيا وسوريا والعراق إلى اتفاق لاقتسام متكافئ للاحتياطيات المائية الضخمة في تركيا.

وأضاف أن مستقبل تركيا سيكون حاسماً من نواحي أخرى عدة: فمشكلة الأكراد المزمنة التي تعانيها هي والعراق،

وتعاونها العسكري مع إسرائيل وانعكاساته على الدول العربية المجاورة، ومعالجة العلاقات بين الكماليين بما فيهم المؤسسة العسكرية من ناحية، وقوى الإحياء الإسلامي من الناحية الأخرى. وفي جميع هذه القضايا هناك دور للولايات المتحدة وكذلك للاتحاد الأوروبي، كما يبدو في الحوار الأوروبي ـ المتوسطي.

أما ما تواجهه افريقيا فهو أكثر سهولة بما لا يقارن، كما يقرر د. سامكانج (Stanlake Samkange) من زيمبابوي، حيث تواجهها ثلاث مهمات رئيسية: **أولاها**، بناء نظام سياسي متطور ومستقر. **وثانيتها**، إنعاش الاقتصاد **وثالثتها**، تحديث تقاليدها الاجتماعية ـ الثقافية. وينصرف ذلك من الناحية العملية إلى إعمال المبادئ الديمقراطية، والتوسع في التجارة والتغلب على أعباء الديون، وتحقيق معدلات عالية من العمالة، فضلاً عن تعزيز مكانة المرأة، ومحاربة وباء «الإيدز». ويكمن التحدي الأكبر في أن مغالبة هذه المهمات الملحة ـ وغيرها ـ ينبغي أن تتم في الوقت نفسه. وهنا يلفت النظر إلى أهمية متابعة التطورات الجارية في أربع دول هي نيجيريا والكونغو الديمقراطية وجنوب افريقيا وغينيا.

القوى المحورية في شرق آسيا: الصين واليابان

ينطلق البروفيسور زيانغ (Lanxim Xiang) ـ معهد الدراسات الدولية ـ من أن القوتين الرئيسيتين في شرق آسيا هما في الوقت نفسه القوتان المتنازعتان: الصين واليابان. فكلتاهما تجد نفسها، مع نظام مختلف، في موقف شبيه لما واجهته في القرن التاسع عشر، وبخاصة بين الحاجة إلى التحديث في الأولى والحاجة إلى الإصلاح في الثانية. وكلتاهما بالتالي تواجه معضلة التوفيق بين الحفاظ على النظام ـ ومن ثم الاستقرار، وبين إصلاح النظام ـ ومن ثم المخاطرة بالاستقرار. وهو ما يعني في حالة اليابان التخلي عن «نظام اليوشيدا» (Yoshida System). أما في حالة الصين فيعني التخلي عن نظام الحزب الواحد. لقد مثل كل منهما دافعاً جيداً لعملية التنمية الاقتصادية على مدار الأربعين عاماً الماضية، ولكن كلاهما أصبح الآن بمثابة عقبة أمام التغيير السياسي، وبالتأكيد في حالة اليابان عقبة أمام سياسة خارجية أكثر إبداعاً. وفي حالة اليابان أيضاً يعني ذلك تحطيم المثلث المقدس الذي تتكون أضلاعه من البيروقراطية والاقتصاد والسياسة، أما في حالة الصين فسيكون ذلك مؤشراً على نهاية حكم الحزب الواحد، على الرغم من أن أحداً لا يعرف ما هو البديل الذي يمكن أن تتوافر له مقومات الحياة.

وكما يرى زيانغ، فإن سياسة الإقراض اليابانية كانت مسؤولة إلى حد كبير بلا شك عن الأزمة الآسيوية الحالية، بينما أظهرت الصين قدرة غير متوقعة على التحكم في الموقف. ويضيف أنه ينبغي على كلتا الدولتين ـ مع الدول الآسيوية المجاورة لهما ـ التوصل إلى ترتيبات متعددة الأطراف، وبخاصة في مجال الأمن. إن الصين ليست لديها تقاليد بشأن الدخول في تحالفات، أما اليابان فما تزال تعتمد كلياً على تحالفها مع الولايات المتحدة. وهكذا فإن الموقف الاستراتيجي العام في شرقي آسيا ـ أيضاً بالنظر إلى غياب روسيا الكامل تقريباً والهيمنة الأمريكية الطاغية ـ يبقى معبأ بمظاهر عدم اليقين فيما يتصل بالتطورات الداخلية في كل من اليابان والصين والعلاقات فيما بين الدولتين.

أبعاد جديدة لقضية الأمن الدولي

ما هي محصلة كل ما تقدم من تحليل للدول والأقاليم والمنظمات الدولية؟ لا شك

في أن الأمن الدولي قد اكتسب أبعاداً جديدة، وسيكتسب المزيد منها مستقبلاً. إن كراوس (Keith Krause) ـ معهد الدراسات الدولية ـ وستون (Martin Stone) ـ معهد ضبط المخاطر بلندن ـ تناولا اثنين من الأبعاد القديمة ـ الجديدة، **أولهما:** انتشار الأسلحة الصغيرة والمتوسطة وإمكانية الحد من انتشارها، **وثانيهما:** الإرهاب الدولي. إن هذين البعدين مترابطان بالنظر إلى تزايد استخدام قوى غير الدولة الأسلحة من كل نوع لتحقيق أغراضها. واليوم يبلغ حجم تجارة تلك الأسلحة الرسمي وغير الرسمي حوالى ٣ مليارات دولار. إن الدول التي تعرضت لحروب داخلية ـ مثل أفغانستان، وموزامبيق، وأنغولا ـ متخمة بمثل هذه الأسلحة، تشكل مصدراً لتسربها، في الغالب بشكل غير قانوني، إلى الدول الأخرى وغيرها من العملاء. وبالتالي أصبحت الرقابة على مثل هذه الأسلحة في غاية الصعوبة. وهو ما يقتضي، من وجهة نظر البروفيسور كراس، أن تبذل الحكومات والمنظمات غير الحكومية جهوداً محددة للسيطرة على هذا البعد المجتمعي الجديد لقضية الأمن.

وعلى العكس من وجهة النظر الشائعة، فإن عدد أعمال الإرهاب في تناقص، وإن كانت مخاطرها قد زادت، وبخاصة في الدول الإسلامية. إن الانكشاف المتزايد للدول الصناعية المتقدمة، والإنجازات التقنية الجديدة ـ مثل الإرهاب السيبرنيتي (Cyber Terrorism) ـ وتصاعد عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم، يمكن أن تؤدي إلى تزايد أخطار وتأثيرات أعمال الإرهاب. ولقد اعتبر البروفسور كرنيغ (Claus Kernig) صدور هذه الأعمال عن «الجنوب» في تزايد مستمر، نظراً للفجوة المتفاقمة بين «الجنوب» ـ الذي يعاني انفجاراً سكانياً مقروناً بحجم كبير من شريحة الشباب الذين يعانون الجوع والإحباط ـ و«الشمال» الذي يشهد نسبة مرتفعة من شريحة كبار السن، ولكن مع شيوع حالة من الغنى. وعلى العكس من تجربة أوروبا على مدار المائة وخمسين عاماً الماضية، ليس في مقدور «الجنوب» أن يحل مشكلاته عن طريق الهجرة، بل إنه يتجه إلى تكوين تجمعات سكانية عشوائية متضخمة تصعب إدارتها. ومن ثم يذهب إلى أن تحويل المنتجات الغذائية إلى الجنوب، جنباً إلى جنب مع إشاعة تعليم أفضل، ورفع مستوى الدخول، سيؤدي إلى تخفيض عدد المواليد. ومن شأن ذلك أن يخلق نوعاً من الاعتماد المتبادل بين «الجنوب» و«الشمال»، وهو شرط سابق على إحلال السلام.

التعاون بدلاً من المواجهة

لقد أظهرت الدراسة التي قدمها مونو (Jean-Michel Monod) ـ الصليب الأحمر الدولي ـ مدى أهمية وضرورة مثل هذه الجهود التي تهدف إلى بناء السلام، وضبط تدفق وسباق التسلح، والتوصل إلى حلول للصراعات الدولية. مع التأكيد بصفة خاصة على تصاعد الاهتمام بالبعد الإنساني في القضايا الأمنية والسياسية، ومن ثم تصاعد أهمية القانون الدولي الإنساني. وقد ركز على أن نهاية المرحلة الاستعمارية ونهاية الحرب الباردة دفعتا العالم إلى التركيز على بحث قضايا الهوية والحدود والحركات المتطرفة التي تسببت في زعزعة الاستقرار، واللجوء إلى استخدام القوة، بما في ذلك استخدام أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن محاولات التطهير العرقي. ويضيف إلى ذلك أن النظام العالمي يمكنه التعامل بفعالية مع هذه المشكلات، ولكن النظام العالمي «الجديد» لديه يتمثل في اختفاء الحروب. وفي جميع الحالات يشير إلى أن الأمور تسير نحو الأفضل، ولذلك يدعو إلى المقارنة بين مدى انتهاك حقوق الإنسان في ظل حقبة الاستعمار والعنصرية، ثم في ظل حقبة الحرب الباردة،

وبالتالي في خاتمة القرن العشرين. وهكذا فقد أغلق الدائرة التي كان د. روجيرو قد افتتحها، في بداية الندوة، بالدعوة إلى العمل معاً من أجل حل مشكلاتنا العالمية المشتركة.

وأخيراً، تنبغي الإشارة إلى أن مشاعر الاستياء من الولايات المتحدة وتوجهاتها وسياساتها كانت واضحة للغاية في صفوف الخبراء الأوروبيين الذين قدموا دراسات إلى هذه الندوة. وتكفي ثلاث «إشارات» وردت على ألسنة عدد منهم: **أولاها:** ان النزعة المعادية للشيوعية (Anti-communism) قد اختفت، ولكن تحل محلها الآن نزعة متصاعدة معادية للولايات المتحدة (Anti-Americanism) في الأوساط الأوروبية. **وثانيتها:** أن سياسية العقوبات الاقتصادية - كما اتضح من تطبيقها على العراق - أصبحت بمثابة سلاح من أسلحة الدمار الشامل. **وثالثتها:** ان سياسة القصف الجوي التي تتوسع الولايات المتحدة في ممارستها بمقتضى قرار منفرد من جانبها - كما في حالات العراق وليبيا والسودان وأفغانستان - تجعل من الولايات المتحدة، في الواقع، «دولة إرهابية». والأكثر غرابة أنها تصر على القيام بدور «شرطي العالم» مع استخدام التعبير الأمريكي الشائع «Sherif of the World». ثم طرح «سؤال» - بعد هذه الإشارات - له مغزاه الأكيد، طرحه مدير «برنامج دراسات قضايا الأمن الاستراتيجية والدولية»: ماذا تريد الولايات المتحدة بالضبط؟ لقد حالت دون التجديد للدكتور بطرس غالي عندما نشر التقرير الخاص بالعدوان الإسرائيلي على قانا، وفرضت مكانه كوفي أنان، سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة، ولكنها الآن لا ترتاح إليه، على رغم أنه نفذ ما كانت تطالب به من «إصلاحات» في المنظمة الدولية، لأنه يريد أن يتصرف بموجب واجبات منصبه.. لا بتعليمات منها. فهل لن ترتاح الولايات المتحدة إلا عندما تضع مادلين أولبرايت على رأس الأمم المتحدة؟ والسؤال واضح.. وكذلك الإجابة! □